



كلية الاداب

قسم التاريخ

برنامج الدكتوراه

دكتوراه تاريخ حديث ومعاصر

أحوال الدولة العثمانيــة(855- 1164هـ/1451- 1750م)من خلال النقود

– دراسة تاريخية.

The Conditionso of the Ottoman State between (855-1164 A.H./1451-1750 A.D.) in the light of its Coins -A Historical Approach.

إعداد الطالبة

جنان خضير منصور الجنابي

الرقم الجامعي 2011240001

إشراف

د. وليد صبحي العريــــض

1437-1436 هـ/ 2015م

أحوال الدولة العثمانية (855-1164هـ/ 1451-1750م)
من خلال النقود– دراسة تاريخية

إعداد

جنـــان خضـــير منـــصـــور الجنـــابي

ماجستير آثار إسلامية ، جامعة بغداد ، 2003م

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة اليرموك،اربد،الأردن

وافق عليها:

د.وليد صبحي العريض.................................. رئيسا ومشرفا

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك، جامعة اليرموك

أ.د.أحمد محمد الجوارنة.................................. عضوا

أستاذ التاريخ الإسلامي، جامعة اليرموك

أ.د. خلف فارس الطراونة.................................. عضوا

أستاذ في الآثار والمسكوكات الإسلامية ، جامعة مؤته

أ.د.هاني فيصل هياجنة.................................. عضوا

أستاذ في الكتابات والنقوش الأثرية القديمة، جامعة اليرموك

د. محمد محمود العناقرة.................................. عضوا

أستاذ التاريخ الإسلامي المشارك، جامعة اليرموك

تاريخ مناقشة الأطروحة: 2015/11/26

الاهــــــداء

فجر يتلوّن بنور العينين ينبلج من رحم الضوء يعانق روحَ والدي " رحمه الله" وحنان أُمي المتدفق. . ثمرة جهدي ايقونة تحصيلي اهداء خالص لكليهما..

جنان



شكر وتقديـــــر

لا يسعني وقد إنتهيت من إعداد هذه الاطروحة إلا أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان الى أستاذي الفاضل الدكتور وليد صبحي العريض، على توجيهاته ونصحه السديد وأشرافه المميز على أطروحتي العلمية.

واتقدم بشكري وتقديري الى الاستاذ الدكتور خلف فارس الطراونة والى إدارة متحف البنك الاهلي الاردني للنميّات، وللاستاذ نصيف دبدب والاستاذ ضياء الحسن لما زودوني به من مراجع ودوريات المتعلقة بالحقبة التاريخية التي تناولتها الدراسة، وللست ايمان محسن جبر والاستاذ فداء سلطان لما قاما به من تعديل لغوي للأطروحة. الشكر والامتنان لكل الذين قدموا لي المساعدة من قريب أو بعيد.

الباحثة



المحتويات



الملخص باللغة العربية

منصور،جنان خضير، أحوال الدولة العثمانيـــــــــــة855-1164هـ/ 1451-1750م من خلال النقود – دراسة تاريخية.

أطروحة دكتوراه،جامعة اليرموك،2015م

إشراف: د. وليد صبحي العريض

تهدف هذه الاطروحة، إلى الكشف عن أحوال الدولة العثمانية من خلال النقود للفترة الممتدة من 855- 1164 هـ/1451-1750م دراسة تاريخية.

وقد تمثلت في النقود العثمانية، والدور الذي لعبته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد جاءت هذه الاطروحة في تمهيد وأربعة فصول وهي على النحو التالي:

الفصل الاول: وتضمن أنواع النقود العثمانية: حيث تناول الحديث عن النقود التي ضربتها الدولة العثمانية(النقود الذهبية والفضية والنحاسية)وما حَملته من مأثورات تشير الى أسماء السلاطين العثمانيين،فضلاً عن العبارات والالقاب، التي سمى بها السلاطين أنفسهم؛ اذ انهاتكشف عن مفهوم السيادة العثمانية، وقد استعملت هذه الالقاب في الوثائق الرسمية بدقة وعناية مثل: خان، شاه، خاقان، سلطان.وقد أشرتُ فيها الى مسميات تلك النقود (الذهبية والفضية والنحاسية)، التي درج استخدامها في العاصمة العثمانية والولايات التابعة لها،بالاضافة الى الظروف التي أثَرت في أستمرار أو توقف ضرب بعض النقود، فضلا عن التلاعب في وزن وعيار بعضها الآخر، كما حرصت على وضع صور لتلك النقود، اضافة الى تناول النقود التي كانت مستخدمة في الولايات التابعة للدولة العثمانية سواء في بلاد الشام ومصر والحجاز والعراق واليمن ومناطق طرابلس الغرب والجزائر

وتونس، وما كانت عليه تلك النقود هل هي عقمانية بحتة ام انها نقود محلية كانت تصدر قبل دخول العثمانيين اليها .

الفصل الثاني: وتضمن أولا: دور الضرب ومصادر المعدن: فقدتطرقتُ فيه إلى دور الضرب ومصادر المعادن للدولة العثمانية، وبشيء من التفصيل، الى أن أصبحت تلك المعادن نقوداً مقبولة للتداول في سوق النقد المحلي والدولي إعتماداً على الصور التوضيحية لتلك العمليات، مع بيان سلطة الدولة العثمانية على دور الضرب التابعة لها.

ثانيا: الخط على النقود العثمانية: تناولت الدراسة الخط والزخارف التي ظهرت على النقود العثمانية(فترة الدراسة)، وأنواع الخطوط التي عكف العثمانيون على تحسينها وتمثل ذلك بـ(خط الثلث علاوة على خط الطغراء (أي توقيع السلطان) الذي أضحى علامة فارقة في الخط والزخرفة العثمانية.

أما الفصل الثالث: تضمن أولاً : الاحوال الداخلية، حيث تناول الاحوال السياسية والادارية للدولة العثمانية وما قام به السلاطين من اجل اقامة دولة متينة البنيان من الداخل، واهم الظروف التي احاطت بكل سلطان، ثانياً: جهود السلاطين في تصحيح النقد، ماهية تلك الجهود وما حققته تلك الجهود في اقامة نظام نقدي عثماني.

الفصل الرابع:تناول الحديث فيه أولاً : الاحوال الاقتصادية للدولة العثمانية من خلال مصادر وارداتها والجهات التي تذهب اليها نفقاتها،و المتأتية من اصحاب الاقطاعات والملتزمين وما يتحصل من جزية الذميين،والتزام بعض المكوس والجمارك والضرائب التي تستحصل من الدول المجاورة أو من خلال التجارة الدولية او من خلال حكمها لتلك الولايات، والعشور والضرائب التي كانت تحت مسمى خاص وزعامات وتيمار والتي كانت مخصصة للسلاطين وابنائهم وابناء الوزراء والامراء والسباهية والتيماريين والجنود المتواجدين في المدن الكبيرة والحدود، اضافة الى الاموال المصادرة من اصحابها لذنب من الذنوب فيرثها السلطان، وتم ذكر نماذج لابواب الإنفاق وطرقه التي كانت تنتهجها الدولة العثمانية.

وثانياً : علاقة النقد بالازمات الاقتصادية ، ما نوع تلك الازمات وكيف تعاملت معها الدولة العثمانية ، وماهي الآثار التي نتجت عنها .

الفصل الخامس: ويتضمن اولاً : النقود الاجنبية، أهميتهاوأثر ها على النقود العثمانية، وما امتازت به سياسة الدولة العثمانية من مرونة تجاه تلك النقود ، فسمحت وشجعت استخدامها وقبلتها في المدفوعات من الضرائب والجزية، وما امتازت به النقود الاجنبية من ثبات في قيمتها بسبب محافظتها على وزن وعيار محددين، ولم يتغيرا باختلاف الاصدارات، وقد وردت أسماء عديدة لتلك النقود الاجنبية التي كانت قيد التداول في الدولة العثمانية والولايات التابعة لها، ثانياً : أثر النقود على العلاقات الخارجية ، فيتناول أثر النقود على تلك العلاقات ان كانت تلك الاثار سلبية أم ايجابية ، وكيف تعاملت الدولة العثمانية معها.

المقدمــة

تكتسب دراسة النقود اهمية خاصة لاتصالها الوثيق بالتاريخ الاقتصادي لأي بلد ، كما انها ترسم ملامح التاريخ الاجتماعي ومستويات المعيشة والاسعار ، وبما ان الصلة وثيقة بين علم الآثار وعلم التاريخ ، لذا تجاوزت هذه الاطروحة الوصف الاثري لقطع النقود وطرزها الى عدة مواضيع في التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ونظرا للحداثة النسبية للعصر العثماني لذا آثرت اختيار موضوع (احوال الدولة العثمانية من خلال نقودها) .

– المنهجية: لقد تحريت في خطوات اطروحتي هذه الاعتماد على الجانب النظري وتتدرج فيه تقصي المعلومات التاريخية حول دور النقود في الحياة عامة، وكذا دراسة الأزمات السياسية والاقتصادية المؤثرة سلباً أو إيجابا على الحالة النقدية للدولة، كما تناولت تلك النقود بوصف نقوشها وعباراتها إضافة إلى طرق صناعتها وأماكن الحصول على المعادن.

– الصعوبات : واجهت بعض الصعوبات في الحصول على عينات من النقود العثمانية (فترة الدراسة) وعدم التمكن من السفر إلى استانبول لزيارة المتاحف التركية، اذ لا يغيب عن بالكم ظرف بلدي العراق الغير طبيعي وما يمر به من أزمات، بالرغم من المحاولات الحثيثة للحصول على فرصة الاطلاع عليها، فقد قدمت طلبا إلى السفارة التركية بغرض المساعدة على السفر والاطلاع على المتاحف التركية لكني لم احصل على رد منهم، كما إني طلبت من الجهات المسئولة على منحة كرسي سمير شما الخاص بدراسة النقود – جامعة اليرموك، وتم رفض طلبي....

لقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من مصادر التاريخ العربي الإسلامي، كما اعتمدت على عدة مراجع حديثة عربية وأجنبية مترجمة وغير مترجمة، إضافة إلى المجلات والدوريات والكتالوجات المهتمة في هذا الجانب من الدراسات.

وفي النهاية لا أدّعي بأنني أعطيت الموضوع حقه في البحث والتنقيب، فهذا ما تمكنت من الوصول إليه من خلال المصادر والمراجع المتاحة، بالإضافة إلى توجيهات المختصين في هذا المجال.

وأخيراً بلا شك أن هناك معلومات قد غفلت عنها، فالكمال لله وحده.

الدراسات السابقة : -

- تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية من سنة 656هـ/ 1258م إلى سنة 1335هـ/ 1917م،عباس العزاوي، بغداد، 1958. تناول النقود بالبحث والعنايةوذلك لعلاقتها الشرعية في أداء الزكاة وفي الضرائب أو الاتصال بالمعاملات، والمجتمع لكونها ثروة وعليها يدور محور ماليتها، وسلطة الدولة بها،فهي من أكثر الثروات تداولاً .
- **Jem Sultan,Coins of the Ottoman Empire and the turkish republic,a detailed catalogue,u.s.a, 1977.** يتحدث مؤلفه عن النقود العثمانية بانواعها الذهب والفضة والنحاس،ضمن كتالوج يصف تلك النقود وأماكن ضربها.
- المسكوكات الإسلامية – مجموعة خاصة،وليم قازان،لبنان، 1983، وهو عبارة عن كتالوج جمع فيه مؤلفه مجموعة من العملات الذهبية الإسلامية من بينها نسبة كبيرة من العملات النادرة والفريدة ذات الأهمية التاريخية والاثرية ،وقد أفادت الباحثة منه الكثير في فصل النقود الذهبية العثمانية.
- تاريخ سلاطين آل عثمان، تأليف يوسف أصاف، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، ط3، دار البصائر، سوريا، 1985. ويبحث عن تاريخ سلاطين آل عثمان، محاولاً الإيجاز ولإيضاح فيما يذكره، مهملا بعض التفاصيل، لقد وضع المؤلف بين أيدينا تاريخ للسلاطين العثمانيين ذاكراً السلبيات والايجابيات ، فالتاريخ مرآة الأولين تنعكس منه صور أعمالهم.

- الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلي، ترجمة صالح سعداوي، استانبول، 1999. يستعرض فيه تاريخ الدولة العثمانية من كافة الجوانب، السياسية والعسكرية، والاجتماعية والاقتصادية والتجارية والثقافية، وهو تاريخ دولة عاشت ما يربو على ستة قرون، وحكمت شعوبا متعددة الأجناس والأديان، ولقد ساهم عدد من المؤلفين الأتراك في تأليف أقسام الكتاب.
- من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني – بحوث ووثائق وقوانين، تأليف خليل ساحلي أوغلي، استانبول، 2000،يضم مجموعة من المقالات والبحوث والأور اق كان المؤلف قد أعدّها في مؤتمرات علمية شارك فيها، أو لنشرها في المجلات المتخصصة، تدور جميعها حول الشؤون الاقتصادية والمالية والإدارية في الولايات العثمانية أثناء الحكم العثماني، واستمدت هذه المقالات والبحوث مادتها من وثائق الأرشيف العثماني.
- نقود مصر العثمانية، تأليف الدكتور أحمد السيد الصاوي، ط1، مركز الحضارة العربية للطباعة والنشر، مصر.2001،عني بدراسة النقود المتداولة في مصر العثمانية، شاملا بذلك نقود السلاطين العثمانيين، والنقود الأجنبية التي أشارت إلى تداولها الوثائق والمصادر التاريخية، إضافة إلى الإشارة للعوامل المتصلة بالنقود كالوزن والعيار، وأحوال دار الضرب المصرية في العهد العثمانية.
- النقود العثمانية – تاريخها– تطورها – مشكلاتها، تأليف الدكتور سيد محمد السيد محمود، مكتبة الآداب، مصر، 2003، تناول دراسات حول النقود العثمانية وتطورها ومشكلاتها معتمدا المؤلف على ثلاثة دراسات عثمانية، وقام بنقلها للعربية، ومعلّقاً بذلك على الاصطلاحات الواردة فيها، كما أضاف نماذج من الوثائق العثمانية.

- التاريخ المالي للدولة العثمانية،تأليف شوكت باموك، ترجمة الدكتور عبد اللطيف الحارس، ط1، دار المدار الإسلامي، لبنان، 2005،قدَم لنا رؤيا اتسعت لكامل الدولة العثمانية، وتحدث فيه الكاتب عن الروابط السياسية والإدارية والاقتصادية بين مركز العاصمة العثمانية، وأقاليم البلقان والقرم وسوريا ومصر والخليج، وصولاً الى المغرب العربي، وكيف تباينت تلك العلاقات تبايناً كبيراً على الصعيد المالي.

ولعل من المفيد ذكره أن أهم ما كتب عن الفترة العثمانية ، هي تلك الكتب التي قام بإعدادها مؤلفون اعتمدوا الوثائق العثمانية التي تناولت جوانب مختلفة من أركان الدولة العثمانية، في حين نجد في مؤلفات أخرى ذات طابع تاريخي بصفة عامة، وهذا النوع من الدراسات التاريخية لا تضيف جديداً على موضوعنا، كونها لم تتحرى الدقة في أسماء النقود فبعضها يخلط بين أسماء النقود العربية والأجنبية وهذا الخلط في الأسماء، وخاصة وان تلك النقود فترة الدراسة لا تحمل في نقوشها اسمها، مثلما كان سائداً في الفترات السابقة لها (أموي، عباسي، فاطمي، أيوبي، مملوكي) .

التمهــــــــــيد: أصل ونشأة الدولة العثمانية.

يلتقي معظم المؤرخين على القول إن العثمانيين الأتراك ينتمون إلى قبيلة الغز وهي من اكبر قبائل الأتراك الذين تفرع السلاجقة والعثمانيون منهم،[1] وينحدرون من عشيرة صغيرة تنتمي إلى قبيلة تدعى قايي كانت تستوطن أراضي دولة خوارزم المحيطة ببحيرة خوارزم او بحر الخزر عدتها حوالي 400 خيمة تضم حوالي 4000 شخص، كان يرأس هذه القبيلة رجل تركي يدعى كوندوز الب، خلفه في رئاسة القبيلة بعد وفاته ابنه ارطغرل والد الأمير القبلي عثمان.[2] ويذهب الطبري إلى إن أصل الأتراك يرجع إلى ترك بن يافث بن نوح معتمداً في ذلك على ما ورد في التوراة إذ يقول" إن سام بن نوح أبو العرب وفارس، وان حام أبو السودان، وان يافث أبو الترك ويأجوج ومأجوج".[3]

أعتنق الأتراك الإسلام في منتصف القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي.[4] و كانت ديانة الكثير من هؤلاء قبل الإسلام وعند ظهوره (البوذية)وهو الدين الأكثر انتشاراً في ذلك الزمن في مدن بلاد ما وراء النهر بتأثير مباشر من الهند حيث كانت تجارة تلك المدن آنذاك مع أواسط آسيا قوية جدا،وعلى نحو أقل الديانتين المانوية والزردشتية التي وجدت قدما لها هناك بتأثير من بلاد فارس.[5]

---

[1] – كتابجي، زكريا، الترك في مؤلفات الجاحظ، دار الثقافة، بيروت، بدون تاريخ، ص 30

[2] – حليم بك، ابراهيم، تاريخ الدولة العلية المعروف بكتاب التحفة الحلمية في تاريخ الدولة العلية، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، بيروت–لبنان، 1988، ص31؛ حرب، محمد، العثمانيون في التاريخ والحضارة، ط1، دار القلم، دمشق، 1989، ص14

[3] – الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير،تاريخ الرسل والملوك، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ج1، ص203

[4] – الأنصاري، ناصر، المجمل في تاريخ مصر النظم السياسية والإدارية، ط2، دار الشروق، القاهرة.1997، ص185

[5] – اللميلم، عبد العزيز محمد، نفوذ الأتراك في الخلافة العباسية وأثره في قيام مدينة سامراء من 221–279هـ، الرياض، 1984، ج1، ص169

غير أن الأمر كان مختلفا تماما بالنسبة إلى القبائل الرحالة من الأتراك، كتب أحمد بن فضلان أحد أعضاء السفارة العباسية التي اجتازت ببلاد الترك وهي في طريقها إلى بلاد البلغار في سنة 309 هـ/921م أن أغلبية هؤلاء الترك لم يكن لهم أي دين " إنهم لا يدينون لله بدين ولا يرجعون إلى عقل،ولا يعبدون شيئا بل يسمون كبراءهم أربابا.."[1]وذكر المسعودي عن ديانة الأتراك " إن منهم من هو على دين المجوسية ومنهم من تهوّد".[2]

لقد نزحت تلك القبيلة الصغيرة التي ينتمي إليها العثمانيون من بلاد ما وراء النهر إلى شرق بلاد الأناضول في أوائل القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي بعد هجوم المغول واكتساحهم للمنطقة، فساروا في ركاب (سلاجقة الروم) [3] واشتركوا معهم في حروبهم التي كتب لها النصر؛ فتقربوا بذلك من سلاجقة بلاد الأناضول وصاروا من معتمديهم.[4]

بدأ تاريخ العثمانيين بحادثة روائية تدلل على أخلاقهم في الشهامة والبطولة إذ تذكر الرواية انه في منتصف القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي ، كانت قبيلة صغيرة من قبائل وسط أسيا التي

---

1 – ابن فضلان، أحمد بن العباس بن رشيد بن حماد، رحلة أبن فضلان إلى بلاد الترك والروس والصقالبة، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، 2013، ص 15

2 – المسعودي، أبي الحسن علي بن الحسين بن علي ت 345هـ،أخبار الزمان ومن إبادة الحدثان، ط2، دار الأندلس، بيروت، ص75

3– السلاجقة، نشأت الأسرة السلجوقية التركية في (اصفهان) ووصلت إلى درجة من القوة في عهد ألب أرسلان بن داود حتى سلمه الخليفة العباسي القائم بأمر الله مقاليد الأمور في بغداد عام 456هـ، وما لبثت البلاد الإسلامية في آسيا الصغرى أن أصبحت تحت سيطرة هذه الاسرة (الزيباري،محمد صالح، سلاجقة الروم في اسيا الصغرى، ط2، دار دجلة،المملكة الاردنية الهاشمية، 2009، ص37–48؛ المسكوكات الإسلامية مجموعة مختارة من صدر الإسلام حتى العهد العثماني، البنك العربي المحدود، عمان، 1980، ص64).

4– بارتولد، تاريخ الترك في وسط أسيا، ترجمه احمد سعد سليمان، القاهرة، 1958، ص101.

اكتسحها المغول تجول بقيادة رئيسها "ارطغرل بن سليمان" في آسيا الصغرى قرب أنقرة عندما رأت جيشين يقتتلان في معركة حمي وطيسها، فما كان من رجال هذه القبيلة الصغيرة إلا ان اقتحموا ميدان القتال مدفوعين بغريزتهم الحربية آخذين الجانب الضعيف من المتحاربين فدارت الدائرة على الأقوياء وانتصر "ارطغرل" وحلفاؤه الضعاف ولقد عرف "ارطغرل"ورجاله إنهم ما نصروا إلا بني قرابتهم – الأتراك السلاجقة– ضد جموع المغول المغيرين على سلطنة قونية ومليكها حينذاك "السلطان علاء الدين"[1] وقد كافأ تلك القبيلة الصغيرة على صنيعها السلطان علاء الدين كيقباذ الاول (616-634 هـ/ 1219-1236م) بأن اقطعها جزءاً من مملكته قرب "بورصة "بروسة"Bursa"[2]وكانت تلك القبيلة الصغيرة هي أصل الأتراك العثمانيون ورئيسها "ارطغرل" هذا هو والد عثمان الذي سميت باسمه الأمة والدولة.[3]

في عام 699هـ/ 1299م أعلن عثمان غازي عن قيام الدولة التي نسبت اليه والتي كُتب لهاأن تعمَر أكثر من ستة قرون، ثم واصل توسيع أراضيه على حساب الدولة البيزنطية.[4]وفي سنة 701هـ/ 1301م فتح عثمان غازي مدينة (يني شهر)[5] وجعل منها مركزاً لدولته ومنطلقاً لفتوحاته، مات

---

1 – بني المرجة، موفق، صحوة الرجل المريض، ط8، بيروت، 1996، ص39-40

2 – بورصة: مدينة بآسيا الصغرى شهيرة بجودة هوائها وجمال طبيعتها وعذب مياهها (فريد، محمد، تاريخ الدولة العلية، ط3، مطبعة التقدم، مصر، 1912. ص6).

3 – الحنبلي، مرعي بن يوسف ألكرمي، قلائد العقيان في فضائل آل عثمان، دراسة وتحقيق، إبراهيم فاعور الشرعة، طبع بدعم من الجامعة الأردنية، 2008-2009، ص 65؛ هريدي، صلاح احمد، دراسات في تاريخ العرب الحديث، ط1، 2004، ص9

4– حرب، محمد، العثمانيون في التاريخ والحضارة، ط1، دار القلم، دمشق، 1989، ص16

5 – يني شهر : المدينة الجديدة.(شاكر، محمود، الخلفاء العثمانيون 923-1342هـ، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان، 2003، ص49).

عثمان في سنة726هـ/ 1326م وخلفه ابنه اورخان، الذي أستطاع فتح مدينة بورصةبعد حصار دام عشر سنوات،واتخذها مقراً للدولة، عظمت دولة آل عثمان بعد الفتوحات التي تمت في عهد اورخان، وبفضل أخيه ووزيره علاء الدين تم تنظيم الجيش، كما وضعت القوانين التي تخدم الدولة.[1]فتم وضع قوات الفرسان الأتراك في تنظيم عسكري قائم على تطويع غلمان النصارى في قوات جديدة وذلك في سنة 731هـ/ 1330م وقد عُرفت باسم (الانكشارية)[2]، ومع هذه القوات الجديدة والمنظمة تمكّن السلاطين العثمانيين من قيادة انتصاراتهم.[3]وقد زحف اورخان بجيش جرار على بلاد اليونان وانتزع منهم قلعتي أزميد[4] Ezmit وأزنيق[5] Eznik، وامتلك ولايتي قرة سي[1]Karasi وبرغمة[2] Bergama،

1– السيد، محمود، تاريخ الدولة العثمانية وحضارتها، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص19؛ حليم بك، تاريخ الدولة العثمانية، ص36.

2 – الانكشارية: تعني: "الجنود الجدد" أو "الجيش الجديد")طائفة عسكرية من المشاةشكلوا تنظيماً خاصاً لهم ثكناتهم العسكرية وشاراتهم ورتبهم وامتيازاتهم، وكانوا أقوى فرق الجيش العثماني وأكثرها نفوذاً. لا يعرف على وجه الدقة وقت ظهور هذه الفرقة، فقد أرجعها مؤرخون إلى عهد" أور خان الأولسنة1324م حين عرض عليه شقيقه الأكبر وهو وزيره الأول أيضاً – علاء الدين فكرة مستشارهقرة خليلرمجة أسرى الحروب من الغلمان والشباب وإحداث قطيعة بينهم وبين أصولهم، وتربيتهم تربية إسلامية، على أن يكون السلطان والدهم الروحي، وأن تكون الحرب صنعتهم الوحيدة، /(فريد بك، محمد، تاريخ الدولة العلية،، ص42/ بيتر وسيان، ايرينا، الانكشاريون في الامبلراطورية العثمانية، تقديم ومراجعة المجمع العلمي الروسي، دبي، 2006، ص2–9).

3 – الأنصاري، المجمل في تاريخ مصر ، ص185

4 – ازميد: او ازميت وهي في شمال غربي تركيا، وتقع على خليج يعرف باسمها على بحر مرمره. (أصاف، يوسف، تاريخ سلاطين آل عثمان، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، دار البصائر، ط3، سوريا، 1985، ج2، ص32)

5– ازنيق: مدينة يونانية قديمة بآسيا الصغرى تقع على شاطئ بحيرة تعرف باسمها، وتبعد عن بورصة 80 كم في الشمال الشرقي، اسمها القديم نقيا.(أصاف، المرجع نفسه، ج2، ص31 هامش 1).

وفي عام 750هـ/ 1349م رغب السلطان اورخان بالتوجه في فتح بلدان من أوروبا، فوكل ذلك الى ابنه سليمان خان، فتم لهم فتح مدينة غليبولي Gallipoli[3] والاستيلاء على عدة قلاع حصينة ومدن من بلاد اليونان، ضموها الى السلطنة العثمانية.[4]

كان الجهد العسكري الذي قام به السلطان اورخان قاعدة مهمة في جعل فكرة الفتوحات حركة استيطان سكاني، وعرفت هذه العملية بالتاريخ العثماني (السركون) - وتعني في اللغة القيد أو النفي أو الاعتقال، لكن الأمر في واقع الحال لم يكن بهذا المعنى الحرفي، بل كان القصد منه ترحيل لجزء من سكان الأناضول المسلمين الى مناطق الروميللي وبالعكس، وكان الغرض من ذلك خلق توازن سكاني ما بين المسلمين وغير المسلمين في المناطق المفتوحة إضافة الى إضعاف القوة غير المسلمة وا ضعاف إمكانية تحالفها مع أعداء الدولة العثمانية، كما ان زيادة المسلمين في البلاد المفتوحة يشكل قوة دفاعية للدولة، علاوة على خلق فرص عمل جديدة لمن كانوا يعانون الفقر في بلاد الأناضول، كما هدفت الدولة العثمانية من وراء هذه العملية تفتيت وأضعاف القوى العشائرية في الأناضول خشية حدوث حركات تمرد لهم في المستقبل.[5]

---

[1] - قرة سي: إمارة صغيرة في غرب الأناضول، جنوب بحر مرمره والى الشرق من بحر ايجة.(آصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان، ج2، 32)

[2] - برغمة: وتقع جنوب إمارة قرة سي تطل على بحر ايجة.(آصاف، المرجع نفسه، ج2، ص32)

[3] - غليبولي: وهي مدينة مهمة تقع على الضفة الأوروبية عند منتصف مضيق الدردنيل الواصل بين بحر مرمره وبحر ايجة.(آصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان، ج2، ص34)

[4] - آصاف، المرجع نفسه، ج2، ص34

[5] - إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تعريب، صالح سعداوي، استانبول، 1999، ج1، ص13-14؛ العريض، وليد، تاريخ الدولة العثمانية- التاريخ السياسي والإداري ودراسات تاريخية، ط1، دار الفكر، عمان. 2012، ص34-35

في وقت مبكر من عام (726هـ/ 1326م) ظهرت نقود[1] باسم اورخان عثمان وهي علامة تشير الى الاستقلال والسيادة إذ ضربت الاقجة الفضية بوزن (1.2غرام) .[2] ومثلت الاقجة النقد الأساسي والرئيس للدولة العثمانية لردح من الزمن.

توفي السلطان أورخان في عام 764هـ/1362م وخلفه ابنه مراد الاول(764- 792هـ/ 1362-1389م)تمكّن العثمانيون من فتح (أدرنة)[3] فنقل السلطان مراد الاول عاصمته إليها ليكون قريباً من أوروبا من اجل التوسع في تلك المدن الأوروبية علاوة على محاصرته للقسطنطينية من جهة الغرب ، كما تمّ السيطرة على مدينة فيلبه وهي عاصمة الروميللي الشرقية – وهي اليوم تقع في بلغاريا إلى الجنوب الشرقي من صوفيا .4

[1] النقد في اللغة تمييز الدرهم وإخراج الزيف من الجيد، منه نقد الشيء نقداً، نقده ليختبره أي تمييزه عن رديئه، ويقال درهم نقد أي جيد لازيف فيه، ومنه النقاد الذي ينقد الدراهم فيقال في البيع: لقد نقد فلان فلاناً ثمنبضاعته إذا دفع ثمنها معجلاً .(مرتضى، محمد، تاج العروس في جواهر القاموس، ج2، د.ت، د.م، باب النون، فصل الدال، ص156-157).

[2] – فريد، تاريخ الدولة العلية، ص39-40؛ نجم، زين العابدين شمس الدين، تاريخ الدولة العثمانية، ط1، عمان، 2010، ص22؛ بني المرجة، صحوة الرجل المريض، ص40.

[3] – ادرنة : تقع تقريبا في منتصف تركيا الاوروبية ،كان اسمها ادريانوبل نسبة الى مؤسسها الامبراطور هادريان حوالي سنة 125م ، وظلت عاصمة للعثمانيين الى ان فتحت القسطنطينية .(آصاف، المرجع نفسه، ج2،ص35).

4- حليم بك ، تاريخ الدولة العثمانية العلية، ص39-43 ؛ شاكر ، الخلفاء العثمانيون، ص57 ؛ هازارد، هاري، اطلس التاريخ الاسلامي، ترجمة ابراهيم زكي خورشيد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،د.ت، ص38

وفتحت بعض المدن الصربية1 ، كما فتحت عاصمة البلغار (صوفيا) إضافة إلى فتح مدينة سلانيك المدينة اليونانية الواقعة على بحر ايجة .وقد شكّلت فتوحاته بوابة لتحولات مهمة في التركيبة العرقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ،إذ دخل أهل البوسنة2 والالبان (البوشناق والارناؤوط3) في الإسلام بشكل ملفت بفضل علاقات التبعية التي اتسمت بالسلمية.4استطاع السلطان مراد الأول الانفراد بالسلطة وفرض سيطرته على الجيش والخزينة واعتبر كل أرض مفتوحة بالسيف ملكاً شرعياً له،وبذلك قامت الدولة العثمانية على أساس الحكم المطلق فكان السلطان وحده صاحب السلطة العليا في إدارة البلاد مستعينا بمن وثق بهم من الرجال واسند إليهم المناصب العليا في مختلف الشؤون العسكرية والمدنية الداخلية منها والخارجية .5

انشأ السلطان مراد الأول منصب قاضي عسكر (مفتي الجيش)6الذي يجمع بين رئاسة الإدارة القضائية والجيش ، وتم إنشاء منصب الصدر الأعظم1إذ أتاح هذا المنصب تنظيم الإدارة والخزينة

1– الصرب : صربيا وهي جمهورية في يوغوسلافيا ،تحتل الجزء الشرقي منها،عاصمتها بلغراد.(آصاف ، تاريخ سلاطين آل عثمان، ج2، ص37 هامش5)

2– البوسنة: البوشناق وتؤلف مع الهرسك جمهورية مستقلة ، وتقع البوسنة شمال الهرسك اهم مدنها سراييفو .(آصاف، المرجع نفسه، ج2، ص35 هامش 3).

3– الارناؤوط : هم الالبانيون ،وبلدهم ألبانيا ، واصل كلمة البانيا هو اسم احدى قبائلهم :البانوي ، يحدها من الشمال والشرق يوغوسلافيا ،ومن الجنوب والجنوب الشرقي اليونان ، ومن الغرب البحر الادرياتيكي، ومن اهم اهم مدن البانيا تيرانا واشقودرة.(آصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان ، ج2، ص37 هامش7).

4– العريض ، تاريخ الدولة العثمانية، ص38

5– الحكيم،يوسف، سورية والعهد العثماني، المطبعة الكاثوليكية ،بيروت، 1966، ص15

6– قاضي العسكر او مفتي الجيش : هو الذي يفصل في القضايا الشرعية ، وقد الحق القاضي بمعية السلطان ويحمل رتبة الوزارة ، وقد انقسمت هذه الوظيفة الى قسمين احدهما قاضي عسكر الروملي والاخر قاضي عسكر الاناضول وذلك سنة 860هـ/ 1456م وكان لكل منهما ديوان خاص .(بركات، مصطفى، الالقاب والوظائف العثمانية – دراسة في تطور الالقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى الغاء الخلافة العثمانية (من خلال الاثار والوثائق والمخطوطات) 1517–1924م، دار غريب ، القاهرة ،2000، ص132–134)

وأنشأ نظام الدفاتر الخاصة بالتيمار والجيش ومراسم القصر، إضافة إلى إنشاء منصب بكلربكي (أمير الأمراء)– الذي كان مسؤوليته الإشراف على أمراء الألوية الممثلين للسلطان في ألويتهم ، اما الانجاز الأعظم للسلطان مراد الأول هو تنظيم جيش الانكشارية ضمن قوانين عسكرية خاصة به 2.

وبعد وفاة مراد الأول،تولى ابنه بايز يد الأول السلطة(792- 805هـ/ 1389-1402م) ولقب بـ (يلدرم ويعني الصاعقة) وكان دائم التنقل للقتال بين أوروبا والأناضول ، إذ نجح في ضم أمارات الأناضول3 منتشا وآيدين والصاروخان4 ، كما فتح مدينة آلا شهر قرب أزمير وهي آخر مدينة بقيت للروم في غرب الأناضول ، كما حقق انتصارات كبرى في الروملي على أمراء الصرب والبلغار ، وحاصر القسطنطينية وضيق الحصار عليها مما أجبر إمبراطور بيزنطة على دفع ما يعادل عشرة ألاف دينار ذهبي مقابل فك ذلك الحصار 5.

بلغ السلطان بايزيد الأول قوة عظيمة خلال فترة قصيرة أثارت مخاوف ملوك أوروبا التي نظمت نفسها في مقاومته لكنها سرعان ماتلاشت أمامه ، وفي اوج انتصارات بايزيد الأول واجه خطر

---

[1]– الصدر الاعظم : الوكيل المطلق للسلطان ويتصدر في الجلوس والقيام .(ساحلي اوغلي ، قانون نامة محمد الفاتح – من تاريخ الاقطار العربية في العهد العثماني ، ص533).

[2]– حليم بك ،تاريخ الدولة العثمانية العلية، ص39-40 ؛ العريض، تاريخ الدولة العثمانية، ص39

[3]– الاناضول: هو الجزء الاسيوي من تركية ،ويشكل حاليا حوالي 97% من مساحة الدولة التركية ويستعمل هذا الاسم احيانا مرادف لآسيا الصغرى.(آصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان،ج2، ص41هامش 8).

[4]– امارات منتشا وآيدين والصاروخان من الامارات السلجوقية ، تقع امارة منتشا في الجنوب الغربي من الاناضول ؛ في حين تقع امارة آيدين الى جنوب شرق ازمير ، وفي الشمال الشرقي من از مير تقع امارة الصاروخان ، وتأسست هذه الامارات في اوائل القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي.(آصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان، ج2، ص42-43 هامش 2،3،7)

[5]– شاكر، الخلفاء العثمانيون، ص65-66 ؛ حليم بك ، تاريخ الدولة العثمانية العلية، ص46 ومابعدها.

المغول بقيادة تيمورلنك1، في معركة (جبق أباد سنة 805هـ/ 1402م) المعركة التي انتصر فيها المغول والتي كادت ان تقضي على دولة العثمانيين الفتية بعد اعتقال بايزيد وموته في السجن ، وانكفأت سلطة العثمانيين في الروملي وحكمها سليمان بن بايزيد كتابع للمغول.2

جلبي محمد(806-824هـ/ 1403-1421م) وقد استلم زمام امور السلطنة، بعد وفاة السلطان بايزيد الأول حيث مرت الدولة العثمانية بحالة من الضعف والتي أطلق عليها عهد فترت(عهد الضعف والتفكك)3إذ يمكن اعتباره المؤسس الثاني للدولة العثمانية فقد تمكّن من تبوئ تلك المكانة بعد ضمان وحدة الأناضول، ووجه اهتمامه نحو توسيع دولته وضم الإمارات المجاورة لها 4.

بعد وفاة جلبي محمد خلفه ابنه مراد الثاني (824- 855هـ/ 1421-1451م) الذي بعد أن أكد سلطانه تابع الفتوحات في البلقان5 ، وفي مناطق انتزعها السلاطين العثمانيين مرات من قبل،وكان السلطان مراد الثاني يميل إلى السلم منه للحرب ،وزاهداً في السلطة الأمر الذي جعله يتنازل عنها

1- تيمورلنك: حوالي 737-808هـ/ 1336-1405م وهو ابو التيموريين ادعى انه من سلالة جنكيزخان ، انطلق من مدينته سمرقند غازيا فارس وجنوب روسيا والهند واكتسح دلهي ووصل الى بلاد الكرج= جورجيا السوفيتية ، واكتسح سوريا فاستولى على حلب ودمشق ، ثم زخف الى بغداد والى اسيا الصغرى حيث تقابل مع بايزيد الاول ، توفي اثناء غزوه الصين ،سيرته مليئة باعمال التدمير والخراب .(آصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان ،ج2، ص45 هامش 2).

2- البستاني ، سليمان، الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده ، تحقيق خالد زيادة ، دارالطليعة للطباعة والنشر ، ط1، بيروت، 1978،ص8- 11

3 - البستاني، الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، ص8- 11.

4- العريض، تاريخ الدولة العثمانية، ص52.

5- البلقان : شبه جزيرة كبيرة جنوب شرق اوروبا، يحدها شرقا البحر الاسود وجنوبا مضيق البوسفور وبحر مرمرة ومضيق الدردنيل وبحر ايجة ، وغربا البحر الايوني والبحر الادرياتيكي وشمالا نهر الساف ونهر الطونة= الدانوب وبذلك يدخل فيها : ألبانيا، وصلب بلاد اليونان وجنوب شرقي رومانيا ، وبلغاريا وتركيا الاوروبية، ومعظم يوغسلافيا.(آصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان،ج2،ص35 هامش2).

لابنه محمد الثاني الذي كان عمره 12 سنة ، وذلك عام 848هـ/1444م وتحت ضغط الجيش عاد مراد الثاني للعرش في العام نفسه ،وعاد وتنازل عن العرش في العام 849هـ/ 1445م والعام 850هـ/1446م وفي المرتين يعود للعرش تحت ضغط الجيش، ويمكن وصف عهد السلطان مراد الثاني بأنه عهد تعزيز عام للجيوش العثمانية وتزايد قوة الانكشارية وا خلاصها له، ولم تستطع أية قوة معادية في الروميلي والأناضول من الوقوف بوجه تلك الجيوش المسلحة تسليحاً جديداً من البنادق والمدافع.1 وفي نهاية عهد مراد الثاني تمكنت الدولة العثمانية من استعادة المكانة التي بلغتها في عهد السلطان بايزيد الأول لما امتاز به السلطان مراد من عقلانية ودبلوماسية في إدارة الدولة .2

لقد توالى على عرش السلطنة العثمانية سلاطين اقوياء وصلوا بالدولة الى قمة مجدها وشهرتها ، وتمثلت بالسلاطين (محمد الفاتح ، بايزيد الثاني ، سليم الاول ، سليمان الاول القانوني) ومن ثم تولاها سلاطين ضعفاء اضاعوا الاملاك الشاسعة التي نالها اجدادهم بحد السيف وحافظوا على ادارتها ،ولم يكن للسلاطين الضعفاء هم سوى الانغماس في الملذات دون الاكتراث لتضعضع ملكهم 3، فأخذت الكثير من الدول والاقاليم في اواخر عهد الدولة العثمانية في الاستقلال عنها ، وبخسارتها وحلفائها الحرب العالمية الاولى فقدت جميع اقاليمها ليقتصر نفوذها على تركية.4وسنتاول توضيح احوال الدولة العثمانية خلال فترة القوة والانحلال ضمن فصول الاطروحة.

---

[1]– العريض، تاريخ الدولة العثمانية، ص53

[2]– ده ده اوغلو،عبد القادر ده ده، السلاطين العثمانيون ، تعريب محمد جان ، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 1999، ص42

[3] – بني المرجة ، صحوة الرجل المريض، ص44

[4]– الخريجي ، عبد المجيد بن محمد و الشرعان ، نايف بن عبدالله ، الدينار عبر العصور الاسلامية،ص225

هذا ويمكن ان نوضح مراحل وحالات البنية السياسية للدولة العثمانية من خلال الرسم التشبيهي الاتي[1]:

قبيلة	اقطاع	امارة	سلطنة اعتيادية	سلطنة كبرى	امبراطورية	خلافة عثمانية اسلامية
سليمان شاه القرن 13م	ارطغرل اقطاعي القرن 13م	عثمان امير القرن 13-14م	بايزيد الاول الصاعقة القرن 14-15م	محمد الثاني الفاتح القرن 15م	سليمان القانوني القرن 16م	عبدالحميد الخليفة القرن 19-20م

[1] – الجميل، سيار، العثمانيون وتكوين العرب الحديث، ص162



(خارطة 1) حدود ما وصلت اليه الدولة العثمانية ،عن هازا رد، أطلس التاريخ الإسلامي ص39.

لقدتمكّن العثمانيون من تاسيس دولة توسعت غربا الى اواسط اوروبا ،وامتدت حدودها شرقا الى ايران وبحر قزوين وجنوبا الى المحيط الهندي في اسيا والى الصحراء في شمال افريقيا ولم يشذ عنها هناك الا فاس (المغرب الاقصى) . وكان البحر الاسود في اطار حدود هذه الدولة بحرا داخليا نسبيا، والبحر الابيض المتوسط شبه بحر داخلي لدرجة كبيرة .[1]عاش على اراضيها اقوام مختلفة اكثرهم من النصارى في املاكهم في القارة الاوروبية ، والغالبية العظمى من المسلمين في املاكهم في القارتين الاسيوية والافريقية ،وتمتع مواطنوها بحرية العبادة والدين واللغة ،اضافة الى احتفاظهم بعاداتهم وتقاليدهم الى حد كبير .كما سمحت لتلك الدول باستخدام نقودهم الخاصة الى جانب النقود العثمانية ،اضافة للنقود الاجنبية التي كانت شائعة حينها كالشاهي الايراني ، القرش الاسباني ، والنمساوي والنقود المجرية والبولندية ، وهكذا نرى أن اللين العثماني حال دون توحيد النقد في الدولة العثمانية . ولكن بالرغم من هذا التنوع في النقود المستخدمة الا انه لم يكن عائقا امام قيام تجارة داخلية وخارجية كبيرة ، كما ان وضع الاراضي العثمانية خولها بان تلعب دور الوسيط في التجارة العالمية بين الشرق الاقصى واوروبا الغربية .فالتجارة العالمية كانت تمر عبر اراضيها ، وكانت الدولة العثمانية سوقاً مشتركة ربطت بين الشرق والغرب.[2] وبهذا تكونت الدولة العثمانية من ثلاثة قطاعات :

1- الاناضول ويعني الاراضي الواقعة شرق البسفور وصار الأسم يطلق على جميع الاراضي العثمانية في اسيا من الناحية الادارية ويتمثل بمصر والسودان.

2- الروميللي واطلق على جميع اراضي الدولة العثمانية في اوروبا .

[1] – ساحلي اوغلي ، من تاريخ الاقطار العربية في العهد العثماني– بحوث ووثائق وقوانين، استانبول،2000،ص181

[2] – ساحلي اوغلي، المرجع نفسه، ص183–184

3- شمال افريقيا (ليبيا وتونس والجزائر) وجزر البحر المتوسط مثل قبرص ومالطا وكريت وصقلية ورودس.1

وتعد الفترة الزمنية التي شغلها الاتراك العثمانيون في سِفر تاريخنا الاسلامي اطول فترة استظلت فيها الامة الاسلامية براية واحدة، فلقد حكموا اكثر من ستة قرون متتالية منذ ان اسسها عثمان بن ارطغرل 699هـ/1299م الى نهاية الخلافة الاسلامية العثمانية 1343 هـ /1924م. هذا ولابد من الاشارة ان المصادر الكثيرة (قديمها وحديثها) والتي تناولت نشأة الدولة العثمانية قاصرة ولا تمدنا بمعلومات واضحة وكافية عن كيفية هذه النشأة . وبطبيعة الحال فهذا ينطبق على نشأة الكثير من الدول والامبراطوريات العالمية،فالاساطير والروايات تشوب تاريخها ومن المستحيل توفر معلومات دقيقة توضح لنا نشأة اي دولة او امبراطورية بما فيها الدولة العثمانية.2

ولقد تعاقب على حكم هذه الدولة 36 سلطان وهم :

1- عثمان غازي699- 727هـ/ 1299-1326م

2- اورخان غازي727- 761هـ/1326- 1359م

3- السلطان مراد الاول761-792هـ/ 1359-1389م

4- السلطان يلدرم بايزيد الاول792-805هـ/ 1389-1402م

5- السلطان جلبي محمد816-824هـ/ 1413-1421م

6- السلطان مراد الثاني824-855هـ/ 1421-1451م

---

1 - العريض، تاريخ الدولة العثمانية، ص25

2- ارناؤوط،محمد، وابو الشعر،هند، ، الدولة العثمانية بدايات ونهايات - اوراق الندوة العلمية التي عقدت في جامعة آل البيت ، عمان،2001،ص12- ورقة محمود علي عامر بعنوان" اهمية المصادر العثمانية لفترة النشاة من خلال الدفاتر والفرمانات ودفاتر مهمة .

7- السلطان محمد الفاتح855- 886هـ/ 1451-1481م

8- السلطان بايزيد الثاني886-918هـ/ 1481- 1512م

9- السلطان سليم الاول918- 926هـ/ 1512- 1520م

10- السلطان سليمان القانوني 926-974هـ/ 1520- 1566م

11- السلطان سليم الثاني974-982هـ/ 1566-1574م

12- السلطان مراد الثالث982-1004هـ/ 1574 - 1595م

13- السلطان محمد الثالث1004-1012هـ/ 1595- 1603م

14- السلطان احمد الاول1012- 1026هـ/ 1603 - 1617م

15- السلطان مصطفى الاول1026- 1027هـ/ 1617- 1618 م/1032-1033هـ/ 1622-1623 م.

16- السلطان عثمان الثاني1027-1032هـ/ 1618 - 1622م

17- السلطان مراد الرابع1033-1050هـ/ 1623 -1640م

18- السلطان ابراهيم الاول1050-1058هـ/ 1640- 1648م

19- السلطان محمد الرابع1058- 1099هـ/ 1648- 1687م

20- السلطان سليمان الثاني1099-1103هـ/ 1687- 1691

21- السلطان احمد الثاني1103- 1107هـ/ 1691- 1695م

22- السلطان مصطفى الثاني1107- 1115هـ/ 1695- 1703م

23- السلطان احمد الثالث1115-1143هـ/ 1703- 1730م

24- السلطان محمود الاول1143-1168هـ/ 1730 - 1754م

25- السلطان عثمان الثالث1168-1171هـ/ 1754- 1757م

26- السلطان مصطفى الثالث1171-1188هـ/ 1757 – 1774م

27- السلطان عبد الحميد الاول1188-1204هـ/ 1774-1789م

28- السلطان سليم الثالث1204-1222هـ/ 1789- 1807م

29- السلطان مصطفى الرابع1222-1223هـ/ 1807- 1808م

30- السلطان محمود الثاني1223-1255هـ/ 1808- 1839م

31- السلطان عبد المجيد الاول1255-1278هـ/ 1839- 1861م

32- السلطان عبد العزيز 1278-1293هـ/ 1861- 1876م

33- السلطان مراد الخامس1293هـ/ 1876م

34- السلطان عبد الحميد الثاني1293- 1327هـ/ 1876 – 1909م

35- السلطان محمد رشاد خان الخامس1327- 1337هـ/ 1909- 1918م

36- السلطان محمد وحيد الدين (محمد السادس)1337-1341هـ/ 1918- 1922م.[1]

[1] - ده ده اوغلو، السلاطين العثمانيون، ص34-88

الفـــــــــصل الأول

النقــود العثـــمانية



الفـصل الأول

النقـود العثـــمانية

أولا: أنواع النقود المستخدمة

أستمر العثمانيون يستخدمون النقود الأجنبية التي ورثوها سواء كانت فارسية أو رومية أو سلجوقية أم أيلخانية مما كانت متداولة في الأناضول.[1] ثم أخذوا يضربون نقوداً،[2] خاصة بهم لا سيّما النقود الفضية والتي عرفت بـ(الاقجة akcheh)[3] وهي لفظة تركية تعني النقود الضاربة إلى البياض، وتعرف باليونانية آسبرون Aspron وبالفرنسية أسبر Aspre.[4] لكن حينما دعت الحاجة إلى نقود أقل قيمة من الاقجة لتسيير الأمور اليومية البسيطة قاموا بضرب نقود نحاسية عرفت بـ(المانجير Manghir)[5] وذلك في الأسواق المحلية حيث طرحت للتداول في كافة أنحاء الدولة العثمانية.[6]

ويمكن تقسيم النقود العثمانية حسب نوع المعدن الى:

1-النـــــقود الذهبية:

---

1 - باموك، التاريخ المالي، ص71

2 - العش، محمد أبو الفرج، النقود العربية الإسلامية في متحف قطر الوطني، قطر، 1984، ص45

3 - (سركيس، يعقوب، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والآثار وخطط بغداد، جمع وفهرسة وتعليق معن حمدان علي، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981، القسم الثالث، ص18).

4 - العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص143

5 - المانجير أو المنقور: كلمة مغولية، وهي كالفلس المستخدم في المجتمعات الإسلامية، والفلس مأخوذ من أصل لاتيني follis وهو اسم لسكة نحاس بيزنطية، (غنيمة، يوسف، النقود العباسية، مجلة سومر، مج9، بغداد، 1953، ص120)

6 - Sultan.jem, Coins of the Ottoman Empire,u.s.a.1977,volume1, p8

منذ ان بدأت الدولة العثمانية بضرب(الاقجةakcheh) وجعلها وسيلة الدفع وخاصة في المعاملات المحلية، لاسيما بعد التوسع في الأراضي الذيشهدته الدولة خلال حروبها وفتوحاتها حيث وجدت من الضروري العمل على إصدار طريقة دفع معترف بها في شرق البحر المتوسط، لتلحول العثمانيون نحو إصدار نقود ذهبية .[1]وقد استخدموا الذهب الذي كان يأتيهم بالدرجة الأولى من مناجم البلقان[2]، ومن إذابة النقود الذهبية الأوروبية واستمروا على هذا الحال حتى أواخر القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي.[3]وقد حافظت النقود الذهبية العثمانية على جودتها بسبب الحفاظ على نقاوتها أو عيارها العالي لتتماشى مع مثيلاتها من دوكا البندقية[4] والنقود الذهبية لمعظم الدول الأخرى حول البحر الأبيض المتوسط.[5]

لعبت النقود دوراً مهماً في الجوانب السياسية والاقتصادية والإعلامية، باعتبارها وثيقة رسمية صادرة عن الدولةفقد جسدت صورة الحاكم سواءً أكان سلطاناً أم خليفة من خلال العبارات والألقاب التي حملتها تلك النقود.[6] وهذا الأمر برز واضحا على النقود العثمانية، من خلال الألقاب التي استخدمها

1– باموك، التاريخ المالي، ص120

2 – كانت مناجم منطقة القرم غنية بالذهب التي استفادت منها البندقية في تجارتها اما مناجم الذهب التي اتت بالمرتبة الثانية في العالم القديم وتغذي اوروبا فكانت بالسودان وكان ينقل عبر البحر المتوسط.(احسان اوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص 661)

3– احسان اوغلي، المرجع السابق،، ص661

4 – دوكا البندقية: أصدرت المدن الايطالية نقود خاصة بها عرفت على الصعيد التجاري باسم الدوكا Douca نسبة إلى البندقية التي كانت أكبر مدينة تجارية في شبه الجزيرة الايطالية في ذلك الوقت.

(Howar.Linecar.Coins and coin collection, London, 1971, p44)

5 – باموك، التاريخ المالي، ص139

6– بخعازي، رمزي جبران، الوحدة والتنوع في النقود الاسلامية، التنوع في الوحدة، معرض بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الاسلامي الخامس، الكويت، 1987، ص160

السلاطين لأنفسهم اذ انها تكشف عن مفهوم السيادة العثمانية التي ظهرت في الوثائق الرسمية بدقة وعناية مثل: ، خان[1]، وشاه[2]، وخاقان[3]، وخليفة[4]، وسلطان.[5]وتجدر الإشارة إلى أن لقب "سلطان" كان من أكثر الألقاب استخداماً وشيوعاً منذ العهد الإسلامي الأول استناداً إلى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية [6]، فهو أكثر الألقاب ذات الصفة الإسلامية التي استخدمها العثمانيون. اما لقب خليفة فهو أكثر الألقاب التي طال الجدل والنقاش حولها، والمعروف إن الحكام الأوائل استخدموا هذا اللقب إلا إن انتقاله إلى العثمانيين رسمياً حدث بعد دخول السلطان سليم الأول مصر عام 923هـ/ 1517م، ومنذ ذلك التاريخ اخذ السلاطين يستخدمون بين الحين والأخر لقب الخلافة.[7]

---

[1]– خان: لقب كان يطلق في الاصل على شيوخ الامراء في قبائل التتر ثم صارعلما على السلطنة، (الكرملي، النقود العربية، ص150)

[2]– شاه: لفظ فارسي بمعنى ملك او سيد وكان يطلق على ملوك الفرس او من تشبه بهم، (الباشا، حسن، الالقاب الاسلامية في التاريخ والوثائق والاثار، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978، ص352)

[3]– خاقان: واصلها(قان قان)أو (قان القانات)وهو خاص بكبراء المغول، ويقال(خاقان البحرين)،، هذا وقد دخل هذا اللقبفي الاسلام فاطلق على رؤساء الترك من المسلمين ومن اقدم استعمالاته على النقود الاسلامية على سكة من بخارى يغلب الظن انها من عصر الامين والمامون، (الباشا، الالقاب الاسلامية، ص271)

[4]– خليفة: وهو في الاصل لخلفاء الرسول محمد (ص)الاربعة ثم اتخذه الامويون والعباسيون، وهو يدل على رئاسة دينية اكثر من الدلالة السياسية، (الكرملي، المرجع نفسه، ص149)

[5]– سلطان:هو اسم اعظم الرتب، وينقش وحده او ينقش(السلطان بن السلطان)او(سلطان البرين والبحرين) والبران هما براسيا وبر اوروبا، والبحران هما بحر الروم والبحر الاسود، (الكرملي، رسائل في النقود العربية، ص150)

[6] – ان عندكم من سلطان بهذا أتقولون على الله مالاتعلمون(سورة يونس، آية 68)، وقال رسول الله محمد(ص)السلطان ظل الله في الارض من أكرمه اكرمه الله، ومن أهانه أهانه الله، رواه الترمذي.

[7] – إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ص 149



السلطان محمد الفاتح(855-886 هـ/ 1451-1481م) [1]

كان(الدينار)[2]معروفاً في الدولة الإسلاميةإلا أن الدولة العثمانية أطلقت عليه لفظ(آلتونAltun) وهو تعبير مغولي شائع في إيران. إنأول دينار عثماني ضرب في عهد السلطان محمد الفاتح كان عام 882هـ/ 1477م، ولم يعين له اسموا إنما قيل له(آلتون Altun) أو(سكة حسنةsikke – hasene) وهذه التسمية لم يشع استعمالها.[3] الا اننا نجد في سجلات الموازنات السنوية للدولة العثمانية كلمة(سكة حسنةsikke – hasene) إشارة إلى النقود الذهبية.[4] كما عرفت أيضاً بأسم(سلطاني sultaniye) أو(حسني سلطانيةhusnu – sultaniye) ، اما بالنسبة للوزن والعيار فقد تم اعتماد مقاييس دوگا البندقية، وذلك تماشيا مع ماكان متبعاً في الدول الأخرى الواقعة حول البحر الأبيض المتوسط، وأن أي نقد ذهبي بغير هذا المقياس لايكتب له الاستمرار في قانون نامه السلطان محمد

---

[1] – ولد محمد الثاني في 26 رجب سنة 833هـ/ 20 ابريل 1429م وهو سابع سلاطين الدولة العثمانية تولي الحكم في 855هـ/ 1451م وهو شاب لم يتجاوز عمره 22 سنة وحكم لمدة 30سنة واشتهر بلقب محمد الفاتح لفتحه القسطنطينية سنة 857هـ/ 1453م.، (فريد، تاريخ الدولة العلية، ص58)

[2]– الدينار : كلمة رومية من Denarius اي عشرة آسات والأس في الأصل من النقود النحاسية وقد عرف العرب قطعة الذهب الرومية واستعملوها في الجاهلية والإسلام وورد ذكرها بالقرآن"ومنهم من ان تأمنه بدينار لايؤده اليك"وتم ضبط وزن شرعي للدينار الإسلامي فكان 4,25غرام، لكن مع الزمن اختلف الوزن الحقيقي عن الوزن الشرعي.(غنيمة، النقود العباسية، ص115).

[3]– العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص 132.

[4] – فاروقي، ثريا، حجاج وسلاطين الحج ايام العثمانيين 1517- 1683م، ترجمة ابو بكر احمد باقادر، منشورات الجمل، بيروت، 2010، ص96 جدول1.

الفاتح أعطيت التعليمات لدور الضرب، بضرب129 قطعة نقود سلطانية من 100 مئة(مثقال)[1] من الذهب وبنسبة(عيار[2] 0.997) أي ان الدولة قد امتنعت عن تغيير مقاييس النقود الذهبية وذلك لسببين رئيسيين أولهما، التقيد بالمقاييس الدولية القائمة وثانيهما،إن الفوائد المالية التي يمكن ان تجنيها الدولة من وراء تخفيض العيار الذهبي للسلطانية قليل جداً لكون التزامات الدولة العثمانية كانت محددة بالاقجة.[3]ومع ان السلطاني العثماني(الدينار) يختلف في وزنه عن الدينار الذهبي الإسلامي الشرعي الذي كان يبلغ نحو(4.54 غرام) [4]، وعن وزن الدرهم الإسلامي الشرعي الذي كان يبلغ نحو

---

1 – المثقال: قدر المثقال باثنتين وسبعين حبة شعير من الشعير المقطوع ما دون من طرفيه، كما قدروه ايضا بستماية حبة من حب الخردل البري المتوسط، المثقال يساوي اثنين وعشرين قيراطا، (الكرملي، رسائل في النقود، ص85.)

2– العيار في النقود يعني نسبة المعدن الثمين وهو الذهب أو الفضة الى المعادن الاخرى الرخيصة مثل النحاس والقصدير. كأن يقال اليوم ذهب عيار 18 أي ان نسبة الذهب هنا هو 75%، اما الوزن الشرعي للنقود فهو مثقال واحد للدينار اي نحو4، 25 غرام، وان وزن كل عشرة دراهم تعادل وزن سبعة دنانير، اي نحو 2، 97 غرام للدرهم الواحد. ان هذا الوزن والعيار كانا خاضعين لبعض التغييرات خلال الحقب الاسلامية المتعاقبة.(الحسيني، محمد باقر، النقود العربية ودورها الاعلامي والتاريخي والفني، موسوعة حضارة العراق، بغداد، 1985، ج9، ص232).

3– باموك، التاريخ المالي، ص 123-126- 142

4 – الدينار الشرعي أو المثقال هو وحدة للوزن وتساوي 4.54 غرام أما الدينار الإسلامي لعبد الملك فهو وحدة نقد ذهبية تزن 4.24غرام، أما الدرهم الشرعي وحدة للوزن تساوي **3.183**غرام، أما درهم عبدا لملك المعرب فهو وحدة نقد فضية تزن 2.97غرام. (فاخوري، محمود، وخوام، صلاح الدين، موسوعة وحدات القياس العربية والإسلامية وما يعادلها بالمقادير الحديثة، ط1، مكتبة لبنان، لبنان، 2002، ص193).

(3.183غرام) .[1]الا أن الدينار الذهبي العثماني قد حافظ على نقاوته الشديدة اذ بلغ عياره(0.997) وهي بلا شك درجة مثالية من حيث النقاوة، إذ ان 100% من النقاوة تعتبر من الأمور المستحيلة في عصرنا الحديث. الأمر الذي ساعد على قبوله بسرعة في كل مكان من مناطق شرق البحر المتوسط الى الهند[2]، وليس من المستبعد ان العثمانيين قد تأثروا في ذلك بالبيزنطيين فكما هو معروف ان عموماالأباطرة البيزنطيين قد حافظوا على نقاوة الدينار البيزنطي في مختلف الظروف مهما كانت صعبة وبذلك قبلت دنانيرهم الذهبية في التجارة في جميع أنحاء العالم ومن ضمنها الهند والصين، حتى ان العرب في العصر الجاهلي كانت لهم ثقة عالية جدا بالدينار البيزنطي وكانوا يستعينون به ليس كعملة متداولة بل كـ(تبر) عالي النقاوة كما أفادنا بذلك البلاذري.[3]

كانت دار ضرب القسطنطينية،أهم دور ضرب النقود في الدولة العثمانية وقد ورثها العثمانيون عن البيزنطيين بكامل قواعد وأصول ضرب النقود، إضافةإلى ذلك قرب القسطنطينية من مناجم الذهب في البلقان، ولكونها عاصمة الدولة فقد استقطبت حركة استثمار قوية من قبل الاثرياءالذين كانوا يستهلكون جزءاً كبيراً من تلك النقود.[4]

لقدحمل الدينار الذهبي السلطاني العثماني العبارات التالية: (شكل 1)

الوجه : سلطان محمد/بن مراد خان، عز نصره/ قسطنطينية/ ضرب في 883

1- القسوس، نايف، نميات نحاسية اموية جديدة من مجموعة خاصة، منشورات البنك الاهلي الاردني، 2004، ص78

2 – قازان، المسكوكات الاسلامية، ص133

3 – البلاذري، احمد بن يحيى بن جابر(ت 279هـ)، فتوح البلدان، تحقيق رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1978، ص452

4 – القسوس، نميات نحاسية، ص73

الظهر: ضارب النضر/ صاحب العز والنصر/ في البر والبحر.





(الشكل1)السلطاني الذهبي– محمد الثاني – ضرب القسطنطينيةسنة 883هـ– الوزن3.52غرام – قطر 19ملم

– عن قازان،ص361

وصفت النقود الذهبية زمن السلطان محمد الفاتح بانها سيئة الضرب ويُذكر إنه تمّ الاستعانة بأحد الأوروبيين وكان قد منح التابعية العثمانية واعتنق الإسلاموتَسمى بـ(فرج مصطفى) وكان على دراية بالنظام النقدي فتمكن من إصلاح حال النقود العثمانية الذهبية منها والفضية وقوبلت نقوده بالاستحسان.[1]

أن عبارة الدعاء(عز نصره) التي حملتها النقود العثمانية، كان الظهور الأول لها على النقود الإسلامية في العهد المملوكي والتي تعني(أعزه الله بالنصر) أو(ليكن نصره عزيزا او مجيدا) ،اذ كانت هذه العبارة تمجد السلطان الذي تضرب النقود باسمه،وتدعو له ولإعماله بالنصر والنجاح.[2]

أما عبارة (ضارب النضر) النضر،والنضار والأنضر اسم الذهب والفضة وقد غلب على الذهب وهو النضر الذهب وجمعه أنضر والنضرة السبيكة من الذهب.[1]

---

[1]– قازان، المسكوكات الإسلامية، ص.139.

[2] – لقد ظهرت عبارة عز نصره على فلس ضرب في دمشق سنة 679هـ/ 1280م، زمن المنصور قلاوون(678-689هـ/ 1269-1290م) حيث حمل عبارة(عز نصره). ومن بعده توالى ظهور هذه العبارة ليس فقط على الفلوس بل تعداها ليشمل النقود الذهبية والفضية للمماليك(الزيود، حسن عابد و دبدب، نصيف جاسم، أول ظهور لعبارة عز نصره على المسكوكات الإسلامية، دراسات في ذكرى سمير شما، جامعة اليرموك، 2014، ص217).



عهدا لسلطان بايزيد الثاني(886- 918هـ/ 1481- 1512م) [2]

لقد حافظ السلطان بايزيد الثاني على وضع الدينار السلطاني الذهبي شكلاً وقيمة كما في عهد والده، وكان السلطاني الذهبي بمعظمه يضرب في دار ضرب القسطنطينية وسيرز في عهدي محمد الفاتح وبايزيد الثاني.[3] وحمل السلطاني الذهبي المأثورة التالية: **(الشكل2)** .

الوجه : سلطان بايزيد/بن محمد خان، عز نصره/ ضرب قسطنطينية/ سنة 886

الظهر: ضارب النضر/ صاحب العز والنصر/ في البر والبحر.



(الشكل2) سلطاني عثماني – بايزيد الثاني– ضرب القسطنطينية 886هـ– الوزن 3.52غرام عن Baldwin s Auctions.london.no15,2009.

يلاحظ على النقود العثمانية الذهبية إنها لم تكن تحمل شهادة التوحيد والأدعية الدينية التي كانت تنقش على النقود العربية الإسلامية منذ الإصلاح النقدي الذي بدأه عبدا لملك بن مروان سنة 77هـ/ 696م، واستبدلوها بالألقاب الفخرية للسلطان الحاكم، إضافة إلى انهمثبتّوا في ظهر النقد السنوات التي مرت

---

[1]– ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، 1956، ج5، ص213

2 – ولد بايزيد الثاني بن محمد الثاني سنة 851هـ/ 1447م ، تنازل عن عرش السلطنة لابنه سليم الأول في عام 918هـ/ 1512م وتوفي بعد ذلك بعشرين يوما ، عن عمر 67 عام ومدة حكم دامت 32 عام(فريد، تاريخ الدولة العلية، ص72).

3 – باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانية، ص124

منذ بداية حكمهم وسنة ضربها، كما إنها حملت التاريخ الهجري، واستخدموا الأرقام بدل الحروف في كتابة تاريخ الضرب.[1]

عهد السلطان سليم الأول(918-926هـ/ 1512-1520م) [2]

أمرالسلطان سليم الأول بضرب نقود ذهبية في سنة جلوسه على العرش918 هـ/1512م عُرفت بين الناس باسم(سلطاني) وبدأ ضربه في عدة دور ضرب جديدة في شرق الأناضول[3]، وضربت في دور ضرب دمشق وحلب ومصر، وقد حملت المأثورة التالية: (شكل 3).

الوجه : سلطان/ سليم/شاه/ بن/ بايزيد خان/ عز نصرهضرب/ سيرز/ سنة 918

الظهر: ضارب النضر/ صاحب العز والنصر/ في البر والبحر.




(الشكل3) سلطاني- سليم الأول - ضرب سيرزسنة 918هـ،الوزن 3.44غرام،القطر 18,5ملم،قازان،ص361

حرص السلطان سليم منذ دخوله مصر على ضرب النقود باسمه، ليس فقط بسبب نقود المماليك وما مكتوب عليها من آيات قرآنية كريمة واحتجاجه عليها بسبب إن من يتداولها هم النصارى واليهود وبقية الملاحدة فيدنسونها، بل لأن السكة هي إحدىشارات المُلك الرئيسة وعلامة على خضوع مصر

1- عامر، المكاييل والأوزان، ص152/ قازان، المسكوكات الإسلامية، ص139.

2 - ولد سليم الأول في 975هـ/ 1567م، وتوفي في عام 926هـ/ 1520م عن عمر 51عام ،ودام حكمه9سنوات.(فريد،تاريخ الدولة العلية، ص78).

3 - باموك، التاريخ المالي، ص124

لحكمه، وقد استمرت السكة والخطبة باسمه بعد خروجه من مصر عائداً إلى القسطنطينية.[1]هكذا أصبحت مصر ولاية عثمانية وواحدة من المراكز الرئيسة لضرب النقود الذهبية في الدولة العثمانية منذ عام(923هـ/ 1517م) فقد ألغى العثمانيون شهادة التوحيد والرسالة المحمدية والآيات القرآنية المكتوبة على النقود في مصر، واستبدلوها بالألقاب الفخرية للسلطان العثماني فقط.[2] إلا أنهم لم يأتوا بأية إصلاحات على أنظمة النقود بل إن قيمة النقود كانت عرضة لتغييرات مستمرة في قيمتها.[3]وان هذا التغيير كان يراد به تحقيق أكبر فائدة لبيت المال العثماني من خلال الفرق بين قيمة النقود الاسمية وقيمتها الحقيقية، إذ كثيراً ما كانت تلجأ الدولة العثمانية وقت إرسال الجزية السنوية من مصر إلى استانبول إلى تخفيض قيمة النقود المتداولة الأمر الذي يزيد من عبء الضرائب على دافعيها.[4]

وقد أطلق على النقود الذهبية المضروبة بمصر (أشرفي) وتمييزاً لها عن الأشرفي المملوكي فيقال(أشرفي ذهب عثماني) .[5] وفي روايات تاريخية نجد إشارات للأشرفي، إذ ذُكر إن والدة السلطان سليم الأول أمرت بتوزيع(1000) قطعة نقد ذهبية تدعى (اشرفي Eshrefiye) على فقراء المدينة المنورة.[6]

1 – ابن اياس، محمد بن احمد الحنفي، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة، 1984، ج5، ص215

2 – الشافعي، العملة وتاريخها، ص111

3 – الجابر، ابراهيم جابر، النقود العربية الاسلامية في متحف قطر الوطني، ج2، المطبعة الاهلية، قطر، 1992، ص388

4 – فهمي، عبد الرحمن، النقود العربية ماضيها وحاضرها، المؤسسة المصرية العامة، 1964، ص113–114

5 – الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص21.

6 – فاروقي، حجاج وسلاطين، ص139.

كان(الأشرفي) المضروب في مصر يساوي سعر صرف السلطاني الذهبي المضروب في الأماكن الأخرى من الدولة العثمانية[1]،وكان ما يضرب في مصر محدد بأوامر السك التي تصدر من استانبول، وكلما تولى العرش سلطان جديد تضرب باسمه النقود بطراز تحدده(قوالب السك) [2]المرسلة إلى دار الضرب المصرية أو غيرها من دور الضرب خارج حدود العاصمة العثمانية.[3]

احتلت النقود الذهبية في الربع الأول من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، المرتبة الأولى لدى التجار وأصحاب رؤوس الأموال وملاكي الأراضي وموظفي المراكز الحكومية العليا لتغطية مدفوعاتهم الكبيرة، ولم ينحصر استخدام النقود الذهبية على إنها وسيلة تبادل أو وحدة حسابية فقط، بل كان يشار لها كقطع ذهبية استخدمت للادخار أيضا، حتى انها وجدت في تركات المتوفين من موظفي الحكومة أو طبقة العسكريين، وغيرهم من أصحاب الثراء الذين كانوا يمتلكون المئات أو حتى الآلاف من تلك القطع الذهبية. وطيلة هذا القرن بقيت القدرة الشرائية للذهب عالية إذ كانت الـ(59) اقجة تساوي قطعة نقد ذهبية واحدة.[4]

1- باموك، التاريخ المالي، ص 187-188، كانت دور ضرب النقود الذهبية الأخرى في القرن السادس عشر هي استانبول وسيدره قابسي في مقدونيا.

2- انظر(دار الضرب).

3- الصاوي، نقود مصر، ص12.

4- باموك، التاريخ المالي، ص130-133.

عهد السلطان سليمان الأول القانوني (926-974هـ/ 1520-1566م) [1]

لقد ازداد حجم إنتاج السلطاني الذهبي بشكل ملفت في عهد السلطان سليمان الأول القانوني، مع ظهور مناجم للذهب في البلقان[2]، وفي سيدر ه قابسي وكارايوفا، إضافةإلى المواقع الرئيسة في استانبول ومصر.ومما لاشك فيه، إن الاستيلاء على مصر ووصول الدفعات السنوية منها إلى خزينة استانبول بالذهب، قد أدى إلى ازدياد كبير في إنتاج النقود السلطانية الذهبية.[3]

ضربت النقود الذهبية للسلطان سليمان الأول القانوني على طراز والده، حال جلوسه على العرش سنة 926هـ/ 1520م، إلا إنها اختلفت في تنوع عباراتها[4]، إذ ضربت في دار ضرب القسطنطينية[5]، و أماسيا وأمد وادرنة وبروسة وماردين وبغداد وبلغراد وحلب ودمشق ومصر وطرابلس غرب وجزائر وتبريز) .[6](**الشكل**4) وحملت المأثورات التالية:

---

1 – ولد سليمان الأول بن سليم الأول في عام 900هـ/ 1494م وهو عاشر سلاطين آل عثمان، توفي في عام 974هـ/ 1566م عن عمر 74عام ،ودام حكمه 48عام .(فريد، تاريخ الدولة العلية، ص107).

2– البلقان: شبه جزيرة كبيرة جنوب شرق أوروبا، يحدها شرقا البحر الأسود، وجنوبا مضيق البسفور وبحر مرمرة ومضيق الدردنيل وبحر ايجة، وغربا البحر الايوني والبحر الادرياتيكي وشمالا نهر ألساف ونهر الدانوب وبذلك يدخل فيها البانيا وصلب بلاد اليونان وجنوب شرقي رومانيا وبلغاريا وتركيا الأوروبية ومعظم يوغسلافيا. (أصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان، ج2، ص35 هامش 2).

3– باموك، التاريخ المالي، ص124-125

4– عامر ، المكاييل والأوزان، ص169

5– الشافعي، العملة وتاريخها، ص112

6 – محمود، النقود العثمانية، ص 117

الوجه : سلطان سليمان/ بن سليم خان/عز نصره ضرب/ بروسة في/ 926

الظهر: ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر.[1]





(**الشكل4**) سلطاني– سليمان الأول القانوني – ضرب بروسة سنة 926هـ، الوزن 3.47غم،عن قازان ص361

وتعد النقود الذهبية المضروبة في القسطنطينية نقوداً من الصعب الحصول عليها وقد يعود السبب في ذلك إلى إنها قد حافظت على جودتها من حيث الوزن والعيار، مقارنة بماكان يُضرب في دور ضرب الولايات الأخرى وخاصة مصر التي شاع الغش في نقودها، مما دفع بدار ضرب القسطنطينية إلى إعادة صهر نقودها لارتفاع نسبة نقائها.[2](شكل5)

الوجه: سلطان سليمان/ بن/ سليم شاه/عز نصره ضرب/حلب/سنة 926

الظهر: ضارب النضر صاحب العز والنصر فيالبر والبحر



(**الشكل5**) سلطاني عثماني سليمان الأول– ضرب حلب سنة 926 هـ – عن الدينار عبر العصور الإسلامية ص335

---

[1]– قازان، المسكوكات الاسلامية، ص360

[2]– Sultan.Coins of Ottoman. p106

في حين حملت النقود الذهبية من ضرب القسطنطينية المأثورة التالية:**(سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان)** ، إضافة إلى عبارة الدعاء**(خلد الله ملكه وسلطنته)**،و حملت نقوده المضروبة في مصر وسدر ه قابسي**(صاحب النصر والعدل والتسامي)** .[1]

لقد حدد السلطان سليمان القانوني في قانون نامه مصر، أن تضرب السلطانية الذهبية العثمانية من الذهب الوارد من بلاد(التكرور)[2]أو من الأواني الذهبية، وتضرب في دار الضرب المصرية خالصة العيار بموجب القانون المتبع في القسطنطينية حيث كل سلطاني يضرب بثمانية عشر قيراطاً ونصف القيراط(18,5 قيراط) .[3] **(الشكل6)**



(الشكل6) سلطاني – سليمان القانوني– ضرب مصر سنة 926هـ – الوزن3.61غرام – عن Badwin,no15-2009

أما ما تم ضربه في بغداد سنة 943هـ/ 1536م فقد حمل المأثورة التالية:

الوجه: سلطان سليمان شاه/ بن سليم شاه خادم الحرمين الشريفين[4]

Artuk, Istanbul Arkeoloji Muzeleri TeshirdekiIslamiSikkeller, p504–[1]

[2] – التكرور: مدينة في بلاد السودان بقرب صنغانة على النيل، منها يستخرج التبر. (الحميري، محمد بن عبد المنعم، كتاب الروض المعطار في خير الأقطار –معجم جغرافي، تحقيق إحسان عباس، ط2، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، 1980، ص134).

[3]–متولي، قانون نامة مصر، ص92

[4] – لقد وثقت النقود الذهبية اللقب الذي حصل عليه السلطان سليم الأول خادم الحرمين الشريفين(يعني مكة والمدينة) بعد فرض سيطرته على بلاد الشام ومصر وتقديم فروض الطاعة والولاء إليه من قبل شريف مكة.(نوفل، نعمة الله نوفل، كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في إقليمي مصر وبر الشام، تحقيق ميشال أبو فاضل و جان نخول، لبنان، 1990، ص364).

الظهر: سلطان البرين والبحرين،أنفذ كافة على العالمين بروا ٍحسانه) .[1] **(الشكل7)**



(الشكل7) سلطاني – سليمان الاول – ضرب بغداد سنة 943هـ،الوزن 3.50 غم،قازان ص361

وفي نقود ذهبية أخرى من ضرب بغداد حملت المأثورة **(ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر)** وعبارة الدعاء **(عز نصره)** وذلك سنة 956هـ/ 1549م.[2] **(الشكل8)**



(الشكل8) سلطاني – سليمان الاول – ضرب بغداد 956هـ،الوزن 3.51غرام،عن قازان ص361

اما النقود الذهبية المضروبة في الحلة بولاية بغداد سنة 960هـ/ 1552م فقد حملت العبارة **(العادل الكامل،سلطان أبو اللطف،سليمان شاه ابن سلطان سليم،عز نصره)**،**(سلطان البرين والبحرين،ضرب حلة،خادم الحرمين الشريفين)**[3]، أما ما ضرب في الموصل فقد حمل العبارة**(سلطان البرين والبحرين)**

---

[1]– محمود، النقود العثمانية، ص118.

[2]– قازان، المسكوكات الإسلامية، ص360.

[3] – العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص114.

وعبارة الدعاء(**خلد الله ملكه وسلطنته**).[1]وقد اقترن اسم سليمان بلقب(سلطان) وأحيانا(شاه) في كافة نقوده الذهبية، أما اسم ابيه سليم الاول فقد اقترن بلقب(سلطان) و (خان) وأحيانا(شاه) .

أن المقصود بلقب البرين والبحرين- ارض أوروبا وآسيا، والبحرين الأسود والأبيض المتوسط والتي كانت جميعها خاضعة لنفوذ العثمانيين منذ فتحهم للقسطنطينية وبلاد الشام ومصر وشمال أفريقيا.[2]تظهر النقودالذهبية المضروبة في عهد السلطان سليمان الأولالقانوني قدراً كبيراً من التشابه في طرزها بصرف النظر عن دور الضرب التي أنتجتها وقد عرفت تلك النقود الذهبية في بداية حكمه بـ(الأشرفي الذهبي السليماني) أو(الدينار السليماني) [3]، أما ما ضرب في سنة 934هـ/ 1527م فقد أشير إليه(بالسلطاني) أو(بالذهب السلطاني الجديد السليماني)، ولعل السبب بهذه التسمية ظهور عبارة(السلطان بن السلطان) ،والتي تطلق على السلطان اذا كان أبوه من قبله سلطاناً. [4] والتي أستمر ظهورها على النقود العثمانية حتى سقوط السلطنة. [5]

---

1 – محمود، النقود العثمانية، ص117.

2– عُرفت دولة المماليك لدى مؤرخي العصور الوسطى بدولة البرين والبحرين اذ اطلق على كيقباذ بن كيخسرو، في نص إنشاء مؤرخ بعام 634هـ/ 1236م(سلطان البحرين والبرين)كما كان قد أطلق لقب(ملك البرين والبحرين)على السلطان الأيوبي الصالح نجم الدين أيوب في نص تشييد قلعة بصرى بتاريخ 647هـ/ 1249م، كما واطلق هذا اللقب على السلطان قلاوون في نقش على مدرسته بتاريخ 683هـ/ 1284م.[2](الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص33؛ الكرملي، رسائل في النقود العربية، ص 150)

3– ابن اياس، بدائع الزهور، ج2، ص88

4– الباشا، الالقاب الاسلامية، ص331

5– الصاوي، نقود مصر ، ص31

في سنة 960هـ/ 1552م خفضت النقود الذهبية، حيث انخفض السلطاني من 3.559غرام الى 3.545غرام، وبذلك صار يضرب من 100 مثقال من الذهب الخالص 130 سلطاني، بعد ان كان 129 سلطاني منذ عهد محمد الفاتح.[1]

أن عبارات التفاخر التيظهرت في مأثورات النقود الذهبية للسلطان سليمان الأول القانوني، فسّرها المؤرخون على إنهاتحدٍ علني للفرس.[2] وان لم تكن كذلكفهي تفاخر بما أنجزهُ من أعمال عسكرية وما وصلت إليه الدولة العثمانية من تقدم في عهده، وقد سادت نقوده لأكثر من ست وأربعين عاماً ، لذا يلاحظ المسح والطمس على بعض حروفها من كثرة الاستعمال، وللشعبية الكبيرة التي تمتع بها هذا السلطان،فقد حُفظت نقوده لأغراض الزينة،وكثيراً ما كانت توجد على شكل عقد أو حلق.[3]

عهد السلطان سليم الثاني(974-982هـ/ 1566- 1574م) .[4]

النقود الذهبية التي ضربت في عهد السلطان سليم الثاني تحمل جميعها تاريخ جلوسه على العرش 974هـ/ 1566م وقد اقتفى في نقوده الذهبية أثر أبيه سليمان القانوني فجاءت الدنانير حاملة على الوجه الأول اسم السلطان وأبيه ودار الضرب وتاريخ الضرب مع العبارة الدعائية المألوفة(عز نصره).[5] (الشكل 9) وذلك على جميع النقود المضروبة في دور الضرب العثمانية والولايات التابعة لها.[1]

1- ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص110

2- عامر ، المكاييل والاوزان، ص155

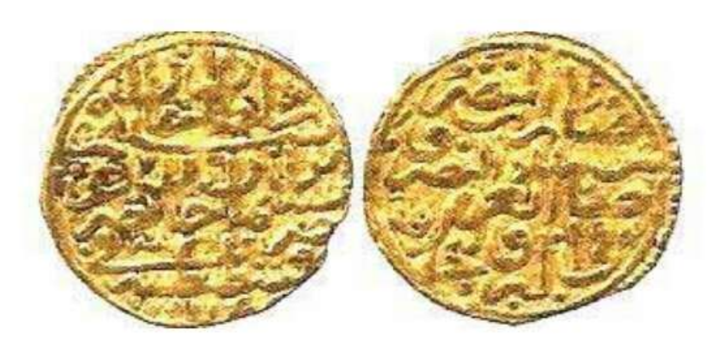
3- Sultan., op.cit, p106

4- ولد سليم الثاني بن سليمان الأول في عام 930هـ/ 1533م وهو ابن روكسلانة الروسية، تولى السلطنة بعد أبيه ،ودامت فترة حكمه ثمانية سنوات وخمسة أشهر ، توفي في عام 982هـ/ 1574م عن عمر ناهز الثانية والخمسين عاما.(فريد، تاريخ الدولة العلية، ص112؛ طقوش ، تاريخ العثمانيين، ص239).

5 - الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص32

الوجه : سلطان/سليم/خان/بن سليمان/خان عز نصره/ ضرب في القسطنطينية/ 974

الظهر: ضارب النضر/ صاحب العز والنصر/ في البر والبحر



(**الشكل**9) سلطاني، سليم الثاني ،ضرب القسطنطينية سنة974هـ – الوزن 3.44غم – عن Badwin,no,15-2009

أما النقود الذهبية التي ضربت في دار ضرب (تلمسان)[2]، في الجزائر عام 974هـ/1566 فقد كانت على طراز الموحدين[3]وتُعد نقوداً نادرة، فشكلها كان دائرياً يحصر داخله مربعات مزدوجة تلامس الدائرة من الداخل، وتشكل بذلك أربعة قطع دائرية تضم هي الأخرى كتابات نسخية مغربية وقد تراوح وزنها بين 1،4 –2،4 غرام، وقطرها بين 32–35ملم.[4] وحملت المأثورات التالية –(**صاحب النصر**

---

[1] – وهي القسطنطينية، واماسيا وأمد واروانوج وبغداد وجانجا وجزاير ودمشق وحلب وقوج اينه ومصر ونووابردا وساقيز وسيدره قابصا وسيرز وطرابلس غرب وتونس– (محمود، النقود العثمانية، ص 117)

2 – تلمسان قاعدة المغرب الأوسط، وهي مدينة عظيمة قديمة فيها آثار كثيرة للأوائل تدل على إنها كانت دار مملكة لامم سالفة، فقد كانت دار مملكة زناته وحواليها قبائل كثيرة من زناته وغيرهم من البربر، وهي كثيرة الخصب والرخاء وكثيرة الخيرات والنعم، ولها قرى كثيرة وعمائر متصلة. (الحميري،، كتاب الروض المعطار في خير الأقطار، ص135)

[3] – قامت دولة الموحدين في شمال أفريقيا والأندلس أسسها محمد بن تومرت سنة 524هـ/ 1129م وانتهت دولتهم سنة 668هـ/ 1269م بعدان قضى عليهم بنو مرين، هذا وقد ضرب الموحدون نقودا خاصة بهم في عدة مدن ضرب في المغرب العربي وبعض مدن الأندلس(النبراوي، رأفت محمد، النقود الإسلامية منذ بداية القرن السادس وحتى التاسع الهجري، ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، سنة 2000، ص269).

[4] – درياس، يمينة، السكة الجزائرية في العهد العثماني، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1988، ص 91–102.

والعدل والتسامي) ،**(مالك البرين والبحرين والشامين والعراقين)** [1]، وعبارة الدعاء **(خلد الله ملكه)** إضافة إلى لقب **(سلطان)** له ولوالده. وقد نجد نقوداً تخلو من تاريخ ومكان الضرب [2]، وقد يعود السبب إلى خطأ وقع فيه النقاش. (كما في الشكل 13) ، كان وزن السلطاني الذهبي في عهد سليم الثاني يعادل 60 اقجة، وعيار 999 في الألف.[3] ويلاحظ ان نسبة نقاوة الذهب شبه كاملة، فليس هناك تنقية او تصفية للذهب تصل أكثر من هذا، ولا ندري من أين استقى المؤلف هذه المعلومة.

عهد السلطان مراد الثالث(982-1003هـ/ 1574-1595م) [4]

إن أقدم العملات الذهبية الموجودة في المتاحف تتماشى مع تاريخ جلوس مراد الثالث على العرش عام 982هـ/ 1574م، وكانت بطرازين، الطراز الأول بالمأثورة التالية: (**الشكل** 10)

الوجه : سلطان مراد/ شاه/ بن سليم خان/ عز نصره ضرب في/ مصر/ سنة 982

الظهر: ضارب النضر/ صاحب العز والنصر/ في البر والبحر. [5]

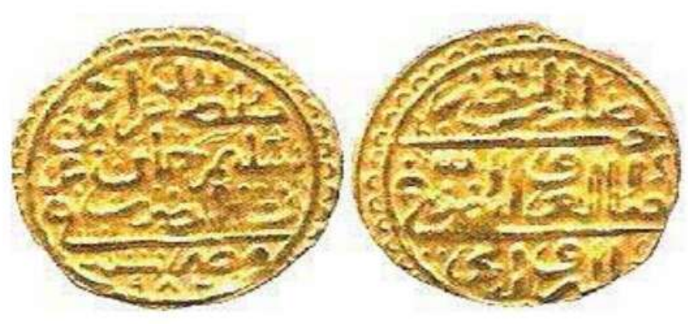
1- العراقين: هي المنطقة الموجودة بين النهرين، أي إيران الحالية، ويسميها البعض بالعراق العربي والعراق الفارسي (الباشا، حسن، الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1957، ص337).

2- محمود، النقود العثمانية، ص117-118.

3- الحسيني، محمد باقر، نظرة على مسكوكات العراق، مجلة المسكوكات، مج1، عدد2، بغداد، 1969، ص75-80

4- ولد مراد الثالث بن سليم الثاني في عام 953هـ/ 1546م ، توفي عام 1003هـ/ 1596م وله من العمر خمسون سنة وكانت مدة ملكه إحدى وعشرين سنة تقريبا.(فريد، تاريخ الدولة العلية، ص113و117).

5- lane- Poole.Catalogue of oriental coins in the British museum, p90- 92

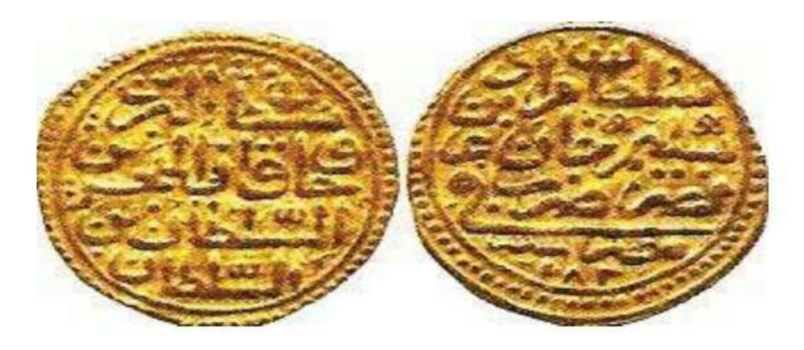


(**الشكل(10)** سلطاني – مراد الثالث – ضرب مصر سنة 982هـ–الوزن 3.49 غم– عن Badwin,no,15-2009

أما الطراز الثاني(**الشكل**11) بالمأثورة التالية:

الوجه: سلطان مراد بن/ سليم خان عز/ نصره ضرب في/مصر سنة/ 982

الظهر: سلطان البرين/ وخاقان البحرين/ السلطان بن السلطان. [1]



(**الشكل(11)** سلطاني– مراد الثالث– ضرب في مصر سنة 982هـ،الوزن 3.45 غم – Badwin,no,15-2009

أما ما ضرب في مدينةتلمسان الجزائرية فقد اتخذ شكل شبيه بنقود الموحدين أيضاو حملت مأثورة مختلفة (كما في الشكل13)،وإن تاريخ الضرب قد نقش كتابةً وليس رقماً كما كان عليه الامر في بقية نقود دور الضرب العثمانية الأخرى والولايات التابعة لها.[2]

---

[1]- lane- Poole, Ibid, p96

[2]- كانت دار ضرب الجزائر ودار ضرب تلمسان هما داري ضرب أيالة الجزائر، وقد توقفت دار ضرب تلمسان عن العمل في نهاية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، لتصبح الجزائر الدار المركزية الوحيدة لضرب نقود الايالة كلها. (يمينة، سكة الجزائر في العهد العثماني، ص149).

الوجه: صاحب/العدل المقيم/السلطان/مراد بن/السلطان سليم

الهامش: عام/خمس/ وتسعين/ وتسعمائة

الظهر: مالك البرين/ والبحرين والشام/والعراقين خلد/ الله ملكه



(**الشكل13**) سلطاني عثماني مراد الثالث – ضرب تلمسان سنة 995هـ – عن الدينار عبر العصور الإسلامية ص232

أدت الحروب التي جرت في عهد السلطان مراد الثالث إلى استنزاف قوى الدولة الاقتصادية والعسكرية، والى تخفيض نقودها بشكل جعل سعر الذهب يرتفع حسب تلك الظروف من 60 اقجة، للسلطاني الذهبي الواحد إلى (120[1] اقجة) وذلك عام 995هـ/1586م.[2] إن الفارق الكبير بين سعر صرف الاقجة والسلطاني الذهبي له نتائجه السلبية على أسعار البضائع ومن ثم ازدياد الغلاء وازدياد عمليات السوق السوداء. لقد أنتاب النقود الذهبية فترة ضعف أدت لى جمع النقود الذهبية من السوق العثمانية إذ انسحبت من التبادلات التجارية لتفسح المجال أمام النقود الفضية لتلعب دوراً رئيسا في

[1] – كانت أسعار الصرف تسجل اختلافا ما بين أسعار السوق في استانبول وفي غيرها من الأقاليم، كما ان النقود الجديدة والتغييرات في أسعار الصرف كانت تصل متأخرة إلى تلك الأقاليم، فقد بقي سعر صرف الاقجة مقابل السلطاني60 أقجة في أنقرة حتى عام 1002هـ/ 1593م بالرغم من التخفيضات التي حصلت في السنوات 994-995هـ/ 1585-1586م في استانبول. (باموك، التاريخ المالي، ص255).

[2] – ساحلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص134

السوق الداخلية والخارجية، نتيجة دخول كميات هائلة من الفضة الأمريكية إلى الأراضي العثمانية في العقد التاسع من القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي.[1]

عهد السلطان محمد الثالث(1003-1012هـ/ 1595-1603م) [2]

حملت النقود الذهبية للسلطان محمد الثالث تاريخ توليه العرش عام 1003هـ/ 1595م،وكانت على نمط النقود التي ضربها أبوه من حيث الوزن والزخرفة، وضربت في دور ضرب (أماسياوأمد، وبغداد، وبورصة وبوسنة سراي وجزائر ودمشق وحلب ومصر وتونس، وسيدر ه قابسي) ، ونتيجة للوضع غير المستقر للدولة فقد ارتفع سعر صرف السلطاني الذهبي نسبة إلى الاقجة ارتفاعاً غير مسبوق اذ وصل في عام 1005هـ/ 1596ممن 220-300 أقجة.[3]وحمل المأثورة التالية: **(الشكل** 14) .

الوجه : سلطان/ محمد/ بن مراد عز/ نصره ضرب في قسطنطينية1003

الظهر: ضارب النضر/ صاحب العز والنصر/ في البر والبحر.[4]



[1] - بني المرجة، صحوة الرجل المريض، ص44

[2]- هو محمد بن مراد وهو السلطان الثالث عشر من آل عثمان جلس على عرش السلطنة سنة 1003هـ/ 1595م وتوفي في سنة 1012هـ/ 1603م فكانت مدته ثماني سنوات واحد عشر شهرا، (الصديقي، المنح الرحمانية، ص247).

[3] - باموك، التاريخ المالي، ص 254.

[4]- الطراونة، خلف فارس، الكتابات على النقود العثمانية، مجلة اليرموك للمسكوكات، مج9، مطبعة جامعة اليرموك، 1997، ص43.

(الشكل14) سلطاني- محمد الثالث- ضرب في القسطنطينية سنة 1003هـ- عن الدينار عبر العصور الاسلاميةص231

وضربت بطراز آخر أيضا:**(سلطان البرين/وخاقان البحرين/السلطان بن/ السلطان)**.[1]وسميت هذه النقود(بالزر محبوب) أي(الذهب المحبوب) (شكل 15) ،وضرب الزر محبوب في مصر بذات الوزن المقرر له وهو(3.448 غرام) وكان العيار 98من الألفوهو مقدار أقل مما كان مـُقدّر له من قبل الدولة إلا وهو 996 من الألف.[2] حاول السلطان محمد الثالث إدخال إصلاحات على النظام النقدي إذ أصدر الأوامر بجمع النقود المزيفة والضعيفة[3]، ونتيجة لذلك حصل نقص في الوزن بنحو 10 ملغم، وفي القطر بنحو 1ملم، أما النقود التي ضربت في بغداد فقد تراوح وزنها بين 3.30-3.40 غرام،أما ماضـُرب في البصرة فكان يزن3.50 غرام.[4] نستدل من ذلك على مدى التذبذب الحاصل في وزن النقود الذهبية.

الوجه:سلطان/ محمد/ بن مراد خان/ عز نصره/ ضرب في/ مصر سنة /1003

الظهر: سلطان البرين/وخاقان البحرين/السلطان بن/ السلطان



-[1] محمود، النقود العثمانية، ص119

-[2] الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص 38

Artuk, Istanbul Arkeoloji Muzeleri TeshirdekiIslamiSikkeller, p567-568- [3]

-[4] الخالدي، هدية جوان عيدان، المسكوكات العثمانية المضروبة في العراق والقسطنطينية 941-1333هـ، ط1، النجف الاشرف، 2013، ص60

(الشكل15) سلطاني – محمد الثالث ضرب في مصر سنة 1003هـ – الوزن 3.45 غم –

عن Badwin,no,15-2009

تعددت الاسماء التي اطلقت على نقود السلطان محمد الثالثففي بداية تداولها عرفت بالذهب السلطاني الجديد، أو الذهب الشريفي الجديد.[1] وقيل (سلطاني) او(شريفي) او(زرمحبوب) او(الذهب السلطاني الجديد) ،وفي النهاية ما هي الا مرادفات لكلمة (آلتون) .

عهد السلطان احمد الأول (1012-1026هـ/ 1603-1617م) [2]

تنوعت عبارات النقود الذهبية التي ضربت في عهد السلطان احمد الأول سنة جلوسه على العرش 1012هـ/ 1603م ، وحملت النقود المضروبة في دور ضرب(ارضروم وساقيز وتوقات)المأثورة التالية:

الوجه : سلطان احمد/ بن محمد خان/ عز / نصره ضرب في...../سنة 1012

الظهر: ضارب النضر/ صاحب العز والنصر/ في البر والبحر.[3]

أما ماتم ضربه في دور ضرب (بغداد وكنجة وحلب والجزائر ومصر وطرابزون وتونس) **(شكل 16)**، فقد حملت:-

الوجه: سلطان احمد/ بن محمد خان/ عز/نصره ضرب في مصر/سنة 1012

الظهر: سلطان البرين /وخاقان البحرين/ السلطان بن/ السلطان

---

[1]– الصاوي، نقود مصر ، ص38

[2] – ولد احمد الأول بن محمد الثالث في عام 998هـ/ 1590م تولى السلطنة ولم يتجاوز عمره 14عام ، توفي في عام 1026هـ/ 1617م وله من العمر 28عاما ومدة حكمه 14عام وأوصى بالسلطنة إلى أخيه مصطفى الأول.(شاكر، الخلفاء العثمانيون، ص178).

[3]– الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص 39

بينما النقود الذهبية المضروبة في دور ضرب القسطنطينية وآمد ودمشق فقد حملت العبارتين السابقتين في الوقت نفسه(**ضارب النضر/ صاحب العز والنصر/ في البر والبحر**) و (**سلطان البرين/ وخاقان البحرين/السلطان بن السلطان**) وعبارة الدعاء (**عز نصره**)، إضافة إلى لقب " سلطان"أما لقب أبيه فكان "خان".[1] اتسم عهد السلطان أحمد الأول، بعدم الاستقرار المالي اذ كان السلطاني الذهبي الواحد يعادل 120اقجة، وفي سنة 1026هـ/ 1617م أصبح يعادل 130 اقجة، مما يدل على حصول زيادة بنسبة 10 اقجات.[2]



(**الشكل16**) سلطاني – أحمد الأول– ضرب في مصر سنة 1012هـ – الوزن 3.48غرام – عن Badwin,no,15-2009

عهد السلطان مصطفى الأول(1026-1027هـ/ 1617-1618 م)[3]

تولى مصطفى الأول عرش السلطنة لمرتين دامت الولاية الأولى ثلاثة أشهر و أعتلى العرش لولاية ثانية عام(1031-1032هـ/ 1622-1623م) .[4] لقلة وجود نقود ذهبية خلال ولايته الأولى في دور الضرب المحلية، أما ما ضرب في مصر وحلب سنة 1026هـ/ 1617م، وحملت

1– محمود، النقود العثمانية، ص119

2 – Artuk, Istanbul Arkeoloji Muzeleri Teshirdekilslam iSikkeller p564.

3 – ولد مصطفى الأول بن السلطان محمد الثالث في عام 1001هـ/1592م ، توفي في عام 1049هـ/1639م. (شاكر ، الخلفاء العثمانيون، ص183؛ آصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان،ج2، ص91).

4– ده ده اوغلو ، السلاطين العثمانيون، ص62

المأثورة:**(سلطان البرين/ وخاقان البحرين/السلطان بن السلطان)** وعبارة الدعاء **(عز نصره)**و اقتران اسمه بلقب "سلطان" واقتران اسم أبيه بلقب "خان".[1]

خلال فترة ولايته الثانية ضربت نقود تحمل تاريخ جلوسه على العرش عام 1031هـ/ 1622م في دور ضرب القسطنطينية ودمشق ومصر وحملت العبارة **(ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر)** ، وعبارة الدعاء**(عز نصره)**واقتر ن اسمه بلقب "سلطان" وآبيه بلقب"خان".[2]

عهد السلطان عثمان الثاني (1027- 1032هـ/ 1618-1622م)[3]

ضربت النقود الذهبية للسلطان عثمان الثاني عند اعتلائه العرش عام 1027هـ/ 1618م في دور ضرب(القسطنطينية وأمد وحلب ودمشق ومصر)و حملت المأثورة التقليدية: (شكل 17)

الوجه:سلطان/ عثمان بن/احمد خان/عز نصره/ضرب في آمد سنة/1027

الظهر:سلطان البرين/وخاقان البحرين/السلطان بن /السلطان .

وفي دار ضرب دمشق حمل المأثورة:**(ضارب النضر/ صاحب العز والنصر في البر والبحر)** وعبارة الدعاء **(عز نصره)**واقتر ن اسمه بلقب "سلطان " واسم ابيه بلقب "خان".[4]وكانت نقود السلطان عثمان الثاني نادرة للغاية.[5]

1- محمود، النقود العثمانية، ص120

2- الصاوي، نقود مصر ، ص40

3 - ولد عثمان الثاني بن احمد الأول عام 1013هـ/ 1604م تولى السلطنة بعد عزل عمه مصطفى الأول ، عزل وقتل وأعادوا عمه مصطفى الأول مكانه عام 1031هـ/ 1622م ، ولم يتجاوز عمره 18عام ومدة حكمه أربع سنوات وأربعة أشهر (شاكر ، الخلفاء العثمانيون، ص189).

4- محمود، النقود العثمانية، ص120

5- Sultan, Coins of the Ottoman empire, vol, 1, p166



(الشكل17) سلطاني – عثمان الثاني– ضرب في آمد سنة 1027 هـ – الوزن 3.48غرام – عن Badwin,no,15-2009

عهد السلطان مراد الرابع(1032– 1049هـ/ 1623–1640م) [1]

لم يقتصر السلطان مراد الرابع في ضرب نقوده الذهبية على تاريخ جلوسه على العرش بل ضربها في تواريخ مختلفة من تاريخ سلطنته، ففي عام اعتلائه العرش 1032هـ/1623م أمر بضرب نقود ذهبية في القسطنطينية وحلب أطلق عليها اسم(سلطاني) .[2] وأخرى في مصر عرفت باسم "اشرفي" وقد حملت هذه النقود كالمعتاد مأثورة.[3] (شكل 18)

الوجه:سلطان مراد بن/احمد خان عز/نصره ضرب في/ مصر/سنة 1032

الظهر:سلطان البرين/ وخاقان البحرين/السلطان بن السلطان



(الشكل18) سلطاني –مراد الرابع – ضرب في مصر سنة 1032هـ/ الوزن 3.39غرام – عن Badwin,no,15-2009

[1] –ولد السلطان مراد الرابع بن السلطان احمد الأول في عام 1018هـ/ 1609م ،توفي في عام 1049هـ/ 1640م وعمره 31 عام وحكم 16عام و11 شهر .(شاكر ، الخلفاء العثمانيون، ص187–190)

[2] – محمود، النقود العثمانية، ص120.

[3] – الصاوي، نقود مصر ، ص41

واقترن اسمه بلقب(سلطان) واسم أبيه بلقب (خان) وأما المأثورة **(ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر)** وعبارة الدعاء **(عز نصره)** فقد حملتها النقود الذهبية المضروبة في طرابلس عام 1032-1033هـ/ 1624م ، وفي الجزائر للاعوام 1043و 1045هـ/ 1633و 1635م ، وفي بورصة عام 1045هـ/ 1635م.[1]

عهد السلطان إبراهيم الأول(1049- 1058هـ/ 1640-1648م) [2]

ضربت النقود الذهبية للسلطان إبراهيم الأول والتي عرفت بـ(الزر محبوب) ، في مصر عام(1049هـ/ 1640م) وحملت المأثورة:

الوجه:سلطان/ابراهيم بن/احمد خان/عز نصره ضرب في/ مصر /سنة1053

الظهر: سلطان البرين/ وخاقان البحرين/السلطان بن السلطان.[3]

واقترن اسمه بلقب(سلطان) واسم أبيه احمد الأول بلقب (خان).

وما ضرب في طرابلس غرب حمل المأثورة: **(الشكل** 19)

الوجه: سلطان/ابراهيم بن/احمد خان/عز نصره ضرب في/طرابلس /سنة 1053

الظهر:ضارب النضر/ صاحب العز والنصر/ في البر والبحر.[4]

1- محمود، النقود العثمانية، ص121

2- ابراهيم الاول ابن احمد الأول ولد في سنة 1024هـ/ 1615م، تآمرت عليه جنود الانكشارية وانضم اليهم بعض العلماء والمفتين علاوة على السباهية فقرروا عزله ومن ثم قتله خنقاً في سنة1058هـ/ 1648م. (فريد، تاريخ الدولة العلية، ص128-129)

3- الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص41

4- قازان، المسكوكات الإسلامية، ص369




(**الشكل19**) سلطاني– سلطان إبراهيم، ضرب طرابلس سنة 1053هـ – الوزن 3.42غم– عن قازان ص369

وما ضرب في دور ضرب تونس والجزاير حمل المأثورات التالية: (شكل 20) .

الوجه : سلطان إبراهيم بن احمد خان عزه نصره ضرب الجزاير1050هـ

الظهر: سلطان البرين/ وخاقان البحرين/السلطان بن السلطان 1049هـ.[1]




(**الشكل** 20) سلطاني عثماني– إبراهيم بن احمد–ضرب جزاير–وجه أول سنة 1050هـ. وجه الثاني سنة 1049هـ– الوزن 3.45غم – القطر 22ملم – عن قازان ص369

يلاحظ على النقد في(الشكل 20) نقش لتاريخين مختلفين على الوجهين، اذ حمل الوجه سنة 1050هـ والظهر سنة 1049هـ ، وهو تاريخ تولي السلطان إبراهيم الأول عرش السلطنة، وهذه الحالة تميزت بها النقود الذهبية المضروبة في دور ضرب الجزاير وتونس فقد كانت تضع التاريخ على النقود حسب التاريخ الهجري الصحيح الذي ضربت فيه، في حين النقود المضروبة في بقية دور الضرب

[1]– قازان، المسكوكات الإسلامية، ص369

مؤرخة حسب سنوات حكم السلطان في العادة.[1] تعددت الاسماء التي اطلقت على النقود الذهبية للسلطان إبراهيم الاول (كالشريفي السلطاني) (والشريفي السليم الأحمر الخاقاني)ونُسبت إليه أيضاً فيقال(دنانير إبراهيمية) .[2] ويلاحظ أننقود هذا السلطان كانت شحيحة وشبه نادرة، كما لم تًضرب له نقود في القسطنطينية، وربما يعود ذلك إلى شحة واردات الدولة من المعادن الثمينة مما حال دون ضربها في العاصمة.

عهد السلطان محمد الرابع(1058 – 1099هـ/ 1648 – 1687م) [3]

إن جميع النقود الذهبية للسلطان محمد الرابع كانت من(الزر محبوب) وضربت في دور ضرب القسطنطينية وبغداد ومصر عند اعتلائه العرش عام 1058هـ/1648م ، وحملت المأثورة التالية:

الوجه : سلطان محمد/ بن إبراهيم خان/ عزنصره ضرب في/قسطنطينية/ سنة1085

الظهر: سلطان البرين/ وخاقان البحرين/ السلطان بن السلطان.

وكان الوزن 3.3 غرام – القطر 21مم.[4]

وعدّ نقود تونس وطرابلس من أندر النقود العثمانية على الإطلاق وحملت المأثورة التالية: **(الشكل** 21).

الوجه : سلطان/ محمد بن إبراهيم/ خان عز نصره ضرب في/طرابلس/ سنة/ 1078

---

[1]– القسوس، نايف و الطراونة، خلف، مسكوكات العالمين القديم والإسلامي، منشورات البنك العربي، 1991، ص90

[2] – الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص42

[3] – ولد محمد الرابع بن السلطان عثمان الثاني في عام 1051هـ/ 1642م ، عزل الانكشارية السلطان محمد الرابع عام 1099هـ/ 1687م ونصبوا أخاه سليمان الثاني بدلا عنه ، وتوفي في عام 1104هـ/ 1692م (آصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان، ج2، ص109–114).

[4]– الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص lane– Poole; ; Catalogue of oriental coins, p134/43

الظهر: ضارب النضر/ صاحب العز والنصر/ في البر والبحر.[1]



(الشكل 21) سلطاني عثماني – محمد بن إبراهيم – ضرب في طرابلس سنة 1078هـ– عن الدينارعبر العصور الإسلامية ص235

عرفت النقود الذهبية للسلطان محمد الرابع باسم(الشريفي المحمدي) ، وترددت هذه التسمية في سجلات المحاكم الشرعية، والمصادر التاريخية فهي في بعض الوثائق (الذهب الشريفي السلطاني المحمدي) أو(الذهب الشريفي المحمدي) .[2]

<u>عهد السلطان سليمان الثاني(1099-1102هـ/ 1687-1691م)</u> [3]

ضُرب(الشريفي أو الزر محبوب) في القسطنطينية ومصر سنة 1099هـ ، وهي سنة جلوس سليمان الثاني على العرش، و حملت النقود الذهبية التي ضربت في مصر المأثورة التالية:

الوجه : سلطان سليمان/ بن إبراهيم خان/ عزنصره ضرب في/ مصر سنة/ 1099

الظهر: سلطان البرين/ وخاقان البحرين/السلطان بن السلطان. [4]

في حين ما ضرب في طرابلس غرب وتونس سنة 1099 و1102هـ،(شكل 22) ، حملت المأثورة:

---

[1]– lane- pool, Catalogue of oriental coinsp140

[2] – الصاوي، نقود مصر ، ص4

[3] – ولد سليمان الثاني بن السلطان إبراهيم الاول عام 1052هـ/ 1641م ، توفي في عام 1102هـ/ 1691م، عاش خمسين عام وحكم ثلاثة سنوات.(أصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان، ج2،ص115-117).

[4]– lane-Poole; Catalogue of oriental coins, p147

الوجه : سليمان بن/ خان إبراهيم/ عزنصره ضرب في/ طرابلس غرب/ 1099

الظهر: صاحب العز والنصر/ في البروالبحر.[1]



(**الشكل22**) سلطاني – سليمان الثاني – ضرب طرابلس غرب سنة 1099هـ – 3.45غرام– عن قازان ص371

عهد السلطان احمد الثاني بن إبراهيم(1103-1106هـ/ 1691-1695م) [2]

عند تولي السلطان أحمد الثاني عرش السلطنة سنة 1103هضربت النقود الذهبية(شريفي) أو(الزر محبوب) في دور ضرب القسطنطينية ومصر وتونس، وحملت المأثورة ذاتها:

الوجه: سلطان احمد/ بن إبراهيم خان/ عز نصره ضرب في/ مصر سنة/ 1103

الظهر: سلطان البرين/وخاقان البحرين/ السلطان بن السلطان.[3]

أما ما ضرب في تونس فقد حمل المأثورة التالية: (شكل 23)

الوجه : سلطان احمد/ بن إبراهيم خان/ عز نصره ضرب في/ تونس سنة/ 1103

الظهر: ضارب النضر صاحب العز والظفر في البر والبحر.

---

[1] lane-Poole, Ibid, p148-

[2] – ولد احمد الثاني بن السلطان إبراهيم الأول عام 1052هـ/ 1643م، توفي في عام 1106هـ/ 1695م ، عاش 53عاما وحكم أربع سنوات.(أصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان، ج2،ص118).

[3] lane-pool;op.cit, p149-




الشكل(23) سلطاني – احمد الثاني – ضرب تونس سنة 1103هـ – الوزن3.43غم – القطر 23ملم – عن قازان ص371

عهد **السلطان مصطفى الثاني(1106-1115هـ/ 1695-1703م)** [1]

في أواخر القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، توقف ضرب الشريفي، ومع عودة الذهب من مصر ومن أماكن أخرى، عاودت دور الضرب العثمانية ضرب نقود ذهبية أطلق عليها اسم (ذات الطغراء) طغرالي[2]، وذلك بعد اعتلاء السلطان مصطفى الثاني(1106-1115هـ/ 1695-1703م) . [3] العرش العثماني، وقد شغل الجزء العلوي من الوجه للنقد (الطغراء الخاصة بالسلطان مصطفى خان بن محمد) وأسفل منها العبارة الدعائية(عز نصره) مع تاريخ ومكان الضرب.[4] (شكل 24) ، علماً ان الطغراء استخدمت أولا على النقود الفضية والفلوس النحاسية، ليتم استخدامها أخيراً على النقود الذهبية في عهد السلطان مصطفى الثاني.

الوجه : طغراء/عز نصره ضرب في/مصر/ سنة 1106

الظهر: سلطان البرين/ وخاقان البحرين/ السلطان بن السلطان. [5]

---

1 – ولد مصطفى الثاني بن السلطان محمد الرابع عام 1074هـ/ 1663م ، تنازل عن الحكم إلى أخيه السلطان احمد الثالث ،توفي عام 1115هـ/ 1703م (آصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان،ج2، ص122).

2 – انظر فصل الخط على النقود العثمانية.

3 – قازان، المسكوكات الإسلامية، ص139؛ إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ، ص 665

4 – الصاوي، نقود مصر ، ص46

5 – lane-Poole; Catalogue of oriental coins, :p151



الشكل (24) أشرفي – مصطفى الثاني – ضرب مصر سنة 1106هـ – الوزن3.45غم – عن الدينار عبر العصور الإسلامية ص233

وقد ضُربت النقود الذهبية للسلطان مصطفى الثاني في دور ضرب(القسطنطينية وادرنة وازمير ومصر وتونس) ، وفي عام 1109 هـ/ 1697م ضُربت نقود جديدة عُرفت بـ(جديد أشرفي) [1] بعيار(0.970) حملت المأثورات ذاتها، وكان الغرض وراء ضربها هو توفير مبالغ كافية لتمويل الحرب ، التي خرج إليها الجيش العثماني لمحاربة روسيا في ذلك العام.[2] وامتازت تلك النقود بقلة عيارها، وذلك لإصدار اكبر كمية ممكنة منها!

ضربت دار ضرب مصر النقود الذهبية(الشريفي) بشكله الجديد ذي الطرة[3] وعُرف بـ(الشريفي الطره و ذهب طر ه) أو اسم(طغرالي آلتون) أي النقد الذهبي ذي الطغراء.[1] وحدد عيار ذي طرة بـ(22قيراط)

[1] – قازان، المسكوكات الإسلامية، ص140

[2]– الحملة التي خسر فيها العثمانيين المجر وأصبحت بلغراد منطقة فاصلة بين الحدود، وتركت المورة ودالماجيا للبنادقة وبذلك تكون الأراضي التي دار حولها الصراع منذ عام 1526م قد تخلى عنها العثمانيون، واتفقت مع النمسا على هدنة أمدها 25 سنة نصت على عدم دفع الأخيرة أي مبلغ للدولة العثمانية مثل الجزية وعقدوا معاهدة قارلوفجة 1699م وبهذه المعاهدة فقدت الدولة العثمانية أملاكها في أوروبا وازدادت أطماع الدول الأخرى بها. عن، (إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ص59؛ ابو زيدون، وديع، تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس الى السقوط، ط2، لبنان، 2011، ص 182)

[3]– شلبي، احمد، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العيني، القاهرة، 1978، ص201

وكان وزن كل 100 دينار تعادل 115 درهم مصري.[2] وقد شاع استعمال النقود الذهبية ذات الطغراء في كل بلاد العالم العربي التي استولى عليها العثمانيون وذلك لارتفاع عيارها وجمال نقشها حتى تزينت بها النساء كقلائد أو أقراط وكانت قيمتها تساوي 37,5 قرش صاغ.[3]

عهد السلطان احمد الثالث(1115-1143هـ/ 1703-1730م) [4]

في بداية اعتلاء السلطان أحمد الثالث عرش السلطنة عام 1115هـ/ 1703م ضربت النقود الذهبية وهي تحمل في **الوجه: طغراء السلطان أحمد**، وعلى **الظهر : ختم دار الضرب وتاريخ الضرب في سنة 1115 هـ**، إذ حملت اسم**(اسلامبول)** [5] بدلاً من **القسطنطينية** ولذا تعتبر أول نقد ذهبي يضرب بدار ضرب القسطنطينية ويحمل أسم اسلامبول وعرفت بـ(الفندقلي أو البندقلي)[6]، وبلغ وزنها

1- فهمي، النقود العربية ماضيها وحاضرها، ص117؛ سركيس، يعقوب، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والاثار وخطط بغداد، جمع وفهرسة وتعليق معن حمدان علي، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981، القسم الثالث، ص51.

2- مبارك، علي، الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة(20جز ء)، مطبعة بولاق، القاهرة، 1888، ج20، ص149؛شلبي، أوضح الإشارات، ص201

3 - فهمي، النقود العربية ماضيها، ص117

4 - ولد احمد الثالث بن السلطان محمد الرابع في عام 1084هـ/ 1673م ،جلس على كرسي الحكم وعمره 41 عاما،، تنازل عن كرسي الحكم لأبن أخيه محمود الأول في عام 1143هـ/ 1730م، توفي في عام 1149هـ/ 1736م .(آصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان ، ج2،ص123-126).

5 - اسلامبول: وهي كلمة مأخوذة عن اليونانية ei stenpolin اي(نحو المدينة)، جوابا للفاتحين الذين كانوا يسألون الروم الذين يلاقونهم في طريقهم عن وجهة ذهابهم.(الكرملي، رسائل في النقود العربية، ص182)

6- نسبة إلى البندقية من مدن ايطاليا التي كانت تصدر نقدا ذهبيا كان منتشرا في الشرق معروف بالبندقي، و(لي) هي إضافة تركية، وكما مر معنا إن الدولة العثمانية بدأت بإصدار نقود ذهبية تحاكي دوكات البندقية منذ عهد محمد الفاتح 883هـ/ 1478م (الكرملي، رسائل في النقود، ص169).، ويذكر أن العثمانيين كانوا يطلقون

3.45غراموسمّاها العامة الفندق او البندق – وهي لفظة تدل على جمال تصميمها،ويُذكر أن اختيار وضع اسم اسلامبول كأسلوب من أساليب حماية النقود الذهبية من ألشبهه مع الفلوس النحاسية التي قد تغري بعض الناس بتدليسها عن طريق طلائها بالذهب كنوع من الغش.[1] وقد كان عيار النقود الذهبية في عهد احمد الثالث(0.970) من الألف.[2](شكل 26) .

كانت النقود الذهبية للسلطان أحمد الثالث مثيرة للاهتمام، لاحتوائها على أنواع كثيرة من الزخرفة والتي ظهرت بشكل واضح كونها كبيرة الحجم نسبياً ، كما امتازت تلك الزخارف بحسن الصناعة عما كانت عليه في الفترات المبكرة فلم تترك فراغاً إلا وملأته، وما ضرب في دار ضرب اسلامبول كان أكثر شيوعا وانتشاراً .[3]

الوجه : طغراء احمد شاه بن محمد خان المظفر دائما.

الظهر: ضرب/في/ اسلامبول/ 1115.



الشكل(25) فندقي اسلامبول– احمدالثالث– ضرب اسلامبول 1115هـ – الوزن3.45غرام– عن Badwin Auctions,no,15 2009

مسميات أجنبية على نقودهم الذهبية التي ضربوها بعد فتح القسطنطينية وفق أقرب نمط أوروبي تشبهه(جب وبون، المجتمع الإسلامي والغرب، ج2، ص106).

1– قازان، المسكوكات الإسلامية، ص140

2– العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص138

3– Sultan, Coins of Ottoman,v1, p214

ضربت دنانير الفندقلي بمصر (شكل 27) بوزن رسمي قدره (3.51غرام) ، إلا ان هذا الوزن لم تلتزم به دار الضرب المصرية بل ضربته ناقصاً ، فجاء الوزن(3.21غرام)كما ضُربت أنصاف الفندقلي في مصر ، مماثلة للأنصاف المضروبة في اسلامبول من حيث الوزن إلا أنها اختلفت في العيار اذ كان عيار ضرب العاصمة (965)من الألف مقابل (954) من الألف لتلك المضروبة بمصر ، وفي آخر عهد السلطان احمد انخفض وزن وعيار أنصاف الفندقلي المضروبة بمصر ليصبح وزنها(1.64غرام)، وعيارها 938من الألف.[1] كان السلطان أحمد الثالث قد أصدر أكثر من مرسوم سلطاني بعث به لمصر على أن يكون عيار النقود الذهبية(22 قيراطا) كون دار الضرب المصرية تضرب الدنانير بعيار (16 قيراطا) فقطمخالفةً بذلك ضوابط النقد العثمانية.[2]

حمل الفندقي المأثورة التالية:

الوجه : طغراء احمد شاه بن محمد خان المظفر دائما

الظهر: سلطان البرين/وخاقان البحرين/ السلطان بن/ السلطان. [3]



الشكل (26) فندقي – احمد الثالث– ضرب مصر 1115هـ– الوزن3.48غم– عن Badwins Auction,no,15,2009

وفي دار ضرب استانبول ومصر ضرب (كبير أشرفي) حملت مأثورة : (شكل 27)

[1] – مبارك، علي، الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة(20 جزء)، مطبعة بولاق، القاهرة، 1888، ج20، ص122.

[2]–الجبرتي، عجائب الاثار، ج1، ص45

[3] lane–Poole, Catalogue of oriental coins, p167–

الوجه: الطغراء (احمد بن محمد خان المظفر دائما/ عز نصره ضرب في/مصر/سنة 1115

الظهر:(سلطان البرين/ وخاقان البحرين/ السلطان بن /السلطان

وهذه قد حملت نقوشاً وزخارف مختلفة.[1]

وضربت أيضا نقود ذهبية ذات السلسلة(زنجيرلي) في عام1127 هـ/ 1713م [2]– ومعناه ذو السلسلة؛ لأحاطته بأشكال من الحبيبات المتماسة الشبيهة بالسلسلة. [3] وقد استمر ضرب الزنجيرلي بمصر وفق قوالب ضرب أحضرت من استانبول حتى عام 1137هـ/ 1724م [4]، وحدد عياره بـ(23 قيراط) . [5]



الشكل(27) أشرفي عثماني، احمد الثالث– ضرب مصر سنة 1115هـ–عن الدينار عبر العصور الإسلامية ص234

في(شكل28) نجد سلطاني ذهبي من ضرب تونس وقد حمل تاريخين مختلفين لسلطانين مختلفين، فعلى الوجه سنة (1111هـ) وتقع ضمن سلطنة مصطفى الثاني، في حين حمل الظهر(سنة 1137 هـ) ،وتقع ضمن سلطنة أحمد الثالث.[6]وهو أمر يدفع للقول أنّ هناك خطأً وقع فيهظر َاب،إذ أن

---

[1] – قازان، المسكوكات الإسلامية، ص373

[2] – إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ص 665

[3] – عامر ، المكاييل والأوزان، ص173

[4] – شلبي، أوضح الإشارات، ص256

[5] – الجبرتي، عجائب الآثار ، ج1، ص51

[6] – قازان، المسكوكات الإسلامية، ص373

الخطأ أمر وارد في دور الضرب المختلفة، وعلى مراحل مختلفة من التاريخ،وقد عُرفت مثل تلك النقود بـ(النقود الهجينة) – أي النقود المضروبة من قالبين مختلفين لفترتين مختلفتين.[1]ومن المعلوم أن دور الضرب تحتفظ دائما بقوالب الضرب عند انتهاء كل سنة،وعليه يبدو أن تلك القوالب قد بقيت تحت يد الضرّاب بحيث وقع في الخطأ دون أن ينتبه،وربما يكون الضرّاب غير متقن تماماً للقراءة والكتابة.

الوجه : سلطان/ أحمد بن محمد/ خان عزه نصره/ ضرب في تونس 1111.

الظهر: ضارب النضر/ صاحب العز والظفر في/ البر والبحر 1137.



(الشكل28) سلطاني – أحمد الثالث،ضرب في تونس وجه 1111هـ- ظهر 1137هـ

-. الوزن3.47غرام- عن قازان ص373

وفي العام 1142هـ/ 1729م ضرب في العاصمة العثمانية (زر محبوب) ذي الطغراء،و حمل الوجه اسم السلطان وتاريخ ومكان الضرب، في حين حمل الظهر المأثورة: **(سلطان البرين/وخاقان البحرين/السلطان بن السلطان)**

[1] – دفتر، ناهض عبد الرزاق، المسكوكات الهجينة ظاهرة غريبة في المسكوكات العباسية المضروبة في مدينة السلام، مجلة المسكوكات، العددان 8-9 سنة 1977-1978- بغداد، ص18-25

ضُرب الفندقي والزر محبوب في فئات مختلفة، وكانت فئات الأنصاف[1]، والآحاد تستخدم في المعاملات العادية، في حين أن الأضعاف استخدمت في مهور الزواج والتوفير، وامتازت تلك النقود بكبر حجمها.[2] وهي نماذج جيدة للدلالة على حسن ضربها.

كانت النقود الذهبية العثمانية قريبة من عيار دوكا البندقية، لذلك لم تحدد الحكومة لها قيمة اسمية ثابتة، فسعر صرفها تحدده السوق، وكانت تقبل في المدفوعات إلى الدولة بحسب سعر صرفها الرسمي.[3]

لقد أرسلت الأوامر السلطانية العثمانية إلى مصر من أجل ضرب هذه النقود الذهبية وبنفس الأسماء والمأثورات، لكن عيارها اقل مما كان يضرب في استانبول الأمر الذي أدى إلى اختفاء ذهبية استانبول وحسب السياسة القائلة أن النقد السيئ يطرد النقد الجيد، مما حدا بأصحاب الأمر والنهي بحظر ضرب نقود ذهبية متدنية العيار، كما خفضوا رسوم السك في استانبول لجذب المزيد من الذهب لكن الأمر لم يحل تلك المشكلة، إلا بإعلان أن سعر الصرف الرسمي للنقود الذهبية المضروبة في استانبول اقل من سعر صرف النقود الذهبية المضروبة في مصر مما ساعد في حل مشكلة المتاجرة بالنقود.[4] غير إن الأمور لم تدم طويلاً على هذا النحو، بسبب أن المحتوى الذهبي للنقود المضروبة في استانبول او مصر بدأ بالاختلال والتراجع في السنوات اللاحقة، الأمر الذي قلل من قبولها على مستوى المدفوعات الخارجية، كما انخفضت رغبة الناس في ادخارها، وما بقي في التداول فقط الفندقي وزر محبوب الأصغر منه في مصر، وحلّ السلطاني الذهبي المضروب في

---

[1]- كان وزن نصف المحبوب 1، 298غرام(الجليلي، المكاييل والأوزان والنقود الإسلامية، ص253).

[2]- قازان، المسكوكات الإسلامية، ص140.

[3]- باموك، التاريخ المالي، ص 306.

[4] - محمود، النقود العثمانية، ص 41-42.

تونس والجزائر محل السلطاني الذهبي المضروب باستانبول في التجارة عبر البحر الأبيض المتوسط وشرقيه وفي مصر،كما بقيت النقود الذهبية العثمانية تحتل المرتبة الثانية بالنسبة للفضة خلال معظم القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي.[1]

ومن الجدير بالملاحظة ان السلطان احمد الثالث، قدا تبع تدوين تاريخ ضرب النقد، وليس سنة توليه السلطنة فقط، وعليه فأن أطلاق القول بان سلاطين بني عثمان كانوا يؤرخون لنقودهم بسنة توليهم السلطنة فقط، ليس أمراً مطلقا.[2] والخلاصة أن النقود الذهبية للسلطان احمد الثالث قد ضربت في ثلاث طرز هي(الزنجرلي) ، (الفندقلي) ، (والزر محبوب) .

<u>عهد السلطان محمود الأول بن مصطفى(1143-1168هـ/ 1730م -1754م)</u> [3]

أن جميع النقود الذهبية للسلطان محمود الأول التي ضربت في دار ضرب اسلامبول ومصر قد حملت الطغراء: (**الشكل** 29)

الوجه: طغراء السلطان محمود الاول

الظهر: ضرب في اسلامبول 1143

في حين ما ضرب في دور ضرب طرابلس وتونس والجزاير لم تكن تحمل الطغراء،و امتازت نقود السلطان محمود الأول بغنى وتنوع الزخارف التي تحيط بها.[4]

---

[1] – باموك، التاريخ المالي، ص307

[2] – الشافعي، العملة وتاريخها، ص111

[3] – ولد محمود الأول بن السلطان مصطفى الثاني في عام 1108هـ/ 1696م ، جلس على كرسي الحكم وهو في عمر 31 عام ، دام حكمه 24 عاما توفي في عام 1168هـ/ 1754م .(آصاف ، تاريخ سلاطين آل عثمان، ج2، ص127).

[4] Sultan. Coins of the Ottoman, .p226–



الشكل (29) سلطاني – محمود الأول – ضرب اسلامبول سنة 1143هـ– عن الدينار عبر العصور الإسلامية ص235

لقد حـُملت قوالب الضرب والخطبة اسم السلطان محمود الأول إلى مصر، وعلى أن يضرب الزر محبوب بوزن يتراوح بين (2.596 –2.598غرام) وعيار بين 875-958،إلا انه ضـُرب بوزن(2.31غم وعيار 871من الألف) غير أن وزن الزر محبوب تدهور أكثر، مما دعا السلطان الى إصدار أمر عام 1147هـ/ 1734م بضرب الزر محبوب كاملاً وكذلك أنصافه[1]، وقد عرفت الأنصاف باسم النصفية وقد حمل زر المحبوب المأثورة: (شكل 30و31)

الوجه: طغراء/عزه نصره ضرب اسلامبول 1143

الظهر: سلطان البرين/وخاقان البحرين/ السلطان/ بن/ السلطان.





(الشكل30) زر محبوب– محمود الأول– ضرب اسلامبول 1143هـ –الوزن 2.60غم – عن قازان ص375

الطراز الثاني حمل الماثورة:

الوجه : سلطان محمود/ بن مصطفى/ خان عز نصره/ ضرب مصر/سنة 1143

الظهر: سلطان البرين/ وخاقان البحرين/ السلطان/ بن/ السلطان.

[1]– مبارك، الخطط الجديدة، ج20، ص 152



(الشكل 31) زر محبوب– محمود الاول– ضرب مصر سنة 1143هـ– الوزن 2.58غرام –

عن Badwin s Auction.no15,2009

أما أنصاف زر محبوب فلقد كانت نقوشها مختصرة لتلاءم حجم القطعة إذ اقتصر الوجه على طغراء باسم السلطان، بينما حمل الظهر تاريخ ومكان الضرب.[1] (شكل 32)

الوجه : طغراء السلطان

الظهر: ضرب في/مصر/ سنة/ 1143 .



الشكل(32) نصف زرمحبوب – محمود الأول – ضرب مصر سنة 1143هـ – – عن الدينار عبر العصور الإسلامية ص235

كما وجد ربع زر محبوب وحملت نقوشاً أكثر اختصارا من بقية النقود.

الوجه: سلطان/ محمود

الظهر: ضرب/ جزاير/ 1144.[2]

1– الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص60/ lane–Poole; Catalogue of oriental coins, p185

2 – الصاوي، المرجع نفسه، ص60

وبذلك استمر استعمال زرمحبوب، وقد تزينت به النساء لجمال نقوشه وعياره الموافق للمطلوب إذ كان يساوي 37 قرشا و30بارة.[1]

ضرب السلطان محمود الأول ايضاً نقوداً ذهبية أكبر من الفندقلي عرفت بـ(المحمودية) لكنها لم تستخدم على نطاق واسع[2]، فانحصر ضرب النقود الذهبية بالفندقلي الذي يحمل طغراءه، و حملت جميعها تاريخ توليه العرش عام 1143هـ/ 1730م، (الشكل 33و34) ، أما ما ضرب في مصر من دنانير الفندقلي فقد كانتعلى نوعين عُرفت الأولى باسم (زنجيرلي مصر) ذات الطغراء، والثانية (طغرالي مصر) ذات الطغراء أيضا واقتصرت نقوش الوجه على طغراء السلطان في حين حمل الظهر مكان وتاريخ الضرب 1143هـ.




(**الشكل** 33) فندقي – محمود الأول – ضرب في اسلامبول 1143هـ – الوزن3.45غرام – عن قازان ص375




(**الشكل**34) نصف فندقي – محمود الأول – ضرب في اسلامبول1143هـ –الوزن1.75غرام– عن قازان ص375

[1] – سركيس، مباحث عراقية، القسم الثالث، ص51

[2] – جب وبون، المجتمع الإسلامي، ج2، ص116–117 وهامش 298

وضربت النقود الذهبية (السلطاني) بفئاتها الكاملة والنصف سلطاني، والربع سلطاني في الجزاير وطرابلس غرب وتونس، ويصادف على هذه النقود ألقاب(**ضارب النضر صاحب العز والظفر في البر والبحر**)، وعبارات الدعاء (**عز نصره**) و(**عز الله نصره وايده**)،(**عز نصره ودام ملكه**)(شكل 35و36)، وقد حملت النقود الذهبية لمحمود الأول بعض الإشارات الخاصة والحروف العربية.[1] كما ضربت مضاعفات الفندقلي، الأولى من فئة 2,5 والثانية من فئة الخمس فندقليات، وامتازت بحسن الصناعة وفخامة الزخرفة، وكانت تحمل تاريخ جلوس السلطان 1143هـ، واسم دار الضرب اسلامبول.[2]




(**الشكل** 35) سلطاني – محمود الأول– ضرب في طرابلس غرب سنة1143– الوزن 3.43غم – عن قازان ص375




(**الشكل**36) نصف سلطاني –محمود الاول– ضرب تونس سنة 1144هـ–الوزن1.71غرام– عن قازان ص375

واليوم توجد في المتاحف العالمية والمزادات والكتالوجات نماذج من السلطاني العثماني، معظمها من ضرب العاصمة القسطنطينية، والبعض الآخر من ضرب مصر أو دمشق أو

---

[1]– درياس، سكة الجزائر في العهد العثماني، ص171؛ محمود، النقود العثمانية، ص124

[2]– الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص63

حلب أو بغداد، وقد تراوح الوزن في أكثرها بين 3.39غرام و 3.48غرام مما يدلل على انسجامها.[1]

بناءً على ماتقدم يمكن استخلاص التالي.. بدءاً بسنة 882هـ/1477م قام السلطان محمد الثاني الملقب بالفاتح بضرب أول النقود الذهبية العثمانية على وزن دوكات البندقية،وقد عرفت النقود الذهبية بالسلطانية، وحملت عبارات جديدة لم تكن معهودةتمجّد السلطان العثماني، وقد أستمر ضرب السلطاني الذهبي العثماني دونما تغيير يُذكر عدا أسم السلطان، وتاريخ الضرب، حتى عهد السلطان مصطفى الثاني(1107- 1115هـ/ 1695-1703م) الذي استبدل المأثورات السابقة المتضمنة اسم السلطان بشكل أشبه بتوقيع السلطان على مراسلاته وعرف ذلك الشكل بـ(الطغراءTugra) والذي يضم اسم السلطان ولقبه.

وفي عهد السلطان أحمد الثالث(1115-1143هـ/ 1703-1730م) ظهر نوعان جديدان من النقود الذهبية عرف الأول باسم(الفندقي Funduqi) وقد حملت مأثوراته اسم دار الضرب وتاريخه وتوقيع الطغراء وحذف غير ذلك، واما النوع الثاني فأسمه(زرمحبوب Zeri Mahbub) غير ان دار ضرب القسطنطينية نقشت عليه أسماً جديداً هو اسلامبول، وقد ضرب بفئات متعددة في العديد من دور الضرب العثمانية، وما كان يضرب بالعاصمة العثمانية القسطنطينية فقد كان متوفرا ومعروفا، كما كان لدار ضرب مصر دور بارز في ضرب النقود العثمانية،أما ماضرب في دور ضرب الجزاير وتونس وطرابلس غرب على وجه الخصوصيعُدّ من النوادر.

وعليه يمكن القول ان النقود الذهبية العثمانية وان اختلفت في مسمياتها فقد تشابهت في وحدة وزنها باغلب الاحيان وخاصة ما كان يضرب منها في العاصمة (القسطنطينية أو اسلامبول فيما بعد) ،

---

[1] – الجليلي، محمود، المكاييل والأوزان والنقود العربية، ص256؛ مزاد الإمارات للعملات رقم 2، غرفة تجارة وصناعة دبي، سنة 2000.الأشكال من 611-629.

ولم تتعرض الى تقلبات واضحة في سعر صرفها في اسواق الصرف النقدي، الامر الذي دفع بالكثير من الاثرياء الى الاحتفاظ بها كمدخرات للزمن ، كما انعكس اهتمام السلاطين العثمانين بالنقد الذهبي من خلال الخط والزخرفة التي علت الوجه والظهر .

2-النـــــقود الفضية:

كانت الاقجةakcheh أول نقد فضي عثماني،وقد تواترت المصادر في ذكر أسم أول سلطان قام بضربها، إذ يذكر أحسان أوغلي أن هناك " اقجة محفوظة في المتحف الأثري العثماني تعود لعثمان الأول (699- 726هـ/ 1299- 1326م) تزن (0.68 غرام) "[1]، و يذكر محمد فريد " ولم يلبث عثمان أن حصل على امتيازات جديدة عقب فتحه قلعة "قرة حصار" سنة 688هـ/ 1289م فمنحه الملك السلجوقي علاء الدين في السنة المذكورة لقب "بك" واقطعه كافة الأراضي والقلاع التي فتحها وأجاز له ضرب العملة "[2]لكننا لانملك نموذجاً لتلك النقود ولانعلم شيء عن صفاتها.

عهد السلطان اورخان بن عثمان (726-763هـ/ 1326-1362م)

تُشير بعض المصادر إلى أن أول اقجة هي تلك التي ضربت في بورصة، حيث اتخذ السلطان اورخان أخاه علاء الدين وزيراً له وفوّض له الأمور الإدارية، وفي سنة 729 هـ/ 1328م فتح (ضربخانة)[3] وضرب نقوداً كثيرة باسم اورخان.[4] أن الاقجة التي بين أيدينا (كما في الشكل 37و 38)

---

1 – إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص667.

2 – فريد، تاريخ الدولة العلية، ص40

3 – ضربخانة: مكان ضرب النقود وسكها.(أصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان، ج2، ص25 هامش 2)

4 – حليم بك، ابراهيم، تاريخ الدولة العثمانية العلية المعروف بكتاب التحفة الحلمية في تاريخ الدولة العلية، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، 1988، ص36؛ فريد، تاريخ الدولة العلية، ص42.

تحمل اسم السلطان اورخان لكنها لا تحمل مكان او سنة الضرب، لذا لا يمكن أن نجزم بأي دار أو عام ضربت.

وكانت الاقجة العثمانية تستخدم في الأوساط الشعبية للدلالة على (الدراهم)[1]، كما كانت النقود بشكل عام، تزن ربع مثقال أي ستة قراريط أو 1، 154غرام وكانت بعيار(0، 90) معتمدين ربع الدرهم الشرعي (الدرهم الشرعي يزن 3، 183غرام) واستمرت على وزنها الأصلي إلى أيام السلطان محمد الثاني الفاتح، وحافظت على عيارها إلى أيام السلطان بايزيد الثاني ثم حدثت تحولات في وزنها وعيارها لمرات عديدة.[2]

وحملت الاقجة المأثورة التالية: (الشكل 37)

الوجه : لااله إلا الله محمد رسول الله(وحولها أسماء الخلفاء الراشدين) .

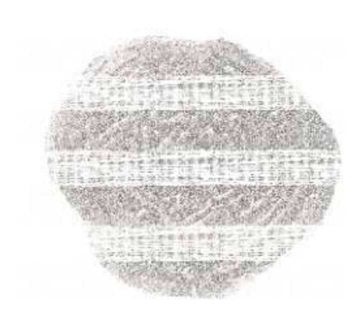
الظهر: اورخان بن عثمان خلد الله ملكه.[3]

---

1 – الدرهم (وحدة نقد، وحدة وزن): يطلق درهم على وحدة نقد فضية التي كان العرب والمسلمون يتعاملون بها وهي كلمة معربة عن الدراخما اليونانية، أما درهم وحدة للوزن هو من أشهر الوحدات التي تعامل بها العرب والمسلمون خلال أربعة عشر قرنا من الزمن، ودرهم الوزن او الكيل هذا تجمع المصادر على ان الدرهم يعادل 7/ 10من الوحدة الأساسية للوزن التي هي المثقال حتى القرن 10هـ/ 16م اذ غيرتها الدولة العثمانية وجعلتها 2/ 3.(فاخوري، و خوام، موسوعة وحدات القياس، ص188).

2– العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص–142–143؛ صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1421هـ، ص20؛ سركيس، مباحث عراقية، ص20.

3– Sultan. Coins of Ottoman. p8؛Artuk; Istanbul Arkeoloji, p453

الشكل(37) ال اقجة الاولى – اورخان الاول –الوزن1، 0غم –القطر 18ملم –عن باموك ص435

أن المأثورة على الوجه قد حصرت داخل مربعين، في حين حصرت مأثورة الظهر داخل شكل زخرفي قريب إلى ألنجمي؛ ويلاحظ في (الشكل 38) طراز آخر من الاقجة وقد حصرت نصوص مأثورة ،الوجه داخل شكل سداسي، و نصوص مأثورة الظهر داخل شكل زخرفي دائري.

الوجه : لااله إلا الله/ محمد/ رسول الله.[1]

الظهر: السلطان/اورخان بن عثمان/خلده الله.[2]




(الشكل 38) الاقجة – اورخان الأول– طراز 2– الوزن 0، 87غرام – القطر 16ملم–عن sultan, no1

تعد الاقجة الفضية الصغيرة هي الوحدة الأساسية عند العثمانيين التي تقابل الدرهم عند العرب، وقد حافظت على ميزتها كوحدة نقدية في بلاد الأناضول حتى القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، لذا تعرف الفترة الممتدة حتى بداية ضرب النقود الذهبية 882هـ/ 1477م في تاريخ النقود

---

1 – Sultan. Ibid, p8

2 – إلا أن العثمانيين في الفترات اللاحقة قاموا بإلغاء شهادة التوحيد من على نقودهم، وصار اسم السلطان والدعاء له وسنة الضرب ومكان الضرب يشغل الوجه الأول من النقد، في حين يشغل الوجه الثاني ألقاب للسلطان.

بأنها فترة أحادية المعدن.[1] اي وجود سلعة معيارية يمكن من خلالها قياس قيم السلع الأخرى، فـ (الاقجة) الفضية كانت الوحدة النقدية الأساسية لحساب قيمة النقود الأخرى مثل المانجير النحاسي.[2] وفيما بعد السلطاني الذهبي.[3]

على ذلك يمكن القول بان الاقجةقد لعبت دوراً مهما ورئيساً في تحديد قيم السلع، والنقود الأخرى ومنها النقود الأجنبية التي كانت ترد إلى الدولة العثمانية عن طريق التجارة، واستمر تداولها إلى مايقرب من 360 سنة[4]، فلقد كانت الدولة تفي بكل التزاماتها من الضرائب الصغيرة والكبيرة، وعلى أساس ذلك أيضا كانت تجبى الضرائب من الولايات التابعة للدولة العثمانية مثل هنغارية وبغداد و البصرة بنقود أخرى مساوية للأقجة، ثم تحولَت للأقجة إلا أن هذا الإجراء بتفضيل الاقجة على غيرها قد أدى إلى نتائج خطيرة على خزينة الدولة، بسبب تعرض قيمة الاقجة للانخفاض لأكثر من 80% خلال القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وبداية القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي.[5]

عهد السلطان مراد الاول (763-791هـ/ 1362-1389م)

لقد حملت الاقجة التي ضربت في عهد مراد الأول المأثورة التالية: (الشكل 39)

الوجه : مراد بن اورخان/خلد الله ملكه

1- أحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ص663

2- المانجير او منقور او مانغر هو لفظة تركية يقصد بها العدد واحد، واصل اللفظة مغولية وتعني النقد ولفظها عندهم (مونكون) فأخذها منهم العثمانيون. (العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص153)

3- باموك، التاريخ المالي، ص141

4 - محمود، النقود العثمانية، ص28 (من سنة 1327-1688م).

5 - باموك، التاريخ المالي، ص 134-135؛ إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ص663-668

الظهر: لااله الا الله/محمد رسول الله.[1]





(الشكل39) اقجة – مراد الأول – الوزن1، 10 غرام– القطر 18ملم– عن، no8Sultan

عهد **<u>السلطان بايزيد الأول (791-804هـ/ 1389-1402م)</u>**

لقد ضربت الاقجة في عهد السلطان بايزيد الأول بطراز رئيسي واحد، وامتازت بحملها لتاريخ الضرب دون أن تحمل اسم دار الضرب[2](الشكل40) .

الوجه : بايزيد/ بن مراد

الظهر: خلد ملكه/ 792.





(الشكل40) أول اقجة تحمل تاريخ– بايزيد الأول – سنة 792هـ – الوزن1، 18غم– القطر 15ملم–

عنno25Sultan،

عهد **<u>سليمان چلبي (805- 813هـ/ 1402- 1411م)</u>**

---

1 –Sultan, Coins of Ottoman.p12

2 –Sultan, Coins of Ottoman,v1, p18

تُعد الاقجة التي ضربت في عهد الأمير سليمان جلبي على قدر كبير من الأهمية لأنها أول عملة عثمانية تحمل (الطغراء) وتعد اليوم من النقود النادرة.[1] ومما تجدر الإشارة إليه إن الطغراء قد ظهرت هنا بشكل بسيط بعيداً عن التعقيد، اذ يسجل اسم السلطان واسم والده، ثم تطور رسم الطغراء ليتسم بالإتقان والتداخل الفني الجميل.[2] في حين مأثورة الظهر كانت قد حصرت داخل شكل مربع، وأحيط بإضلاع المربع من الخارج أسماء الخلفاء الراشدين الأربعة.(الشكل 41)

الوجه : طغراء(سليمان بن بايزيد)

الظهر: خلد ملكه/ 806/ أبوبكر/ عمر/ عثمان/ علي




(الشكل41) أول اقجة تحمل الطغراء- سليمان جلبي-سنة 806 – الوزن1، 14غم – القطر 15ملم- عن Sultan, no154

عهد **موسى جلبي (813-816هـ/ 1411-1413م)**

ضربت الاقجة في عهد الأمير موسى جلبي وهي تحمل أسم دار الضرب، إضافة إلى تاريخ الضرب وهذا يُعد تحولا آخر للاقجة العثمانية.

الوجه : موسى بن بايزيد/محاط الاسم بزخرفة

---

[1] – Sultan, Ibid, p26

[2] – النبراوي، رأفت محمد، الخط العربي على النقود الإسلامية، مجلة كلية الآثار، جامعة القاهرة، العدد الثامن، 1997، ص24

الظهر: أدرنة/ خلد ملكه/ 813/ وزعت الكتابة في ثلاثة اسطر بشكل أفقي.[1](الشكل 42)




(الشكل 42) أولاقجة تحمل مكان وتاريخ الضرب- موسى جلبي- ضرب أدرنة 813- الوزن1، 13غم – القطر 12ملم –عن Sultan, no302

عهد السلطان محمد الثاني(848-849هـ/ 1444-1445م/ 855-886هـ/ 1451-1481م)

لقد حملت الاقجة المضروبة في عهد السلطان محمد الثاني المأثورة التالية: (الأشكال43و44)

الوجه : محمد/ بن مراد خان/ عزه نصره

الظهر: خلد ملكه/ ضرب سيرز 848




(الشكل 43) اقجة – محمد الثاني- ضرب سيرز 848-الوزن1، 04غم- القطر 12ملم- عن Sultanno611،

أما الاقجة بعد سنة 880هـ/ 1475م فقد حملت المأثورات التالية:

الوجه : سلطان/ محمد بن/مراد خان

الظهر: عزه نصره/ ضرب القسطنطينية سنة 886.[2]

---

[1] – Sultan, op.cit, p38

[2] –Sultan,v1 , op.cit.p68




(الشكل44) اقجة – محمد الثاني– ضرب القسطنطينية سنة 886– الوزن0، 72غم–القطر11ملم–عن no884Sultan،

لقد ضرب السلطان محمد الفاتح اقجة من فئة عشر اقجات في عام 875هـ/ 1470م باسم (محمد خاني) أو (المحمديات)، وقد اتخذت مقياساً للوزن أحيانا.[1](الشكل45) ، واستمر ضربها من قبل بايزيد الثاني، وضربت في دور ضرب القسطنطينية، ونوفوبردو، وسيرز في أوقات محددة[2]، وعليه بقيت كمياتها محدودة[3]، بيد ان الحاجة لهذا النوع من النقود الفضية الكبيرة هو لأجل تسهيل المعاملات التجارية الواسعة التي كانت صغيرة قياساً للنقود الذهبية، غير أنها كانت بالنسبة إلى الفلوس النحاسية كبيرة جداً، ولهذا السبب كانت الأوسط بينهما، وقد راجت في أوروبا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، كما انها اعتمدت في الهنوا إيران.[4]




(الشكل 45) قطعة العشر اقجات – محمد الثاني– ضرب نوفو بردو875هـ– عن باموك ص436

1– العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص 143

2 – في عامي 875– 886هـ / 1470– 1481م (باموك، التاريخ المالي، ص138)

3– العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص143؛ إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ص663.

4– باموك، التاريخ المالي، ص137

إن ارتفاع الأسعار ووفرة المعادن الثمينة خلال القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، جعلت النقود الفضية تخفف الضغط على النقود الذهبية، التي باتت تحتل مكان الصدارة في النظام المالي لتلك الدول، إن تلك الإجراءات المالية جعلت من الدولة العثمانية تحاكي بقية الدول في ضرب النقود الفضية الكبيرة ، فكان ضرب أقجة بفئة عشرة اقجات، ومع ذلك بقي استثنائيا، فالنموذج الأول لمضاعفات الاقجة، يعود إلى منتصف القرن الثامن الهجري/ الرابع عشرالميلادي، حين ضرب اورخان الأول (726- 764هـ/1326-1362م) نقوداً بقيمة خمسة اقجات.[1] ليعود محمد الفاتح، بعد أكثر من قرن ليضرب اقجة بفئة عشرة اقجات.

عهد <u>السلطان بايزيد الثاني</u> **(886-918هـ/ 1481-1512م)**

لقد حملت الاقجة المضروبة عهد السلطان بايزيد الثاني المأثورة التالية :(الشكل 46)

الوجه :السلطان/ بايزيد /بن /محمد خان

الظهر: عز نصره/ضرب القسطنطينية/ سنة 886




(الشكل46) اقجة – بايزيد الثاني– ضرب القسطنطينية886– الوزن0.68غم–القطر 12ملم–عن sultan ,v2,no953

1– باموك، المرجع نفسه، ص138-139



عهد **<u>السلطان سليم الأول(918- 926هـ/ 1512 -1520م)</u>**

لقد ضربت الاقجة عند جلوس السلطان سليم الأول على كرسي السلطنة سنة 918هـ/ 1512م، وكانتتُعـّد من النقود القليلة والنادرة أحيانا، لأن ما وجد منها ليس من النوع اللافت للنظر من ناحية درجة النظافة والوضوح، والتي كانت قد ضربت في دور ضرب عديدة مثل (أماسيا وآمد ودياربكر وأنقرةوبورصة وادرنة و غليبولي خربوط وخيزان وقسطموني وقونية وماردين ونوا ة ووارفة وسيرز وتيرة وواسكوب، إضافة للقسطنطينية) .[1] وفي الغالب حملت المأثورة التالية: (الشكل 47)

الوجه : سلطان سليم شاه بن بايزيد خان

الظهر: عز نصره ضرب قسطنطينية918.[2]



(الشكل 47)الاقجة – سليم الأول– ضرب القسطنطينية سنة 918– الوزن0.72 غم–القطر10ملم– من مجموعة خاصة.

عهد **<u>السلطان سليمان الأول القانوني (926-974هـ/ 1520-1566م)</u>**

عند اعتلاء السلطان سليمان الأول القانوني العرش سنة 926هـ/1520م، ضربت الاقجة في دور ضرب كل من المدن والولايات التالية (أماسيا وأمد وأنقرة وبلغراد وبورصة وادرنة وخربط وقسطموني وقيصرية وقونية وسيرز، وسيدر ه قابسي، وتيرة، وطرابزون، ودمشق وحلب، وبغداد)، حملت الاقجة

1 – محمود، النقود العثمانية، ص97.

2 – Sultan, Coins of Ottoman, p100

ألقاب لسليمان الأول مثل (سلطان وشاه) ، أما أسم أبيه اقترن بلقب(شاه و خان) ، إضافة إلى عبارة الدعاء (عز نصره) .[1](الشكل 48)

الوجه : سلطان/ سليمان شاه/ بن سليم خان

الظهر: عز نصره/ ضرب/ نوار/ سنة/ 926.




(**الشكل 48**) –**الاقجة** – سليمان القانوني – ضرب نوار سنة 926هـ/ 1520م –الوزن 0.69غم– القطر 16ملم – عن Sultan,no1120

كما ضربت اقجة بفئة عشرة اقجات، في دار ضرب القسطنطينية عام 930هـ/ 1524م.[2] والى جانب الاقجة، ضربت الدراهم الفضية وأنصافها في دور ضرب (بغداد والموصل والحلة وتبريز) وتراوح وزنها بين (3.73-4.53 غرام) وقطرها تراوح بين(19-22ملم) ، وكانت مأثورات الوجهين شبيهه إلى حد كبير بمأثورات الدنانير الذهبية.[3] (الشكل49)

الوجه : سلطان البرين/سليمان/ شاه/ بن سليم/ شاه/والبحرين.

1– محمود، النقود العثمانية، ص98.

2 – Sultan, Coins of Ottoman, p110.

3 – Artuk, Istanbul Arkeoloji Muzeleri Teshirdeki Islami Sikkeller, p509/ Sultan, op, cit, p114

الظهر: خلد الله ملكه وسلطانه/ سنة 926/ وفي داخل دائرة وسطية "ضرب بغداد ".





(**الشكل 49**) درهم فضة– سليمان القانوني– ضرب بغداد سنة 926– الوزن3.73 غرام– القطر 20ملم

– عنSultan no 1077،

عهد **السلطان سليم الثاني (974–982هـ/ 1566–1574م)**

لقد ضربت الاقجة عند اعتلاء السلطان سليم الثاني كرسي العرش سنة 974هـ/ 1566م في دور ضرب مختلفة مثل (أماسيا وبلغراد و كنجة وأدرنة وقوج أينة ودر ه قبسي وسيرز واسكوب) ، وقد اقترن اسم سليم بلقب (سلطان) وأحيانا بلقب (شاه) ، كما اقترن اسم أبيه بلقب (خان وشاه) إضافة إلى العبارة الدعائية المألوفة (عزه نصره) .[1](الشكل 50)، وضربت الدراهم الفضية في دور ضرب (بغداد ودمشق) وكانت مأثوراتها شبيهة بالدراهم المضروبة في عهد أبيه.[2]

الوجه : سلطان/ سليم/ بن/ سليمان/ خان

الظهر: عز نصره/ ضرب/سدر ه قابسي/ 974.[3]

1– محمود، النقود العثمانية، ص99.

2– Sultan, Coins of Ottoman,v1, p120.

3– Sultan, Ibid.p121 / واستخدم أحيان أخرى عبارة الدعاء خلد ملكه.




(الشكل 50) الاقجة – سليم الثاني– ضرب سدرقبسي 974– الوزن0.68غرام– القطر 13ملم –عن Sultan no1191،

عهد <u>السلطان مراد الثالث (982-1003هـ/ 1574-1595م)</u>

لقد ضربت الاقجة عند اعتلاء السلطان مراد الثالث العرش عام 982هـ/ 1574م فقط، حيث ضربت في دور ضرب مختلفة مثل (اماسيا وبورصة و آمد وانقرةوبلغراد وجزاير و كنجة ودمشق وادرنة وار ضروم وحلب وقسطموني وسيرز وسلانك وسيدره قابسي وسيواس واسكوب)[1]، وحملت الاقجة لقب (سلطان) أو (شاه)، و العبارة التقليدية "عز نصره" أو "خلد ملكه".[2]

من الجدير بالذكر أن الاقجة حتى عام 993هـ/ 1585م كانت تضرب من الفضة (النقية) دون إضافة أي معادن رخيصة. لكن بعد تخفيضات عام 993- 995هـ/ 1585-1586م فأن كمية غير محدودة من النحاس بدأت تضاف إلى الفضة.[3] وقد ثار الجند الانكشاري وقتلوا أمير أمراء ولاية الروميللي والدفتردار وأمين دار الضرب، بسبب نقص رواتبهم نتيجة انخفاض القيمة الشرائية للنقود.[4] أصبحت الدراهم الفضية في عهد السلطان مراد الثالث أكثر شيوعاً، وضُربت في دور ضرب معينة (آمد وبغداد وحلب ودمشق وطرابلس وارضروم وكنجة، وتبريز) أما ما كان يضرب في دار ضرب

---

1 – محمود، النقود العثمانية، ص99

2 –Sultan. Coins of Ottoman.p129-131.

3– باموك، التاريخ المالي، ص254.

4– ساحلي أوغلي، سنو الازدلاف، من تاريخ الأقطار العربية، ص111؛ الحمود، نوفان رجا، العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1981، ص 134.

مصر فقد كان نادراً وغالباً ماتظهر تلك الدراهم مثقوبة، ومن المرجح إنها كانت تستخدم للزينة، كما تنوعت الزخارف التي نفذّت على وجهي تلك الدراهم، وحمل بعضها الآخرالطغراء(سلطان مراد بن سليم خان) .[1]أما المأثورات فقد تنوعت لكنها في الغالب لم تخرج عن تلك التي ألفناها. (الشكل 51)

الوجه : سلطان مراد بن سلطان سليم/ خان

الظهر: خلد الله ملكه وسلطانه/سنة982/وفي دائرة وسطية (ضرب حلب) .




(**الشكل 51**) درهم فضي– مراد الثالث– ضرب حلب 982– الوزن3.08غم– القطر 19ملم– عن Sultan, no1226

وضربت أنصاف الدراهم إلى جانب الدراهم وتراوحت أوزانها بين(2.00غم – 2.70غم) . [2]

عهد <u>**السلطان محمد الثالث (1003–1012هـ/ 1595–1603م)**</u>

لقد ضربت الاقجة عند اعتلاء السلطان محمد الثالث العرش ، عام 1003هـ/1595م، في عدة دور ضرب منها (آمد وأنقرة وبلغراد وبورصة وكنجة والقسطنطينية وأدرنه وحلب وقسطموني وقونية وكارتوفا ونوفبور داوساكيز وسيدر ه قابسي وشماخي وسيرز وتيرة وتوقاة ويانشهير وظفر ومصر).[3]وحملت الاقجة المأثورة المعتادة: (شكل 52)

الوجه : محمد بن سلطان مراد/ خان

الظهر: عز نصره/ ضرب تير 1003

Sultan, Coins of Ottoman, p127–[1]

Sultan, Ibid, p126 –132–[2]

Sultan, Coins of Ottoman, p138–146–[3]




(الشكل 52) الاقجة – محمد الثالث – ضرب تير 1003– الوزن0.32 غم–القطر 11ملم–عن Sultan, no1429

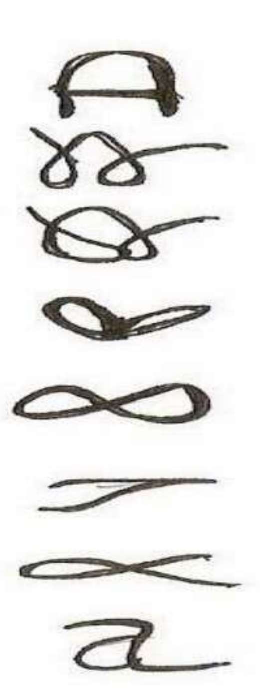
أما الدراهم الفضية فقد كانت مثيرة للاهتمام كون الوجه منها حمل الطغراء (الشكل 54) ، في حين حمل الظهر زخارف متنوعة تخللت مساحة النقد وهو دليل عناية السلاطين العثمانين بنقودهم وبما تحمله من مأثور ات، وكانت كالاتي: (الشكل 53)

الوجه:نقش الطغراء(سلطان محمد بن مراد خان)

الظهر: في الأعلى "عز نصره" وفي الأسفل" سنة 1003" وفي الوسط "في آمد".




(الشكل 53) مخطط درهم – محمد الثالث– ضرب آمد سنة 1003– الباحثة.



(الشكل54) الزخارف التي حملتها الاقجة – محمد الثالث–الباحثة

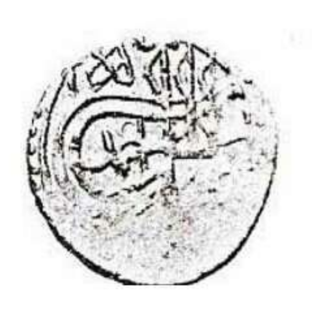
عهد **<u>السلطان احمد الأول (1012–1026هـ/ 1603–1617م)</u>**

كانت النقود الفضية المضروبة في عهد السلطان احمد الأولمتوفرة ومن السهل الحصول عليها إلا ما كان يضرب في دور ضرب (الجزائر ومصروبلغراد وقبرص) حيث كانت نادرة، وقد حملت الدراهم الفضية على الوجه الأول الطغراء، في حين حمل الوجه الثاني عبارة الدعاء (خلد ملكه) ومكان وسنة الضرب.[1](الشكل 55)

الوجه:طغراء (سلطان أحمد بن محمد خان)

الظهر: (خلد ملكه/ضرب حلب/ 1012





1– Sultan, Coins of the Ottoman,v1, p 150

(**الشكل 55**) درهم فضة- احمد الأول –ضرب حلب 1012- الوزن2.18غم- القطر 21ملم- عن Sultan, no1470

وفي خلال هذه الفترة بقي الـ (100) درهم فضة يعادل 950 اقجة، أي إن وزن الاقجة (0.337غرام) وعاد السلطاني الذهبي الواحد يساوي 120 اقجة بعد أن سجل بعض الارتفاع في فترات سابقة لعهد السلطان احمد الأول.[1] الأمر الذي عاد بالسلاطين إلى ضرب اقجة بفئة عشر اقجات وعلى نحو متكرر خلال القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي.[2] وذلك لحاجتهم إلى وجود نقود ذي قيمة معدنية بعد خسران الاقجة مكانها.

عهد **السلطان مصطفى الأول (1026-1027هـ/ 1617-1618م)**

كانت نقود السلطان مصطفى الأول خلال ولايته الأولى لعرش السلطنة نادرة جدا، لقصر فترة ولايته إذ لم تستغرق سوى ثلاثة أشهر وأربعة أيام، ومما لاشك فيه أن خليفته السلطان عثمان الثاني كان قد أذابها وأعاد سكها مرة أخرى.[3] وحملت النقود الفضية المأثورة التالية: (الشكل 56)

الوجه:طغراء(سلطان مصطفى بن محمد أخ أحمد خان)

الظهر : خلد ملكه/ واسم مكان وسنة الضرب.





[1]-محمود، النقود العثمانية، ص33؛ باموك، التاريخ المالي، ص 254.

[2]-الصاوي، نقود مصر ، ص83

[3]-Sultan, op.cit.p162





(الشكل 56) نقد فضي – مصطفى الأول – ضرب آمد 1026– الوزن1.06 غم–القطر 18ملم– عن Sultan, no, 1586

تجدر الإشارة إلى أن تعبير(أخ) هي إضافة جديدة لم نعهدها في نقوش الطغراء للسلاطين السابقين أو اللاحقين للسلطان مصطفى الأول، ولتلافي ثورات الجند الانكشاري التي حصلت في عهده بسبب تخفيض الاقجة المستمر، قرر السلطان مصطفى الأول ضرب اقجة من فئة عشرة اقجات.[1]

عهد **السلطان عثمان الثاني (1027–1031هـ/ 1618–1622م)**

ضُربت الاقجة عند اعتلاء السلطان عثمان الثاني على العرش عام 1027هـ. في عدة دور ضرب منها (القسطنطينية وآمد وبورصة وسيرزوأدرنة وصوفية ونوفوبردا وتيرة وتوقات ودمشق ومصر).[2] إلى جانب الاقجة، تم ضرب الربع قرش فضة الذي عُرف بـ (أونلك onluk) وتراوح وزنه ما بين (2.27–3.00غرام) وهو وزن ملفت أذا ما قورن بوزن الاقجة وما آل اليه من تدهور.[3] وحمل الربع قرش (الاونلك onluk) المأثورات التالية: (الشكل 57 أ)

الوجه: في داخل دائرة وسطية "عثمان"وداخل الدائرة الخارجية نقش"سلطان أحمد خان عز نصره""ضرب كنجة 1027...

الظهر: سلطان البرين/وخاقان البحرين/السلطان بن/ السلطان.

1– الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص83.

2 – Sultan, Coins of Ottoman, p170

3– Sultan, Coins of Ottoman,v1, p166






(الشكل57أ) ربع قرش (onluk) – عثمان الثاني– ضرب كنجة 1027–الوزن 2.27غم–القطر18ملم–

عن Sultan, no, 1590

عهد السلطان مصطفى الأول (الولاية ثانية) (1031-1032هـ/ 1622-1623م)

لقد ضربت الاقجة (الشكل 57ب) والاقجة ذات الطغراء أيضا عند اعتلاء السلطان مصطفى الأول العرش سنة 1031هـ/1622م.[1] إضافة إلى ضرب الربع قرش (اونلك onluk) ، ومن الملاحظ أن نقود هذه الفترة من الصعب تحديد نسبها إلى دار ضرب معينة، وذلك نتيجة تعرض اسم دار الضرب إلى المسح والطمس بسبب كثرة التداول، إذ كثيراً ما ينقش اسم الدار على حافة النقد فنفقد الدلالة عليها.[2]




(الشكل 57ب) الاقجة – السلطان مصطفى الأول – ضرب مصر 1031هـ، الوزن32.0غم، القطر 13ملم،

عن Sultan,v2, no 1684

---

[1] – Sultan, Coins of Ottoman,v1, p174

[2] – Sultan, Ibid,v1, p174

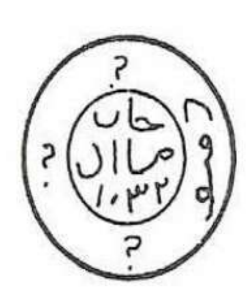
عهد السلطان مراد الرابع (1033-1049هـ/ 1623-1640م)

تم ضرب في عهد السلطان مراد الرابع، ربع قرش فضة (اونلك onluk) ، وضربت (البارة Para)[1] فضية بفئة الخمسة والتي عُرفت بـ (البشلك beshlik)[2] وتراوح وزنها بين (1.17-1.73غرام) لسد الثغرة التي أحدثتها الاقجة المتذبذبة.[3] كانت البشلك بالمأثورة التالية: (الشكل 58)

الوجه: في داخل دائرة وسطية "مراد خان 1032"ودائرة خارجية نقش فيها "اسم دار الضرب".

الظهر: سلطان البرين/خاقان البحرين/ السلطان بن/ السلطان.





(الشكل 58) مخطط للبشلك –مراد الرابع- عن Sultan,v2, p180

إضافة إلى ضرب بارة فضة تراوح وزنها بين (0.48 –0.23 غرام) وصدرت بأكثر من طراز مع الإبقاء علىالمأثورات ذاتها وأن اختلفت في توزيعها[4]، وقد وصفت نقود السلطان مراد الرابع بأنها رديئة الضرب.[5]

1- البارة: مأخوذة عن اللغة الإيرانية وتعني "قطعة" وهي من النقود الفضية وقد اقتبس الأتراك الاسم من الفرس، وكانت العشر بارات تساوي قرش صاغ، وكانت قيمتها لدى الدولة في البداية 4 اقچات ثم 3 اقچات لكنها لم تقف عند وزن وعيار محدد. (العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص146؛ الكرملي، رسائل في النقود العربية، ص183)

2- بيشلك: وهي لفظة تركية من مقطعين (بيش) أي خمسة مختومة بالأداة (لك) الدالة على النسبة بمعنى (ذي) اي (ذي خمسة)، وكتبت بشلك او بشلغ أيضا.(سركيس، مباحث عراقية، ص29).

3- Sultan, Coins of Ottoman, p180- 183

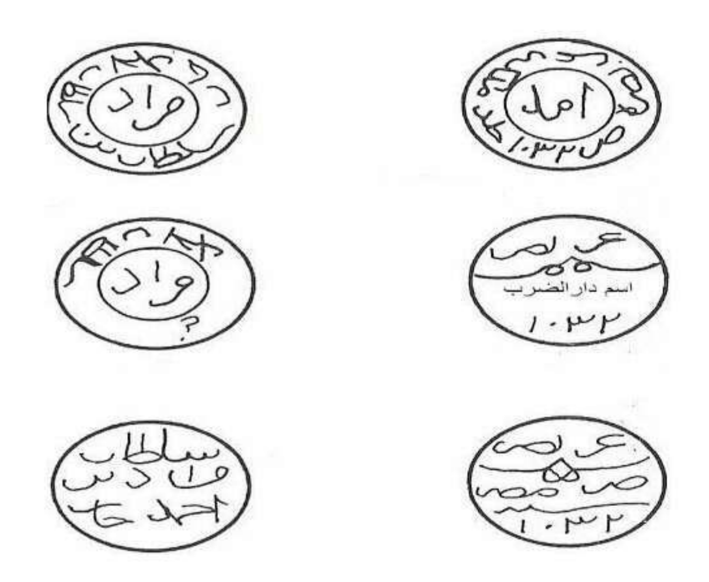
4- Sultan, Coins of Ottoman,v1, p180- 183

5- Sultan, Ibid,v1, p180

مأثورة البارة الفضية كانت بالشكل التالي: (شكل 59)

الوجه: في داخل دائرة بالمركز "مراد" وفي دائرة خارجية نقش"سلطان بن سلطان أحمد خان".

الظهر: في داخل دائرة بالمركز" أسم دار الضرب" وفي دائرة خارجية نقش "خلد ملكه/ عز نصره/ ضرب "سنة الضرب"



(الشكل 59) مخطط لأشكال البارة- مراد الرابع – عن Sultan,v2, p181

عهد **<u>السلطان إبراهيم الأول(1049- 1058هـ/ 1640-1648م)</u>**

تُعد نقود السلطان إبراهيم الأول ، من النقود النادرة جدا، وخاصة النقود الفضية ذات الفئة الكبيرة (بسبب تراجع العيار في فئة العشرة أقلجة إذ سُحبت من الأسواق واختفت من التداول) ، أما الاقجة المضروبة في دار ضرب القسطنطينية فقد كانت الأكثر تداولاً.[1]

ضربت الخمسة بارة الفضية (البشلك beshlik) في عهد السلطان إبراهيم الأول وكانت بالمأثورة التالية: (الشكل 60)

الوجه الأول: طغراء (سلطان إبراهيم بن أحمد خان)

1- Sultan,v1, op.cit, p188

الظهر: داخل مستطيل وسطي "ضرب" وفي الأعلى" خلد ملكه"وتحت "اسم دار الضرب والسنة".[1]




(الشكل60)خمسة بارة فضية (بشلك) – إبراهيمالأول– ضرب قسطنطينية 1049 –الوزن1.39غم–القطر 16ملم– عن Sultan,v2, no 176

عهد **<u>السلطان محمد الرابع</u> (1058–1099هـ/ 1648–1687م)**

جميع نقود السلطان محمد الرابع أما نادرة أو شحيحة، كما يصعب الحصول على نقود بحالة جيدة لان أغلبها ضُربَ بطريقة رديئة، إذ أن زحف الكلمات عن مكانها قد أضاع الكثير من حروفها.[2] وقد يعود السبب في ذلك إلى عدم كفاءة النقاشين والضرابين العاملين في دور الضرب.

وفي السنة 1097هـ/1685م بدأت البارة تحل محل الاقجة كوحدة للنقد العثماني، فضربت في دار ضرب القسطنطينية، فكانت الـ (1000) بارة تساوي 240 درهم، وبذلك يكون وزن البارة الواحدة (0.769غرام) ، وبنسبة فضة (0.538) ، وبعد ثلاثة أعوام ضربت في دار ضرب القسطنطينية بارات، كل 1000 يساوي 230 درهم، فانخفض وزن البارةالواحدة قليلاً وصاحبهُ تغير بسيط في العيار، فأصبحت تزن(0.737غرام) وبنسبة فضة (0.416) من الألف.[3]

---

1 – القسوس، نايف، وآخرون، المسكوكات الإسلامية غير المنشورة والنادرة، إصدارات البنك الأهلي الأردني للنميات، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2014، ص181.

2 – Sultan Coins of Ottoman, p192

3 – ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار، ص 222



وعُرف للبارة فئات (5خمسة بارة "بشلك") ،و(10 عشرة بارة وعرفت " تلك") و20 بارة، و (40بارة وقد أطلق عليها قرش) ، كان وزن البارة حين ضربت لأول مرة (5، 5 قيراط) ونسبة فضة (0.46).[1]

عهد السلطان سليمان الثاني (1099-1103هـ/ 1687-1691م)

لقد مثلت النقود التي ضربت في عهد سليمان الثاني مرحلة انتقال مفاجئ من النقود الرديئة إلى قمة الجودة في نقود الدولة العثمانية.[2] كما تعرضت الاقجة للتخفيض المستمر مقابل النقود الذهبية السلطانية التي حافظت على وزنها وعيارها إلى حد كبير ، فأصبح التناسب بينهما متباعداً جداً ، فبعد أن كان سعر صرف الاقجة بين 65-70 مقابل السلطاني الذهبي الواحد سنة992هـ/1584م، صارت270 اقجة مقابل السلطاني الذهبي الواحد سنة 1101هـ/ 1689م.[3] وبذلك كانت النهاية الحتمية لدور الاقجة.

كما بدأ في عهد السلطان سليمان الثاني أيضا ضرب (القرشkurush)[4]، بوزن (20غرام) ونسبة (60 % فضة) وبما يعادل 40 بارة أو 120 اقجة[5]، (الشكل 61أ) ، والقرش قرشان: قرش صاغ وقرش

1- العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص146،

2- Sultan. Coins of Ottoman,v1, p196

3 – باموك، التاريخ المالي، جدول ص254.

4- القرش:مأخوذ عن الألمانية groschen والعثمانيون يقولون غروش ويراد به النقد الفضي الذي استعمل في أوائل القرن الثالث عشر الميلادي، وهناك القرش الأحمر وهو من الذهب وأيضا استعمل في الدولة العثمانية وكانت المرة الأولى سنة 795هـ/ 1392م، القروش دون أي صفة تعني نقدا فضيا، أما إذا أضيفت صفة الأحمر إليها فإنها تعني ذهبية، وتسمى أيضا قيزيل آلتين ويقصد بها اللامع (لعزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص148؛ الصباغ، الجاليات الأوروبية، ص378 هامش 6).

5 – باموك، التاريخ المالي، ص295.



رائج، فالصاغ يساوي 40 بارة، والرائج 10 بارات.[1] والى جانب القرش الواحد،تم ضرب فئة النصف قرش وكان يعرف بـ (يارم Yarim)[2] (الشكل 61ب) لكن بمرور الوقت حدث انخفاض تدريجي في قيمة القرش.[3] أن وجود القرش العثماني قد قلّل من دور النقود الأجنبية، بالأخص في المناطق القريبة من العاصمة العثمانية.[4] حيث كان سعر صرف نقود دوكا البندقية بين 2-3 قرش وذلك في السنوات 1102-1168هـ/ 1690-1754م.[5] مما يعني قوة القرش العثماني.

حمل القرش والنصف القرش المأثورات التالية:

الوجه:السلطان سليمان/ بن إبراهيم خان/ دام ملكه ضرب في/ قسطنطينية/1099

الظهر: سلطان البرين/ وخاقان البحرين/ السلطان بن/ السلطان.




(الشكل 61أ)قرش فضة – سليمان الثاني- ضرب القسطنطينية 1099- الوزن 20.03غم- القطر 40ملم-

---

1- العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص147؛المازنداراني، موسى الحسيني، العقد المنير في تحقيق ما يتعلق بالدراهم والدنانير، طهران، 1382هـ، ص147، 154؛ الكرملي، رسائل في النقود، ص 245؛ سركيس، مباحث عراقية، ص62

2 - يارم،وهي من التركية أي النصف، فيكون معناها:ذا النصف، أو ذا نصف القرش.(سركيس، مباحث عراقية، ص74)

3 - Mitchiner, Michael, The World of Islam, London, 1977, p208

4- باموك، التاريخ المالي، ص309

5 - باموك، التاريخ المالي، ص300.

عن Sultan,v2, no 1783




(الشكل61ب)نصف قرش فضة (Yarim) – سليمان الثاني – ضرب قسطنطينية 1099– الوزن 9.25غم–القطر 29ملم – عن Sultan,v2, no1782

كما ضربت فئات كبيرة من (الزولوتا zolota) والتي تعرف أيضا باسم زولوطة أو زلوط،[1] وقد ضربت على نمط النقود الأجنبية، وكانت تعادل في أول ظهورها 80 بارة، ثم هوت إلى 30 بارة، وكان وزنها يتراوح بين (19، 08 –20، 60غرام) ، وشاع استخدامها في سورية ولبنان وقليلاً في العراق، ولم تستعمل في مصر، على الرغم من إن قيمة الزولوتا تبدلت بمرور الزمن إلا إن استخدامها استمر لغاية عهد السلطان عبد الحميد الأول (1774–1789م).[2] (الشكل 68) .

عهد **<u>السلطان أحمد الثاني (1102–1106/ 1691–1695م)</u>**

استمر ضرب القرش، والنصف قرش، وحافظ على نسبة نقاوة60%منذ البداية وحتى عام 1194هـ/ 1780م ثم أخذت تلك النسبة بالتدني إلى 54%.[3]

---

[1]– الزولوتا:هذه الكلمة مأخوذة عن اللغة السلافية – isoleta, izlot, zolote, zalte –، وكان هذا الاسم يطلق على عملة سلافية مشابهة من حيث وزن الفضة للقطع العثمانية التي كانت تمثل ثلاثة أرباع القرش ذي الأربعين بارة – وضربت الدولة العثمانية الزلوتا قروش تقليدا للزولوتا البولونية التي كانت مستخدمة على الأراضي العثمانية (عبد السلام، عماد، بعض العملات المستعملة في الموصل في العهد العثماني واقيامها، مجلة المسكوكات، عدد 5، بغداد، 1974، ص99؛ الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام، ج1، ص368).

[2] – سركيس، مباحث عراقية، ص52

[3]– باموك، التاريخ المالي، ص300.

ومأثورات القرش كانت التالي: (الشكل 62أ و 62ب) .

الوجه:السلطان أحمد/ بن إبراهيم خان/ دام ملكه ضرب في/ قسطنطينية/1102

الظهر: سلطان البرين/ وخاقان البحرين/ السلطان بن/ السلطان.

قدعُدّت نقود السلطان احمد الثاني بالنادرة، لصعوبة الحصول عليها مقارنة بنقود بقية السلاطين.[1]




(الشكل 62أ) قرش فضة– أحمد بن إبراهيم – ضرب القسطنطينية 1102– الوزن 19.49غم–قطر 40ملم– عن Sultan,v2, no1786




(الشكل 62ب) نصف قرش فضة – احمد بن إبراهيم – ضرب القسطنطينية 1102– الوزن 9.80 غم – القطر 30ملم– عن Sultan,v2, no1785

عهد **<u>السلطان مصطفى الثاني (1106-1115هـ/ 1695-1703م)</u>**

تم ضرب القرش والنصف قرش في عهد السلطان مصطفى الثاني في ثلاث دور ضرب و هي: أزمير وأرضروم، أما الدار الثالثة فكانت أدرنة التي جعل منها السلطان مصطفى الثاني دار ضرب رئيسة بدلاً من دار ضرب القسطنطينية (الشكل 63) .[2]

1– Sultan. Coins of Ottoman, p202

2 – Sultan, Ibid, p206 .




(الشكل 63) قرش فضة- مصطفى الثاني- ضرب في أدرنة سنة 1106- الوزن 18.630غم- القطر 40ملم- عن Sultan,v2, no1807

لقد تميزت القروش الفضية التي ضربت في عهد السلطان مصطفى الثاني، بحملها طغراء السلطان فكانت بالشكل التالي[1]: (الشكل 64)

الوجه: الطغراء(مصطفى بن محمد خان دام مظفرا) ونقش أسفل(دام ملكه ضرب في القسطنطينية 1106).

الظهر: (سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان) .




(الشكل 64) قرش يحمل طغراء- مصطفى الثاني- ضرب في قسطنطينية 1106- الوزن26.52غم- القطر 43ملم- عن Sultan,v2, no 1793

و يلاحظ على نقود هذه الفترة أيضا، وجود العديد من الرموز والزخا ف والحروف، والتي لا نعلم ما هي الغاية الأساسية من وضعها، هل لغاية جمالية بحتة، أم لدلالات أخرى، ولكن في جميع الأحوال قد أضفت تلك الرموز والزخارفـطابعاً جمالياً مميزاً على النقود العثمانية.(الشكل 64)

1 – Sultan, Coins of Ottoman, p206

(الشكل65) رموز وزخارف ظهرت على قروش – مصطفى الثاني– Sultan,v1, p207

عهد <u>السلطان احمد الثالث (1115- 1143هـ/ 1703-1730م)</u>

لقد شاع استخدام النقود الفضية في عهد السلطان أحمد الثالث، باستثناء (خمسة بارة beshlik) والتي ضربت من الفضة وفي أحيان أخرى من النحاس، وكانت النقود الفضية الذهبية تُضرب في دار ضرب القسطنطينية، أما إصدارات دار ضرب مصر(شكل 66) ، وتبريز وتفليس وتونس فقد كانت من النوادر.[1] كما تم تعديل وزن القرش العثماني إلى وزن (26.52غرام) في سنة 1115هـ/1703م، وعُرف بالقرش الجديد لتمييزه عن القرش الفضي الأوروبي (القرش الاسدي الهولندي)، لتتحول بعد ذلك إلنقودرسمية للدولة العثمانية ووسيط تبادلي في التعاملات التجارية المتوسطة والكبيرة (الشكل 67).[2] لكن القرش kurush تعرض لهبوط كبير حتى وصل وزنه الى5.05غرام.[3] ولم يعد سوى جزء مقتطَع من القرش(الشكل68) . ولعل التبرير الوحيد لذلك

---

[1] - Sultan,v1, Ibid, p214

[2]- العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص147؛عبد السلام، عماد، بعض العملات المستعملة في الموصل في العهد العثماني واقيامها، ص95.؛ وقد بقي القرش اكبر النقود الفضية حتى عهد سليم الثالث(1789-1807م).

[3] - Sultan. Coins of Ottoman,v1, p214-223

الانخفاض هو الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية، إضافة إلى خسرانها عدة مدن نتيجة لذلك مما أدى إلى انتكاسات كبيرة في الوضع الاقتصادي العثماني خلال تلك الفترة وبالتالي قلة معدن الفضة.[1]

وخلال هذه الفترة تم ضرب كل من القرش الواحد، والنصف قرش Yarim، والربع قرش (onluk)، الزولوتا (zolota والنصف زولوتا (الشكل 69)، و البارة، والخمسة بارة (beshlik) .



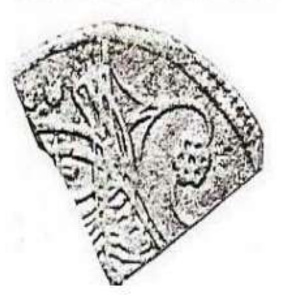
(**الشكل 66**)بارة– أحمد الثالث– ضرب في مصر سنة 1115– الوزن0.50غم –القطر 12ملم– عن مجموعة خاصة





(**الشكل 67**)القرش kurush – احمد الثالث– ضرب في القسطنطينية1115هـ – الوزن26.25غم– القطر 38ملم– عن Sultan, no 1876

[1] – خاضت الدولة العثمانية عدة حروب منها حرب ضد الأسبان في الجزائر، وحرب ضد جمهورية البندقية تنازلت فيها عن صربيا وبلغراد، إضافة إلى تجدد الصراع مع الإيرانيين وقد تنازل العثمانيون خلال معاهدة همدان عن كل الأراضي الإيرانية التي كانت تحت سيطرتهم.(ده ده اوغلو، السلاطين العثمانيون، ص71).





(الشكل 68) قرش – احمد الثالث– ضرب القسطنطينية 1115 – الوزن5.05 غم– القطر 27ملم – عن Sultan, no 1880





(الشكل 69) زولوتا،أحمد الثالث، ضرب القسطنطينية 1115 – الوزن19.14غم– القطر

40ملم– عن Sultan, no1858

جدول 1) يوضح قيمة القرشKurush بالنسبة الى البارة para[1].

ربع قرش kurush (اونلكonluk)	يحمل الطغراء	يساوي 10 بارة Para
نصف زولوتا zolota(يارم yarim)	تحمل كتابة	يساوي 15 بارةPara
نصف قرش kurush(يارمyarim)	يحمل الطغراء	يساوي 20 بارة Para
زولوتاzolota	يحمل كتابة	تساوي 30 بارة Para
قرشkurush	يحمل الطغراء	يساوي 40 بارةPara
2 زولوتا zolota(التمشلكaltmyslyk)	تحمل كتابة	تساوي 60 بارة Para
2 قرش (اكلكIkiliK)	تحمل الطغراء	تساوي 80 بارةPara
2.5قرش (يوزلك y uzluk)	تحمل الطغراء	تساوي 100 بارة para

[1]Craig, William. Coins of the world– 1750–1850, u.s.a, 1966, p464,

كما لم تكن كل الفئات تستخدم في وقت واحد، فالفئات القليلة كانت من أكثر سمات السلاطين المبكرين، أما الفئات الكبيرة فقد أدخلت في أوقات تخفيض أوزان القرش kurush الزولوتا.[1] من خلال(الجدول 1) نلاحظ قوة سعر صرف القرش واجزاءه مقابل البارة ، وهذا دليل على جودة هذا النقد ، لان المحافظة على سعر صرف مرتفع لا يتوفر الا اذا توفرت بذلك النقد عدة مميزات.

وفي مطلع العقد الثاني من القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي، كان القرش والزولوتا، والعشرين بارة تستخدم في المعاملات الكبيرة والمتوسطة، في حين كانت (البارة والخمس بارات والعشر بارات) تستخدم كنقود صغيرة.[2] بينما صارت الاقجة تقدر بثلث بارة ، أي إنها أصبحت ذات قوة شرائية ضعيفة حتى عند شراء أبسط المشتريات اليومية، وبهذا ظلت البارة النقد المستخدم في التعاملات اليومية الصغيرة.[3]

عهد السلطان محمود الأول (1143-1168هـ/ 1730-1750م)

لقد كانت جميع نقود السلطان محمود الأول التي تم ضربها في دار ضرب القسطنطينية ومصر تحمل (الطغراء) ، أما النقود الوحيدة التي لم تحمل الطغراء هي تلك التي ضربت في طرابلس وتونس، والنقود الفضية التي ضربت في كل من (كنجة)[4] وتونس فإنها تعد من النقود النادرة، وقد امتازت نقود

---

[1] -Mitchiner, The World of Islam, p208

[2] -Sultan. Coins of Ottoman,v1, p213-239

[3] - باموك، التاريخ المالي، ص296

[4] - كنجة: أو كنكا وهو المنجم المهم والوحيد في شمال شرقي الأناضول وكان يعمل هذا المنجم منذ أيام البيزنطيين، وتم الاستيلاء عليه من قبل العثمانيين في عهد السلطان محمد الثاني، والاقجة التي صدرت هناك حملت اسم دار ضرب كنجة(باموك، التاريخ المالي، ص85، 177).

السلطان محمود الأول في أول أمرها بتنوع زخارفها إلى جانب الطغراء (الشكل 70أ) ثم تقلصت مساحة الزخرفة كما أنخفض وزن النقود.[1]





(الشكل 70أ) نقد فضة– محمود الأول – ضرب تونس 1167هـ – عن مسكوكات العالمين القديم والإسلامي، ص90

(الشكل 70 ب) الرموز والزخارف التي استخدمت على النقود خلال حكم محمود الأول – – عن Sultan, p227

---

[1]– Sultan, op.cit, p226

لقد ضرب القرش، والنصف قرش(يارم Yarim) والربع قرش (اونلكonluk) في عهد السلطان محمود الأول، ومن يطلع على هذه القروش يظنها عملة واحدة، لصعوبة التمييز فيما بينها فهي لاتحمل ما يشير إلى اسم النقد أو مقداره، و الفارق فيما بينها هو الوزن وحجم القطر.(الأشكال 71و72و73) .




(الشكل 71) قرش فضة، محمود الأول، ضرب في القسطنطينية 1143- الوزن26.70 غرام، القطر 39ملم،

عنSultan,v2,p236




(الشكل72) نصف قرش فضة، محمود الأول، ضرب في القسطنطينية 1143، الوزن12.06 غرام، القطر 33ملم،

عنSultan,v2,p236




(الشكل73) ربع قرش فضة،محمودالأول، ضرب في القسطنطينية 1143، الوزن5.84غرام، القطر 25ملم، عن Sultan,v2,

no1936

كما ضربت البارة ذات الطغراء، وقد توزعت بعض الزخارف والعلامات على كلا من الوجه والظهر، وكانت بالمأثورة التالية: (الشكل 74و75) .

الوجه:الطغراء (خان محمود بن مصطفى دام مظفرا) .

الظهر: ضرب في القسطنطينية 1143..




(الشكل 74) بارة ، محمود الأول،ضرب في القسطنطينية 1143- الوزن 0.45 غرام- القطر 16ملم- عن Sultan,v2,no1919

وضربت أيضاً الخمسة بارة (beshlik) سنة 1143هـ/ 1730م.[1]

وكانت بالمأثورة التالية: (شكل 75) .

الوجه: الطغراء(محمود خان بن مصطفى دام مظفرا) / ضرب في/قسطنطينية/ 1143

الظهر: سلطان البرين/وخاقان البحرين/ السلطان ابن/ السلطان.[2]




---

[1] – العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص117

[2] – Sultan, Coins of Ottoman,v1,.p228-230

(الشكل 75) خمسة بارة، محمود الأول، ضرب في القسطنطينية 1143هـ، الوزن2.97غرام، القطر 19ملم، عن Sultan, no1924

استنادا إلى ما تقدم يتبين أن النقود الفضية العثمانية، تمثلت بالاقجة في بادئ أمرها، واعتبرت النقد الأساسي الأول للعثمانيين، وضربت منذ عهد اورخان الأول (724-736هـ/ 1324-1362م) دون أن تحمل تاريخ ومكان ضربها. وفي عهد بايزيد الأول (791-804هـ/ 1389-1402م) فقد امتازت بحملها لتاريخ الضرب دون أن تحمل أسم دار الضرب أما في عهد سليمان چلبي (805- 813هـ/ 1402- 1411م) فتعد الاقجة التي ضربت في عهده على قدر كبير من الأهمية لأنها أول نقود عثمانية تحمل (الطغراء) وقد ظهرت هنا بشكل بسيط بعيداً عن التعقيد إذ يسجل اسم السلطان واسم والده. وفي عهد موسى چلبي (813-816هـ/ 1411-1413م) حملت الاقجة أسم دار الضرب إضافة إلىسنة الضرب وهذا يُعد تحولاً أخر في تاريخ الاقجة العثمانية.

أمافي عهديّ السلطانيين محمد الثاني(848-849هـ/ 1444-1445م/ 855-886هـ/ 1451-1481م) ، وبايزيد الثاني (886-918هـ/ 1481-1512م) تعرضت الاقجة إلى تناقص مستمر في وزنها حيث كان وزن الاقجة في أول عهد محمد الثاني(05و1غرام) ثم (95و0 غرام ولم يتوقف تدهور الاقجة عند هذا الحد بل انخفضت قيمتها إلى (0.80 – 0.72غرام) وربما اقل في بعض الأحيان. وقد ضرب السلطان محمد الفاتح اقجة من فئة عشر اقجات في عام 875هـ/ 1470م باسم (محمد خاني) او (المحمديات) ، واستمر ضربها من قبل بايزيد الثاني. الى جانب الاقجة ضربت الدراهم الفضية وأنصاف الدراهم في عهد سليمان الأول القانوني في كل من (بغداد والموصل والحلة وحلب وتبريز) في سنة 1013هـ/ 1604موصار ت المئة درهم فضة تعادل 950اقجة، وهذا يعني إن وزن الاقجة يعادل 0.337غرام الأمر الذي عاد بالسلاطين إلى ضرب الاقجة ذات العشر اقجات

وعلى نحو متكرر خلال القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، فباتت الحاجة ملحة إلى ضرب نقد ذي قيمة وسطية بين الاقجة والسلطاني الذهبي.(جدول 2) .

(جدول 2) يوضح قيمة الاقجة 726-1107هـ/ 1326- 1695م.[1]

السنة: هـ/ م	الاقجة من كل 100 درهم	الوزن/ غرام
1326 /726	265	1.15
1360 /762	260	1.18
1388 /791	255	1.18
1400 /803	255	1.20
1410 /813	265	1.15
1320 /823	255	1.18
1431 /835	260	1.18
1444 /848	290	1.06
1451 /855 /1451	305	1.01
1460 /865	320	0.96
1470 /875	330	0.93
1475 /880	400	77،0
1481 /886	410	0.75
1491 /897	420	0.73
1566 /974	450	0.68
1574 /982	533	؟
1586 /995	900 – 800	0.38
1600 /1009	950	0.32
1618 /1028	1000	0.31
1659 /1070	1250	0.26

[1]– مانتران، تاريخ الدولة العثمانية،ج1، ص 338 ؛ باموك، التاريخ المالي ؛ إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة .

1669 /1080	1400	0.23
1097 /1685	1700	؟
1107 /1695	2300	؟

نجد في (الجدول 2) وزن الاقجة الذي بدأ بوزن تراوح بين(1,20 -1,15 غرام) ثم عاد ليتناقص شيئا فشيئا الى ان اختفت نقود الاقجة من سوق التداول النقدي بشكل نهائي .

وبدءاً من عهد عثمان الثاني تم ضرب نقود بحجم كبير مثل ربع قرش فضة عرف بـ (onluk) وفي عهد مراد الرابع (1033-1049هـ/ 1623-1640م) ضربت البارة para الفضية (والخمسة بارة فضة والتي عرفت بـ (البشلك beshlik) .

وفي عهد السلطان سليمان الثاني(1099-1103هـ/ 1687-1691م) بدأ بضرب(القرش kurush) والذي يعادل 40 بارة وكان يزن 20غرام وبعيار60%.، كما ضرب النصف قرش والذي عرف بـ (Yarim) . وفي عهد أحمد الثاني (1103 هـ - 1691م) أعيد ضرب (الاقجة) من جديد على أن تكون المئة درهم فضة تعادل2300 اقجة الا أن ذلك أدى إلى فقدان الاقجة مكانها وبشكل نهائي تاركة مكانها للبارة التي هي بدورها تنحت جانباً ليحتل القرش مكانهما. وكانت القروش الفضية ذات الطغراء هي قمة النقود الفضية التي ضربت في عهد مصطفى الثاني (1106-1115 هـ/ 1695-1703م) . لذلك استمر عدم استقرار النظام النقدي للدولة العثمانية.

لقد ضربت في عهد أحمد الثالث (1115-1143هـ/ 1703-1730م) فئات كبيرة من (الزولوتا zolota) وهي من أقسام القروش فكانت تساوي في أول ظهورها 80 ثمانين بارة ثم هوت إلى 30 بارة.حتى أن من يرى بعض النقود الفضية العثمانية يظنها نوع واحد ومن الصعب التمييز فيما بينها كونها لاتحمل نقش يحدد اسمها أو فئتها، الا أن الفارق الوحيد بينها هو مقدار الوزن والقطر.

3-النقود النحاسية:

تعتبر الفلوس نقود مساعدة من أجل تيسير الأمور المعيشية البسيطة من الماء والخبز والبقول ونحوها. [1] وهذا الامر ينطبق على الفلوس الاسلامية في بداية الامر، لكن الامر لم ينطبق على فلوس الدولة العثمانية .

ضربت الدولة العثمانية نقودها النحاسية وعرفت في الأسواق المحلية بـ (المانجير Manghir)أو (فلس، پول، منقور) لتكون أصغر قيمة من الاقجة حيث إن هذه النقود طرحت للتداول في أنحاء الدولة العثمانية، إذ تتفق معظم المصادر على إن ضرب المانجير بدأ في **عهد مراد الأول(763-791هـ/ 1362-1389م)** رغم أن بعض النماذج قد نسبت إلى **اورخان(724-763هـ/ 1324-1362م)** [2]، ومعظم هذه النقود كانت تضرب في القسطنطينية وادرنة، حيث مناجم النحاس وكانت ذات حجم صغير وكتابات قليلة وعليها زخارف متنوعة.[3] في بادئ أمرها حملت كتابة على الوجه و الظهر دون أن تحمل مكان وتاريخ الضرب وكانت كالتالي: (الشكل 76) [4]

الوجه: ضمن شكل سداسي "السلطان العادل رسول الله"

الظهر: ضمن شكل كمثرى على شكل معينات " السلطان العادل خلد ملكه"[5]

---

[1]- صالح، عبد العزيز حميد، الرموز على المسكوكات الإسلامية، مجلة المسكوكات العراقية، عدد 13، 1981، ص51؛ الكرملي، رسائل في النقود، ص 72.؛ المقريزي، تقي الدين احمد ت 845هـ، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تقديم وتعليق ياسر سيد، مكتبة الآداب، القاهرة، د، ت، ص58

[2] - Sultan. Coins of Ottoman,v1, p8

[3]- التل، تطور المسكوكات في الأردن، ص101

[4]- الوجه الى اليمين، الظهر إلى الشمال.

[5]- Sultan, Coins of Ottoman,v1, p8




(**الشكل76**)فلس (مانجير) – اورخان الأول– الوزن2.55غرام، القطر 19ملم– عن Sultan,v2, no3

وفي **عهد مراد الأول (763-791هـ/ 1362-1389م)**

ضربت النقود النحاسية بعدة طرز كما أنها حملت لأول مرة أسم السلطان وسنة الضرب فكان الطراز

الأول:

الوجه: خط وسطي كتب أعلاه " مراد بن اورخان" وأسفله" خلد الله ملكه"

الظهر: خط وسطي كتب في أعلاه " السلطان" وأسفله"خلد الله ملكه".

الطراز الثاني:

الوجه: **شكل مربع يتوسطه خط وتحيطه دائرة خارجية كتب أعلاه" مراد بن اورخان"**

الظهر: خط وسطي كتب في أعلاه " السلطان" وأسفله"خلد الله ملكه".

أما الطراز الذي حمل سنة الضرب فكان كالآتي: (الشكل77)

الوجه: مراد خان/عز نصره.

الظهر: خط وسطي كتب في أعلاه" رمضان " وأسفله"790"[1]




[1]– Sultan. Coins of Ottoman,v1, p12-13

(الشكل77) أول فلس (مانجير) يحمل سنة الضرب- مراد الأول سنة 790- الوزن1.81غم-القطر 16ملم

-عن Sultan,v2, no 22

في عهد **السلطان سليمان چلبي (805-813هـ/ 1402-1411م)**

ضُرب المانجير بشكل شبيه بالاقجة إذ حمل طغراءالسلطان بالوجه الأول منه و كان بالشكل التالي:

الوجه: الطغراء"أمير سليمان بن بايزيد"

الظهر: نقش في ثلاثة أسطر"خلد ملكه/ سنة806.[1]

عهد **السلطان مراد الثاني (824-848 هـ/ 1421-1444م)**

أن المرة الأولى التي حملت فيها الفلوس النحاسية (المانجير Manghir) أسم لدار الضرب كانت خلال الفترة الأولى من حكم السلطان مراد الثاني، وضربت بعدة طرز:

الطراز الأول(الشكل 78أ)

الوجه: مراد بن محمد

الظهر: زخرفة.



(الشكل 78أ)فلس- مانجير- مراد الثاني- عن مسكوكات العالمين القديم والإسلامي، شكل 135

الطراز الثاني:

الوجه : مراد بن محمد/ خان/ خلد ملكه

---

[1] - Sultan. Coins of Ottoman. p29

الظهر: أسم دار الضرب/ سنة الضرب

الطراز الثالث:

الوجه : زخرفة تعلو أسم "مراد"

الظهر: في الأعلى زخرفة.الأسفل" دار الضرب"

الطراز الرابع:

الوجه:خط أفقي كتب في أعلاه"مراد بن " وفي الأسفل"محمد خان" "سنة الضرب".

الظهر: خلد ملكه/ دار الضرب.

الطراز الخامس: (الشكل 78ب)

الوجه:في الوسط خطين أفقين يتقاطعان بشكل مزهر وفي أعلاه"مراد بن" وفي الأسفل"محمد خان"

الظهر: خطان أفقيان يقسمان المساحة إلى ثلاثة أجزاء. في الأعلى "خلد ملكه". وفي الوسط"6"3"8". وفي الأسفل" بروسة".




(الشكل78 ب) فلس مانجير ، مراد الثاني، ضرب بروسة 836،الوزن4.12غم،القطر 14ملم ،عن Sultan, no 478

وانحصرت طرز أخرى بأن حملت على الوجه (طغراء السلطان) أو زخارف في حين ضم الظهر عبارة الدعاء"خلد ملكه " ومكان وسنة الضرب.[1]

وفي عهد **السلطان محمد الفاتح 855- 886هـ/ 1451-1481م**

---

[1] - Sultan,v1, Ibid, p59-64

ضُربت في عهد السلطان محمد الفاتح، فئتان من النقود النحاسية مختلفان في الوزن، الفئة الأولى كانتً تزن (3.20غرام) كل ثمانية منها يعادل اقجة واحدة. أما الفئة الثانية الأصغر فكانت تزن (3.00غرام) كل أربع وعشرون منها تعادل اقجة واحدة.[1]

وحملت المأثورات التالية:

الوجه: خلد ملكه/ محمد بن مراد.

الظهر: اختلفت الزخارف والمأثورات التي نقشت على الظهر، إذ نجد أحيانا أشكالا حيوانية (أفعى الملتوية) ، وأحيانا عبارات دعائية كتلك التي حملتها (الاقجة) "خلد ملكه" إضافة إلى مكان الضرب وسنة الضرب وأحيانا أخرى غفل من السنة.[2](الشكل 79) .




(شكل79) فلس مانجير، محمد الثاني، ضرب بورصة ، الوزن1.65غم،القطر 15ملم، عن Sultan. no 904

إن دور ضرب المانجير في عهد السلطان محمد الفاتح كانت في (أدرنة والقسطنطينية وبورصة وأماسيا واياسلوك وأنقرة وبولو وتيرا وقسطموني وقرة حصار وسيرز)، وفي بعض الحالات كانت عملية ضرب النقود تجري بالقرب من مصادر المعدن، ومن ثم يتم توزيع النقود على بقية المناطق، وفي الربع الأخير من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، أصبحت النقود النحاسية الأصغر كل اثنين وثلاثين تعادل اقجة واحدة وكان حينها الـ (100 درهم فضة) تعادل بين (426-

[1] – باموك، التاريخ المالي، ص86

[2] Sultan, Coins of Ottoman, p70–

950) اقجة.[1] وهذا يعني تدني كبير في قيمة الاقجة، إضافة إلى تدني مقدار صرف النقود النحاسية نسبة إلى الاقجة، لقد كانت تتداول النقود النحاسية على أساس قيمتها الاسمية وليست المعدنية، وقد أشرفت الدولة على عمليات إنتاجها وتوزيعها إذ أعطت الدولة العثمانية حقوق ضرب وتداول النقود النحاسية، إلى تجار ورجال أعمال غير رسميين من خلال مزاد علني مقابل اجر يدفع للدولة.

كان المانجير يضرب ويباع بالأسواق لقاء بدل يدفع بالاقجة، هذا وقد حرصت الدولة على وضع سقف لإنتاجها حتى لا تملأ الأسواق، كما كانت تسحب النقود القديمة حين تضرب نقود نحاسية جديدة، وبهذا لعبت النقود النحاسية دوراً لايمكن تجاهله في توفير نقود يحتاجها الاقتصاد اليومي وبالمقابل حققت مصدراً مالياً للدولة عن طريق الإشراف على هذا الإصدار.[2]

وفي عهد **السلطان بايزيد الثاني(886-918هـ/ 1481-1512م)**

حمل المانجير مأثورات متنوعة سواء كان ذلك على الوجه أو الظهر وأن كانت تتفق كلها على تضمين اسم السلطان والدعاء له ومكان الضرب وسنة الضرب، كما ونجد اسم السلطان واسم أبيه، وفي أحيان أخرى نجد مدينة الضرب دون السنة، إضافة إلى احتواء الفلس على زخارف تمثلت بالنجوم وأقواس متشابكة أو نقاط[3]: (شكل 80) .

الوجه: خلد ملكه/ بايزيد خان

الظهر: عز نصره/ضرب قسطنطينية.

---

1 – باموك، التاريخ المالي، ص86

2– باموك، المرجع السابق، ص87و 88

3– Sultan, Coins of Ottoman,v1, p92




(**الشكل 80**) فلس مانجير ، بايزيد الثاني ، ضرب قسطنطينية ، الوزن 1.25غم ، القطر 14ملم- عن Sultan, no1013

وفي عهد **<u>السلطان سليم الأول (918-926هـ/ 1512-1520م)</u>**

تعددت طرز الوجه لفلس(مانجير) السلطان سليم الأول لكن مأثوراتها لم تخرج عن المعتاد:

الوجه: سلطان سليم شاه/ بن بايزيد/ خان"، إضافة إلى عبارة الدعاء"خلد ملكه"ومكان وسنة الضرب وأحياناً غُفل من سنة الضرب، في حين يحمل

الظهر: زخرفة.[1](الشكل 81)




(**الشكل 81** أ) فلس مانجير، سليم الأول، ضرب تيرة، الوزن2.77غم، القطر 18ملم، عن Sultan,v2, no1071




الشكل(**81 ب**) فلس مانجير، سليم الأول، ضرب دمشق-924هـ، عن باموك ص442

[1] -Ibid.p100-103

عندما فرض العثمانيون سيطرتهم على مصر في عهد السلطان سليم الأول سنة 923هـ/ 1517م، ألغي التعامل بالفلوس المملوكية، وضربت مكانها الفلوس العثمانية وعليها أسم سليم شاه في دار ضرب مصر وكانت خفيفة الوزن فتضرر الناس منها.[1] إذ كانت تبدو عليها مظاهر التشوه وعدم الاستواء في أشكالها وعدم الدقة في صناعتها، وربما يعود السبب في ذلك إلى قلة قيمتها لذلك تهاون العاملون في دور الضرب بصناعتها.[2] كما إنها لم تتقيد بطراز معين، إذ نجد بعضها غفل من أسم السلطان العثماني ولاسيما في بداية السيطرة العثمانية.[3]

وفي عهد **السلطان سليمان القانوني (926-974هـ/ 1520-1566م)**

كان الفلس (المانجير) في عهد السلطان سليمان القانوني بالشكل التالي:

الوجه : حمل كتابات تضمنت "خلد الله ملكه"و" سلطان سليمان شاه بن سليم ".

وفي أحيان يحمل "زخرفة".

الظهر: عبارة الدعاء"عزه نصره" ومكان وسنة الضربوأحياناً نجد تلك الفلوس غُفُل من سنة الضرب، وهناك بعض الزخارف والخطوط قد تتخلل تلك الكتابات(الشكل 82) .[4]

-1 أبن إياس، بدائع الزهور، ج5، ص179

-2 وصف مصر، تأليف علماء الحملة الفرنسية، ترجمة، زهير الشايب، ط1، مكتبة الخانجي، مصر، 1980 مج6، ص95

-3 الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص126

-4 Sultan, Coins of Ottoman,v1, p112-113




(**الشكل 82**)فلس (مانجير)، سليمان القانوني ، ضرب القسطنطينية 972، الوزن 2.67غم،القطر 14ملم-

عن Sultan,v2, no1163

وأما ملضـُرب في مصر فقد حملت على

الوجه: العبارة الدعائية "عز نصره"و"ضرب مصر وسنة الضرب".

الظهر: فكان منقوشا بزخرفة، وكثيرا ما كانت تخلو تلك الفلوس من أسم السلطان.

لقد كانت مأثورات دار ضرب دمشق كالآتي:

الوجه:"سلطان سليمان بن سليم"

الظهر: "دمشق"و "سنة الضرب"

وفي نماذج أخرى لتلك الفلوس (المانجير) حمل الظهر زخارف التوريق العربية (الارابسك) [1] وسنة الضرب انحصرت داخل دائرة.[2]

---

[1] – الارابيسك:لقد عـُرف هذا الفن بعدة أسماء أهمها الرقش والتوشيح والتوريق، وربما مصطلح التو ريق هو اقرب لألفاظ العربية إلى دقة التعبير، نظرا لما كان للأوراق النباتية من دور بالغ في تشكيله، شاعت هذه الزخارف أصلا في الفنون العربية الإسلامية ثم انتقلت منها إلى كثير من الفنون الغربية، وتنقسم زخارف الارابيسك إلى قسمين رئيسيين أولهما نباتي يعتمد الأغصان الدائرية الملتوية وثانيهما هندسي يعتمد على الخطوط المستقيمة والزوايا القائمة والمنحنية، ويسمى أحيانا بالتسطير، و غالبا ما تشترك معظم العناصر النباتية والهندسية ومعهما الكتابة فتؤلف عملا فنياً متكاملا في تناسق بالغ، لا يمكن للناظر أن يحدد بداية او نهاية تلك الزخارف.(رزق، عاصم محمد، معجم مصطلحات العمارة والفنون الإسلامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص12-13).

[2] – الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص126

عهد **السلطان سليم الثاني(974-982هـ/ 1566-1574م)**

ضربت الفلوس النحاسية في عهد السلطان سليم الثاني، في دور ضرب القسطنطينية وحلب وحملت التالي:

الوجه:زخرفة (الشكل 83أ)

الظهر: ضرب قسطنطينية سنة 977.[1]




(الشكل 83أ) فلس (مانجير) ،سليمان الثاني ، ضرب القسطنطينية 977هـ - الوزن 1.47غم، 13ملم-

عن Sultan, no1198

الوجه: زخرفة (الشكل 83 ب)

الظهر: ضرب حلب سنة 978




(الشكل 83 ب) فلس (مانجير) ، سليمان الثاني، ضرب حلب978هـ - الوزن 1.63غم، القطر 12ملم ،

عن Sultan,v2, no1199

أما الفلوس المضروبة في دار ضرب مصر فقد حملت التالي:

1- Sultan, Coins of Ottoman,v1, p123

الوجه: أسم دار الضرب "مصر"و"سنة الضرب"محصورة في منطقة بيضاوية تنتهي في أحد طرفيها برسم يشبه ورقتين نباتيتين، مع إغفال أسم السلطان.

الظهر: مشغول بالكامل بزخرفة من الخطوط المتقاطعة.[1]

وفي عهد **السلطان مراد الثالث (982-1003هـ/ 1574-1595م)**

ضربت الفلوس النحاسية في عهد السلطان مراد الثالث في دور ضرب القسطنطينية ودمشق وقد حملت المأثورة التالية:

الوجه: زخرفة

الظهر: "**عز نصره**"وأسم "**دار الضرب** "و"**سنة الضرب**".[2](الشكل84) .




(**الشكل 84**) فلس(مانجير) مراد الثالث- ضرب القسطنطينية ؟98-الوزن 2.21غم-القطر14ملم- عن Sultan, no1304

أما الفلوس المضروبة في دار ضرب مصر فقد حملت المأثورات التالية:

الوجه:"سنة الضرب"

الظهر: أسم دار الضرب "**مصر**"و"**سنة الضرب**"

[1] - الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص127

[2] - Sultan. Op.cit,v1, p131

وبذلك تكررت سنة الضرب على وجه وظهر الفلس، وفي نماذج أخرى حملت تلك الفلوس اسم السلطان كاملا على الوجه "**السلطان مراد بن السلطان سليم** "إضافة الى عبارة الدعاء"**خلد الله ملكه**".[1]

وفي عهد **السلطان سليمان الثاني(1099-1103هـ/1687-1691م)**

حين اعتلى السلطان سليمان الثاني عرش السلطنة وجد خزينة الدولة شبه خاوية، ولا يوجد ما يكفي من النقود لدفع الضائقة المالية التي تمر بها الدولة، فالرواتب النظامية للجنود لم تدفع منذ سنة، وعليه ان يقدم للجنود الهدية المعتادة عند ارتقاء العرش، فكان لابد من إيجاد منفذ للخروج من تلك الأزمة لذلك قررت الحكومة سنة 1101هـ/ 1689م ضرب الفلس النحاسي (المانجير manghir).[2] ذو الطغراء، بوزن (1.603غرام) ، وتداولها الناس بسعر نصف اقجة أولاً، ثم رفع سعرها إلى اقجة، إذ أعطت الدولة قيمة اعتبارية لتلك الفلوس ليتم استعمالها في سداد الديون جميعا.[3] فكان ذلك تدبيراً مؤقتاً إلى حين زوال الأزمة المالية.[4] وقد حملت المأثورات التالية:

الوجه:طغراء"سليمان بن إبراهيم خان مظفرا دائما"

الظهر: مكان وسنة الضرب.(الشكل 85) .

1- الصاوي، نقود مصر، ص128

2 - مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج1، ص376.

3 - ساحلي، من تاريخ الأقطار، ص120

4- العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص154




(**الشكل85**)المانجير النحاسي ذو الطغراء– سليمان الثاني، ضرب القسطنطينية– 1099هـ،الوزن 1.65 غرام ، قطر 19ملم – عن باموك ص448.

وبذلك خرجت الدولة بعائدات مالية كبيرة ملئت شيئاً من خزينتها الفار غة، وغطت بها كثير من التزاماتها، وكانت الماكينة الآلية الحديثة التي دخلت إلى الدولة العثمانية لأول مرة، فاستخدمت في ضرب تلك الفلوس، الأمر الذي سمح بإنتاج اكبر كمية منها وبوقت قياسي لسد ديونها المتراكمة خلال بضعة أشهر[1]، فقد كان يضرب من 300 إلى 600ألف قطعة يومياً.[2]

إلا أن الإفراط بضرب تلك الفلوس وبكميات كبيرة قد أدى بالتالي إلى عجز مناجم النحاس في قسطموني وغوموشان الواقعتان شمالي الأناضول، من تعدين الكميات المطلوبة وبالسرعة نفسها، فكان لابد من شراء الخردة النحاسية من الأسواق، وكانت دار ضرب استانبول قد تولت ضرب تلك الفلوس في بادئ الأمر، وتم تداولها في مناطق واسعة من البلقان والأناضول والمناطق الساحلية من البحر الأسود، وبقي ضرب فلس المانجير محلياً فقط، أي انه لم ينتشر في الولايات التابعة للدولة العثمانية.[3]

إن الفلس (المانجير) الذي كان يزن نصف درهم، وكان يعادل الاقجة التي تزن 0.188غرام (اذ كان الدرهم الفضي الواحد يعادل 17 اقجة) الأمر الذي أدى بالتالي إلى سحب المانجير من التداول ويعزى

---

1 – ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص 120.

2– باموك، التاريخ المالي، ص287

3 – محمود، النقود العثمانية، ص36

السبب في ذلك إلى الفرق بين سعره والقيمة المعدنية التي يشتمل عليها،مما شجع مزوري النقود من أتراك او أجانب إلى تقليدها طمعاً في الأرباح الناتجة عن ذلك. وكنتيجة لتلك الأعمال غير القانونية ارتفعت أسعار النحاس وقل الربح، فاضطر السلطان احمد الثاني (1103-1107هـ/1691-1695م) إلى إبطال تداول فلس المانجير سنة 1103هـ/ 1691م[1]، بعد تجربة استمرت ثلاث سنوات[2].

يلاحظ إن الحكومة العثمانية، تمكنت من تحقيق عائدات مالية كبيرة من جراء ضرب تلك الفلوس خلال الثلاث سنوات، وذلك باعتماد السعر المتغير للنحاس وحجم إنتاج دار الضرب، إذ ان شراء النحاس وتكاليف الإنتاج تطرح من المجموع الإجمالي لما تم ضربه وعليه يكون المتبقي دخل صاف للدولة، فمجموع ما دخل إلى الخزينة العثمانية كان حوالي 380مليون اقجة، او حوالي 1.4 مليون دوكا ذهبية حسب قيمة التبادل السائدة آنذاك، وعليه كان الدخل الصافي من تجربة ضرب فلس المانجير يصل إلى حوالي 12% من مجموع عائدات الخزينة العثمانية، كما استطاعت الحكومة من تمويل مشاريع عديدة بفضل تلك النقود.[3]وعليه فقد قدمت هذه النقود دعماً فعلياً لخزينة كانت خاوية، وصار للدولة موارد كافية للقيام بإصلاح مالي.

وفي خلال العقود الأولى من القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، انحسر ضرب النقود النحاسية في استانبول وفي شرقي الأناضول على نحو كبير.[4] نتيجة لارتفاع قيمة السلع الغذائية

---

1 - العريض، الدولة العثمانية، ص113

2 - ساحلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص120؛ الصباغ، الجاليات الأوروبية، ج1، ص395.

3 - باموك، التاريخ المالي، ص288

4 - Sultan, Coins of Ottoman,v1, p213-291.

وانخفاض قيمة تلك النقود لكن ذلك لم يمنع فقراء الناس من استخدام تلك النقود لشراء بعض احتياجاتهم[1]، أو لدفع التزاماتهم المالية المستحقة للدولة كالعشور وغيرها.[2]

يستنتج مما سبق أن فلس المانجير العثماني ضرب منذ بداية تأسيس الدولة العثمانية جنباً إلى جنب مع الاقجة الفضية، وأمتاز بصغر حجمه وقلة كتاباته واحتوائه على زخارف متنوعة، وكان في بادئ الأمر خالياً من تاريخ ومكان الضرب، ثم أضيف إليه مكان وتاريخ الضرب في وقت لاحق إلى جانب الزخارف المتنوعة والعبارات القليلة، ولقد أشرفت الدولة على عمليات إنتاج المانجير وتوزيعه، وبذلك لعبت تلك النقود دوراً لا يمكن تجاهله في توفير نقود يحتاجها الاقتصاد اليومي العثماني وأخرج الدولة من بعض أزماتها المالية وفي سداد ديونها، لكن في نهاية الأمر ضعف استخدامه وانحسر ضربه في أماكن محددة.

(جدول 3) يوضح مصطلحات النقود العثمانية

التاريخ	النقود الذهبية	النقود الفضية	الفلوس النحاسية
724هـ/1324م		الاقجة	المانجير
875هـ/1470م		الاقجة(فئة عشر اقجات)	المانجير
882هـ/1477م	السلطاني	الاقجة	المانجير
1027هـ/1618م		ربع قرش (اونلك)	=
1033هـ/1623م		البارة+ خمسة بارة (بشلك)	=
1099هـ/1687م		القرش+ نصف قرش (يارم)	=

1- الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص123.

2- الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام، ج1، ص390.

1103هـ/1691م		الأقجة	اوقف ضرب المانجير
1107هـ/1695م	السلطاني ذو الطغراء	القروش ذات الطغراء	
1115هـ/1703م	الفندقي + زر محبوب	الزولوتا	انحسر ضرب المانجير في استانبول و شرق الاناضول

والى جانب النقود العثمانية السابقة الذكر فقد تم ضرب نقود أخرى في مدن الأقطار العربية التي كانت تحت السيطرة العثمانية ويمكننا أن نطلق عليها **" النقود العثمانية في الأقطار العربية "**

في بلاد الشام: كانت تتداول النقود المملوكية من دنانير ودراهم وفلوس حين فرضت الدولة العثمانية سيطرتها عليها في عام 923هـ/ 1516م ، إلا إن الأمر لم يستمر طويلا على ذلك الحال اذ اتخذت الدولة العثمانية بعض الإجراءات للحد من استعمال النقود المملوكية فطرحت نقودها في ولاية دمشق التي كانت مركزا لتوزيع النقود العثمانية على ألوية فلسطين الرئيسة مثل القدس وصفد ونابلس وذلك عام 938هـ/ 1531م، إلا إن النقود العثمانية وخاصة (الفلوس النحاسية) كانت ذا أثر سلبي على الاقتصاد الشامي لأنها كانت تصرف بأعلى من قيمتها الحقيقية حتى نودي في الأسواق الشامية بعد أشهر قليلة من إصدارها بان النقود النحاسية التي تحمل اسم سليم خان قد أصبحت كل ستة عشر فلساً منها يعادل درهما واحدا بعد إن كانت قيمة كل ثمانية من تلك الفلوس تعادل درهما واحدا. وبذلك الإجراء غير العادل خسر الناس مالاًكثيراً.[1]

[1] – ابن طولون،، شمس الدين محمد ابن، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة، 1962، القسم الثاني، ص65

وطوال القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، أبقى الناس على استخدامهم للنقود المملوكية وهي: الدينار الاشرفي ودينار قايتباي ودينار طومان باي ثم الدراهم والدنانير الغورية،[1] وذلك إلى جانب النقود الذهبية الخاصة بالدولة العثمانية الدينار هي السليمي والسلطاني السليماني، كما واستمرت دور الضرب في كل من دمشق وحلب الموروثة عن المماليك بضرب النقود العثمانية الذهبية، و كانت تطرح للتداول في الأسواق الشامية.[2]

وبعد الأزمة النقدية التي تعرضت لها الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي وبسبب تدفق الفضة على أسواقها من أوروبا أدى بالنتيجة إلى انهيار قيمة الاقجة، اذ أن توفر الفضة الأمريكية قد شجع على أنشاء دور ضرب جديدة للاستفادة من تلك الفضة التي أصبحت تجارة رائجة، وتنافست دور الضرب على ضرب نقود مغشوشة استجلابا للفضة وأدى الغش إلى انهيار الاقجة وحدة النقد الأساسية للعثمانيين.[3] فبعد إن كان السلطاني الذهبي يعادل (60) اقجة في عام 939هـ/ 1532م أصبح يعادل (65-70) اقجة في عام 992هـ/ 1584م و (120) اقجة في عام 995هـ/ 1586م، وبالمقابل انعكست هذه الأزمة على الأسواق الشامية وسببت إرباكا للناس بسبب هبوط قيمة النقود المتداولة حينها،[4] فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية في دمشق بالرغم

---

[1]- حكم الاشرف سيف الدين قايتباي من 872-906هـ، وحكم العادل سيف الدين طومان باي سنة 906هـ، أما الاشرف قانصوه الغوري من 906- 922هـ(زامباور، معجم الأنسابوالأسرات الحاكمة، ص164)

[2] – اليعقوب، محمد احمد سليم،ناحية القدس الشريف في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ط1، البنك الأهلي الأردني، عمان، 1999، ج1، ص146.

[3]- ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية ، ص226-227.

[4] – اليعقوب، ناحية القدس الشريف، ج1، ص146؛ باموك، التاريخ المالي، ص126و254

من توفرها بالأسواق[1]، ما دعا بالمسئولين إلى إصدار أوامر تقتضي التعامل حصراً بالنقد العثماني المختوم وبأسعار تحددها الدولة، فأصبح سعر الفلوس النحاسية الحمر والسود المختومة بحيث انكل خمسة فلوس جديد تعادل نصف درهم،[2] وكل (أوقية) نحاس بستة دراهم حلبية. [3]

لقد لعبت بلاد الشام كمنطقة الترانزيت في التجارة البرية والبحرية (الموانئ) لذا كانت النقود الذهبية قليلة في أسواقها، بينما النقود الفضية كانت وفيرة، بين نقود عثمانية ومحلية وأجنبية، فقد استخدمت الاقجة العثمانية حتى نهاية القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي مع توقف ضربها في استانبولٍ حلت بدلاً عنها النصف فضة (البارة المصرية) كوحدة حسابية للمبالغ الصغيرة في كل سوريا، حتى أن الموانئ الشامية كانت تعج بالنقود الفضية الأجنبية من أصول مختلفة. [4]

أما النـقود المحلية المستخدمة في مصـر: حين دخل السلطان سليم الأول مصر كان المصريون يستخدمون الفلوس الجدد المملوكية لكن على نطاق محدود وذلك لقلة أهميتها نتيجة ارتفاع سعر السلع الغذائية، وانخفاض قيمة المدين (النصف فضة) لذا لم يعد هناك حاجة لنقد أدنى لتسيير الأمور البسيطة ومع ذلك بقي فقراء الناس يستخدمون الفلوس الجدد لشراء بعض احتياجاتهم.[5] لقد عمل السلطان سليم على إلغاء التعامل بالفلوس الجدد المملوكية لضعف قيمتها عام 923هـ/ 1517م

---

[1] – رافق، عبد الكريم، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، د.م، 1985، ص117.

[2] – الأوقية، هي إحدى وحدات الوزن التي كانوا يتعاملون بها في البلاد العثمانية اذ سمت (الكيلو غرام) بأوقية أعشارية.(فاخوري و خوام، موسوعة وحدات القياس، ص227).

[3] – اليعقوب، ناحية القدس الشريف، ص147

[4] – الصباغ، الجاليات الأوروبية، ص385.

[5] – الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص123

وضرب نقوداً نحاسية حملت اسمه، إلا إنها كانت خفيفة الوزن،[1] وفرضت بسعر صرف أعلى من قيمتها الحقيقية، النصف فضة تصرف ب(16جدد نحاس)، فوقف حال الناس بسبب ذلك، وحصل لهم ضرر شامل وغلقت الدكاكين، مما اضطر محتسب القاهرة إلى أن ينادي بالناس بأن النصف فضة يصرف بـ (24جديد نحاس) . الأ أن ذلك القرار لم يروق للعثمانيين، لأنه يفقد من القوة الشرائية للفلوس الجدد النحاس، وأرغم محتسب القاهرة على العدول عن قراره وأعيدت النصف فضة تصرف بـ (16 جدد نحاس) فغلقت الدكاكين واضطربت الأحوال.[2]

وبما أن النقود النحاسية كانت غير ذات قيمة فقد كانت عقود البيع والشراء المصرية تكتفي بالقول أن المبلغ من الفلوس الجدد يعادل مقدار كذا من أنصاف الفضة (البارة) ،كما تعاملت مصر بالنقود النحاسية (بالوزن) [3] وبالعدد، هذا وقد كانت النقود النحاسية العثمانية المضروبة في مصر الأقرب إلى المشوهةو غير المستوية في شكلها وبعدم دقة صناعتها.[4] ويبدو أن السبب وراء عدم الاهتمام بطرق صناعتها هو كونها نقوداً لاتحمل قيمة مادية أو تداولية عالية .

وظلت النقود الذهبية المنسوبة إلى أسماء سلاطين المماليك المعروفة "بالاشرفية" (كالاشرفية الغورية) والنقود الفضية هي النقود المستخدمة، أيام الدولة العثمانية.[5] وكان وضع تلك النقود سيئ فعيار الذهب والفضة كان منخفضاً يكثر فيه النحاس، حتى ذكر أن الدرهم الأبيض أنقلب في ليلة واحدة إلى فلس

---

[1] – ابن اياس، بدائع الزهور، ج5، ص174

[2] – ابن اياس، بدائع الزهور، ج5، ص214؛ ابن طولون، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، القسم الثاني، ص65؛ مبارك، الخطط، ج20، ص144

[3] – كانت مصر قد عرفت تداول الفلوس النحاسية بالوزن لأول مرة في سلطنة العادل كتبغا المملوكي عام 695هـ/ 1295م – (المقريزي، إغاثة الأمة، ص71)

[4] – الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص 125.

[5] – ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص217.

أحمر لكثرة مافيه من غش.[1] وتعرض "الاشرفي الذهبي" إلى عدم الاستقرار إذ كان (الغش والتزييف)[2]، يلحق بالنقود في بعض الفترات، اذ كانوا يزيدون في مقدار النحاس بحيث يضرب أخف وزناً واقل عياراً، فاضطربت المعاملات التجارية، وأغلقت المحلات التجارية أبوابها كلما يطرح نقد جديد، ويظل التعامل بالنقد الجديد متوقفاً حتى يتبين للناس فارق القيمة الذي بين سعر النقد القديم والجديد.[3]

في عام 926هـ/ 1519م عم الغلاء أرجاء مصر وازدادت الأسعار وكان سبب ذلك هو استمرار غش النقود الذهبية والفضية وحتى تلك النقود الذهبية المضروبة باسم السلطان سليم الأول، وقد تغيرت الأحوال بالديار المصرية تغيراً فاحشاً زيادة عما يقاسيه الناس من سوء الأوضاع الأمنية.[4] وعليه أصبحت جميع النقود الذهبية والفضية والنحاسية التي ضربت في مصر باسم السلطان العثماني غاية في الغش والفساد.[5]

من المعروف في عالم النقود انه كلما زاد الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية أي الجوهرية للنقود تكون الحكومة عرضة إلى الغش، عن طريق تزييف نقودها، سواء في الداخل على يد رعاياها أو في

---

[1] – سامي، أمين، تقويم النيل، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1936، ج2، ص10؛ إبراهيم، بكر محمد، الدولة العثمانية، ط1، مكتبة فكري، القاهرة، 2002، ص66.

[2] – لقد تعرضت النقود العربية الإسلامية وفي جميع مراحلها إلى الغش والتزييف،لذا وضعت الأحكام السلطانية العقوبات الشديدة لردع فاعليها، لان هذا العمل يعني إفساد الأسواق وتزعزع ثقة الناس فيما يتعاملون به من نقود، كما أن أضرار الغش والتزييف كانت تلحق بالدولة والأفراد. فجاءت العقوبات متمثلة بالجلد والتشهير والسجن وقطع اليد وقد تجتمع أكثر من عقوبة للجريمة الواحدة.(خليل، باسم، تزييف النقود في التراث العربي، مجلة اليرموك للمسكوكات، مج 11، 1999، ص47)

[3] –مبارك،، الخطط، ج20، ص145؛ ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص220

[4] – سامي، تقويم النيل، ج2، ص10

[5] – فهمي، النقود العربية ماضيها وحاضرها، ص 115

الخارج على يد محترفين أجانب.[1]وهذا الغش هو الذي أوصل الشعب المصري إلى فقدان ثقته للتعامل بها، لذا كان يطمئن في الصفقات الكبرى أن يتعامل بالنقود الأجنبية المتداولة في مصر أكثر من اطمئنانه إلى النقود المحلية.[2]وهذا ما أثر تأثيرا سيئا على الاقتصاد العثماني المركزي؛ وأيضا على السياسة النقدية للدولة العثمانية.

وهنا لابد من القول أن العثمانيين لم يأتوا بأية إصلاحات للنظام النقدي في مصر بل أن قيمة النقود المصرية قد باتت عرضة لعدم الاستقرار وللتغيير المستمر، كما كثرت أنواع ومسميات النقود العثمانية التي تم تداولها في سوق النقد المصرية.[3] سارت مصر منذ أوائل العصر العثماني على نظام المعدنيين ففي حوادث عام 926هـ/ 1519م أصبح البيع بيعين، بيع بالذهب وبيع بالفضة وقد أجبر الناس على هذا النظام قسراً لأن (في القاهرة نادى في العام المذكور أعلاه بأن لا يرد احد من الناس معاملة الفضة، وكل من ردها شنق من غير معاودة) فكانت جنود الانكشارية تدخل الأسواق وترمي بتلك النقود المغشوشة على التجار ومن يردها تنهب دكانه ويضرب ذلك التاجر حتى يأخذها رغماً عنه.[4] وفي العام نفسه بعث السلطان سليم الأول، خطاب إلى والي مصر خايربك يطلب منه النظر في أمور النقود الذهبية والفضية وان يزيل الغش عنها.[5]ويُذكر أن للمشرفين اليهود الذين كانوا يعملون في دار الضرب المصرية في العهد المملوكي ومن ثم في العهد العثماني دور في الغش

---

[1]- وصف مصر، مج6، ص87

[2]- رمضان، محمد رفعت، على بك الكبير، دار الفكر العربي، القاهرة، 1950، ص84

[3]-الشافعي، العملة وتاريخها، ص110

[4] -فهمي، النقود العربية ماضيها وحاضرها، ص118-119

[5] - ابن اياس، بدائع الزهور، ج5، ص484

والتلاعب في أوزان وعيار النقود من أجل كسب ثروات غير مشروعة، وقد تعرض بعضهم للحبس والقتل من جراء عملهم.[1]

لكن بعد مجيء سليمان الأول القانوني إلى السلطة، أمر في عام 928هـ/ 1521م بأبطال النقود الفضية التي كانت قد ضربت زمن المماليك وزمن السلطان سليم الأولوأن تُسلّم إلى دار الضرب، كما أمر بإصلاح نقود الذهب والفضة.[2] وبعد انطلاق القوانين العثمانية الخاصة بمصر المؤرخة عام 931هـ/ 1524م صارت هناك قوانين لإصلاح مصر وإصلاح النقود فيها، فبدأت بضرب المدين مع بعض التعديلات مثل تغيير اسم دار الضرب من القاهرة إلى مصر مما يعني إقليم مصر ومن ثم أطلق اسم (بارة) على المدين، وعليه فان تسمية البارة ماهي إلا تسمية مرادفة للنصف فضة أو المدين، وبقي المدين أو البارة النقد الأساس للتعاملات اليومية في مصر حتى نهاية القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي.[3] حيثنظّمت تلك القوانين وزن البارةالمصرية وعرفتها - بأنها نقد فضي يحوي 16%نحاس، وان كل 100 درهم فضة تعادل 250 بارة، وبذلك يكون وزن البارة (1.224غرام) فضة خالصة، في حين كانت الاقجة العثمانية تزن (0.731غرام) من الفضة الخالصة، وعليه تكون البارة تعادل أكثر من اقجة ونصف.[4] وهذه البارات آو النصف فضة قد اقتصر ضربها في مصر وبعض الولايات التي كانت خاضعة للحكم المملوكي.[5](الشكل 86)

---

[1] – ابن اياس، بدائع الزهور، ج5، ص31و 89.

[2] – ابن اياس، المصدر نفسه، ج5، 436و 459

[3] – اموك، التاريخ المالي، ص184

[4] – ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص 220

[5] – الصاوي، نقود مصر، ص105

(الشكل 86) المدين– سليمان القانوني ضرب دمشق 927هـ ، الوزن 1.17 غم ،القطر 15ملم، عن باموك ص440

من الجدير بالملاحظة أن تسمية بارة لم تستطع أن تفرض نفسها على سوق التداول النقدي في مصر إلا في سجلات الضرائب الديوانية وخاصة خلال القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي.[1] إذ أن اسم بارة لم ينجح في إلغاء الاسم المصري الأصلي لهذه النقود التي ضربت تقليداً لنصف فضة المؤيدية، لذا صارت البارة تعرف في بعض البلاد العربية باسم (مصرية) [2] والتي عرفت فيما بعد بـ (مصاري) .[3] وبهذا فأن البارة المصرية هي (النصف فضة) في حين أن البارة العثمانية هي تلك المضروبة في استانبول.

وفي العام 960هـ/ 1552م جرت محاولة لتخفيض سعر النصف فضة لأنهاكانت تُهر ًب خارج مصر ، إلا أن التجار المصريين اعترضوا على التخفيض خوفاً من انخفاض الأسعار.[4] كما هو معلوم إن عملية التخفيض ما هي إلا تخفيض لعيار النقد، أي ضرب أكبر عدد من النقود من الكمية نفسها من الفضة، وعليه فعملية التخفيض هي عبارة عن إجراء تتبناه الدولة من اجل دعم وضعها الاقتصادي في أوقات الأزمات فقط.

---

[1]– رمضان، محمد رفعت، علي بك الكبير، ص83-84

[2]– يذكر الكرملي: إن المصريين لم يقتبسوا البارة من الفرس بل الترك أخذوها عن الفرس وعرفت بالمصرية – (رسائل في النقود العربية، ص182).

[3]– رمضان، محمد رفعت، علي بك الكبير، ص 83.

[4] – ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص221.

أما في الاعوام 971 -974هـ/ 1563-1566م فقد بدأت قيمة النقود بالاختلال بشكل ملحوظ حيث بدأت دار الضرب المصرية بمزج كمية من النحاس أكثر من المعتاد في نقودها الفضية، لذا انخفض عيار النصف فضة ليصل إلى 30% لذا صار كل 100 درهمفضة يعادل 294 نصف فضة، فضجت الناس من ذلك، وقد انتشر أمر تزييف النقود بعد ذلك.[1]

وبالتالي فمن البديهي أن مثل تلك الإجراءات التعسفية وضجر الناس وتخوفهم الشديد من مثل تلك التعسفية قد أدت بالناس في مصر وربما في غيرها من الأقاليم التابعة للدولة إلى أن تفقد ثقتها بالدولة من الناحية المالية على الأقل، ومن ثم تزعزع الثقة بالولاة الذين كان الباب العالي يقوم بإيفادهم إلى القطر المصري لإدارة شؤون الإقليم. ولما كانت مصر من أهم الأقطار بالنسبة إلى الدولة العثمانية من الناحية المالية فان فقدان ثقة المواطنين المصريين بالدولة العثمانية يعني بالتالي الزيادة في الاضطراب النقدي والمالي للدولة العثمانية ككل.

ومهما كان الأمر فقد تدهورت قيمة النصف فضة إلى مقدار النصف، كما انخفضت الاقجة بالقدر نفسه، في عهد السلطان مراد الثالث 992هـ/ 1584م[2]، نتيجة توقف الفتوحات وبالتالي نقص الغنائم، ما أدى إلى أزمة اقتصاديةحادة خفضّت بسببها النقود الفضية، من اجل ان تدفع الدولة رواتب الجند الانكشارية، ومما زاد الأمر سوءاً هو تدفق الفضة الأمريكية التي أثرت سلباً على وضع أسعار السوق.[3]

---

[1] – ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص221؛ رافق، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام، ص115.

[2] – رافق، بحوث في التاريخ الاقتصادي، ص116؛ الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص86.

[3] – اندريه، فصول من التاريخ، ص285

ونتيجة لانهيار وزن وعيار (أنصاف الفضة) من جراء الأزمة المالية في عهد السلطان مراد الثالث عرفت مصر ظاهرة غريبة – وهي قص أنصاف الفضة وتداولها في الأسواق.[1] ومما ومن الجدير بالذكر أن ظاهرة قص النقود هي ظاهرة قديمة ، عرفتها الدولة الأموية والعباسية وذلك عن طريق قرض الدنانير والدراهم من أطرافها فينقص ذلك من وزنها ، ثم يتعامل بهذه القراضة بعد ذلك أو تعاد إلى دار الضرب لإعادة ضربها نقوداً جديدة.[2](أن النقود الفضية أو الذهبية كانت تأخذ من أطرافها وتباع فتسمى البرادة أو القراضة؛ أما كسر الدنانير أو الدراهم إلى نصفين أو أكثر فكانت تباع كتبر بالنسبة للذهب وقراضة بالنسبة للفضة) وبعد عدة سنوات من ظاهرة قص النصف فضة أصبحت النقود المقصوصة بمثابة نقود رديئة، ما تسبب بطرد النقود الجيدة.[3]

وذلك على نحو ما قاله أحد وزراء مالية انكلترا في القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي وهو(جريشام Gresham) عندما يكون في السوق عملتان من نوع واحد طرد الردئ منها الجيد من السوق.[4]

وما إن حلّ عام 1109 هـ/ 1600م حتى اختفت النصف فضة الجيدة وصار الناس يتعاملون بالمقصوصة، وفي عام 1114هـ/ 1605م اختفت الأنصاف المقصوصة وان وجدت لا يتم التعامل

---

1 – جب وبون، المجتمع الإسلامي والغرب، ج2، ص108

2 – رمضان، عاطف منصور محمد، موسوعة النقود في العالم الإسلامي – نقود الخلافة الإسلامية، ط1، دار القاهرة، القاهرة، 2004، ج1، ص19

3 – مبارك، علي، الخطط، ج20، ص 145.

4 – ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص136.

بها، وا إنما يشتريها اليهود ليقصوا النصف الواحد إلى أربعة أنصاف فإن هؤلاء يتولون توريد معدني الذهب والفضة لدار الضرب، ثم تفاقم الأمر وصارت تتداول بالوزن.[1]

فوصلت الناس بشكواها إلى الباشا لإيجاد حلاً لتلك النقود، وصدر أمر من الباشا بإيقاف التعامل بالمقصوص من النقود إلا أنه لم يستمر الأمر طويلاً فعادت للتداول ثانية، مما دفع بالدولة العثمانية إلى إرسال خط شريف في عام 1123هـ/ 1614م بإبطال المقصوص ونودي ذلك في شوارع القاهرة.[2] حيث ثارت العامة بسبب فساد النقود و ظهور المقصوص مرة أخرى، وبذلك تركت نقود النصف فضة المقصوصة أثرا سيئاً في نفوس العامة حتى صارت مضرباً في الأمثال الشعبية المصرية" العب بالمقصوص لما(إلى أن) يجيك الديواني".[3] و الجدير بالذكر أن وزن النصف فضة كان عام(1110هـ/ 1698م) (1.28غرام) ونسبة الفضة70%) ولم تعد تزن سوى (0.581غرام) في عام (1115هـ/ 1703م).[4]

وهنا أيضا نجد أن ثقة العامة من الناس بالدولة العثمانية باتت مزعزعة تماما. كما لم يعد لهم ثقة بها مما ترتب على ذلك تزعزع الوضع المالي للدولة، وبالتالي فان الدولة العثمانية قد تضررت من تردي وزن النصف فضة، إذ كانت الأموال المرسلة سنوياً من مصر إلى استانبول مثبتة بـ500.000 ألف سلطانية ذهبية في السنة، غير أن المبالغ التي تصل إلى استانبول كانت أقل بكثير من هذا المبلغ، لأن المدفوعات كانت تتم بالنصف فضة (البارة المصرية) ، وخلال النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي تراوحت تلك المبالغ بين 8 ملايين و 30 مليون نصف فضة أي

---

1 – شلبي، أوضح الإشارات، ص209؛ وصف مصر ، ج6، ص168.

2 – شلبي، المصدر السابق، ص256

3 – الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص93

4– اندريه، فصول من التاريخ الاجتماعي، ص291

بمعدل 135 ألف نقد ذهبي في السنة، و ان هكذا نتيجة في انخفاض المحتوى الفضي للنصف فضة قد يعني استلام أموال أقل فعلياً من قبل الخزينة العثمانية في استانبول، إضافة إلى أن تدني محتوى الفضة للنصف فضة مقابل بارة وقرش استانبول، أدى بالنهاية إلى تدفق الفضة من استانبول إلى مصر.[1]ولذلك لم يعد ضرر فساد النقود قد وقع على الأهالي وحدهم بل شمل ميزانية الدولة أيضاً، من أجل فائدة عدد من المنتفعين.

إضافة إلى ما تقدم فقد تم تداول القروش العثمانية ذات الطغراء المضروبة في عهد السلطان احمد الثالث في مصر و التي كان سعر صرفها في السوق المصرية بـ (30 نصف فضة) ولم يتوقف سعر صرفها عند حد ثابت فقد وصل في عام (1211هـ/ 1796م) الى100 نصف فضة وذلك بسبب العيار المرتفع لهذه القروش وقد أطلق المصريون على القروش اسم (الصلدي) [2]، غير أن هذه القروش الطغرائية لم تضرب في مصر حيث تشير المصادر التاريخية إلى إن الأمراء المصريين رفضوا ضربها في دار الضرب المصرية حتى بعد وصول الأمر السلطاني عام (1129هـ/ 1716م) ، بضرب القرش الطغرائي.[3] ربما يعود السبب في رفض ضربه في مصر هو لما امتاز به من قوة العيار في حين عرفت الدار المصرية بتخفيضها لعيار النقود التي تضربها لتحقق مكاسب كبيرة من وراء ذلك التخفيض.

لقد كانت الأسواق المصرية تتعرض دائما للاضطرابات وتذبذب في الأسعار، والسبب يعود الى عدم وجود نظام نقدي ثابت، فلا يكاد يمر عام دون حدوث تغييرات في قيمة النقود أو إلغاء بعضها ليتم ضرب نقود أخرى، والأمر الملفت أن نجد مناطق في صعيد مصر خلال القرن الثاني عشر الهجري/

---

[1] – باموك، التاريخ المالي، ص317.

[2] – رمضان، محمد رفعت، علي بك الكبير، ص84

[3]– الصاوي، نقود مصر، ص97



الثامن عشر الميلادي استمرت باستخدام نظام المقايضة في معاملاتها التجارية دون ان تلجأ إلى النقود، حتى دخول الفرنسيين مصر عام1213هـ/ 1798م.[1]

أما النقود الذهبية العثمانية فقد تذبذب سعر صرفها بالنسبة الى النصف فضة صعودا ونزولاً حسب الوضع الاقتصادي الذي كانت تمر به مصر أو الدولة العثمانية. سنورد جدولين يوضحان أسعار صرف تلك النقود نسبة إلى النصف فضة (جدول 4، 5) .

(جدول4) سعر صرف الشريفي الذهبي العثماني نسبة إلى النصف فضة.[2].

السنة هـ/ م	الشريفي
927/ 1520	45- 40
928/ 1521	40- 65
928/ 1521	16-25
939/ 1532	39
941/ 1534	55
943/ 1536	40-41
954- 976/ 1547- 1568	41
984/ 1576	61
994-1000/ 1585-1591	40
1008/ 1599	50
1014/ 1605	40
1016-1026/ 1607- 1617	40-41، 5- 46-50
1034/ 1624	50-62، 5-64
1040/ 1630	70
1041/ 1631	64-66
1042/ 1632	68-70
1043/ 1633	68-69
1045/ 1635	68
1047-1048/ 1637- 1638	70

1 – عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن، الريف المصري في القرن الثامن عشر، مطبعة جامعة عين شمس، 1974، ص203

2 – مبارك، الخطط، ج20، ص145؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج5، ص 443، ص462؛شلبي، أوضح الإشارات، ص109؛ الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص186-187.



1640 /1050	66
1641 /1051	66، 6-68
1642 /1052	66
1648 /1058	66

(جدول 5) أسعار السلطاني العثماني (الشريفي المحمدي/الشريفي طغراء/ الزرمحبوب/ الزنجرلي/ الفندقلي) نسبة الى النصف فضة من 1058- 1168هـ/ 1648- 1754.[1]

السنة- هـ/ م	الشريفي المحمدي	شريفي طغراء(طرلي)	الزر محبوب	الزنجرلي	الفندقلي
1648 /1058	66				
/1085-1081 1674-1670	85				
/1104-1091 1692 -1680	95، 90				
/1109-1107 1697 -1695	95	115-100			
1699 /1111		110			
1700 /1112	102	140-122			
1702 /1114	-150 90 -290	-100-170 200			
1703 /1115				107	268
1711 /1123		125-100		107	
1714/1126				130	
1715 /1127		125-100		135-115	
1715 /1128		100		135-107	125-120
1716 /1129				136 -107	
1717 /1130				107	
1718 /1131					125

[1] – مبارك، الخطط،، ج20، ص20، 148، 149؛ شلبي، أوضح الإشارات، ص173، 208، 286، 369، 584، 612، 614؛ أندريه، فصول من التاريخ الاجتماعي، ص286؛ عزبان، الدرة المصانة، ص 25، 64، 69، 194؛ الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص188و199؛ سامي، تقويم النيل، ج2، ص75؛ الجبرتي، عجائب الآثار، ج1، ص40، 136، 180، 181، 192، 194.

1719 /1132				120-110	
1720 /1133				-130-107 135	
1722 /1135		135		-120-115 -140-135 170	
1723 /1136				166.6 -150	
1724 /1137				132	134
/1139-1138 1726-1725		135		- 170 -107 107	
1727 /1140				107	133
1728 /1141				110	
1729 /1142				130	160 -150
1730 /1143			110		146
1731 /1144		100		107 -160	200
1732 /1145				120-107	-134-107 -146 (240)[1]
1733 /1146			110		-150-134 146
1734 /1147				200	-150 300 -190
1735 /1148					300
1736 /1149		100		130	160
1738 /1151					164 -146
1741 /1154			110	110	
1750 /1164					164
/1166-1165 1752 -1751					146
1754 /1168	150-140	140	110	110	

[1]– إن سبب هذا الارتفاع هو خروج موكب الحج المصري الذي كان مصحوبا بزيادة الطلب على النقود وخاصة الذهبية حيث امتازت النقود الذهبية الفندقلي بقوة بر اءتها في السوق لذلك اشتد الطلب عليها هذا العام، لان النقود تتأثر بقانون العرض والطلب (زكي، رمزي، مشكلة التضخم في مصر – أسبابها نتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1980، ص40).

النقود في الحجاز : لقدتم تداول النقود العثمانية بجميع أنواعها، الذهبية والفضية والنحاسية في الحجاز، كونها لم تضرب بها أية نقود عثمانية.[1] فتداولت الحجاز نقود (ألشاهيShahi) لكون الدولة العثمانية تدفع الإعانات المقدمة إلى هذا البلد بالشاهي، وقد سبب ذلك ضرراً للمستفيدين الحجازيين لأنهم كانوا يواجهون العديد من المشاكل عند صرفها، لذا حاولت الإدارة العثمانية حل المشكلة عن طريق إصدار قانون لسعر صرف ألشاهي، كما حاولت الحفاظ على ألشاهي خارج مكة والمدينة وذلك بأن يتم استبدال تلك النقود بالنقود الذهبية أو البارة قبل تسليمها. ولما كان الذهب نادراً وغالي الثمن، مما يعني إن فقراء الحجاز كانوا يخسرون بطريقة أو بأخرى.[2]

أما جــدة: فكانتتُعد الميناء التجاري الرئيس للحجاز، حيث ترسو فيه السفن التجارية من مختلف البلدان، مما انعكس علىتنوع النقود المتداولة، لكن القرش العثماني شكّل النقد الأساسي في تجارة جدة [3]، كما عرفت مناطق أخرى مثل نجد والإحساء[4] وكذلك الساحل الغربي من الخليج العربي (اللاري)و الذي كانوا يسمونه بالطويل (larin) (الشكل88).[5]

1- سعيد الحامد، الصلات الحضارية، ص196.

2-فاروقي، حجاج وسلاطين، ص145

3 – سعيد الحامد، الصلات التجارية، ص172 و 198.

4- الإحساء: دخل العثمانيون الإحساء عام 963هـ/ 1555م، لما تمتع به هذا الإقليم من مميزات إطلالته على الخليج العربي وانه إقليم زراعي مهم، كما أعده العثمانيون نقطة انطلاق لتوسعهم في مناطق الخليج العربي، وقاعدة عسكرية مهمة ضد القوى السياسية المعادية لها كالبرتغاليين والصفويين والانكليز فيما بعد، كما إن السيادة العثمانية على الإحساء كانت تعني كبح جماح القبائل العربية البدوية في المنطقة التي كانت تشكل مصدر قلق للعثمانيين(التميمي، عبد الجليل، الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، تونس، 1984، ص25).

5 – العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص154

النقود في العـــراق: لقد أخضع السلطان سليم الأول للسيطرة العثمانية شماليبلاد الرافدين فقط أي الموصل وديار بكر وذلك بعد عام 922هـ/ 1516م[1]، في حين لم يتم فتح بغداد إلا عام 941هـ/ 1534محيث استطاع السلطان سليمان الأول القانوني من فرض سيطرته عليها.[2] ثم فرضت السيطرة العثمانية على بقية المناطق الوسطى والجنوبية من العراق؛ منها الحلة والنجف وكربلاء والمناطق المجاورة لبغداد، وسارع شيخ عشائر المنتفك الذي كان يحكم البصرة آنذاك بإعلان ولائه للسلطان العثماني،[3] وبذلك ألحقت البصرة بالسلطة العثمانية سلمياً، وبقي شيخ المنتفك راشد المغامس حاكماً عليها على أن يتلقى الأوامر من الباشا في بغداد وان يذكر أسم السلطان في الخطبة والنقود.[4]غير أن الولاء الاسمي الذي أبداه شيخ المنتفك ، لم يكتفي به العثمانيون، ففي عام953هـ/ 1546م أرسل العثمانيون حملة عسكرية على البصرة، حيث بدأ بذلك الحكم المباشر لها، وأصبحت البصرة بذلك مدخلاً للعثمانيين إلى خليج البصرة ومن ثم إلى بقية دول الخليج والبحر العربي.[5]

وقد ضرب العثمانيون النقود الذهبية والفضية و النحاسية في مدن العراق (بغداد والبصرة والموصل والحلة) ، كان في بغداد عدد من دور الضرب التي استخدمت في ضرب النقود العثمانية، وسميت دار

---

[1] – أنيس، محمد، الدولة العثمانية والشرق العربي (1514–1914)، مكتبة الانجلو المصرية، دار الجيل للطباعة، القاهرة، د، ت، ص135.

[2] – هاشم، هشام سوادي، تاريخ العرب الحديث 1516–1918م من الفتح العثماني الى نهاية الحرب العالمية الأولى، ط1، دار الفكر ، عمان، الأردن، 2010، ص35

[3] – الاعظمي، علي ظريف، مختصر تاريخ البصرة، المكتبة العربية، بغداد، 1927، ص128.

[4] – لونكريك، ستيفن همیسلي، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط4، بغداد، 1968، ص40؛ بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، ص40

[5] – أحمد، إبراهيم خليل، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516–1916، جامعة الموصل، الموصل، 1983، ص42–44؛ بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص502.

ضرب النقود بـ (سكة خانة)، وقد وردت تلك اللفظة في بعض الوقفيات ومنها وقفية جامع القلعة المؤرخة في 1048هـ/ 1648م. وفي الجانب الشرقي من بغداد كانت محلة السكة خانة التي تقع داخل القلعة،[1]كما عرفت واحدة أخرى قرب خان الاورتمة من أوقاف (خان مرجان).[2]وتعرضت دور الضرب للتعطيل أحياناً لتعود للعمل مرة أخرى مع أن دور الضرب كانت حكومية تخضع إلى رقابة الدولة باستمرار ومهما كان الامر فقد استمر ضرب النقود في بغداد حتى منتصف القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي، في حين توقف في غيرها من المدن منذ أواخر القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي.[3]

لقد عثر في دور ضرب بغداد والموصل على نقود ذهبية عثمانية مضروبة باسم السلطان سليمان الأول القانوني للاعوام 950 هـ/ 1543م، 958هـ/ 1551، 960هـ/ 1552م وكان يطلق على هذه النقود الدنانير (الدينار البغدادي) كناية عن (ضرب في بغداد) ، كما ضربت هذه الدنانير في عهد السلطان سليم الثاني 974هـ/ 1566م، مراد الثالث 982هـ/ 1574م،وأما في دار ضرب الموصل فقدضربت النقود الذهبية باسم السلطان العثماني، محمد الثالث سنة 1003هـ/ 1595م، ومراد الرابع عام 1035هـ/ 1625م وفي دار ضرب الحلة وبغداد عام 1043هـ/م 1633.[4]

---

[1]– خان مرجان، أو خان الاورتمة، اي الخان المستور المغطى بالتركية، بناه امين الدين مرجان عام 1356-1374م (مصطفى جواد واحمد سوسة، دليل خارطة بغداد، المفصل في خطط بغداد قديما وحديثا، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1958، ص219-220).

[2]– السامرائي، أحمد غازي، تاريخ النقود العراقية- 1931-2010، ط1، دار الجواهري، بغداد، 2011، ص17-18

[3] – الدجيلي، غالب جاسم، نقود السلطان عبد الحميد الاول في المتحف العراقي، مجلة المسكوكات، بغداد، عدد 8-9، 1977-1978، ص78

[4] – العزاوي، موسوعة العراق بين احتلالين، مج 4، ص323.

كانت النقود المستعملة في بداية حكم بغداد، وما بعد ذلك بمدة ليست بالطويلة إيإلى حدود (1000هـ/ 1591م) تعرف بـ (هشتي hishti) ويذكر العزاوي: "وردتفي كتب قوانين الدولة وفي بعض الفرمانات بخصوص العراق، ويراد بها ثُمن الاقجة لأنها جاءت مقرونة بها فيقال كذا اقجات وكذا هشتيات عند الكلام على التعريفة الجمركية في فرمان مؤرخ لعام 959هـ/ 1551م وأخر في عام(982هـ/ 1574م) ولا شك أن اللفظة إيرانية وشاعت لدى العثمانيين ثم أهملت فيما بعد.[1]

كمضُربت في العراق نقوداً تماثل النقد الإيراني الذي كان يعرف بـ(الشاهيShahi)(الشكل 87) ولكن لا يقصد بكلمة شاهي المنسوبة إلى شاه إيران، بل إنها كانت من النقود العثمانية الفضية وان سبب هذه التسمية هو وجود كلمة شاه على نقود الذهب للسلطان سليم الأولوبناءً عليه سمي هذا القد بالشاهي و هو اسم مرادف (للاقجة) العثمانية.[2] وقد عرف أيضا بالدرهمالذي مثّل الوحدة الفضية العثمانية الرئيسة في بغداد والموصل.[3]وكان يزن الشاهي (مثقالاً) واحداً[4]، وقد شاع استخدامه كثيراً حيث ضرب في المدن العثمانية المجاورة لإيران وضرب لأول مرة في مدينة (شماخي)[5]، عام (918هـ/ 1512م) وأمر السلطان سليمان الأول القانوني بضرب الشاهي في تواريخ مختلفة في دور

---

[1]- العزاوي، تاريخ النقود العثمانية، ص145

[2] – الاقجة العثمانية كانت تسمى بالشاهي إلى نحو سنة 1000هـ/ 1591م (سركيس، مباحث عراقية، ص55)

[3]– باموك، التاريخ المالي، ص191

[4] – ساحلي اوغلي، من تاريخ الاقطار، ص222

[5]– مدينة شماخي قصبة بلاد شروان في طرف آران شمال غرب الهضبة الإيرانية، وتعد من أعمال باب الأبواب صاحبها شروانشاه اخو صاحب الدربند (الحموي، شهاب الدين ابو عبد الله ياقوت بن عبد الله ت 626هـ، معجم البلدان، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2012، مج3، ص409، (وتقع شماخي اليوم ضمن مدن اذربيجان تبعد عن باكو العاصمة 120 كم).

ضرب بغداد والحلة والموصل، وأمتازيكبر قطر ه.[1] اذ ضرب في بغداد عام (941هـ/ 1534م) وكان يزن(24قيراط)[2] أي (4،608 غرام) ويعادل درهم واحد ونصف ، وأطلق عليه اسم سليماني، وكان سعر الصرف للسليماني 7 اقجات، لكن أهالي بغداد طلبوا من السلطان سليمان الأول القانوني تخفيض وزن السليماني فأصبح 20 قيراطا أي (3،840 غرام) من الفضة.[3]




(الشكل 87) الشاهي،إبراهيمالأول، ضرب بغداد1049هـ، الوزن2,75غم ،القطر 18ملم،عن باموك ص44

ونتيجة هذا التخفيض صار التجار يشترون الاقجة ويضربونها سليماني ويربحون مقدار فرق سعر الصرف ، إذ اعتقد تجار بغداد أن هذه الطريقة ستساعد على تراكم الفضة في بغداد وسيتوقف تهريبها إلى البصرة ومن ثم نحو الشرق ، ألا أن السلطان سليمان الاول القانوني عدل عن رأيه وأعاد ضرب السليماني أو الشاهي إلى سابق عهده (24 قيراط) بوزن درهم ونصف من الفضة ، وبعودة الوزن إلى السابق فأن الفضة لن تهرب إلى الخارج إنما ستأتي إلى دار الضرب وستكون وسيلة لإحياء البلاد ويكون إنفاق الشاهي داخل البلد وضواحيها .[4]

---

1 – كما ضرب في آمد وتبريز .(محمود، النقود العثمانية، ص97).

2– القيراط: مقدار القيراط ثلاث شعيرات وثمن شعيرة، فكان المثقال اربع وعشرين قيراط.(الكرملي، المرجع السابق، ص85)

3– ساحلي أوغلي ، من تاريخ الأقطار العربية، ص224

4– ساحلي أوغلي ، المرجع نفسه، ص225

أما خلال عهد السلطان سليم الثاني(974- 982هـ/ 1566-1574م) فقد أطلق على ألشاهي أسم (سليمي)،و أصدر في سنة (981هـ/ 1572م) امراً بضرب السليمي في آمد وحلب على عيار دار ضرب بغداد، على أن يزاد عليه قيراط، وان يرفع اسم الشاهي نهائياً، وكان يساوي من 6- 8 اقجة وعليه كانت قيمته الفعلية اكبر من قيمته بما يحتويه من فضة، لذلك اكتسح من أمامه كل النقود الأخرى التي كانت قيد التداول، وهكذا بات النقد المفضل في التعامل ليس فقط عند التجار الكبار بل في المعاملات التجارية في الأسواق المحلية وخاصة مع الحكومة فالشاهي المضروب في بغداد وحلب ودمشق صار متداولاً في (الافلاق) و(البغدان) اذ كانت هاتان الإمارتين تستلمان أثمان بضائعهما المصدرة إلى استانبول بالشاهي وذلك ليعود الشاهي ثانية إلى استانبول بشكل واردات جزية مفروضة على هاتين الإمارتين.[1]

ولا نعلم السبب المباشر وراء تفضيل الحكومة العثمانية للشاهي دون غيره من النقود خلال تلك الفترة الزمنية على الرغم من كونه نقداً ذات قوة صرف تفوق قيمته من حيث محتوى الفضة، فربما كانت وسيلة لدعم الشاهي العثماني مقابل النقود الأجنبية أو لمنع تسرب النقود الثمينة إلى إيران أو ربما لجذب الفضة منها.[2]

---

[1] - كانت مدفوعات الافلاق للجزية عام 1588-1589م زادت عن 926.000 شاهي، والبغدان لنفس العام 255.000 شاهي، (باموك، المرجع نفسه، هامش ص198)

[2] - لقد كانت الفضة متوفرة في المشرق لاسيما في الهضبة الإيرانية حيث توجد مناجمها في عدة أماكن منها مثل أصفهان، فرغانة، فارس، ويبدو ان تلك المناجم كانت تنتج كميات كبيرة من الفضة حيث مكنت الساسانيين ومن تلاهم إقامة نظامهم المالي على أساس العملة الفضية وحدها. (العلي، صالح احمد، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، بغداد، 1953، ص210).

وفي العام (986هـ/ 1578م) وما تلاها تعرض ألشاهيللتخفيض في العيار وتنافست دور الضر ب في حلب وبغداد وأرضروم على تخفيض ألشاهي استجلاباً للفضة، واشتركت الأقطار الأجنبية المجاورة بعملية التخفيض وصدرت لدولة العثمانية نقوداً مخفضة العيار وبكميات كبيرة، ومن الطبيعي كان لهذا الأمر نتائجه السلبية على الاقتصاد العثماني ونتيجة لذلك حاولت الدولة العثمانية تحديد سعر ألشاهي بالاقجة، إلا أنهم فشلوا بسبب مقاومة التجار تلك المحاولات تجنباً للخسارة، فعملوا على قضم أطراف الاقجة بحيث قاربت ان تختفي، ومن ثم تعرض الشاهي للقص أيضا.[1]

وخلال تخفيض الاقجة في عام (995هـ/ 1586م) أمر السلطان مراد الثالث بضرب100شاهي بما يعادل100درهم فضة جاعلاً وزن ألشاهي درهم واحد فقط، (اي 3.072غرام) وبقيت قيد التداول حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي، وفي عهد السلطان مراد الرابع وعلى أثر فتح بغداد سنة (1048هـ/ 1638م) أراد ان يطلق على الشاهي (باد شاهي) ، إلا ان الناس ظلوا على استخدام اسم الشاهي على سابق عهده.[2] وبذلك كانت كل محاولات السلاطين في تغيير اسم الشاهيوا طلاق اسم السلطان العثماني عليه باءت بالفشل. على الرغم من ان كمية الشاهي التي ضربت في كانت في الاساس محدودة.[3] لقد تراجع إنتاج الشاهي بشكل ملموس وأقفلت معظم دور الضرب، وبقيت بغداد دار الضرب الوحيدة والهامة، وكان سبب تراجع ضرب الشاهي هو الصعوبات في إيجاد موارد للفضة، إضافة إلى عدم قدرة الحكومة العثمانية على ضبط نوعية النقد، الأمر الذي حال دون استمرار ضرب الشاهي كما حال دون ضرب الاقجة من قبل.[4]

---

[1] –ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص228

[2] – ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار، ص223 ص 288؛ محمود، النقود العثمانية، ص99

[3] – باموك، التاريخ المالي، ص197

[4] – باموك، التاريخ المالي، ص198–199.

كما عرف سوق التداول النقدي في بغداد البارة ايضا، إذ ورد في نسخة من كتاب والي بغداد إلى السلطان العثماني بتاريخ 991هـ/ 1583م يشكو فيه ظمأ النجف وان أهلها يشترون قربة ماء الشرب بـ(5) لبرات و احيانا 6 بارات.[1]

أما القروش فقد ورد أمر سلطاني إلى بغداد في عام 1069هـ/ 1658م بأن يصرف القرش بـ (90أقجة)بدلاً من(80 أقجة) واعتبرت هذه الزيادة نعمة للموظفين ونقمة على الرعية لأنها ستجبى منهم.[2]

كما ضرب في بغداد نوعين من النقود الفضية لاستخدامهما للتجارة في الخليج وبحر الهند وهما المحمدي[3] واللاري(شكل 88) ، واللاري– ذو شكل غريب فليس شكله دائرياً أسوة بغيره من النقود بل في شكل قضيب ملتوي الوسط طوله نحو خمس سنتمترات، وفي أعلى الرأس ختم نقش فيه اسم دار الضرب وكان وزنه (4.9غرام)فهو عُدَّ من أجود أنواع النقود.[4]والسبب في ذلك يعود إلى جودة عياره وثبات وزنه، وصار النقد الأساسي للدفع مقابل البضائع الآتية من الشرق، في عام 967هـ/ 1559م ورد فرمان سلطاني إلى أمير أمراء بغداد يأذن له بضرب نوعين من النقود الفضية ، وهما المحمدي اللاري لان التجار القادمين من الشام وحلب وديار بكر والمتجهين الى بغداد قاصدين الجنوب حيث البصرة وبندر وهرمز كانوا لا يأتوا بالفضة الى دار ضرب بغداد كونها لا تضرب سوى السليماني الذي ليس له رواج تجاري في تلك المناطق بل كان اللاري والمحمدي هما الرائجين ،

---

1 – سركيس، مباحث عراقية، قسم 2، ص59.

2 – العزاوي، موسوعة العراق بين احتلالين، مج5، ص80.

3– للتفاصيل حول هذا النقد انظر – النقود الفضية محمد الفاتح .

4– دفتر، ناهض عبد الرزاق، المسكوكات النقدية في البلدان العربية قديما وحديثا، ص416

وبذلك تم ضرب هذان النقدان طمعاً في زيادة واردات دار ضرب بغداد[1]، اذ يذكر الرحالة لياندرو الكرملي[2] : انه خلال وجوده في مدينة همدان عام 1146هـ/ 1733م أعطاه شاب 13 قطعة من فئة المحمدي ليعتاش بها.[3] لكن بمرور الوقت تبين ان تداول اللاري قد ساعد على تهريب الفضة الى إيران، وعليه قامت الدولة العثمانية بارسال فرمان في عام 981هـ/ 1573م بإيقاف ضرب اللاري واقتصار الضرب على السليمي، و ان على والي بغداد أن ينتبه ويحول دون تهريب الفضة إلى إيران أو الهند.[4]

لقد أصبحت النقود واسطة للربح والجباية، لدفع الضائقات المالية التي عصفت بالعثمانيين و أصبحت موازين النقود ومعادنها مغشوشة غير مضبوطة مما أدى إلى فقدان الثقة بها، وفي ذات الوقت كان لشيوع نقود مختلفة متعددة المصادر و مضبوطة الوزن والعيار وغير مغشوشة الاثر في تفضيلها من قبل العراقيين في أحيان كثيرة على النقود العثمانية.[5]

---

[1] – ساحلي اوغلي ، من تاريخ الاقطار العربية، ص 223

[2] – ليئدرو الكرملي ، رحالة ايطالي ارسل الى همدان في ايران حيث كان للكرمليين دير هناك ، ثم انتقل الى بغداد ليعيش في دير الكرمليين مدة خمسة سنوات وفي عام 1746م رجع الى وطنه ايطاليا.(الكرملي ، لياندرو ، معرفة الشرق في الدولة العثمانية الرحلة الايطالية الى العراق، ترجمة بطرس حداد ، المركز الاكاديمي للابحاث، بيروت، لبنان، 2013، المقدمة)

[3] – الكرملي ، لياندرو ، معرفة الشرق في الدولة العثمانية الرحلة الايطالية الى العراق ، ص59-60

[4] – ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية ، ص223-224

[5] – الدجيلي، غالب جاسم، نقود لسلطان عبد الحميد الأول في المتحف العراقي، مجلة المسكوكات، بغداد، عدد 8-9، 1977-1978، ص78؛ العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص113.

مدينة الموصل[1]: لقد سيطر العثمانيون على الموصل، في عام 923هـ/ 1516م، ولم يطبق بها نظام الإقطاع العسكري، إلا بعد سيطرة السلطان سليمان القانوني على بغداد عام 941هـ/ 1534م، حيث قسمت الموصل على عهد السلطان القانوني إلى (زعامت وتيماروخاص).[2]وحسب النظام العثماني، فان هذا النظام يكفل للدولة العثمانية مصالحها الإدارية والاقتصادية مع أقاليمها في الشرق .[3] وخلال القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي، لعبت الموصل دوراً عسكرياً واقتصاديا مهما اثناء السيطرة العثمانية على العراق، أذ اعتبرت الموصل مركز اتصالات العراق بالعاصمة العثمانية، وبالرغم من النكبات والآفات[4] التي لحقت بالموصل على امتداد القرن المذكور إلا أن مركزها الاستراتيجي بقي ثابتاً، حيث مثلت الخزين الاحتياطي العسكري والاقتصادي لحماية بغداد واسترجاعها من أيدي الإيرانيين .[5]

---

1 – تعتبر الموصل نافذة تجارية ربطت الشرق بالغرب، التي اذ تلتقي فيها المسالك البرية الأفقية التي تمتد بين الجبال الشرقية –زاكروس، والبحر المتوسط ثم المسالك النهرية العمودية التي توصل أناتوليا بالمحيط الهندي من خلال نهر دجلة، وعبر خط ديار بكر الموصل –بغداد – البصرة– الخليج العربي.(التميمي، عبدالجليل، الحياة الاجتماعية في الولايات العربية اثناء العهد العثماني، زغوان، تونس، 1988، ص232)

2 – لتفاصيل هذا النظام انظر (فصل الواردات).

3– التميمي، الحياة الاجتماعية في الولايات العربية، ص237– 238.

4– ومنها نكبات الطاعون التي حلت بالموصل في الاعوام 1035هـ/ 1625م، 1053هـ/ 1643م، 1061هـ/ 1650م، وكان في عام 1117هـ/ 1702 من أخطر ها وأكثرها فتكا بالناس.(التميمي، الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، ص240).

5 – التميمي، الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، ص240.

لقد ضربت دار ضرب الموصل النقود العثمانية ألا أنها توقفت عام (988هـ/ 1580م) [1]، ثم أخذت تعتمد على النقود التي كانت تضرب في دار ضرب بغداد، وايضا في العاصمة العثمانية القسطنطينية، وبعض المدن الكبيرة في الشام ومصر، وقد ازدادت أهمية الموصل خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين/الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، كموقع تجاري مهم، وكان الدليل على النمو التجاري الكبير الذي تمتعت به الموصل منذ السيطرة العثمانية عليها هو ازدياد عدد الخانات، فقد كان عددها لايتجاوز الاثنين في عام 982هـ/ 1574م حتى وصل إلى 15 خان من ضمنها 5 خانات صغيرة تستقبل المسافرين والتجار وتوفر الإمكانيات التجارية ووسائل الراحة لهم، وذلك خلال النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي.[2]

ونتيجة لذلك فقد تعددت واختلفت النقود المستعملة في تعاملاتها التجارية، حيث وجدت الاقجة التي كان يقال لها (اقجة) أيضا[3]، كما وجد القرش بأنواعه، وكذلك الزولوتا، والريال، إضافة إلى وجود نقود إيرانية وهندية، وكان التعامل بتلك النقود يتم حسب السعر السائد لذا ومن الطبيعي ان تختلف قيمتها بين عهد وآخر، كما ان الأزمات الاقتصادية قد أدت إلى إبطال التعامل ببعضها أحيانا أخرى.[4]

لقد أمدتنا سجلات المدونات المحلية والوقفيات ببعض المعلومات عن تلك النقود وعن قيمتها، فقد

1- ادهم، خليل، مسكوكات قديمة إسلامية قتالوغي، قسطنطينية، 1334هـ، ج1، ص419

2- كارستن ، نيبور، رحلة نيبور الى العراق في القرن الثامن عشر ، ترجمه عن الالمانية محمود حسين امين ، مراجعة سالم الالوسي، وزارة الثقافة والارشاد العامة، بغداد،1965، ص111 ؛ محمود، عروبة جميل، (الأسواق والخانات في الموصل من خلال بعض السجلات المحكمة الشرعية منذ عام 1831-1918)، مجلة دراسات موصلية، عدد29، جمادي الأولى 1431هـ/ 2010، ص53.

3 - العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص141

4- عبد السلام، بعض النقود المستعملة في الموصل، ص 93

عرفت الاقجة في بغداد باسمها (اقجة) [1]،اما في الموصل فقد سميت درهما حيناً و اقجة حين آخرومن المعلوم لدينا ان وزن الاقجة لم يستقر على حالة واحدة على طيلة فترة تداولها، وفي الموصل حافظت الاقجة على استعمالها فيما يتعلق بشؤون الوقف وشروط الواقفين، وكثيراً ما ذكرت الاقجة في الوثائق الموصلية الى جانب القرش الصاغ كما في براءة تمليك قرية (قرة قوش) [2] (مؤرخة في عام 1156هـ/ 1743م) [3]، واستعمل القرش في الموصل بنوعيه الصاغ والرائج في سائر المعاملات التجارية.

ومن النقود الأخرى التي استخدمت في الموصل، قرش عرف بـ(القرش البغدادي) كان يعادل (55) بارة، وقد ورد القرش البغدادي في بعض الوثائق الموصلية بالبغدادي فقط، ففي وقفية مؤرخة في شعبان عام (1083هـ/ 1672م) نجد ان الواقف يعين (في رأس كل شهر ثمانية بغداديات الى المدّرس، وثمانية بغداديات الى رجلين يقرآن كل يوم جزئين من القرآن) كما جاء في مذكرات احد قساوسة الموصل عام 1150هـ/ 1737م: (وبقي رأس الغنم بمئة وثلاثين قرشا، وثور بخمسمئة قرش، وحقة[4] اللحم بخمس بغدادي...) وهذا يدلل على ان القرش البغدادي كان مستعملاً إلى جنب

---

[1]– وقفية مسجد سلاحدار حسين باشا ببغداد، مؤرخة في سنة 1084هـ/ 1673م، (عبد السلام، المرجع نفسه، ص 94)

[2] – قرية قرة قوش: من قرى الموصل وتسكنها أغلبية مسيحية.

[3]– عبد السلام، بعض النقود المستعملة في الموصل، ص94

[4]– حقه : أو الأقة وحدة للوزن كانوا يتعاملون بها في الدولة العثمانية وبعض البلدان التابعة لها ،كسورية ولبنان ومصر ، وقيل ان اسمها ماخوذ عن اليونانية "oka" وتعني وزنا وثقلا ، كما قيل انها كلمة تركية ماخوذة عن العربية "اوقية" وتعادل الحقة 400 درهم ، وبما ان وزن الدرهم العثماني يزن 207،3غرام وبذلك يكون وزن الحقة 282،1 كغم.(فاخوري وخوام ، موسوعة وحدات القياس العربية والاسلامية، ص180)

القرش الصاغ[1]، واستعملت ايضا (البارة) [2] في العراق منذ القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، واختلفت قيمتها بين اقچتين وأربع اقچات، ثم استقرت على ثلاثة اقچات، واستعملت في الموصل وكان يطلق عليها اسم (مصرية) بحسب التسمية الشائعة في البلاد العربية وخاصة في بلاد الشام، والظاهر ان اسم مصرية كان أكثر ذيوعاً على الألسن في الموصل من البارة لكثرة وروده في المدونات التاريخية في ذلك العهد.[3]

كما شاع استخدام (الصاغة)،[4] فالوثائق الشرعية الموصلية تذكر استخدام هذا النقد وأقدم إشارة وقفية كانت في وقفية احد الجوامع الكبيرة في الموصل مؤرخة في عام (979هـ/ 1571م) فقد ورد فيها أن الواقف يدفع للخطيب (في كل يوم ست صاغات عثمانية، ولمؤذن الأوقات الخمسة كل يوم ثلاث صاغات) و الصاغات عرفت بالموصل باسم (عثمانية) ،وقد أظهرت إحدى الوثائق الشرعية القيمة الحقيقية لهذه النقود، فالوثيقة المؤرخة في عام (1168هـ/ 1754م) جاء فيها (كل مئة وعشرين صاغة بقرش، والقرش الواحد يعادل 40 بارة، بمعنى ان الصاغة تعادل ثلث البارة الواحدة).[5]

كما شاع استخدام القرش العثماني في المعاملات التجارية الموصلية وفي دفع الضرائب، اذ يذكر الرحالة نيبور خلال مروره في الموصل انه رأى التجار يدفعون الى الجمارك (اجور اخراج جمركي) عن كل حمل جمل من الاقمشة 10 قروش ، وعلى حمل القهوة 7 قروش ونصف، وعلى حمل

---

[1]– عبد السلام، بعض النقود المستعملة في الموصل، ص96

[2]– المراد بالبارة هنا هي النصف فضة أو البارة المصرية.والتي عرفت بالمصاري او مصرية.

[3] عبد السلام، بعض النقود المستعملة في الموصل، ص97

[4] – الصاغة: نقد عثماني صغير لم نعثر له على اسم في كتب النميات،(عبد السلام، المرجع السابق، ص97)

[5] – عبد السلام، بعض النقود المستعملة في الموصل، ص98

الجمل من الفلفل وبضاعة اخرى 6 قروش وثلثي القرش.[1] إذا علمنا أن قيمة القرش في الموصل كانت كما كان عليه سعر صرفه في استانبول[2]ولم يحقق القرش العثماني نجاحاً وانتشاراً واسعاً في العراق وبقي استخدامه محدوداً خلال القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، على الرغم من اتخاذه وحدة حسابية رئيسة.[3] واستخدم الموصليون خلال ذلك القرن النقود العثمانية المعروفة بالزولتا أو زولوطة، وعرفت بين العامة بالقرش الزولط، الذي جرى التعامل بها الى جانب القرش البغدادي والقرش الصاغ، و يُذكر ان الضرائب كانت تجبى في بداية القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي في الموصل بالزولوتا.[4]

أما في البــصرة[5]: لقد ضرب العثمانيون في البصرة اللاري(الشكل 88).[6] لكن على نحو أقل مما كان يضرب في دار ضرب بغداد ، وتم استخدامه فيهاوفي مدن الخليج العربي وامتداداً إلى سواحل

[1] – كارستن ، رحلة نيبور الى العراق، ص102

[2] – باموك، التاريخ المالي، ص300

[3] – ضرب القرش في بغداد عام 1229هـ/ 1814م وقد نال شهرة كبيرة واستمر الى نهاية القرن الثامن عشر، (باموك، المرجع السابق، ص305)

[4] – عبد السلام، بعض النقود المستعملة في الموصل، ص 99

[5] – حتى الربع الأخير من القرن 14هـ/ 19م لم تكن البصرة سوى جزء من باشوية بغداد التي تمتد من الخليج العربي حتى مدينة ماردين طولا ومن كردستان وجبال فارس حتى صحراء سوريا وشبه جزيرة العرب عرضا، فهي مدينة تفصلها عن بقية الدولة العثمانية سلاسل جبلية وعرة وصحاري قاحلة.(أداموف، الكسندر، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة هاشم صالح التكريتي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1982، ج1، ص9).

[6] – يعود مصدر اللاري إلى منطقة لاريستان الواقعة على طريق هرمز شيراز في الجانب الفارسي من الخليج العربي وكان قد بدأ سكه في القرن الرابع عشر واستخدم كوسيط للتبادل التجاري في المحيط الهندي والخليج العربي اذ=

المحيط الهندي ومنذ القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي. غير إن تداوله في الداخل كان محدوداً، على الرغم من استمرار ضربه في البصرة على نحو منتظم لسنوات طويلة، وقد حاول العثمانيون إيقاف ضربه في سبعينيات القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، كجزء من مساعيهم لمنع تدفق النقود إلى الخارج شرقاً، إلا إنهم فشلوا في مسعاهم.[1] وظل هذا النقد قيد التداول حتى زمن متأخر جداً من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، غير أنه لم يعد بالنقاوة ذاتها خلال القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين/ السادس عشر والسابع عشر الميلاديين.[2]

=كان وسيلة أساسية للدفع مقابل البضائع القادمة من الشرق، الا انه لم يكن شائع الاستخدام في التعاملات التجارية الداخلية – (باموك، التاريخ المالي، ص200)

[1] – باموك، التاريخ المالي، ص200–201

[2] – تطور النقود في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، ص27





(الشكل 88) اللاري العثماني، ضرب البصرة ،الطول4،9سم،عن باموك ص444

كما ورد ذكر استخدام المحمديات (اقجتبوز ن عشرة اقجات) [1] في أيام والي البصرة في عام 1005هـ/ 1596م الذي لم يستطع ان يقوم بأرزاق الجند وقواتهم فباع البلدة بـ (دراهم) معدودة مقدارها 8 أكياس رومية[2] وكان الكيس يحوي ثلاثة آلاف محمدية.[3]

---

[1] – للمزيد من تفاصيل انظر – النقود الفضية – محمد الفاتح.

[2]– كيس :اتبعت الحكومة العثمانية طريقة فريدة، فالنقود لديها أكياسا بمحتويات مختلفة أو (صرة) فالذهب كان يوزن ويعبأ في أكياس ويختم ويوضع في الخزينة، ثم يوزع على ما يجب، وقد أختلف محتوى الكيس من سلطان إلى آخر، ففي عهد السلطان محمد الثاني وبايزيد الثاني كان كيس الفضة يضم 30 ألف أقجة، وكيس الذهب 10 آلاف سلطاني، وفي زمن السلطان سليمان القانوني كان كيس الفضة يحوي 20 ألف اقجة، وارتفعت الكمية خلال القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي إلى 40ألف اقجة، ثم إلى 50ألف اقجة، وكانت قيمة الأكياس تختلف من مقاطعة إلى أخرى وكان لها أنواع منها الكيس الرومي، والديواني والمصري، وغيرها (الصباغ، الجاليات الأوروبية ، ج1، ص389).

[3]–العزاوي، عباس، موسوعة العراق بين احتلالين، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2004، مج4، ص171–172.

أما النـــقود في شمال غرب أفريقيا الممتد من طرابلس الغرب في الشرق إلى الجزائر في الغرب:

فقد كانت هذه المناطق ساحة صراع رئيسة بين الدولة العثمانية واسبانيا خلال القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وفي نهاية الأمر ضُمّت كل من الجزائر وتونس وطرابلس الغرب إلى الدولة العثمانية بفضل القوة العسكرية البحرية للعثمانيين، وعينت الحكومة العثمانية حكاماً لها، و استمروا لغاية القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، حيث انحصر دور الحكام على المناطق الساحلية والمناطق المدنية المحيطة بها، كما انحصر عملهم على جبي الضرائب من الفلاحين وقبائل البدو في المناطق الداخلية وفيما عدا ذلك لم يتدخلوا في حل مشكلات السكان وقضاياهم المحلية المختلفة.[1]

و على الرغم من بعد المسافة التي تفصل هذه المناطق عن مركز الدولة العثمانية في استانبول الا ان ذلك لم يمنع حكومة استانبول من المحافظة على نواياها الحسنة تجاه حكامها الذين كانوا يتصرفون كأنهم دول مستقلة مستغلين بذلك بعُد المسافة من جهة، وضعف الدولة العثمانية من جهة أخرى، بيد إن حكام تلك المناطق لم يحسموا مسألة الاستقلالية عن استانبول بشكل جذري وذلك لولائهم السياسي والديني[2]،و ايضا لحاجتهم للجنود القادمين من الأناضول عند الضرورة، كما اعتمدت تلك المناطق في تسيير أمورها الاقتصادية على حركة التجارة الخارجية وعائدات أعمال القرصنة البحرية التي كان يمارسها الجزائريون والطرابلسيون،و كان لها منفذ إلى ذهب الصحراء الكبرى من خلال تجارة القوافل مع هذه المنطقة اذ كانت تجارة البحر الأبيض المتوسط تشكل الأهمية الأكبر لاقتصاديات تلك المناطق، وعليه اعتمدت دور الضرب في كل من الجزائر وتونس وكذلك في طرابلس الغرب على

1 – باموك، التاريخ المالي، صـ 206– 207.

2– سعيدوني، النظام المالي للجزائر، ص21.

التدفق الداخلي للذهب والقادم من الجنوب في إنتاجها للنقود الذهبية، واستمرت النقود التي ضربت فيها تحمل اسم السلطان العثماني لغاية القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.[1]

النـقود في الجزائـــــر: لقد دخلت هذه المدينة تحت الحماية العثمانية دون اللجوء للقوة، في فترة السلطان سليم الأولعام (924 هـ/1518م) وهذه الميزة أعطتها وضعا خاصا جعل منها دولة أقل تبعية للباب العالي[2]، وأصبحت ثاني أيالة[3]– ولاية منضوية تحت اللواء العثماني من الناحية القانونية بعد مصر، وبدأ في هذه الفترة تأسيس أوجاق[4] الجزائروا إلحاقه بالدولة العثمانية، وكان والي الجزائر (بكليربك– أمير الأمراء) في أكثر الأحيان يشغل منصبين في وقت واحد، منها منصب أمير

[1]– باموك، التاريخ المالي، ص205–206.

[2]–درياس، يمينة ،السكة الجزائرية في العهد العثماني ، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر ، 1988، ص87.

[3] – الايالة: هو اصطلاح إداري عثماني اذ قسموا المناطق التي أخضعوها الى عدة مناطق إدارية من اهمها اصطلاح الايالة وبعد إعلان التنظيمات استبدلوها باسم ولاية، وليس هناك اي خلاف بينهما.(عامر، محمود علي، المرجع في أوضاع المغرب العربي في ظل العهد العثماني، جامعة دمشق، 2004–2005، ص136

[4] – أوجا قات: هي فرق عسكرية من الجند الأتراك الانكشارية، تكون مهمتها الأساسية حماية البلاد ضد الاعتداءات الخارجية وأعمال الشرطة وجباية الضرائب، ويراد بالوجاق في اللغة التركية موقد للنار يبنى بالطين والحجر لعمل القهوة في القهاوي وكان يوجد نظيره في مراكز رؤساء العساكر القديمة حيث يجتمعون للتشاور فيكون لكل فرقة مثل هذا الوجاق في محل الاجتماع لتعمل عليه القهوة لأجل شرب انفارها فينتسب اليها وقيل للفرق العسكرية بالوجاقات أخذا عن هذا الوجاق.(نوفل، كشف اللثام من محيا الحكومة والأحكام، ص362./ الأنصاري، المجمل في تاريخ مصر النظم السياسية والإدارية، ص200).

البحر لدى الباب العالي، ومنصب حاكم الجزائر[1]، واستمر الحكم العثماني للجزائر حتى عام1830م.[2]

لقد أعلن والي الجزائر ضرب النقود باسم السلطان العثماني سليم الأول تأكيدا على الولاء والتبعية، في عام 926هـ/ 1519م واعتماداعلى نماذج النقود الموجودة في المتاحف يمكن اعتبارها السنة التي بدأ فيها ضرب النقود العثمانية في الجزائر، ولقد ضربت بأنواعها المختلفة، الذهبية أو الفضية وحتى النحاسية[3]، ونتيجة لقرب هذه المدينة من ذهب الصحراء فقد اشتهرت الجزائر منذ العصور القديمة بالمواد الخام الموجودة في باطن أرضها، وهذه المعادن قد استخدمت في صناعة النقود ومنها(الذهب، والفضة، والنحاس، والحديد، والرصاص) .[4] ونتيجة لعلاقاتها التجارية الخارجية باتت الجزائر واحدة من المراكز الرئيسة لضرب السلطاني الذهبي العثماني، كما كانت دار ضرب مدينة تلمسان الدار الثانية لضرب السلطاني العثماني، وذلك بدءاً من عام 962هـ/ 1554م حين انضمت هذه المدينة

---

[1] – اول من تولى حكم الجزائر في هذه الفترة خير الدين والذي يعتبر مؤسس الايالة وقائدها في الدفاع عنها ضد الحملات الأجنبية وتولى الحكم من 924-940هـ/ 1518-1533م.(دریاس، السكة الجزائرية في العهد العثماني، 1988، ص3).

[2] – بيات، فاضل مهدي، الجزائر في الوثائق العثمانية، انقرة، 2010، ص9-10؛ بيات، فاضل مهدي، الدولة العثمانية في المجال العربي –دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا– مطلع العهد العثماني– أواسط القرن التاسع عشر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2007، ص546

[3] – دریاس، السكة الجزائرية في العهد العثماني، ص90.

[4] – دریاس، المرجع نفسه، ص55.

إلى أيالة الجزائر بعد إن كانت خاضعة (للزيانيين)[1]واستمرت حتى1012 عام هـ/ 1603م وتميزت نقودها بتقليدها لطراز الموحدين.[2]

لقد كانت للجزائر نقود محلية نالت ثقة التجار والأهالي، والسبب الذي كان وراء هذه الثقة هو قوة استعمالها اليومي إضافة إلى محافظتها على نسبة مرتفعة من المعادن الثمينة التي كانت تضرب منها مثل الذهب والفضة، وقد كان السلطاني ونصف السلطاني وربع السلطاني هو أساس النقود الذهبية، في حين كانت النقود الفضية هي الوحدة الأساسية في النقود الجزائرية، وامتازت بفئاتها الكبيرة، التي لانجدها أحيانا في النقود الذهبية أو النحاسية، ومحتواها من الفضة كان عالياً جداً[3]، وقد ضربت عدة أنواع منها: الاقجة أو الاسپر وكانت غالبا مربعة الشكل وقدتعّرض عيارها للانخفاض عدة مرات بسبب تفاوت سعر صرفها مقابل السلطاني العثماني و النقود الأوروبية، ففي عام 988هـ/ 1580م كانت الـ (175 اقجة) تعادل سلطاني ذهبي واحد، لتصبح كل 350 اقجة تعادل سلطاني واحد في عام1027هـ/ 1617م، إن التذبذب الكبير في قيمة الاقجة لهو دليل على انخفاض عيارها ووزنها

---

[1] – الزيانيين: كان بنو زيان امراء احد بطون قبائل زناته التي تجوب صحراء المغرب الاوسط، اول ملوكهم ابو يحيى يغمراسن بن زيان وكان عاملا للموحدين على تلمسان وزناته استقل في تلمسان سنة 633هـ/ 1235م بموافقة من الموحدين وبعد سقوط الموحدين استقل استقلالا تاما متخذا تلمسان عاصمة له وملقبا نفسه بامير المؤمنين، وضعفت دولتهم مع نهاية القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي وخضعوا لسيادة بني حفص، مع احتفاضهم بشيء من الاستقلال الذاتي، الى حلت نهايتهم على يد العثمانيين سنة 964هـ/ 1556م، ضرب بنو زيان منذ بداية تاسيس دولتهم نقودا خاصة بهم على طراز نقود الموحدين المتمثل بالمربع المزدوج المحيط بالكتابات وقد ضربت في المدن الخاضعة لهم وخاصة تلمسان (الخريجي، و الشرعان، الدينار عبر العصور الإسلامية، ص187-188)

[2] – درياس، السكة الجزائرية، ص99.

[3] – درياس، السكة الجزائرية، ص99.

وهما أمران لهما الأثر الأكبر في قيمة النقود، وقد بقي ضرب الاقجة محدوداً في الجزائر حتى القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي.[1]

كما ضربت نقود فضية أخرى وهي: ضعف الريال بوجو (زوج بوجو) ، وربع الريال بوجو، وثمن الريال بوجو، والصايمة Saima[2]، والموزونة[3]،وزوج موزونة، والريال دراهم[4]، ونصف الريال دراهم .[5] كما وضربت دار ضرب الجزائر عدة أنواع من النقود النحاسية وهي: (الخروبة Karouba)[6]، ودراهم صغار[7]، وزوج دراهم صغار، وخمس دراهم صغار، والاسپر النحاسي،والفلس،أما (بدقة شيك) والتي تعني بالتركية الدرهم الأبيض، فقد شاع استعمالها في الجزائر كوحدة حسابية لكل النقود

---

1 – باموك، التاريخ المالي، ص208

2– الصايمة: عبارة عن قطع صغيرة الحجم تستخدم للصرف، ودفع الرواتب وتعتبر الأساس في التداول اليومي والتجاري وتعادل خمسون أقجة (درياس، سكة الجزائر في العهد العثماني، ص132 هامش 2).

3 – الموزونة: عبارة عن قطعة فضية صغيرة الحجم تساوي 29 أقجة (درياس، المرجع نفسه، ص132).

4 – كان وزن وعيار ضعف بوجو (الوزن19 –20غم؛ العيار 0860)، أما الريال درهم فكان (الوزن 3.182غم؛ العيار 0830 –0578) والربع بوجو (الوزن2.538 –2.528غم؛ العيار 848) والنصف ريال درهم (الوزن 1.591غم؛ العيار 0830) ثمن بوجو (الوزن 1.263غم؛ العيار0820)، (درياس، السكة الجزائرية، ص242 –243).

5– درياس، سكة الجزائر في العهد العثماني، ص132.

6– خروب: هي نقود ذات خليط من النحاس، والفضة أو النحاس الأبيض، وتساوي نصف موزونة.(درياس، المرجع نفسه، ص135).

7– دراهم صغار: وهي من اصغر القطع النقدية وشكلها غير منتظم، وهي الاقجة عند العثمانيين (درياس، السكة الجزائرية، ص135).

الجزائرية.[1] لقد وكانت بشكل مستدير أو مربع، وكل منهما يحتوي على كتابات وزخارف نباتية وهندسية، حملت التالي:

الوجه : أسم السلطان

الظهر: مدينة الضرب (جزاير) وسنة الضرب.[2]

كما شاع استخدام النقود التونسية في الجزائر (الجزاير) وذلك بحكم روابط الجوار والتبادل التجاري بين البلدين، ومن أهم النقود التونسية المستعملة في الجزائر الدرهم (ألنصريNasri) هذه التسمية تعود إلى أبوعبد الله محمد الناصر(595-611هـ/ 1198-1214م) الحاكم الرابع لدولة الموحدين، ثم ظهر الريال التونسي بدلاً عن ألنصري ليكون العملة الرائجة بالجزائر الشرقية في الربع الأول من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، وضربت تونس ربع ريال عام 1138هـ/ 1725م بنسبة 65%من وزنه فضة، الأمر الذي جعل منه نقداً مقبولاً أكثر في أسواق النقد الجزائرية، و ايضا من العوامل التي ساهمت في انتشار وشيوع النقود التونسية في الأسواق الجزائرية، هي تلك المعاهدات التجارية التي أبرمت بين الطرفين بين الاعوام 1143- 1148هـ/ 1730-1735 م.[3]

كما كان الى جانب النقود التونسية المستعملة في الجزائر بقايا نقود الدولة الزيانية والمعروفة (الزياني الذهبي)والذي كان يقدَر بـ (100 اقجة)، ونقود مغربية كانت مستعملة بالغرب الجزائري ومنها البندقي أو العشراوي، ونصف البندقي أو النصف العشراوي، والمثقال، والموزونة، والفلس والريال والدرهم.[4]

---

[1] - سعيدوني، النظام المالي للجزائر، ص205

[2] - درياس، السكة الجزائرية، ص136-137.

[3] - سعيدوني، النظام المالي للجزائر، ص198- 199.

[4] - سعيدوني، المرجع نفسه، ص200.

لقد واجهت الجزائر صعوبات كبيرة في تحديد قيمة ثابتة للنقود الأجنبية والمحلية المستخدمة في أسواق تداولها النقدي، خلال النصف الثاني من القرن الحادي عشر والثاني عشر الهجري/ السابع عشر والثامن عشر الميلادي، وذلك لعدم استقرار الوضع الاقتصادي للبلاد مما نتج عنه تذبذب في أسعار التبادل التجاري الأمر الذي جعل قيمة النقود في تغيير مستمر، كما كان للسياسة العثمانية دور في ذلك إذ سمحت (للدايات 1082-1246هـ/ 1671-1830م) بحكم الصلاحيات الممنوحة لهم، ان يتدخل في مقدار المعادن الداخلة في ضرب النقود، اذ متى ما شاء زاد ومتى شاء انقص، وهذا ما جعل وزن بعض النقود يخضع لمزاج الحكام، فالنقود الذهبية كانت في أول عهدها تزن (3.400 غرام) ، ثم صارت تزن(3.187غرام) ، والبوجو الفضي كان يزن 10 غرام ثم أصبح اقل.[1]

لقد كان النظام النقدي في أيالة الجزائر وفق المحتوى المعدني للنقد حسب نظام القسطنطينية، إلا أن الحكام لم يحترموا ذلك النظام ، فالسلطاني الذهبي العثماني كان عياره 925 بالألف وذلك خلال القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين/ السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، ثم انخفض الى 900 بالإلف خلال النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، كما حدث تخفيض على وزن وعيار النقود الفضية، حيث لجأت إدارة الايالة إلى عملية تخفيض النقد لعدة مرات من اجل سد احتياجات الايالة، فأصبحت النقود الفضية الجديدة لا تعادل سوى ثلاثة أربا ع النقود القديمة.[2] ويعزى السبب وراء تخفيض النقود الى عجز ميزانية الدولة من تسديد التزاماتها.

إن ضيق نطاق استعمال النقود في التبادل التجاري لمناطق الجزائر كافة كان له تأثيره السلبي والمباشر على النقود الجزائرية، اذ لم تكن تتعدى الحواضر الكبرى كالجزائر ووهران وقسنطينة وتلمسان وعنابه ومعسكر،في حين نجد استخدام النقود في الريفالجزائر ي شبه معدوم والسبب في ذلك

---

[1] – سعيدوني، النظام المالي للجزائر، ص212-213؛ درياس، السكة الجزائرية، ص165.

[2] – درياس، السكة الجزائرية، ص167-168.

ربما يعود الى طبيعة الجبايات التي كانت تتم بالمواد العينية، الأمر الذي شجع مبدأ المقايضة في السوق الريفي الجزائري، إضافة إلى إن دار الضرب الجزائرية لم تكن لديها الكميات الكافية من المعادن الثمينة لضرب نقود تفي بمتطلبات السوق التجاري اذ تناقص ذهب السودان الذي كان يصل الى الجزائر وذلك بسبب تحول طرق التجارة في بداية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي الى المحيط الأطلسي نتيجة اكتشاف رأس الرجاء الصالح بعد ان كان يمر الى البحر المتوسط عبر الصحراء وبلاد المغرب العربي، وبعد ان كان المغرب العربي ومن ضمنه الجزائر بلاداً غنية بذهب السودان من القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلاديإلى نهاية القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، أصبح طيلة الفترة العثمانية يعاني أزمة اقتصادية نتيجة ندرة الذهب.[1]

لقد نتج عن قلة النقود في الجزائر إن ضعفت القدرة الشرائية للسكان وأصبحت أسعار المأكولات والمشروبات رخيصة السعر إلاإن الدراهم شحيحة في أيدي الناس، وتضخمت حدة الفوارق الاجتماعية بين الريف والمدينة.[2] ومن البديهي أن ضعف القوة الشرائية لدى الجماهير من الناس في شمال غرب أفريقيا سيعمل على تقليل واردات الدولة الى نحو كبير.

أماالنقود في طرابلس الـغرب: كانت طرابلس الغرب في مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي قدشكّلت حلقة وصل في حركة التجارة مع مداخل أفريقيا، كما كانت المقر لقوافل الصحراء القادمة من السودان والمحملة بالتوابل والذهب وتجارة العبيد، إضافة إلى امتلاك طرابلس الغرب، ميناءاً بحرياً استفادت منه في تجارتها مع الموانئ الايطالية ومع ميناء مرسيليا الفرنسي، سيطر

[1]– سعيدوني، النظام المالي للجزائر، ص 216-217

[2] –سعيدوني، المرجع نفسه، ص214-215

البحارة العثمانيون على المدينة عام 958هـ/ 1551م وأصبحت ولاية تابعة للدولة العثمانية.[1] في عام 964هـ/ 1556م ضرب بكلربك طرابلس الغرب نقوداباسم السلطان العثماني في مدينة قفصة وهو اعتراف رسمي بالسلطة السياسية العثمانية، وكانت بين 7-10أنو اع .[2]وقد حملت التالي :

الوجه : السلطان سليمان القانوني

الظهر: ضرب بقفصة

كما ضربت النقود الذهبية العثمانية،خلال عهد السلطان سليم الثاني (974-982هـ/ 1566-1574م) وبالمقاييس ذاتها التي كان يضرب بها في الأماكن الأخرى من الدولة العثمانية. أما النقود الفضية المضروبة في طرابلس فقد تميزت بتنوعها وبعدم استقرارهاعلى نوع معين فعلى سبيل المثال كان ألنصري المربع والمدين او البارة المصرية من أكثر ما كان يضرب فيها، وفي النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي تم ضرب(الخروبة) الفضية واستمرت حتى نهاية القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، إضافة للنقود النحاسية، لكن بعد زا دياد غش النقود في طرابلس الغرب طلب واليها من استانبول تزويده بـ (50) زوج من قوالب السك لضرب نقود مختلفة الخط "بخط النسخ" كي يصعب على المزيفين الإفريقيين المعتادين على الخط الإفريقي من تقليد الخط الجديد الذي تحمله النقود.[3](شكل 89)

---

[1]- ميكاكي، رودلفو، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ترجمة طه فوزي، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1961، ص5-6؛ التميمي، الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، 74.

[2]-التميمي، الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، ص80.

[3]- ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار، ص218




(**الشكل 89**)نقد فضي – محمد الرابع – ضرب طرابلس غرب 1083– الوزن1.45غم–القطر 18ملم –عن باموك ص444

أماالنقود في تونـــس: لقد استولى الجيش العثماني على تونس عام 982هـ/ 1574م بعد ان طردوا الأسبان من آخر معاقلهم التي تحصنوا بها، و تم القضاء على(الدولة الحفصية)[1]، واعتبرت تونس بكوية تابعة لبك البكوات(أمير الأمراء) المقيم في الجزائر، إضافة الى وجود قوات الانكشارية التي وضعت لحماية البلاد، لكن سرعان ماشعرت الانكشارية بقوتها في تونس فقامت بالاستيلاء على السلطة، وفرضت أحد الرجال العسكريين كحاكم لقبوه بـ (الداي) وأعلنت الحكومة المركزية العثمانية موافقتها على ذلك عام 999هـ/ 1590م.[2]

أرتكز النظام النقدي التونسي على النقود العثمانية المضروبة في استانبول، متمثلة بالسلطاني الذهبي، والقرش والنصف قرش، لغايةعام 1140هـ/ 1727م حيث بدأ ضرب النقود العثمانية

---

1 – حكم بنو حفص في تونس بعد أن أعلن ابو زكريا يحيى بن عبد الواحد بن ابي حفص مخالفة الموحدين والدعوة لنفسه بالاستقلال عام 627هـ/ 1229م، توالى ثلاثون حاكم على حكم تونس من بني حفص، و ضربوا نقودا خاصة بهم امتازت بحسن الضرب في بداية أمرها إلى أنها تراجعت عن ذلك في أواخر عهدهم (الخريجي والشرعان، الدينار عبر العصور الإسلامية، ص183–185،)

2– خوجة، حسين، ت 1145هـ/ 1723م، ذيل بشائر أهل الإيمان لفتوحات آل عثمان، تحقيق وتقديم الطاهر المعموري، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ب، ت، ص21–22؛ يحيى، جلال، تاريخ المغرب الكبير– العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ج3، ص54.

الذهبية والفضية وكذلك النحاسية في دار ضرب تونس حاملةً أسم السلطان العثماني.[1] أذ ضرب السلطاني والنصف سلطاني، واخذ يطلق عليه اسم زرمحبوب على اسم ما كان موجود في استانبول ومصر خلال هذه الفترة، لكن حجم هذه الإصدارات كان محدوداً. وقد يكون السبب هو قلة معدن الذهب.[2]

كما أبقى العثمانيون على النقود التونسية المحلية، كالنقود الفضية المربعة التي عرفت بـ (نصريNasri) (الشكل 90) والتي كانت تضرب منذ العهد الحفصي، وبقي النقد الأساسي لدى التونسيين في معاملاتهم اليومية، وعُرف هذا النقد عند التجار الأوربيين باسم (أسبر Asper)، واستمر ضُرب بكميات كبيرة حتى وقت متأخر من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، وكان وزنه يتراوح بين(0.35– 0.55 غرام) ، في حين كان وزنه(0.6غرام) خلال القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي.[3] هذا إضافة الى وجود نقود برونزية عرفت باسم (القفصي) نسبة الى العهد الحفصي حيث كانت هذه النقود قد ضربت لأول مرة في مدينة قفصة في تونس، وكانت 12 قفصة تقابل نصري واحد.[4]

1– سعيد الحامد، نورة بنت معجب، الصلات الحضارية بين تونس والحجاز – دراسة في النواحي الثقافية والاقتصادية والاجتماعية –1256–1326هـ/ 1840–1908م، دارة الملك عبد العزيز، 2005، ص191–192.

2– باموك، التاريخ المالي، ص328– 330.

3 – سعيد الحامد، الصلات الحضارية بين تونس والحجاز، ص192؛ باموك، التاريخ المالي، ص209

4– سعيد الحامد، الصلات الحضارية بين تونس والحجاز، ص192.



(شكل 90)النصري ،احمد الأول، ضرب تونس،الوزن0.52غم، القطر 12ملم،عن باموك ص445

كما ضربت دور الضرب التونسية، الخروبة وهي من الفضة وكانت تزن أقل من غرام واحد (الشكل 92)، وفي عامي 1013-1014هـ/ 1604-1605م، انتشرت ظاهرة تزييف النقود التونسية مما أضر بالبلاد والعباد، إضافة إلى انتشار قحط عظيم بسبب انتشار وباء الطاعون، فزاد ذلك في المصاب الذي منيت به البلاد.[1]

أما في أواخر القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، فقد تم ضرب نقد نحاسي يدعى (الفلس أو بورب) (الشكل 91) وحمل في الوجه أسم السلطان، في حين حمل الظهر ضرب تونس وسنة الضرب .[2]





(الشكل 91) فلس البورب – محمد الرابع ،ضرب تونس1068، الوزن2.37 غم ،القطر 15 ملم ،عنSultan,v2, no1776

[1] – روسو، البونص، الحوليات التونسية منذ الفتح العربي وحتى احتلال فرنسا للجزائر، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي، جامعة قاريونس، بنغازي، 1992، ص110.

[2] – باموك، التاريخ المالي، ص211؛ Sultan. Coins of Ottoman,v1, p192




(الشكل 92) خروبة، محمود الأول،ضرب تونس 1153، الوزن3.16غم، القطر 20ملم، عن Sultan,v2, no2013

لكن في خلال القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، أصاب الاقتصاد التونسي حالة من الانتعاش بسبب النمو التجاري مع أوروبا في حوض البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى مدخوله من ذهب الصحراء المجاورة نتيجة التجارة مع هذه المنطقة، لهذا فقد ازداد إنتاج دور الضرب التونسية للنقود وخاصة الفضية والنحاسية وبكمية أقل للنقود الذهبية.

بينما تم في العام 1126هـ/ 1714م إصدار نقد فضي عرف بـ(الريال) وفئة الربع ريال، وكانت هذه النقود تحمل مأثورات شبيهه بتلك التي حملتها القروش العثمانية المضروبة في استانبول من الفترة ذاتها **(سلطان البرين، وخاقان البحرين، السلطان بن السلطان)** و**(ضارب النضر صاحب العز والنصر)** وكان وزن الريال التونسي في عام 1138هـ/ 1725م (22.2غرام) ونسبة نقاوة 65%، لكن هذا الوزن أخذ بالانخفاض حتى وصل إلى (14.8غرام) في عام 1180هـ/ 1766م.[1]

النقود في اليمن: بعد خضوع مصر لسيطرة العثمانيين رأى الأمير اسكندر الشركسي بأنه لا مفر له من الاعتراف بالسيادة العثمانية، وقد اعترف به السلطان سليم الأول حاكماً على اليمن، مقابل أن يقيم الخطبة ويضرب السكة باسم السلطان العثماني فأمتثل الأمير اسكندر لذلك.[2] إلا إن السيطرة الفعلية للعثمانيين على اليمن لم تتحقق إلا في عام956هـ/ 1549م، وفي عام 973هـ/ 1565م

1- باموك، التاريخ المالي، ص211

2 – هاشم، تاريخ العرب الحديث، ص37.

صدر حكم سلطاني يقضي بتقسيم اليمن إلى ولايتين بسبب اتساع البلاد وهما ولاية صنعاء وولاية اليمن.[1]

وكما هو معروف للمعنيين بالنقود العثمانية فقد كانت في اليمن عدة دور ضرب منها، تعز، زبيد، صنعا، حيث ضربت في دور الضرب اليمنية كل من الدينار الزبيدي والصنعاني والتعزي، كما ضربت الاقجة التي عرفت في اليمن بـ (بقچة) .[2](الشكل 93)




(الشكل93) اقجة اليمن – مراد الرابع ضرب صنعاء 1033 هـ ،الوزن0.30غم ، القطر 13ملم،عن باموك ص442

ثم ظهرت آثار الضائقة الاقتصادية بين العساكر العثمانيين في اليمن وكانت هذه الولاية تتبع لنظام الساليانة – أي يتقاضى العساكر والموظفون رواتب سنوية مقابل خدماتهم، وذُكر في أخبار اليمن الخاصة بعامي (968-969هـ/ 1560-1561م) إن الوضع النقدي كان سيئاً، وذلك لكثرة الغش في نقودها، فكانت النقود الفضية يغلب عليها النحاس، ولابد أن ذلك الغش كان وراؤه أصحاب الحل والعقد نتيجة الطمع وحب جمع المال، اذ كان الدينار الذهب السلطاني يقابله 300 أقجة وظل يتزايد إلى أن أصبح الدينار السلطاني بـ(1000) اقجة، ثم إلى 2ألف أقجة، فكان ذلك سبباً لخراب العسكر

---

[1] – بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص485-486.

[2] – العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص141 الشميري، فؤاد عبد الغني محمد، تاريخ اليمن سياسيا او إعلاميا من خلال النقود العربية الإسلامية للفترة مابين القرنين الثالث والتاسع الهجريين (9/ 15م)، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، العراق، بغداد، 1998، ص178-185.

وفقرهم، لأن علوفة العسكر كانت 10 –100أقجة في اليوم، فصار الذي له 100 في اليوم يعني 3000 آلاف في الشهر، وهي درجة عالية لايرتقي اليها سوى السنجق فيصرف له الديوان عن 3 آلاف اقجة فقط دينار ونصف الدينار الذهبي السلطاني، وهو مبلغ لايفي بثمن القهوة التي يشربها فكيف ببقية حوائجه وضرورياته [1]، وعلى ذلك ارتفعت أسعار الحاجيات تبعاً لانخفاض قيمة النقد، كما أن الحكام قد تغافلت عن إنصاف الرعايا من العساكر وبالتالي ضعفت عساكر اليمن عن القتال.[2] وبقي أمر النقود اليمنية مختلاً حتى وفاة السلطان سليمان الأول القانوني، وكان السلطان قد أصدر فرماناً في عام974هـ/1566م إلى والي اليمن يأمره بضبط نقودهم، وضرب نقود على أساس ما كانت عليه قبل اختلالها.[3] وعليه فان عمليات التخفيض النقدي التي كانت تخضع لها النقود العثمانية كافة قد ساهمت في عدم الاستقرار السياسي في اليمن.

---

[1] – النهروالي، قطب الدين محمد بن احمد، البرق اليماني في الفتح العثماني (تاريخ اليمن في القرن العاشر الهجري مع توسع في أخبار غزوات الجراكسة والعثمانيين لذلك القطر)، ط1، 1967، ص128

[2] – رافق، عبد الكريم، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، د.م، 1985، ص113

[3] – ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص219



الفصل الثاني

الجوانب الفنية للنقود العثمانية

يتألف هذا الفصل من:

أولا: دور الضرب ومصادر المعدن.

ثانيا: الخط على النقود العثمانية.

الفصل الثاني

الجوانب الفنية للنقود العثمانية

أولا: دور الضرب ومصادر المعدن:

كان العثمانيون يحصلون على معظم ما يحتاجونه من المعدنيين الثمنين، الذهب والفضة عن طريق (المناجم) [1] ولاسيما ما موجود منها في بلاد الأناضول وكذلك في الأقاليم المفتوحة في بلاد البلقان أواخر القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، إذ ساهمت الفضة الخام المستخرجة من تلك المناجم في تنشيط عمليات الضرب ومن ثم زيادة مقدار النقود الفضية المحلية ، وقد حافظت مناجم البلقان على نشاط نسبي حتى النصف الأول من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ثم أغلقت تباعاً أثناء العقدين الآخرين من تلك الفترة.[2]

وكان الذهب يجلب من مصر وهو الذهب الإفريقي الذي يأتي من مناطق (التكرور والنوبة) وقسم منه يأتي من المغرب يحمله الحجاج ليضرب نقوداً في دار ضرب مصر ، إضافة إلى ما كان يجلب

1– يطلق اسم المنجم على المكان الذي يستخرج منه الخامات المعدنية، ويطلق التعدين على العملية التي يتم بها استخلاص المعادن القيمة أو أى معدن من باطن الأرض وعادة ما يكون المعدن في شكل عرق، أو صخور أو طبقات ومن هذه المعادن، الذهب، الفضة، النحاس، الرصاص، النيكل، النيكل، الحديد، النيكل، الماس(جودة، حسنين جودة، وفتحي ابو عيانة، قواعد الجغرافية العامة والطبيعية والبشرية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1995، ص511-518).

2 – ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص134

عبر تجارة مصر مع أوروبا وما يصل إلى استانبول عن طريق الضرائب وما شابه ذلك كما كانت إرساليات حلب والشام وديار بكر حتى عام 1040هـ/ 1630م تتكون من الذهب ومصدره التجارة الداخلية والخارجية، إذ كانت (ميزانية حلب)[1] تقابل ثلثي إرسالية مصر.[2]

كما ساهم استيلاء العثمانيين على مقدونيا والصرب والبوسنةالغنية بمناجم الفضة والرصاص في الحصول على مقادير كبيرة من هذين المعدني نفقات الحكومة بكل جهدها لزيادة إنتاج هذه المناجم وتحويل ملكيتها للدولة، معتمدة على نظام الالتزام لتشغيلها، كما أنهم ابقوا على نفس التقنيات المتبعة في تلك المناجم ولم يحاولوا تغييرها معتمدين بذلك على الكثير من القواعد والتنظيمات القائمة في العديد من المجالات الأخرى في المناطق التي استولوا عليها، كما تم الحفاظ على الكثير من الألفاظ والعبارات المستخدمة من قبل.[3] وكان يتم تنقية الفضة في معامل تكرير موجودة داخل المناجم فقط ومن ثم يتم نقلها إلى دار الضرب.[4]

وفي النصف الأول من القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، كان منجم (سيدر ه قابسي) في مقدونيا من أكثر المناجم إنتاجاً للرصاص والفضة،اذ يُذكر انه كان يستخدم فيه أكثر من ستة ألاف عامل وقدِّر إنتاجها للعام الواحد بستة أطنان من الفضة في حين إن منجم (نوڤوبردو) في الإقليم ذاته كان ينتج نحو نصف كمية ما كان ينتجه المنجم السابق، ويشار إلى أن ما يعود من مناجم الفضة في الصرب شمالي بلغاريا، ومقدونيا، وتسالي، وتراث،قد قُدِّر إنتاجها للفضة في عام 1009 هـ/

---

[1]- كانت إرسالية حلب للاعوام 986-987هـ، هي 422906، سكة حسنة/ عام 987-988هـ، هي 439828 سكة حسنة/ 990-991هـ، هي 524448 سكة حسنة(ساحلي، المرجع السابق، ص 133 هامش 10)

[2]- ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص133

[3] - مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، ج1، ص 325

[4]- إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ص 661

1600م بخمسين طن.[1] كما كانت الأناضول تمتلك منجم جانجا لإنتاج الفضة، وكانت البلقان تنتج القليل من النحاس لكن هذا المعدن كان يتم الحصول عليه بشكل خاص من الأناضول.[2]

وهذا يعني تحقيق مؤكد في إنتاج الفضة خلال القرنين التاسع والعاشر الهجريين/ الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، وفي النصف الثاني من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي تدفقت الفضة الأمريكية بكميات كبيرة إلى الأسواق العثمانية بالوقت الذي كانت فيه كلفة استخراج المعادن من المناجم في منطقة البلقان عالية جداً الأمر الذي دفع بالدولة العثمانية الى إغلاق تلك المناجم واعتماد تلك الفضة القادمة من أمريكا.[3]

لقد توزعت مدن الضرب العثمانية في مختلف الأقاليم والولايات التابعة لها، وقبل الخوض في تفاصيل أعمال دار الضرب العثمانية، لابد من التعريف بدار الضرب والعاملين عليها وطرق صناعتها.

إن صناعة النقود كانت متشابهة في جميع دور الضرب في الزمن القديم، ومنذ إصدار أوائل النقود في(ليديا Lydia) حوالي 700 ق‌م، لم يطرأ تطور على أسلوب صناعتها او إنتاجها الا في العصر الحديث بسبب تقدم العلوم والتكنولوجيا.[4]

لقد كان أول ذكر عن دور الضرب في في العصر الإسلامي في كتاب البلاذري " من أن الحجاج[5] سأل عما كانت الفرس تعمل به في ضرب الدراهم فأتخذ دار ضرب وجمع فيها الطباعين... واستغلها

---

[1] –باموك، التاريخ المالي، ص85 ؛مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، ج1، ص

[2] – مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية، ج1، ص326.

[3] – احسان اوغلي، الدولة العثمانية، ص662

[4] – القسوس، نميات نحاسية أموية، ص156

[5] - الحجاج بن يوسف الثقفي.

من فضول ما كان يؤخذ من فضول الأجرة للصناع والطباعين "[1]،في حين يذكر المقريزي المتوفى عام(845هـ/ 1441م) ، "وبعث عبد الملك بالسكة (المقصود بذلك قوالب النقود) إلى الحجاج الذي سيّرها إلى الآفاق لتضرب بها الدراهم " وهذا الأمر يشير إلى مركزية ضرب النقود .[2] ان مركزية ضرب النقود تمثلت بضرب النقود الذهبية والفضية، وشذ عن هذه القاعدة ضرب الفلوس النحاسية اذ كانت تتم بأمر حكام او امراء المدن، لذلك نراها قد حملت العديد من اسماء الاشخاص ان كانوا حكاما او امراء او قادة علاوة على اسماء بعض من شق عصا الطاعة على الخليفة.

الا ان مركزية ضرب النقود في الدولة العثمانية قد شملت نقود الذهب والفضة والنحاس .

أولاً : دار الضرب:

هي المكان الخاص بصناعة النقود، يضرب فيها مايحمل إليها من معادن ثمينة كالذهب والفضة، فضلا عن النحاس لتضرب بعد التصفية من الشوائب نقود معلومة الوزن ثابتة العيار يجاز بها التعامل.[3]وكانت تلك الدورتقع في المدن الهامة التي يقيم فيها عادةً أمراء الولايات، حيث تواجد الدواوين ومقر الحكومة الإقليمية[4]، وهي أحدى المتطلبات الهامة لأية دولة، فلم تكن عاصمة او إقليم تخلو من دار لضرب النقود، وتؤدي دار الضرب خدمات كثيرة، فهي التي يضرب فيها الكميات اللازمة من النقود، وهي مورد مهم من موارد خزينة الدولة إذ تقوم بضرب ما يقدمه الأفراد من سبائك مقابل أجر رمزي يدفعونه، إضافة إلى إنها تقوم بمهمة استبدال النقود القديمة المستهلكة أو التي ألغيت

[1] – البلاذري، ابو العباس احمد بن يحيى ت 279هـ/ 892م، فتوح البلدان، بيروت، 1987، ص656

[2] – الكرملي، رسائل في النقود العربية، ص42

[3] – ابن مماتي، الأسعد، ت 606هـ، قوانين الدواوين، مطبعة مصر، 1943، ص331؛ الجنابي، جنان خضير منصور ، النقود الأموية المضروبة بمدينة واسط، ط1، عمان، الاردن، 2015، ص115

[4] – حسن، إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1967، ج4، ص341.

بإصدارات حديثة [1]، كما كانت دار الضرب تتحكم بكمية إصداراتها من النقود حسب حاجة السوق المحلية، و هي مكاناً لخزن المعادن الثمينة وحفظها، وعليه كانت تخضع لإشراف الخليفة أو السلطان بشكل مباشر أو غير مباشر.[2]

إن أعمال دار الضرب مهما تنوعت، فإنها لاتخرج عن الناحيتين الإدارية والفنية.

أ- الناحية الإدارية:

كانت تتركز أعمال الإدارة في دار الضرب الى متولي دار الضرب (أمين دار الضرب) [3] الذي كان دائم الحضور في الدار فيحضر فتحها والختم عليها بعد الانتهاء من الأعمال كما كانت له السلطة المباشرة على العمال في الدار، في حين كان الإشراف الرسمي على الدار يسند إلى القاضي أو من ينوب عنه وهو بمثابة ضمان شرعية الإصدارات.[4]

وكانت هناك اختصاصات أخرى للموظفين غير القاضي ومتولي الضرب ومن بينهم المشرفون والشاهد، فمهمة المشرفين المباشرين الدائمين هي حفظ جميع الحواصل، من فضة وذهب وعُدد

---

[1] - النقشبندي، ناصر محمود، ومهاب درويش البكري، الدرهم الأموي المعرب، منشورات وزارة الإعلام، بغداد، 1974، ص19

[2] - عجاج، أحمد، اللاذقية دار ضرب مملوكية جديدة، اليرموك للمسكوكات، منشورات جامعة اليرموك، مج 10، 1998، ص47

[3] - أما في دار الضرب العثمانية، فقد حدد قانون نامة مصر بأن من حق السلطان العثماني وحده ودون سواه، تعيين الأمناء الذين يتولون العمل في الأماكن التي يعتد عليها كالشؤون السلطانية ودار الضرب، وأعطى هذا القانون لولاة مصر الحق في عزل من يعتقدون بتقصيره أو إهماله أو خيانته، ويعرض أمره على السلطان، ثم يطلبون تعيين شخص موثوق فيه مكانه.(متولي، قانون نامة مصر، ص77).

[4] - رحاحلة، ابراهيم القاسم، النقود ودور الضرب في الإسلام في القرنين الأولين 132-365هـ/ 749-975م، ط1، القاهرة، 1999، ص81.

وأدوات وآلات، وختم الآتون، وتحرير وزن عياري الذهب والفضة.[1] أما اختصاص الشاهد فهو " يشهد على جميع ما احتوت الدار بما عليه من أعمال ومباشرته إياهم "[2]

ب-الناحية الفنية

أما النواحي الفنية فتتمثل في كل ما يتعلق بصهر المعادن الثمينة إضافة إلى النحاس، وتحديد عيار الذهب والفضة، ثم ختم النقود بقوالب الضرب المعدة مسبقاً لهذا الغرض، وبتلك الأعمال يتحقق الغرض من وجود دار الضرب، و ان من يقوم بتلك الأعمال هم :

1-المقدّم:

وهو أهم الشخصيات التي توكل إليه أعمال كثيرة في دار الضرب ومن أهمها ، حفظ عياري الذهب والفضة، حيث يتم التحقق أولاً من وزن السبيكة التي ترد الى دار الضرب، كما لابد للمقدم من معرفة ما في الآتون من سبائك، وأن يختم على الآتون حتى لايدخل إلى السبائك شيء من الغش فيختل العيار.[3]

2-النقّاش:

مهمة النقاش كما يفهم من اسمه، هو نقش السكة بشكل عميق ومعكوس، أي حفر الكتابات المراد إبرازها على النقد، وكان على النقاش أن لايشتغل بشيء سوى نقش السكة ليكون ماهراً فيها بكثرة إدمانه عليها.[4]

---

[1] – ابن بعرة، منصور بن بعرة الذهبي الكاملي، كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية، تحقيق عبد الرحمن فهمي، مصر، 1966، ص 32

[2] – رحاحلة، النقود ودور الضرب، ص82.

[3] – ابن بعرة، كشف الأسرار العلمية، ورقة 8ب

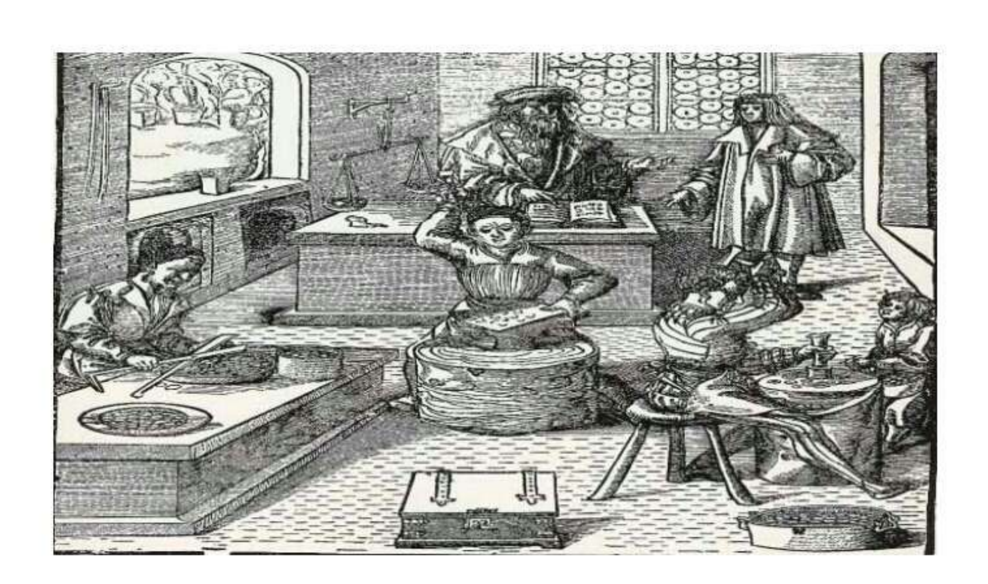
[4] – ابن بعرة، المصدر نفسه، باب 17، ورقة 9ب.

3-السبّاك:

كان اختصاص السباك أن يحضر وزن النحاس قبل أن يطرح البوتقة، والفضة أثناء عملية السبك، وهو المسئول عن اختلال العيار.[1]

4- الضّراب:

مهمة الضرّاب تتمثل في أعداد القضبان المعدنية من السبائك المصهورة لإنتاج الدنانير أو الدراهم أو الفلوس، ثم الضرب أو الختم على السبيكة لتخرج نقوداً، وهناك عدد من المساعدين يقومون بعملية جلي النقود أي (إزالة الأدران من على النقود وتنظيفها قبل طرحها للتداول).[2] (الشكل 94) .



(الشكل94)يوضح خطوات ضرب النقود – فالمسئول يقف وراء مكتبه وبين يديه السجل الخاص بالكميات والإنتاج والعيار وبجواره ميزان لضبط الأوزان، والى اليسار فرن تتم فيه إذابة مكونات السبيكة وتسخن فيه الاقراص قبل ضربها، وفي وسط الصورة عامل يقوم بطرق صفيحة من المعدن والى اليسار عامل يقطع الأقراص بواسطة مقص كبير والى اليمين عامل يضرب الأقراص بين قالبين ليحولها الى نقود، وأمامه صبي يجمع الأقراص المضروبة في وعاء، أما الصندوق الذي في الأمام فتودع فيه القوالب ويقفل الى حين استخدامها ثانية.(عن القسوس، نميات نحاسية، ص153)

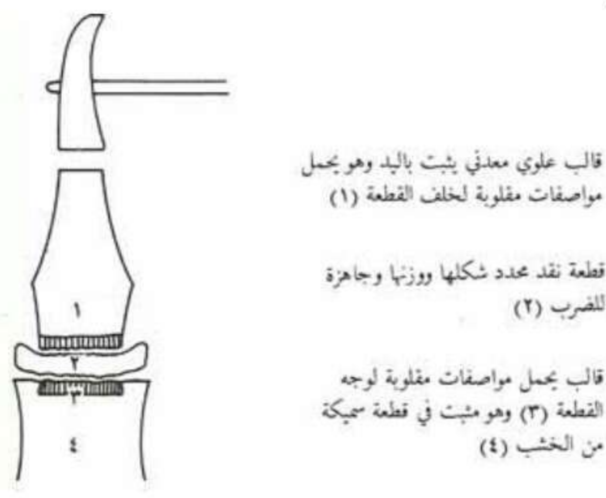
[1] – رحاحلة، النقود ودور الضرب، ص84

[2] – فهمي، عبد الرحمن، فجر السكة الإسلامية، دار الكتب، القاهرة، 1965، ص240؛ الحكيم، ابي الحسن علي بن يوسف، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تحقيق حسين مؤنس، ط2، القاهرة، 1985، ص 69-94



ثانياً : قوالب الضرب:

إن أول ما يسترعي الانتباه في النقود – من أي معدن كانت تلك النقوش والكتابات البارزة التي تحيط بها، في نظام زخرفي بديع ، أما طريقة نقش تلك الكتابات فإنها بلاشك كانت نتاج قوالب من حديد حُفرت عليها بشكل معكوس النقوش والكتابات.[1] وكان هناك قالب ثابت على مسند وآخر متحرك، على أن توضع قطعة المعدن المراد تحويلها إلى نقود بين القالبين بعد أن يتم تسخينها لتكسب شيئا من الليونة ثم يضرب عليها بمطرقة ليطبع النقش حينئذ تظهر النصوص على وجهيها بالوضع الصحيح.[2] (الشكل 95)



(الشكل 95) قالبان علوي وسفلي نقش عليهما طراز النقد المراد ضربه–عن المسكوكات الإسلامية،البنك العربي، ص5

والسؤال ؟ ما مدى الانتفاع من هذه القوالب للخروج بأعداد كبيرة من النقود ذات نمط واحد تحمل التاريخ نفسه؟ هل يتم نقش كل قالب منفردا لوحده ام كانت هناك وسيلة أخرى لصنع قوالب بالجملة وبأعداد كافية لتغطي حاجة الدولة من النقود؟

1– رحاحلة، النقود ودور الضرب في الإسلام، ص65

2– النقشبندي، ناصر محمود، الدرهم الأموي المضروب على الطراز الإسلامي الخاص، مجلة سومر، مج14، سنة 1958، ص106

أن الأخذ بفكرة نقش كل قالب منفرداً هي وسيلة بطيئة قد لا تتماشى مع حاجة الدولة المتزايدة للنقود، فضلاً عن حاجة التجار لها، كما أن الضرب بقالب محفور بشكل مباشر يحتاج الى نسخ كثيرة لتتناسب مع كميات النقود المطلوبة.[1]

أن توفير نسخ القوالب المحفورة حفراً مباشراً هي من اختصاص النقاش، ومن البديهي أن تلك المهنة لم تكن من المهن المتيسرة حيث أن صاحبها بحاجة الى زمن طويل للمران عليها وان لايشتغل بشيء سوى نقش القالب ليتمهّر فيه أكثر.[2]

أن القوالب المحفورة حفرا مباشرا لاتستطيع أن تقاوم عمليات الضرب المستمرة لمدة طويلة دون أن تتعرض للتشقق والبلى[3]، وعلى ذلك لابد من وجود بدائل تلجأ اليها دور الضرب.

يرى الدكتور عبد الرحمن فهمي: وجود نسخ من القوالب تم الحصول عليها عن طريق نسخها من القالب الأصلي المحفور حفراً مباشرلسمي ب (القالب الام).[4]أما كيفيةصُنع النسخ المصبوبة فهي كالآتي:

يُعتقد أن عملية صنع تلك النسخ كان يتم بعمل قالب من مادة الرصاص الذي يمتاز بالليونة حيث سهولة الحفر عليه، وفي حال حصول خطأ ما في نقوش أحد الوجهين من القالب يمكن صهره بسهولة واعادة نقشه من جديد.[5]ومن ثم يُعمل على هذه القوالب، قوالب من مادة الطين وتجفف ثم تحرق لتصبح في ذاتها قوالب مشتقة من القالب الأصلي المحفور ومن السهل بعد ذلك إذا ما وضعت القوالب المشتقة في اسطوانات معدنية وان يصب على وجهها مصهور الحديد أو البرونز لإنتاج القالب المراد، ومن السهل أيضا رفع هذا القالب المعدني الجديد بعد تبريده، وبالإمكان أن يصب على

1- فهمي، عبد الرحمن، فجر السكة العربية، ص209

2- ابن بعرة، كشف الأسرار العلمية، ص91

3- فهمي، فجر السكة، ص209

4 - فهمي، فجر السكة، ص209

5- رحاحلة، النقود ودور الضرب، ص67



النسخة المشتقة نسخ أخرى متكررة حسب الحاجة، وتلك على ما يبدو أسرع وسيلة للحصول على نسخ مصبوبة عن النسخة الأم الأصلية، وربما هي الوسيلة التي شاع استعمالها في صنع نسخ مقلوبة عن القالب الأصلي للنقود الإسلامية منذ العصر الأموي.[1]

ثالثا: سبيكة النقود:

ويقصد بها المعدن الخام المصهور الذي تضرب منه الدنانير، والدراهم، والفلوس، وكما هو معلوم فأن الأساس في سبيكة الدنانير هو الذهب، وفي سبيكة الدراهم الفضة، وفي الفلوس غالبا هو النحاس، حيث يتم تخليص كل معدن مما قد يكون مختلطاً به من الشوائب وتصفيته في دار الضرب وضبط عياره.[2]

وفي حالة الضرب تحوّل السبيكة إلى أسياخ أو قضبان رقيقة بالطرق والتصفيح عن طريق المطرقة والسندان ثم تقطّع الى أقراص بواسطة مقراض(مقص) خاص ثم توزن كل قطعة على حدة ويقطع منها الزائد الى أن تساوي الوزن المطلوب ثم تضرب على الوجهين (بالقالب المحفور) أو المصبوب.[3] (الشكل96)



(الشكل 96) صانع نقود من القرن الثاني عشر – عن القسوس ص165

---

[1]– فهمي، فجر السكة، ص215؛الطراونة، خلف فارس، المسكوكات الأيوبية – دراسة أثرية فنية، منشورات جامعة اليرموك، 1992، ص29– 30؛ الجنابي، النقود الأموية المضروبة بمدينة واسط، ص118–119.

[2]– لتفاصيل أكثر انظر ابن بعرة، كشف الأسرار العلمية، ص16.

[3]– القسوس، نميات نحاسية، ص153.

ولا يفوتنا أن نذكر أن للنقود ثلاث صفات وهي المعدن والطراز والوزن، فالمعدن أو(السبيكة) التي صنعت منها ومكونات عناصرها ونقصد بذلك سبائك الذهب والفضة، وبالتأكيد إن الأمر يختلف بالنسبة للنحاس إذ انه استخدم دون التدقيق في نسب مكوناته، أما الطراز type وهو خاتم السلطة التي قامت بالإصدار وهو يظهر على النقود بعد طبعها والذي يعطيها الصفة الشرعية وثقة المتعاملين بها ويؤكد لهم إنها مكفولة الوزن والعيار من السلطة التي قامت بإصداره، والصفة الثالثة الوزن فهو شيء هام إذ يجب أن يكون مطابقاً للوزن الذي يعلن عنه من قِبل الدولة وخاصة في المعادن الثمينة.[1]

رابعاً : دور الضرب العثمانية:

لقد وجدت دور الضرب العثمانية بين قارات ثلاثة هي آسيا أفريقيا وأوروبا،ونشير هنا الى بعض دور الضرب العثمانية التي أخرجت نقودها للتداول منها (أمدو آيدينو أدرنة،وأر ضرومو اسكوب،واسلامبول، و أماسية،و أيا سلق، وبدليس، وبروسة، وبغداد،و حلة، وبلت، وبلغراد،و تبريز،و تونس، وجزاير(جزاير غرب)، وتلمسان،طرابلس(طرابلس غرب)،و حلب، و دمشق ، وقرطوة، وكاشغر، وماردين، و وان) .[2]

وعُرفت دار الضرب لدى العثمانيين بـ (ضربخانة عامرة) .[3] وأول تلك الدور (القسطنطينية) .[4]

إن هذه الدور لم تكن تعمل في وقت واحد بل تتوقف حيناً وتعود مرة أخرى.[5] وتذكر المصادر التاريخية إن عملية ضرب النقود الذهبية العثمانية كان يتم في أنحاء مختلفة من السلطنة العثمانية في وقت

---

1 – القسوس، نايف، نميات نحاسية اموية جديدة من مجموعة خاصة، ص 153

2– ضيا، أحمد، مسكوكات اسلامية تقويمي، استانبوال، 1328، ص164–169

3– العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص20–21

4 – ده ده أوغلو ، السلاطين العثمانيون، ص101

5 – احسان اوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص669

واحد وذلك وفق فرمان(خط شريف) [1] من السلطان وصحبته قوالب الضرب من العاصمة، إضافة إلى أوامر تحدد عيار ووزن النقود المضروبة.[2] وبذلك ارتبطت أشكال النقود وقيمتها بالأوامر السلطانية إذ كانت تسلم قوالب السك إلى أمير الضر بخانة (دار الضرب) لسك النقود عليها وبذلك كان يتم ضرب نقود عثمانية بكتابات عربية.[3]

وكان ذلك يتم في العادة عند بداية عهد سلطان جديد ويُذكر بأن العام 934هـ/ 1527-1528م على أقل تقدير هو العام الذي بدأت فيه الدولة العثمانية في إرسال أوامر الضرب (السكة) [4]، إلى مختلف الأقاليم الخاضعة لحكمها.[5] ويلاحظ إن هذه القوالب هي للنقود الذهبية في المقام الأول ثم للنقود الفضية، كونهما معدنيين ثمينين.

لقد كانت دار ضرب مصر [6] خلال العهد العثماني خاضعة من الناحية القانونية والشكلية، الى ما كان يرسل اليها من توجيهات من العاصمة العثمانية بكيفية ضرب النقود بأنواعها سواء فيما يتصل

---

1 – خط شريف، هو الأمر او الفرمان او الإرادة التي تصدر عن السلطان العثماني ويطلق عليه أيضا الأمر العالي، "(الصا وي، نقود مصر العثمانية، ص20)

2 – الصاوي، المرجع نفسه، ص30

3 – فهمي، النقود العربية ماضيها وحاضرها، ص115

4 – السكة:وهي الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس، بطابع حديد تنقش فيه صور او كلمات مقلوبة ويضرب بها على الدنانير والدراهم فتظهر تلك النقوش عليها واضحة، مستقيمة، ولفظ السكة كان اسما للطابع وهي الحديدة المتخذة لذلك، (الكرملي، رسائل في النقود، ص113)

5 – الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص30

6 – تقع دار ضرب مصر بقلعة الجبل بالقاهرة، وهي الدار التي تأسست زمن الفاطميين عام 516هـ/ 1122م، وبقيت تستخدم في العصر الأيوبي والمملوكي، وحتى مقدم العثمانيين كانت دار ضرب القاهرة تقع داخل الحوش السلطاني بقلعة صلاح الدين – وهو الحوش الذي بدأ العمل به أيام الملك الناصر محمد بن قلاوون في عام=

بشكلها(الطراز type) أو وزنها أو عيارها.[1] وكانت تحصل هذه الدار على المعادن الثمينة من الذهب والفضة بما يأتيها من الذهب من بلاد التكرور، في حين كانت ترد الفضة من السبائك التي يوفرها التجار اليهود لدار الضرب[2]، كما كانت السلطات المحلية تقوم بإعادة تذويب النقود الأجنبية وضربها من جديد كنقود محلية.[3]

وذُكر إنه في العام 1109هـ/ 1697م وردت إلى مصر من العاصمة العثمانية خط شريف يحمل (سكة دينار عليه طره) لتسك النقود الذهبية في دار ضرب مصر على شاكلتها.[4] ولتحل محل سكة ذهب الأشرفي.[5]

وفي العام 1115هـ/ 1703م وردت سكة السلطان أحمد الثالث (1115- 1143هـ/ 1703- 1730م) لتحل محل السكة القديمة (أبو طره) التي وضعت في كيس السكك القديمة (القوالب) ، وختم عليه ليحفظ في الديوان، وأعطي أمين دار الضرب الأذن بضرب النقود وفق القالب الجديد.[6] كما

=738هـ/ 1337م، وهي عبارة عن بناء مستطيل الشكل له فناء مكشوف محاط بحجرات متجاورات يعلوه قباب مبنية بالطوب، فتحت بأعلاها مناور ويتوسط الفناء غرفة بيضاوية الشكل مبنية من الحجر(المقريزي، المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، ج2، ص229؛ الصاوي، أحمد السيد، مجاعات مصر الفاطمية أسباب ونتائج، ط1، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1988، ص 196؛ الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص225).

[1] – الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص227.

[2] – وصف مصر، مج6، ص191.

[3] – علي مبارك، الخطط، ج20، ص148.

[4] – الجبرتي، عجائب الآثار، ج1، ص40.

[5] – مبارك، الخطط، ج20، ص149؛ شلبي، أوضح الإشارات، ص201

[6] – عزبان، الدرة المصانة، ص69؛ محمود، النقود العثمانية، ص188.

وحدد عيار الذهب بـ (22قيراط) في الوقت الذي كانت دار الضرب المصرية تضرب السلطاني الذهبي بعيار (16قيراط) فقط.[1] ومن خلال هذه الأمثلة، نلاحظ التزام الدولة العثمانية بإرسال السكك (القوالب) أول بأول عند تغير السلطان،ومعززين تلك السكة(القالب) بمحددات للعيار والوزن الذي تضرب على أساسه. وعليه فمن المرجح أن القوالب المرسلة من العاصمة العثمانية كانت تستخدم كنموذج لاستخراج قوالب جديدة شبيهة بالأصل في حين تبقى القوالب (السلطانية) دون استخدام حيث تعاد مرة أخرى إلى العاصمة العثمانية أو يكتفي بحفظها في الديوان،بعد أن يتم إرسال قوالب جديدة عند تولي سلطان جديد أو عند إحداث تغيير على السكة.[2]

وبذلك يمكن وصف القالب المرسل من العاصمة العثمانية إلى دور الضرب بـ (القالب الأم) ، فتقوم دور الضرب بنسخه،أو عمل قوالب شبيهة به، لكن بالرغم من إرسال السكة (القالب) إلى أقاليم الدولة المختلفة،إلا إنه يمكن ملاحظة اختلافات واضحة في ترتيب الحروف من نقد الى آخر وبين دار ضرب وأخرى.

و على سبيل المثال هو ما نراه في دينارين باسم السلطان مراد الثالث أحدهما من ضرب مصر (الشكل 97) والثاني من ضرب طرابلس (الشكل 98) [3] بالرغم من وحدة الطراز الذي ضرب به الدينارين إلا أن ثمة اختلافات عدة في ترتيب بعض الكلمات، مما يعني عدم استخدام قالباً واحداً لسك نقود سلطان بعينه في كل دور الضرب.

---

1 – الجبرتي، عجائب الآثار، ج1، ص45.

2 – الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص240.

3 – انظر الشكل في الفصل الأول – النقود الذهبية.



(الشكل 97) سلطاني عثمان – مراد الثالث– ضرب مصر سنة 982.



(الشكل 98) سلطاني عثماني – مراد الثالث – ضرب طرابلس سنة 982

ومن بين الأشكال المنشورة في صفحات سابقة من هذه الأطروحة (الشكل 13 الشكل 20 والشكل 28) [1] إذ نجد في (الشكل 13) طراز مشابه لطراز نقود الموحدين ومأثورات غريبة بعض الشيء عما كان دارجاً على بقية النقود العثمانية، ويمكن تصنيف طرازين مختلفين من النقود العثمانية في دور ضرب الجزائر: الطراز الأول اختصت به دار ضرب تلمسان والذي أختصر على ضرب السلطاني الذهبي العثماني، والطراز الثاني: وهو الذي أنتجته دار ضرب الجزائر وكان لايختلف عن الطراز العثماني، ضربت دار ضرب مدينة تلمسان السلطاني الذهبي العثماني وذلك بدءاً من عام 962هـ/ 1554م، واستمر حتى عام (1012هـ/ 1603م)ويلاحظ على تلك النقود عدم التزامِها بمقاييس

[1]– أنظر الأشكال في الفصل الأول – النقود الذهبية.

السلطاني الذهبي العثماني بل اتبعت نمط نقود الموحدين، وقد شملت ،الألقاب والأدعية للسلطان العثماني، مع ذكر مدينة الضرب وسنة الضرب مدونة بالحروف العربية.[1]

أما ما نجده في الشكلين (20و28) [2] وهما ديلوين أحدهما من ضرب الجزاير والآخر من ضرب تونس وقد حملا سنة الضرب على الوجه والظهر و هو يمثل التاريخ الهجري الصحيح للعام الذي ضربت فيه تلك النقود، في حين كانت دور ضرب القسطنطينية ومصر تؤرخ حسب سنوات حكم السلطان.[3]

كما ويلاحظ على النقود الذهبية المضروبة في دور ضرب (الجزائر[4] وتونس وطرابلس غرب)، خلوها من الطغراء (الأشكال 28و35و36)[5] الأمر الذي يوحي أن دور ضرب مناطق شمالي أفريقيا استخدمت قوالب ضرب امتازت بشيء من الخصوصية، مما جعلها مختلفة عما كان يضرب في بقية دور الضرب التابعة للدولة العثمانية، إذ يذكر ناصر الدين سعيدوني: "أن الدايات كان يحق لهم بحكم صلاحياتهم أن يقرروا قيمة العملة ويحددوا كمية المعادن الداخلة في تكوينها، كما كانوا يصدرون الأوامر لإضافةبعض المعادن الثمينة للقطع النقدية التي أضر ّ بها الاستعمال بواسطة الطلاء أو

1– درياس، السكة الجزائرية في العهد العثماني، ص91–102.

2 – انظر الشكل في النقود الذهبية

3 – القسوس والطراونة، مسكوكات العالمين القديم والإسلامي، ص90

4 – لقد وجد بالجزائر في العهد العثماني داران لضرب النقود، الأولى بمدينة تلمسان وقد تعطلت عن العمل في الربع الاول من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، اما الدار الثانية والرئيسة هي دار ضرب الجزائر (درياس، السكة الجزائرية في العهد العثماني، ص43).

5 – انظر الشكل الفصل الأول– النقود الذهبية.

المزج، كما كانت بعض تلك الأوامر تتعلق بتخفيض النقود، وهذا ما جعل بعض النقود يخضع لمزاج الحكام ".[1]

يستنتجُ مما سبق، أن قوالب النقود التي كانت ترسل من العاصمة العثمانية لم تكن سوى قوالب أو نماذج إرشادية ،تقوم دور الضرب بتقليد طرازها العام دون التقيّد الصارم بالحروف والزخارف.

إن تيقلت ضرب النقود العثمانية سواءً أكانت ذهبية أم فضية أم نحاسية كانت بسيطة مستعينة بما ورثته من ثقافات الدول السابقة في هذا المجال وهو أمر منطقي، فعلى سبيل المثال حين ضُربت النقود العربية المعربة زمن (عبد الملك بن مروان 65-86هـ/ 684-705م) عام (77هـ/ 696م) كانوا قد استعانوا بما وجدوه في دور الضرب البيزنطية والساسانية القديمة ذاتها وبأيدي الصناع المحليين الأصليين أو المسلمين على السواء في جميع الولايات الإسلامية.[2] واستمرت عملية ضرب النقود في الدولة العثمانية هي ذاتها لم تتغير في كثير أو قليل من حيث الجوهر عما كان سائداً من قبلِها في العصر الأيوبي أو المملوكي واستمرت بهذه الطريقة اليدوية حتى نهاية القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي ، إذ دخلت الآلات في صناعة النقود وتم ضرب المانجير النحاسي بتلك الآلات عام(1102هـ/ 1691 م).[3] (الأشكال99- 102).

وقد تطورت صناعة النقود نحو استخدام الآلة: وهي ضرب الأقراص الذهبيةوالفضية بواسطة رقاص قوي خاص بسك الذهب والفضة،وكان يتم إدارة أو تشغيل الرقاص بواسطة عاملان قويان مهمتهما تشغيل ذلك الرقاص، لتخرج بعد ذلك نقود ذهبية أو فضية مطروحة للتداول.[4]وقد لوحظ أن لهذا

---

[1]– النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، ص212-213

[2] – الحسيني، محمد باقر، مدن الضرب على النقود الإسلامية، مجلة المسكوكات، عدد 5، بغداد، 1974، ص105

[3] – ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص 120،

[4]– وصف مصر، ج6، ص241-250

الرقاص لولب مخروطي بدلاً من أن يكون اسطواني وأن السكة تدور معه بدل من أن تصعد وتهبط في سرعة منتظمة وينتج عن ذلك أن السكة العلوية تهتز ولاتتطابق مع السكة السفلية بحيث أن النقشين يصعب أن يتطابقا،كما تؤدي الى محو أو إمالة النقوش، ونتيجة لعمق الخط المحفور على القالب السفلي والعلوي فضلا عن قلة سمك القطعة المعدنية ذهباً كانت ام فضة كان سبباً في طمس بعض نقوش النقود.[1]

وكما يلاحظ على النقود الذهبية العثمانية إنها تتميز بلونها الأصفر الباهت،والسبب يعود الى أن سبيكة الذهب كانت تخلط بالفضة، مما يعطيها لوناً شاحباً أصفر شفافاً يميل إلى الخضرة ما يجعلها أقرب إلى مظهر النحاس الأصفر.[2]

و هناك أشارة في قانون نامة مصر يحدد فيه عيار ووزن الاقجة العثمانية على أن يكون كل 100 درهم منه يعادل 841 درهماً من الفضة الخالصة و16درهماً مغشوشاً مع خصم ما تحرقه النار،وكذلك تحديد وزن البارة على أساس أن كل 100 درهم تضرب منها 250 بارة.[3] في حين ليس هناك إشارة عن أشكال قالب سكة النقود الفضية، .

اما فيما يخص النقود النحاسية (الفلوس) فأنها كانت تضرب في كل مكان لقلة قيمتها، فهي نقود رمزيةويغلب أن يكون قرار إصدارها بيد الحكام والأمراء المحليين، فهي إذاً نقود مساعدة لم يكن لها إلا دور ثانوي.[4]

---

[1]- الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص247

[2] – الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص243

[3] – قانون نامة مصر، ص92

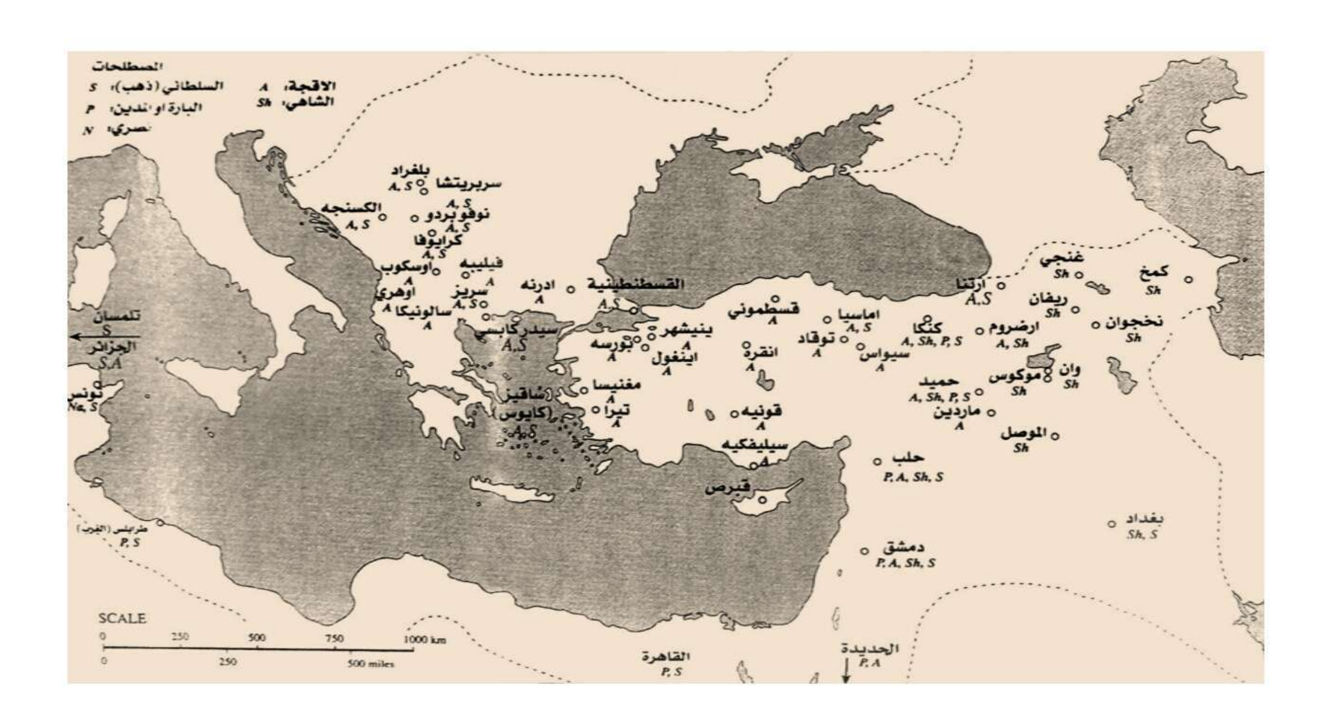
[4]- دفتر، ناهض عبد الرزاق، كتاب المسكوكات، مطبعة دار السياسة، الكويت، 1982، ص105،؛ صالح، عبد العزيز حميد، الرموز على النقود الإسلامية، مجلة المسكوكات، عدد 12–13، سنة 1981–1982، ص51

لقد كانت أكثر دور الضرب العثمانية إنتاجا هي تلك القريبة من المناجم، لا سيما في مقدونيا وصربيا، أما في بلاد الأناضول الواقعة في شمال شرقي البلاد فان بعض دور الضرب القريبة منها مثل دار ضرب (كنجة) ، كانت تضرب فيها كميات وفيرة من النقود الفضية، في حين إن دار الضرب الرئيسة حتى القرن الثامن عشر كانت (القسطنطينية) أذ يضرب فيها النقد الفضي (الاقجة) والسلطاني الذهبي العثماني.[1]

ويذكر أن في عهدي السلطانيين محمد الثاني الفاتح و بايزيد الثاني كان هناك ستة دور ضرب هي (غاليبولي، واسكوب، ونوفار، وكرايوفا، وسيرز) إلا إن ضرب النقود الذهبية قد أقتصر في كل من القسطنطينية و سيرز، وقد ازداد عدد دور الضرب بشكل ملموس في عهد سليم الأول و سليمان القانوني، و ظهرت دور ضرب النقود في دمشق ومصر والحجاز وقفقاسيا واذربيجان والعراق واليمن وطرابلس الغرب وتونس، ثم وصلت الى ثلاثين دار ضرب لإنتاج الاقجة في زمن السلطان مراد الثالث(982-1003 هـ/ 1574-1595م) إلى جانب وجود دور ضرب في البلقان والأناضول لإنتاج السلطانية الذهبية، إن تعدد دور الضرب العثمانية تدلل على اهتمامهم بتوفير النقود محلياً ، إذ كان من الصعب إداريا وتقنياً ضرب النقود في مكان محدد ثم إرسالها إلى بقية المدن والأقاليم.[2](خارطة 2) وذلك لبعد المسافات بين تلك المدن فضلاً عن عدم توفر وسائط النقل السريعة التي تسهّل وصول النقود لتلك الأماكن بالوقت المحدد، كما أن التخفيض الدوري للنقود يحتم إحضار النقود القديمة الى دور الضرب ليتم تغييرها بالنقود الجديدة التي تحمل اسم السلطان الجديد.

1- باموك، التاريخ المالي، ص176

2 - باموك، التاريخ المالي، ص78، 176، 177



(خارطة 2) لدور الضرب العثمانية المنتجة للنقود الفضة والذهب أواخر القرن 10هـ/ 16م- عهدي سليم الثاني ومراد الثالث- 974-1004هـ/ 1566-1595م – عن باموك ص175.

وبدءاً من عهد السلطان مصطفى الأول وحتى عهد السلطان محمد الرابع (1026هـ-1058هـ/ 1617-1648م) أدت المصاعب الاقتصادية التي واجهت سلاطين آل عثمان إلى إغلاق معظم دور الضرب تدريجياً، وأبقت فقط على دار ضرب استانبول لضرب النقود الذهبية.[1]

لقكانت دار الضرب في الدولة العثمانية في أول أمرها تُراقب من قِبل (الدفتردار)[2]،ثم صار يقوم بأمرها الوزراء المعروفون بوزراء الغرفة أي الذين يلازمونها،ثم أصبحتتُدار من قِبل (أمين: وهو أكبر آمر في دار ضرب النقود العثمانية)[3] الذي كان ملحقاً بدار الصرف السلطانية،وهكذا صار يتعهد دار الضرب أكابر رجال الدولة.

كما كانت دور الضرب العثمانية تعتمدفي إنتاجها على كمية المعادن الثمينة التي تُجلب لها إما عن طريق الأفراد او الدولة فضلاً عما كانت تنتجه مناجمها، وكانت هناك فترات إنتاج لدور الضرب تفوق فترات أخرى، وفترات تجديد أو(تصحيح النقد) هي إحدى فترات زيادة إنتاج دور الضرب[4]، فالسبب الرئيس وراء سياسة تصحيح النقود التي أتبعها أول مرة (محمد الفاتح) هو تحصيل مداخيل للخزينة المركزية لتفي بالتزاماتها تجاه الجنود والإداريين، هذه العملية كانت تسمح للدولة بزيادة عدد الاقجة من نفس كمية الفضةمما يُمكنّها من تسديد التزاماتها المالية.[5]

1- قازان، المسكوكات الإسلامية، ص133؛ الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص221

2 – تم تعريف الدفتردار في الفصل الثالث – الواردات.

3-ده ده اوغلو ، السلاطين العثمانيون، ص101

4 – لتعريف عملية تخفيض النقود، انظر الفصل الأول – النقود الفضية..

5 – Sahillioglu, Halil, " Bir Multezim Zimem Defterine Gore xv.Yuzyil Sonunda Osmanli Darphane Mukataalari", ifm, xxiii/ 1-2, 1963, p174

إلا إن الاستخدام الدوري لعملية تصحيح النقود قد أستمر للمحافظة على خزينة الدولة فعالة، في بادئ الأمر كانت الحكومة تلجأ لهذا التدبير فيالحالات الطارئة لكنه تحو ً ل فيما بعد الى منفذ لسد الموازنات المالية المتردية.[1] وكان يتم خلال ذلك عملية حظر استخدام النقود القديمة بفرمان ويأمر كل من بحوزته كمية من النقود الفضية القديمة أن يتوجه بها إلى دار الضرب ليحصل على نقود جديدة.[2](نرى ان هذه العملية لم تكن تصحيح للنقود بالمعنى الحقيقي إنما هي ً إلا تخفيض من وزنها وعيارها في سبيل زيادة عدد المضروب منها وهم بذلك جعلوا من نقودهم واسطة للربح ووسيلة لإبعاد الأزمات المالية المتكررة جهد الإمكان).[3] وبناء ً على ما تقدم هناك سؤالا يطرح نفسه.. هل ان هذا الإجراء يعني ان النقود القديمة هي على الدوام أفضل من النقود الجديدة ؟ ربما يكون الجواب بنعم في حال استمرار إنقاص وزن وعيار النقود.

وقد تضطر الحكومة أحيانا إلى الاستعانة بمخزونها من المصوغات والأواني المصنوعة من المعادن الثمينة لتحويلها نقوداً في حال تعرضها للازمات المالية[4]، كما حدث زمن السلطان سليمان القانوني

---

[1] – باموك، التاريخ المالي، ص 107

[2]– إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص669

[3] – في حين عمدت دولة الخلافة في صدر الإسلام على إزالة التذبذب الحاصل في النقود مختلفة الوزن والعيار حتى تكاملت وسيطرت الحكومة عليها (العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص108)

[4]– ربما من أكثر تلك الأزمات المالية وضوحا ما كان يحدث في ظل الخلافة العباسية. فعندما كان يتوفى واحد من الخلفاء ويجلس على دست الخلافة خليفة جديد يطالب الجند بمكرمة ويكون حسب العادة راتب إضافي (وهو عادة أرزاق لمدة شهرين)وإ ذا ما لم يتخذ إجراء دفع مكرمة الراتب الإضافي بتلك المناسبة السعيدة يقوم الجند بمختلف أنواع الشغب والعصيان وغالبا ما يذهب الوزير ضحية لتلك الاضطرابات حيث يتهم من قبل الجند أنه الذي بوقف بوجه مكرمتهم فينهب داره وتحرق بعض دواوين الدولة. وقد يطالب الجند بالأموال الإضافية لأسباب تافهة أخرى؛ وعندما لا يكون في بيت المال ما يكفي من النقود الجاهز ة للدفع قد يتعرض الخليفة نفسه إلى خطر ماحق. وهذا ما حدث في=

عندما خرج في سنة 973هـ/ 1566م إلى حملة سيكتوار أرسل بعض الأواني الذهبية والفضية الموجودة في السراي السلطاني الى دار الضرب لتسك نقوداً ذهبية وفضية، تلافياً للعجز الحاصل في خزينة الدولة العثمانية.[1]

وكانت الحروب التي أعقبت حصار فينا الثاني عام 1095هـ/ 1683م قد أدت إلى تفريغ الخزانة العثمانية تماما، فأمر السلطان محمد الرابع بإرسال ما كان محفوظاً في الخزانة السلطانية الخاصة من أشياء مصنوعة من الذهب والفضة إلى دار الضرب لتحويلها إلى نقود، وبفضل هذه العملية فقد تم ضرب ما قيمته 2.693.000 مليون أقجة (من المواد الذهبية) ، أما النقود الفضية فقد قدرت بما قيمته 65.853.177مليون اقجة وبارة، واعتبر ذلك وسيلة لتنشيط دار الضرب التي كانت مغلقة لفترة طويلة [2]، ولمالم يكف ذلك من القضاء على الضائقة المالية اتجهت الدولة إلى إعادة ضبط الاقجة من جديد، فكان الـ (100) درهم فضة تقابل 1700 اقجة.[3]

كما كانت الحكومة تفرض رسوماً لقاء ضرب النقود للأفراد الذين يحضرون فضتهم لدار الضرب وكانت تلك الرسوم تتراوح بين(15- 20%.) [4] من قيمة فضتهم، وبلا شك إن هذا المقدار من

=عهد الخليفة المعتز بالله (251-255هـ/ 866-869م) فعندما طالبه الجند بالأرزاق الإضافية كانت الخزينة خاوية على عروشها فاضطر الخليفة إلى بيع ما في دار الخلافة من ثمين الأمتعة وتحويل الأواني الذهبية والفضية إلى نقود من ذهب لتوفير المال اللازم لتغطية مثل تلك النفقات الإضافية ومع ذلك لم يفلح في توفير ما يكفي فعزلوه عن الخلافة ثم قتلوه (السيوطي، عبد الرحمن، (ت 911هـ)، تاريخ الخلفاء، ص 233).

[1] – بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، ص124

[2] – ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص119.

[3] – إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص669

[4]– كانت دور الضرب الإسلامية خلال الخلافة الأموية والعباسية وما تلاهما تتقاضى أجورا بنسبة 1% لتغطية أجور العمال وثمن الحطب، والتي تقطع من قيمة المضروبات (الكرملي، رسائل في النقود، ص 42)

الضرائب كان عاليا جداً ومبالغاً فيه مقابل ضرب النقود لأجلهم، وقد كانت تلك الأجور لتغطية فقط أثمان الوقود وأجور الضرابين والنقاشين وغيرها من تكاليف ثم تزايدت هذه الرسوم بمرور الوقت.[1]

ومن هنا لابد لنا من القول في أن الربح هو أحد الدوافع لضرب النقود، لأن الرسوم التي تفرض على ضربها تحقق وارداً كبيراً للدولة، علاوةً على أن ضرب النقود تمثل إعلان سيادة الدولة بوضع خاتمها وشعارها عليها.[2]إن دور الضرب كانت تسند إلى (أمين) تابع إلى دار الصرف السلطانية وقد عرف ذلك بنظام (الأمانة)، أما دور الضرب الصغيرة فكانت تخضع لنظام الالتزام إذ تعطى الدور عن طريق المزاد العلني لمن يدفع أكثر من أفرادأو مجموعة شركاء ولفترات كانت تتراوح بين 3-6 أعوام مقابل أقساط منتظمة.[3] ويكون تشغيل دار الضرب بسك النقود من الذهب أو الفضة أو النحاس فيها معا أو كل على حدة.[4] وهذا يعني إفي دور الضرب عدة أقسام أخرى كل قسم مكر س لتنقية وتهيئة وضرب نوع واحد من المعادن الثلاثة، ويعني أيضا إن تلك الدور كانت تعتمد على توفر المعدن وحاجة السوق، إذ أن بعض المعادن تتوفر بكثرة مرة وتشح أخرى. كما كانت بعض دور الضرب تخضع لنظام مزدوج أي أمانة على سبيل الالتزام أي أن الملتزم هو في نفس الوقت موظف لدى الدولة ويتقاضى منها راتب، لكن هذه الطريقة لم تكن دائمة الحدوث بل فقط حينما لاتجد الدولة أحداً يتولى أمر دار الضرب بالالتزام.[5]

---

[1]– باموك، التاريخ المالي، ص104-105

[2]– القسوس، نميات نحاسية، ص 77

[3]–إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص670

[4]– ساحلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص 7

[5] – باموك، التاريخ المالي، ص80

كانت العمليات الجارية ، في دور الضرب العثمانية تخضع على الدوام إلى مراقبة الحكومة من حيث العمليات التقنية ومطابقتها للمعايير القانونية التي تضعها الحكومة، فقد كانت تحدد عدد الاقجة التي يمكن أن تضرب من كل مئة درهم فضة خالصة، وكان لايسمح بإضافةأي معدن آخر إلى الاقجة عدا الفضة حتى القرن السابع عشر.[1] يعني إن الاقجة كانت تامة النقاوة أي أن نسبة الفضة هي 100%، وهذا أمر مشكوك فيه إذ يستحيل الحصول على فضة تامة النقاوة ذلك الزمن.

أن مركزية الدولة على ضرب النقود حالت دون وجود اختلافات حتى وان كانت بسيطة بين النقود المضروبة في استانبول وبين ما كان يضرب في غيرها إذ كان يحدد لدور الضرب اسم النقد ونوع المعدن والوزن، والعيار، ويكلف موظف خاص على تنفيذ تلك التعليمات حرفياً وأي خلل فانه يعرض نفسه للعقوبة.[2]

كان قانون نامة الذي أصدره السلطان محمد الفاتح (855- 886هـ/ 1451-148م) يضم مجموعة من القوانين لدعم مركزية الدولة في تنظيم عمل دور الضرب، فخلال الثلاثين عام من عهده كانت الاقجة تضرب في عدة مواقع.[3]التي كانت مركزاً لمناجم الفضة أو تقع بالقربمنها، الأمر الذي سهّلَ تداول الاقجة وبشكل منتظم في داخل القسطنطينية والأراضي المحيطة بها، كما نظم هذا القانون عمليات إنتاج ونقل المعادن من مناجم الذهب والفضة داخل الأراضي العثمانية، وقد منع السلطان

---

[1] – باموك، المرجع نفسه، ص 80

[2] – عامر، المكاييل والأوزان والنقود منذ فجر الإسلام وحتى العهد العثماني، ص 151

[3] – كانت بورصة واماسيا واياسلوك وتيرا وقونية وقسطموني وكنكا كانت في الأناضول حيث كانت مناجم للفضة، اما سريز ونوفار واسكوب كانت في البلقان وتقع في مراكز المناجم الأساسية او قريبا منها، إضافة الى دار ضرب القسطنطينية وادرنة.(باموك، المرجع السابق، هامش 40 ص78)

محمدالفاتح استخدام معدني ً الذهب والفضة في غير ضرب النقود، وخاصة في الفترات الأولى لضربها، ويعاقب كل من يقبض عليه شراء الفضة المهربة. [1]

وقد عملت الدولة العثمانية على منع عمليات التهريب وذلك بتفتيش الصناديق في الأسواق وكذلك والحوانيت والمسافرين مع القوافل، و اضعة يدها على أية فضة غير مختومة أو نقود قديمة، واستمرت الحكومة العثمانية على هذا الحال للفترات اللاحقة إضافة إلى فرضها الحظر على تصدير الفضة حينما يكون هناك نقص واضح في المعادن الثمينة، وذلك لضمان عدم تهريبها أو خزنها. ولأجل أن تفسح الدولة المجال لأصحاب الحرف الذين يعملون بالمعادن الثمينة (كالصاغة) فقد حددت لهم كمية لا تتجاوز المئتي درهم. [2]

لقد كانت أعمال ضرب النقود حتى أواسط القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، توفر لخزينة الدولة العثمانية دخلاً لابأس به، لكن تلك الدور بدأت تتضاءل أرباحها مع مرور الوقت بل صارت تتعرض للخسارة، وبناء ً على ذلك اتجهت الدولة إلى إيقاف نشاط الدور أحياناً وتخفيض الإنتاج أحياناً أخرى، وخلال العقد التاسع من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي دخلت الفضة الأمريكية الى الأراضي العثمانية بكميات كبيرة ونتيجة لارتفاع تكاليف استخراج الفضة من مناجمها في البلقان تم إيقاف عمل تلك المناجم واتجهت دور الضرب الى سك نقود ناقصة الوزن منخفضة العيار من خلال إعادة ضرب القروش الأوروبية المتدنية العيار إلى اقجة، ولم تستطع الدولة حينها من التصدي لعمليات ضرب النقود المغشوشة، إذ إن ملتزمي دور الضرب كان لابد لهم من تحقيق نسب من الأرباح لذا اتجهوا لتخفيض العيار، ممادفع بالدولة إلى تخفيض وزن وا إنقاص

[1] – مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج1، ص150

[2] – مانتران، المرجع السابق، ج1، ص 150-151

عيار نقودها الفضية، لغرض زيادة كمية النقود لتغطية النفقات الباهظة للحروب، الأمر الذي أدى بالنهاية إلى غلبة معدن النحاس في نقودها الفضية[1]، اذ ليس من المعقول ان تكون نقوداً كاملة العيار من أصل نقود مغشوشة.

كما أن تدفق الفضة الأمريكية قد زاد من عائدات دور الضرب مما شجع على إنشاء دور ضر ب جديدة ، مثل افتتاح دور ضرب ارضروم وديار بكر والشام والذي شجع مقتني الفضة الى نقلها من حلب إلى هذه الأماكن ، كما تم أحداث دار ضرب طرابلس الشام اذ لم يكن فيها دار ضرب من قبل.[2]

لقد شهدت الدولة العثمانية حتى نهاية الستينيات من القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادياستقرارا نسبياً وتوسعاً اقتصادياً ملموساً وبالنتيجة أدى إلى استقرار مالية الدولة، فمناجم الفضة عادت إلى نشاطها القديم (مناجم الأناضول، وغوموشان، وكابان، وارغني ومناجم البلقان وسيدر ه قابسي، وكرايوفا) وقد تراوح إنتاجها للفضة خلال عام 1143 هـ/ 1730م وما بعدها بين خمس وعشرين إلى أربعين طناً في السنة، إذ إن انخفاض إنتاج مناجم الفضة الأمريكية بعد عام1081هـ/ 1670م وارتفاع سعر الفضة أدى بالعثمانيين إلى إعادة تشغيل مناجمهم، إضافة إلى ما كان يدخل أراضيهم من الفضة المستوردة من المناجم الأوروبية التي كانت قد زادت في إنتاجها أيضا، كما اتجهت الحكومة العثمانية إلى العمل بمبدأ المركزية في ضرب أنواع خاصة من النقود في هذه الدار أو تلك والتي امتدت من البلقان إلى شرقي الأناضول.[3]إلا أن الإنتاج بدأ بالتراجع مع أواخر القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي.[4]

---

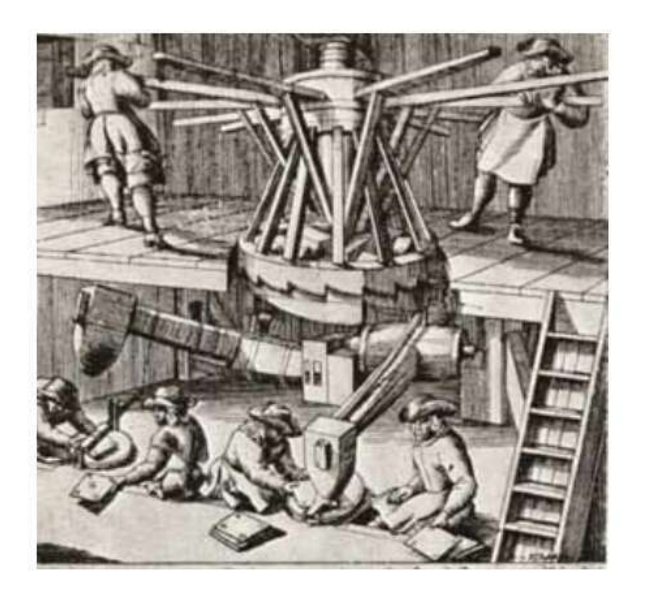
[1]- إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص662.

[2]- ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص226.

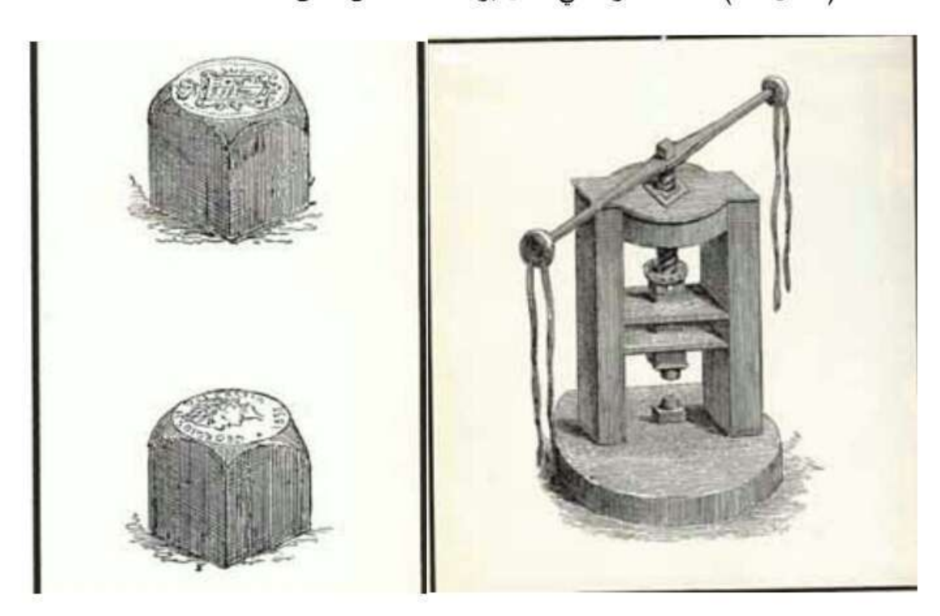
[3]- باموك، التاريخ المالي، ص299.

[4]- باموك، المرجع نفسه، ص298

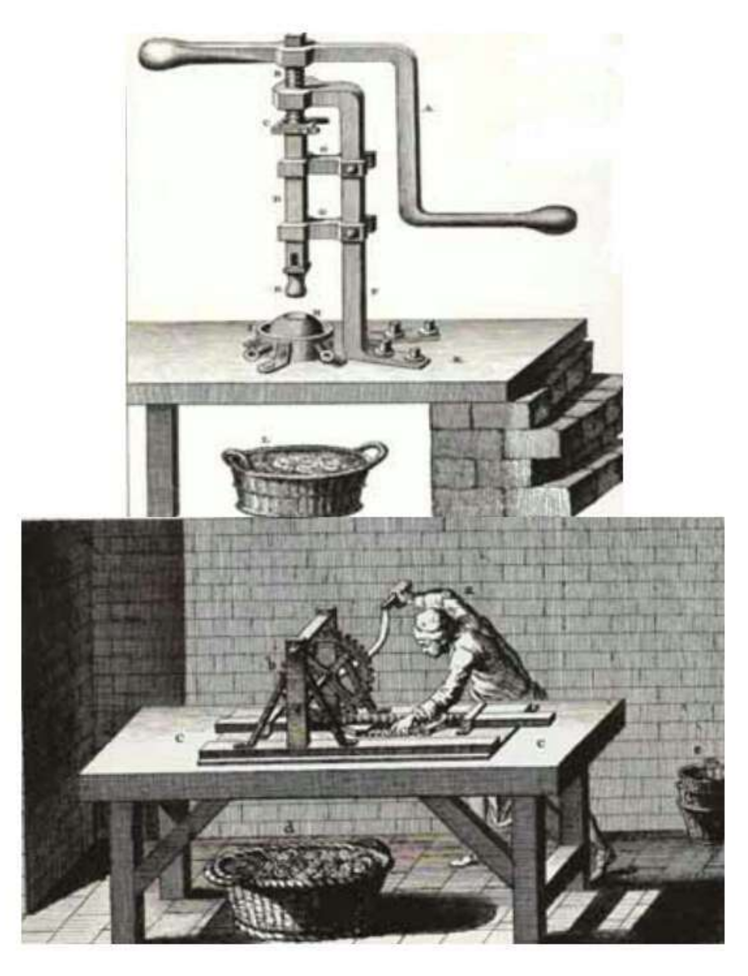




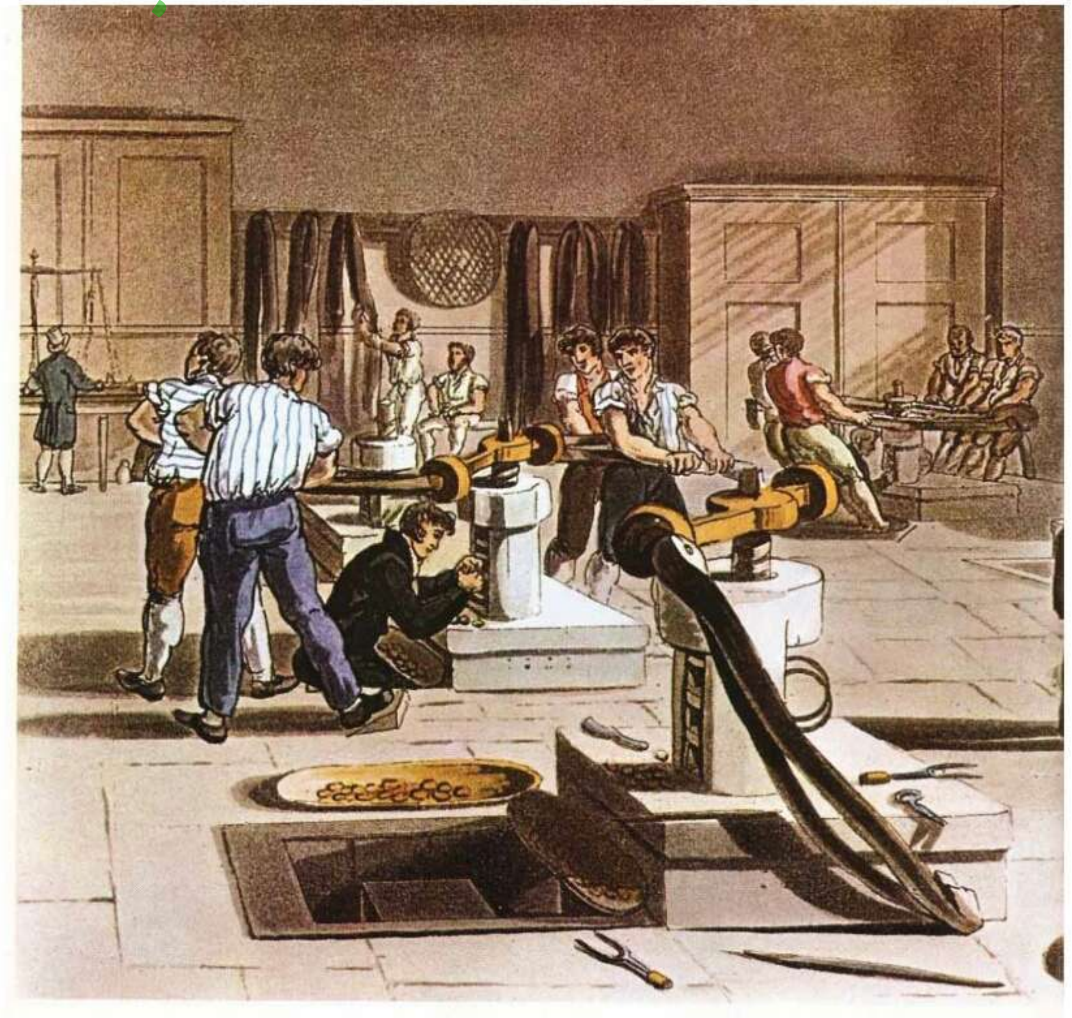
(الشكل 99)آلة سك النقود التي تعمل بواسطة أشخاص- عن Howard, no176



(الشكل 100)آلة صناعة النقود استخدمت في دور الضرب الاوربية بين السنوات 1727-1760م – عن Howard, no 184-185



(**الشكل 101**)آلة صناعة نقود فرنسيةمبكرة مؤرخة بسنة 1755م وهي تتكون من جزأينالأول قاطع أجوف والثاني لصنع حافة النقد– عن Howard, no180, 181



(الشكل 102) مكابس سك النقود في دار الضرب في فترة مبكرة من القرن التاسع عشر – عن Howard, no192

ثانياً :الخط على النقود العثمانية:

من المعلوم أن العثمانيين وهم من البدو الرحل لم يتمكنوا من الاستقرار في بلادهم الجديدة بجوار دولة سلاجقة الروم من جهة الغرب الأ بموافقة ومساعدة هؤلاءو لأسباب معروفة لنا جميعا ونتيجة لذلك يمكن القول إنهم اقتبسوا في بادئ أمرهم معظم مقومات حياتهم الحضارية من سلاجقة الروم الذين كانوا على درجة عالية من التقدم والرقي، حتى أن قدامى الرحالة الأوربيين قد أشادوا بذلك

ومنهم الرحالة البندقي(ماركو بولو)[1]. بمدى تحضرهم ورقيهم فقد انتقل هذا الرحالة ببلادهم في مطاوي القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، ومن بين المقومات الحضارية التي اقتبسها العثمانيون من سلاجقة الروم موضوع ضرب النقود تقنياً وفنياً وما صاحب ذلك من النقوش الكتابية، وبالتالي فلابد إن تتشابه نقودهم المبكرة، ولاسيما في عهد أورخان مع نقود سلاجقة الروم وخاصة تنظيم النقوش ونوع الخط.[2]

إذ نقش اورخان بن عثمان (727-764هـ/ 1326-1362م) بالخط العربي على جامع بورصة عاصمة العثمانيين الأولى أول لقب سياسي رسمي له ألا وهو (السلطان بن سلطان الغزاة، الغازي بن الغازي)كما خط اسمه مقروناً بالدعاء (خلد الله ملكه) على ظهر أول نقد عثماني (اقجة) لأن وجه ذلك النقد حمل الشهادة المحمدية (الأشكال 37و 38) .[3]

كما يتضح أن العثمانيين الأوائل قد ورثوا الخط الحسن عن سلاجقة الروم أولاً ومن بلاد ما وراء النهر في عهد تيمورلنك وخلفائه ثانياً[4]، وبعد فتح القسطنطينية 857هـ/ 1453م نقل العثمانيون أمهر الصناع من الولايات التابعة لهم إلى عاصمتهم الجديدة، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في تطور

---

[1] – ماركو بولو: ولد في عام 1254م وتوفي في عام 1324م وهو تاجر ورحالة ومستكشف من البندقية (ايطاليا) وكان هو وأبوه وعمه أول الغربيين الذين سلكوا طريق الحرير إلى الصين، وقد دون رحلاته في كتابه(ميليوني) وعرف الكتاب برحلات ماركو بولو، وقد زار مدينة قونية عام 1283م .(شيخاني، سمير، صانعو التاريخ، مؤسسة عز الدين، بيروت، 1987، ص321).

[2] – مرزوق، الفنون الزخرفية الإسلامية في العصر العثماني، ، ص13-17.

[3] – حنش، ادهام محمد، الخط العربي في الوثائق العثمانية، ط1، دار المناهج، عمان، 1998، ص32.

[4] – كتب الأتراك لغتهم بالخط العربي بعد انتشار الإسلام بينهم، وكان للسلاجقة فضل كبير في النهوض بفن الخط العربي، وطغرل بك زعيمهم درس هذا الفن وعندما حذقه بدأ في نسخ القران الكريم في ثلاثين جزءاً .(مرزوق، الفنون الزخرفية الإسلامية، ص174)

وازدهار الفنون العثمانية.[1] وكانت الفنون في بداية هذه المرحلة من تاريخ الدولة العثمانية تمثل حلقة اتصال بين فنون الدول الإسلامية التي كانت منتشرة، مثل السلاجقة في إيران والعراق واسيا الصغرى، ودولة المماليك في مصر والشام والحجاز واليمن من جهة، وبين الطراز العثماني من جهة أخرى حتى أصبح فناً متميزا في القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، ثم أخذت الفنون العثمانية بالتدهور بدخول التأثيرات الأوروبية عليها خلال القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي.[2]

لقد نال الخط العربي حظاً كبيراً من رعاية الدولة العثمانية التي حرصت على إدخال الخط إلى مؤسساتها الرسمية والدينية والاجتماعية والعلمية، وأعتبرته ميزة للشخصية الإسلامية العثمانية، كما نال الكثير من التحسين والتجويد على أيدي العثمانيين سيما خلال القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين/السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، عندما كانت الدولة العثمانية قد بلغت أوج عظمتها

[1] – كما فعل محمد الفاتح في استقدام الخطاطين من بلاط حسن الطويل حاكم دولة أق قويونلي = الخروف الأبيض 872-914هـ/ 1468-1508م..وكذلك فعل سليم الأول في استقدام الخطاطين من البلاط الصفوي في ايران بعد انتصاره في معركة جالديران وهي معركة كبرى وقعت في 920هـ/ 1514م في وادي جالديران بين الجيش العثماني بقيادة السلطان سليم الأول، وبين الجيش ألصفوي بقيادة إسماعيل الأول انتهت بانتصار القوات العثمانية واحتلالها مدينة تبريز عاصمة الدولة الصفوية، وأدت إلى وقف التوسع الصفوي لمدة قرن من الزمان وجعلت العثمانيين سادة الموقف، كما أنهت ثورات العلويين داخل الإمبراطورية. وترتب على المعركة الاستيلاء على تبريز عاصمة الدولة الصفوية، كما واستقدم الخطاطين من البلاط المملوكي في مصر – (فريد، تاريخ الدولة العلية، ص74؛ حنش، الخط العربي في الوثائق العثمانية، ص89؛ بيات، دراسات في تاريخ العرب، ص84).

[2] – داود، مايسة محمود، الكتابات العربية على الآثار الإسلامية من القرن الأول إلى القرن الثاني عشر الهجري، ط1، مكتبة النهضة المصرية، 1991، ص177-178.

في عهد السلطانين سليم الأول وأبنه سليمان القانوني، ومن الأدلة التي يستدل بها على عناية العثمانيين بالخط العربي هو قبولهم بالمخطوطات عوضاً عن النقود لتسديد الخراج والجزية.[1]

يتضح مما تقدم أن مكانة الخط في الدولة العثمانية قد بات أشبه ما يكون بالعمود الفقري لمؤسساتها السياسية والاجتماعية والدينية والتعليمية، كما يتضح أن أمر تحسين الخط لم يقتصر على السلاطين أو رجال الدين المسلمين فقط، بل تعداه بمشاركة الأمراء والأثرياء في عموم الدولة العثمانية على تشجيع الخطاطين في أنحاء الدولة كافة، مما ترتب على ذلك تحسين للخط وتطوره نحو الأفضل فأصبح أكثر جمالاً ورشاقة من ذي قبل، وقد أعتمد العثمانيون على الأقلام الستة التي كانت شائعة في العراق في عهد الخليفة المستعصم بالله آخر الخلفاء العباسيين والتي برع فيها الخطاط (ياقوت المستعصمي)[2] وهي: خط النسخ و(خط المحقق)[3](وخط الثلث)

---

[1]- حنش، الخط العربي في الوثائق العثماني، ص52 ؛ بروكلمان، كارل، الأتراك العثمانيون وحضارتهم، تاريخ الشعوب الإسلامية، ط3، دار الملايين، بيروت، 1961، ص56.

[2] - ياقوت المستعصمي: من مماليك المستعصم بالله آخر خلفاء بني العباس في بغداد،عيِّن خازناً في دار كتب المستنصرية، أحب الأدب ونظم الشعر تميَّز بقطته للقلم ابتدعها بانحراف خاص به وكتب من الخطوط النسخ والريحاني والثلث والرقعة والمحقق والتوقيع، بلغ مرتبة عالية في إبداعه للخط العربي ولقب بـ(قبلة الكتاب)، (ونوس، عبد الناصر، وغنوم، محمد، الخط العربي- نشأته.مبادئه.استخداماته، جامعة دمشق، 2009-2010، ص263).

[3] - خط المحقق: وهو الخط الحجازي اللين عرف بالمحقق أي الذي يحقق التناسب والدقة في رسم الحروف، وماهو الا خط النسخ الذي روعي في كتابته التناسب بين أجزاؤه، ومن أشهر ما برع به هم ابن مقلة وابن البواب وياقوت المستعصمي، وقد رأس حمدالله الاماسي الطريقة العثمانية في رسمه، واهتم به الخطاط احمد قرة حصاري وصارت استانبول مركز تجويده.(مرزوق، الفنون الزخرفية الإسلامية، ص175؛ ونوس وغنوم، الخط العربي نشاته، مبادئه، ص74).

و(خط التوقيع) [1] و(الريحاني) [2](والرقعة).[3]كما ابتدع الخطاطون الأتراك الخط الديواني وهو من الخطوط الجديدة المستوحاة من (قلم الثلث) [4].الذي كان ياقوت المستعصمي قد طوره وأضفى عليه المزيد من الرشاقة والقوة في أواخر العصر العباسي.[5]

كما استفاد الخطاطون الأتراك فائدة كبيرة في مجال الخط عندما ضمت الدولة اليها بلاد الشام والعراق، حيث ذُكر أن السلطان سليم الأول أستدعى إلى إستانبول كبار الخطاطين الموجودين آنذاك في العراق وفي بلاد الشام فعملوا إلى جانب الخطاطين الإيرانيين والأتراك في العاصمة العثمانية.

---

1 – خط التوقيع: وهو مشتق من خطي النسخ والثلث وسمي بخط التوقيع لان الخلفاء كانوا يوقعون به، واستخدمه بكثرة وزير الخليفة العباسي المأمون الفضل بن سهل الملقب ذو الرياستين فسمي في وقته بالخط الرياسي، ثم سمي بخط الإجازة لان الإجازة تمنح للمتفوق بالخط عند بلوغه الذروة في جودة الخط.(صالح، عبد العزيز حميد وآخرون، الخط العربي، جامعة بغداد، 1990، ص154و155،).

2 – خط الريحاني:وهو خط ابتدعه ابن البواب ويمتاز بتداخل حروفه بعضها في بعض بأوضاع متناسقة لاسيما حرفي الألف واللام فأنهما في هذا النوع من الخط أشبه ما يكونان بعودين من أعواد الريحان ومن هنا جاءت التسمية.(مرزوق، الفنون الزخرفية، ص175)

3 – مرزوق، المرجع نفسه، ص177

4 – خط الثلث: وهو خط متطور عن خط النسخ وقد سمي كذلك لأنه في حجم يساوي ثلث حجم خط النسخ الكبير الذي كان يكتب به الطومار، والطومار هو الملف المتخذ من البردي أو الورق وكان يتكون من 20 جزءا يلصق بعضها ببعض في وضع افقي ثم يلف بشكل اسطوانة، وكان سدس الملف يسمى طومار وكان يكتب عليه بخط نسخي كبير عرف بخط الطومار ومنه تولد خط الثلث، . وقد نال هذا الخط عناية المماليك والأتراك العثمانيين (مرزوق، الفنون الزخرفية، ص175؛ النبراوي، رأفت محمد، الخط العربي على النقود الإسلامية، مجلة كلية الآثار، مجلة سنوية في الآثار، جامعة القاهرة، كلية الآثار، العدد الثامن، 1997 ص22)

5– حنش، الخط العربي في الوثائق العثمانية، ص42؛ مرزوق، الفنون الزخرفية، ص178.

إضافة إلى إن الخطاطين المصريين البارعين في تجويد الخطوط العربية بمختلف أنواعها في العصر المملوكي قد ساهموا أيضا مساهمة فاعلة في تعليم الأتراك أصول الخط الحسن.

وقد برز من الخطاطين الأتراك البارعين في عهد السلطانيين سليم الأول و سليمان الأول القانوني، احمد قرة حصاري Ahmad Kara Hisari الذي فاق أسلافه في الهندسة العامة للجُمل وترتيبها بما في ذلك الانسيابية في الكتابة، فقد أتقن خطوط الجلي والمحقق والريحاني، مبتعداً بشكل واضح في كتاباته عن أسلوب مدرسة ياقوت المستعصمي، و قد ارتبط أسمه بالسلطان سليمان الأول القانوني، فيما برز خطه على قبة جامع السليمانية في استانبول وفي المصحف العظيم الذي كتبه للسلطان سليمان القانوني.[1]

وإضافة إلى الخط الديواني فقُستخدم العثمانيون خطيّ النسخ والثلث كوسيلة يعبرون بها عن عظمة الدولة العثمانية، حيث احتل خط الثلث مكان الصدارة على الآثار الإسلامية في الدولة العثمانية، لاسيما في النقوش التذكارية على العمائر، وعلى نحو خاص المساجد الجامعة فيما بين القرنين العاشر والثاني عشر الهجريين/ السادس عشر والثامن عشر الميلاديين، وسمي بالثلث لأنه يكتب بقلم يُبرى رأسه بعرض يساوي ثلث قطر القلم ويطلق عليه البعض جِد الخطوط العربية اللينة لأنه المنهل الأساسي لأنواع كثيرة من الخطوط العربية، ويعتبر في الوقت نفسه من أكثرها صعوبة من حيث القواعد والموازين التي وضعها.[2]

وكان لـ(ابن مقلة والسمساني وابن البواب)فضل كبير في إيجاد قواعده وإتقانها في العصر العباسي، وبحيث وصل خط الثلث إلى معايير جمالية عالية الجودة حتى نهاية العهد العثماني.[3]

---

1 – مرزوق، الفنون الزخرفية الإسلامية، ص185

2– صالح، وآخرون، الخط العربي، ص150

3 – ونوس وغنوم، الخط العربي نشأته، مبادئه، ص65

أنواع الخطوط العثمانية: –

1- خط الرقعة:

سُمّي هذا النوع من الخط بالرقعة نسبة إلى قطعة الورق التي كان يكتب عليها.[1]ويتميز بان حروفه قصيرة تميل إلى التدوير ويغلب عليها الطمس في بعض الحروف مثل العين والغين حينما يكونان في وسط الكلمة وحروف الفاء والقاف والواو، بغض النظر عن موقعها في الكلمة.[2]

ولم يتضح المصدر أو الأساس لهذا الخط غير أن غالبية المهتمين يرون أنه مقطع من النسخ والثلث معا، ومن المتفق عليه إن الخطاطين العثمانيين قد ابتدعوا هذا الخط بعد فتح القسطنطينية، وهناك من يرى أنه ابتدع متأخرا في القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي، ومهما يكن من أمر الذين ابتدعوا قلم الرقعة يبقى هو قلم عثماني قديم إذ عُثر في سجلات الدولة العثمانية على كتابات بهذا الخط تعود في تاريخها إلى عهد السلطان محمد الفاتح عام 886هـ/ 1481م، و استمرت متابعة تطوره في عهد السلطان سليمان الأول القانوني، والسلطان عبد الحميد الأول 1200هـ/ 1785م[3]، ليصل إلى أوج تطوره على يد الخطاط أبو بكر بن مصطفى أفندي، الذي قام بهندسة حروفه على غرار الخطوط العربيةالرئيسة مثل خطيّ الثلث والنسخ حتى بلغ ذروة الجودة، وأنتشر استخدامه آنذاك في جميع مدن الدولة العثمانية وذلك لسهولة الكتابة به، و حل محل خط النسخ في كتب المصاحف و الأحاديث النبوية.[4] وبذلك يمكن اعتباره الخط الأبسط والأسهل بين الخطوط العربية اللينة، لذااستخدم في كتابة الأمور الحياتية العادية، وكذلك الأخبار التي تتطلب السرعة، كما تقل فيه الرسوم الإضافية،

---

[1]– صالح، وآخرون، الخط العربي، ص153

[2] – مرزوق، الفنون الزخرفية، ص175

[3]– المصرف، ناجي زين الدين، مصور الخط العربي، بغداد، 1968، ص384

[4] – ونوس وغنوم، الخط العربي نشأته، مبادئه، ص121

ويكاد يخلو من الترويس، باستثناء نهايات بعض الحروف (كالواو والراء) ، كما يكاد يخلو من التشكيل، إلا في حالات معينة منعاً للالتباس.[1](الشكل 103).

(**الشكل 103**)كتابة بخط الرقعة بالقلم الغليظ والقلم الدقيق،عن ونوس،شكل 100

2- الخط الديواني:

لقدمي بذلك نسبة إلى الديوان الهمايوني السلطاني، وهو أحد الخطوط الرسمية في دواوين الدولة إلى جانب جلي الديواني والطغراء.[2] وقد شاع استخدامه في كتابة التعيينات والترقيات إلى المناصب العليا والمراسيم السلطانية في دواوين الحكومة، وامتاز هذا الخط بنوع من التعقيد إذ تزدحم فيها لكلمات ازدحاماً لا يترك بينها فراغ يسمح بإضافة أي حرف أو كلمة إليها، وكان الهدف من وراء ذلك هو منع أي تغيير في نصتلك الأوراق الرسمية، وقد كان في قصر السلطان العثماني خطاطون اختصوا بكتابة الخط الديواني دون سواه.[3]

1 – ونوس وغنوم، المرجع نفسه، ص121-122

2- ذنون، يوسف، الكتابة وفن الخط العربي، النشأة والتطور، ط1، دار النوادر، دمشق، 2012، ص433

3 – مرزوق، الفنون الزخرفية، ص183و184

وقد بدأت تتضح ملامح الخط الديواني في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، وذلك في دواوين الدولة الرسمية للعثمانيين، وعُرف بصفة رسمية في النصف الثاني من القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي أي في عهد محمد الثاني (الفاتح) وهو خط متجانس بين خطيّ الثلث والنسخ، وقد تميزت حروفه بالوضوح التام، وبالدقة والضبط في الكتابة أما الخطاط الذي وضع قواعده فهو الخطاط إبراهيم منيف،.[1](الشكل 104)وقد قسّم الخط الديواني إلى:

- الخط الديواني الجلي أو الجليل: وهو القلم الذي يتميز بكثرة الإشارات والحركات والعلامات الدقيقة التي يسميها الخطاطون العرب المحدثون بـ(الأوراد) ومفردها وردة، التي تفوق الوصف من الناحية الجمالية، كما يتميز بوضوح حروفه وكثرة حركاته حيث يملأ الفراغ فيعطي شكلا هندسياً منتظماً .(الشكل 105)
- الخط الديواني الجلي الزورقي: لقد تأثر هذا النوع بفن الرسم إذ كان على شكل زورق أو سفينة وأستخدم هذا الخط في كتابة الصكوك والمستندات والعملات الورقية.[2](شكل 106) .

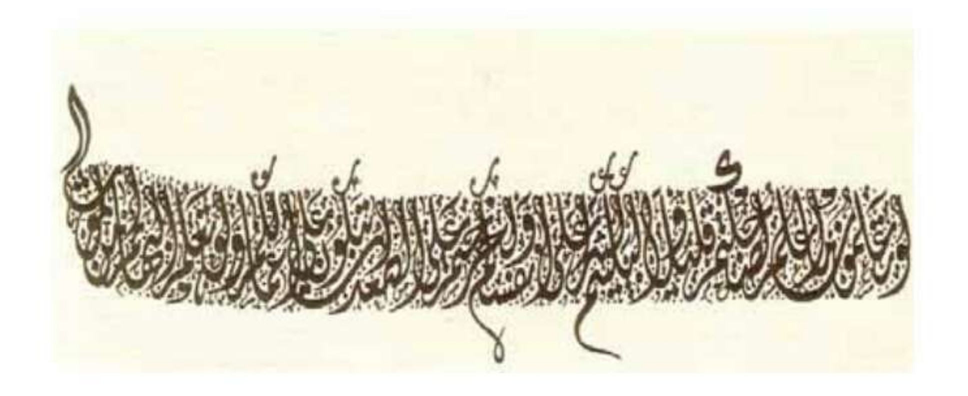
[1] – ونوس وغنوم، الخط العربي، ص134و135

[2] – صالح وآخرون، الخط العربي، ص154



(الشكل 104)خط ديواني بريشة هاشم محمد الخطاط،عن ونوس، شكل 124





(الشكل 105) كتابات بالخط الديواني الجلي (الجليل) . عن ونوس، الشكل 123



(الشكل 106)كتابات بالخط الديواني الجلي الزورقي،عن ونوس،شكل 186.

3- الطـــــغراء[1]:

أن الطغراء هيأسلوب معين في الكتابة يجمع بين قلمي النسخ والثلث، كتب به اسم السلطان ورتبت كلماته في وضع خاص على أن لا تتجاوز أسمه وبعض ألقابه وتنتهي بعبارة (عز نصره) وتم تنفيذها على الأختام وا عدادها، لتمهر بها المكاتبات والمراسيم السلطانية لإعطائها الصبغة الرسمية أو لتطبع بها نقود هؤلاء السلاطين.[2]

لقد استخدمت الطغراء بكثرة في العصر العثماني حتى إن الناس في العصر الحديث تعرفوا عليها عن طريق الأتراك العثمانيينولذلك ر بِطت بهم رغم إنها كانت معروفة عند شعوب أخرى بعضها سبق ظهور العثمانيين بأكثر من قرنين من الزمن، اذ كانت تقليدا قديماء رف من أيام السلاجقة العظام

1- ختلفت الآراء حول ما تعنيه كلمة الطغراء، فمن المختصين من يفسره على انه تقليد لرسم طائر مبسوط الجناحين يحمل الخير والبركة والسعد، ومنهم من يقول إن شكل الطغراء قد اشتق من بصمة الزعيم المغولي (تيمور لنك 808هـ/ 1405م) او انه اشتقاق من بصمة كف السلطان العثماني (مراد الأول 792هـ/ 1389م.).(ونوس وغنوم، الخط العربي، ص88)

2- داود، الكتابات العربية على الآثار الإسلامية، ص178

وسلاجقة الأناضول واستمر حتى أيام العثمانيين وتعني الرمز أو العلامة الخطية لملك الاغوز ثم من بعده السلطان السلجوقي، ويرى بعض المؤرخين إن أصل الطغراء من بلاد فارس وان رسم اللفظ بالحرف العربي قد ثبت في بلاد فارس بالصيغة طغراء ومن ثم جرى استعمال اللفظ في لغة الأدب التركي بصيغة التأنيث فقيل (طغرا غرة) اي الطغراء المثيرة.[1] كما عرفهاواستخدمها سلاطين المماليك في مصر، اذ يذكر المقريزي في خططه أن المنشورات كانت تطغر بالسواد القلم الغليظ وتتضمن اسم السلطان وألقابه.[2] في حين يذكر القلقشندي أنه قد بطل استعمال الطغرا في مصر بعد نهاية حكم السلطان شعبان أحد سلاطين المماليك، وذلك عندما تنبه الناس إلى إنها كانت تثبت في المنشورات فوق البسملة وهذا يعني أن اسم السلطان يسبق اسم الله وهو أمر غير جائز.[3] وقد كانت طغراء سلاطين المماليك – عبارة عن مستطيل مملوء بخطوط رأسية متوازية وبعضها قريب من بعض، وفي قاعدة المستطيل يكتب اسم السلطان وألقابه.[4]

أن أقدم ظهور للطغراء عند العثمانيين يرجع الى عهد السلطان اورخان بن عثمان وتظهر على وثيقة مؤرخة في عام 726هـ/ 1326م محفوظة في متحف (طوب قابي سرايTop Kapi Saray) في استانبول، وبسبب ارتباط الطغراء بتطور الخط العثماني، فقد ارتبطت بالعثمانيين، رغم استخدام من سبقوهم إليها من الفرس والسلاجقة والمماليك، وأصبحت الطغراء أحد أهم النصوص القانونية

---

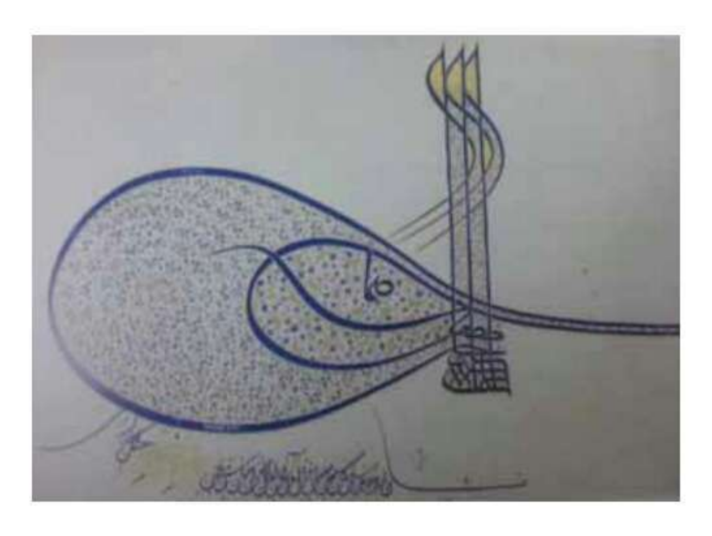
[1]– الدجيلي، نقود السلطان عبد الحميد الأول في المتحف العراقي، ص79؛ الطراونة، الكتابات على النقود العثمانية، ص42.

[2]– المقريزي، تقي الدين ابو العباس احمد بن علي، ت 845هـ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار التحرير للطبع والنشر، القاهرة. بدون تاريخ، ج3، ص44

[3]– القلقشندي، ابو العباس احمد بن علي الفزاري، ت 821هـ، صبح الأعشى في صناعة الانشا، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، 1963، ج13، ص162و163

[4]– القلقشندي، المصدر نفسه، ج13، ص165و166

والبروتوكولية في قانون نامة الفاتح، ثم اشتهرت على نطاق واسع في عهد السلطان سليمان الأول القانوني نتيجة اتساع الدولة وانتشار القوانين في جميع أنحائها؛ وهناك نسخة منها محفوظة في (متحف المترو بوليتانMetropolitan Museum) في نيويورك ويلاحظ فيها كثرة العناصر الزخرفية الدقيقة المنثورة. ليس هذا فقط، بل استعان راسم الطغراء بأكثر من لون واحد في زخرفته لإضفاء المزيد من البهجة على عمله (شكل 107) .[1]



(**الشكل 107**) طغراء السلطان سليمان الأول القانوني كما تظهر على بعض الأوامر السلطانية العثمانية المهمة.عن (Williams, (j, no147j [2]

ويلاحظ وجود اختلافات ضئيلة بين طغراوات السلاطين العثمانيين الذين أعقبوا سليمان الاول القانوني فلا تغييرات مهمة باستثناء تغيير اسم السلطان في الطغراء او إضفاء المزيد من العناصر الزخرفية النباتية الدقيقة في المنطقة المحيطة بالطغراء أو الإقلال منها أو حذفها كليا حسب المكان الذي استخدمت فيه الطغراء، من ذلك على سبيل المثال: الطغراء المستخدمة على النقود مثلاً يرافقها عناصر زخرفيه قليلة او قد تخلو منها. أما إذا كان الأمر يتعلق (بالفرمانات) والتي تعني الأوامر

---

[1] - Atil, Esin, The Age of the Sultan Suleyman the Magnificent, New York, 1987, p211

[2] - William.Jonathan, Money A History, British Museume, 1997،

السلطانية والكتب الرسمية فقد كانت الزخرفة في كثير من الأحيان تظهر بشكل محدد حسب أهمية الفرمان.[1]

لقد كانت وظيفة الاهتمام بالطغراء من الوظائف المهمة في البلاط العثماني فكان هناك على الدوام واحدُ من رجال البلاط يشغل تلك الوظيفة (وليس بين أيدينا أسماء أولئك الخطاطين الذين كتبوا تلك الطغراوات العثمانية باستثناء اثنين منهم الأول (مصطفى راقم) الذي يذكر انه خط للسلطان محمود الثاني (1808-1839م) الطغراء الخاصة به ونصها: (محمود خان بن عبد الحميد دام مظفرا) ،والثاني هو (سامي الخطاط) الذي خط طغراء السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909م) ونصها: عبد الحميد خان بن عبد المجيد دام مظفرا) .

كما أطلق أسم النيشانجي على من يضع ختم الطغراء على الوثائق والمراسيم وسائر الأوراق الرسمية.[2] وكان يدعى أحيانا (توقيعي) أو (طغرائي) وهو أحد أعضاء الديوان الهمايوني الأساسيين بل هو الرئيس الأعلى للديوان الهمايوني خلال القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، والنيشانجي يتم اختياره من بين الوزراء، ممن تتوافر فيهم قدرات الإحاطة الكاملة بقوانين الدولة وتشريعاتها التنظيمية، وبتنظيم وتأليف القوانين واستخلاصها من مصادر الشرع الشريف، ولذلك نجد أن النيشانجي كان ينظر في أمور المكاتبات المختلفة وخاصة الرسائل التي كانت توجه للحكام، كما يقوم بترجمة رسائل السلطان من العربية والفارسية واليونانية، وكان يرافق السلطان في الحروب.[3]

وكان وضعه للطغراء الذي يمثل توقيع السلطان في أعلى المعاهدات والأحكام والقوانين أحدى وظائف النيشانجي الأساسية المباشرة التي اكتسب من خلالها صفته (طغرائي) ، وكان رئيس الكتاب وأمين

---

[1] – مرزوق، الفنون الزخرفية الإسلامية، ص182-183

[2] – الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، ص7-378

[3] – محمود، تاريخ الدولة العثمانية النشأة والازدهار، ص417؛ العريض، تاريخ الدولة العثمانية، ص168

الدفتر وكافة رؤساء الديوان أتباعا له، وكان النيشانجي يمنح مقاطعة "خاص" مرتباً له من الدولة[1]، وفي القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي فقد هذا المنصب أهميته شيئا فشيئا وأصبح يخط الطغراء موظف يدعى (طغرانويس Tugrunuvis) قبل ان يتولاها موظف آخر يدعى (توقيعه ديوان همايون) .[2]

وهكذا باتت الطغراء شعار الدولة العثمانية وصارت منذ القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، تعلو كافة الوثائق الرسمية، ولم تقتصر على الفرمانات فقط، بل شملت النقود والطوابع البريدية وتصدرت صفحات من آيات القرآن الكريم، كما وارتفعت على واجهات الأبنية الرسمية الكبيرةوتوجت مداخل القصور، والمدارس في المدن الرئيسة مثل استانبولإضافة إلى ذلك توجت الطغراء مقدمة وجوانب السفن التجارية والحربية العثمانية. لكن شهرتها أتت من اعتبارها توقيع السلطان وإمضائه.[3]

البنية الفنية للطغراء:

تتركب الطغراء من التفاف خطوط دائرية على الجهة اليسرى، ثم تتجه من خلال خطين نحو اليمين، وتتقاطع الحروف العمودية المتدرجة في الطول مع الالتفاف، ويقابل التفاف الخطوط الدائرية خطوط على شكل أقواس في الجانب الأيمن، وبهذا أصبح شكل الطغراء يستند إلى تكوين مغلق خال من الفراغ بين الحروف، فهي أسلوب زخرفي على نحو رسم كتابي.[4]

---

1 – محمود، تاريخ الدولة العثمانية النشأة والازدهار، ص418

2 – ده ده أوغلو، السلاطين العثمانيون، ص101

3 – ونوس وغنوم، الخط العربي، ص88- 91

4 – ونوس وغنوم، الخط العربي، ص88

وتكمن أهمية الطغراء في مساعدة الدارس للوثائق في التعرف على الفترة التاريخية التي تعود إليها، خاصة اذا كانت تحمل طغراء السلطان أو الصدر الأعظم أو الوزير، وبالتالي يكون من المتيسر على الدارس ان يضع تلك الوثيقة في خانتها التاريخية الصحيحة.

قراءة و تحليل الخط على النقود العثمانية:

تبدو من خلال النماذجالمقروءة للنقود العثمانية، إنها تقليد للنقود الايلخانية في الأناضول و متأثرة في الوقت نفسه بالنقود السلجوقية ولاسيما في نوع الخط (الأشكال 108و109) ورغم أن أشكال النقود التي ضربها السلاجقة أو الأيلخانيون كانت متشابهة خلال القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، إلا إنها اختلفت بالأوزان فيما بينها، لذلك فمن المرجح إن السلطان اورخان بن عثمان ربما اعتمد على نقاشي ضرب النقود في دور ضرب الأناضول.[1] وهو أمر مبرر كون الدولة العثمانية دولة حديثة العهد بضرب النقود فلا بد لها من الاستعانة بنقاشين محترفين سبق لهم العمل في دور ضرب سابقة ومن هنا ظهرت تأثيرات السابقين على النقود العثمانية الأولى.



(الشكل 108) نقود سلجوقية – عن المسكوكات الاسلامية من صدر الاسلام حتى العهد العثماني ص65.[2]

---

[1] – باموك، التاريخ المالي، ص73

[2] – البنك العربي المحدود، المسكوكات الإسلامية مجموعة مختارة من صدر الإسلام حتى العهد العثماني، عمان، 1980، ص65.



(الشكل 109) نقود أيلخانية، عن قازان ص431

ويلاحظ على الاقجة (الاشكال37و38) [1] إنها تشبه النقود الايلخانية (الشكل109) من حيث الطراز فالنقوش الكتابية على كلا الوجهين بالقلم الكوفي ذو الطرف المتقن، وهذا النوع من الخط شاع استخدامه على النقود السلجوقية، والذي تنتهي هامات حروفه بخطين في حرفي الإلف واللام أو ثلاثة أو بخط واحد أو تنتهي بمثلث صغير في حرف الدال (الشكل 108) . [2]

في حين أن الخط الظاهر على (اقجة) سليم الأول وسليمان الأول القانوني (شكل 47و 48) [3] يُظهر تأثر هؤلاء بالنقوش الكتابية على نقود (الدولة الصفوية) [4] في إيران حيث جلب سليم الأول معه عدداً

---

1 – انظر فصل النقود – النقود الفضية.

2 – ظهر الخط الكوفي ذو الطرف المتقن على النقود السلجوقية المبكرة والمتأخرة (النبراوي، رأفت محمد، الخط العربي على النقود الإسلامية،، ص9-10)

3 – انظر فصل النقود – النقود الفضية.

4 – يُعد إسماعيل الصفوي المؤسس الحقيقي للدولة الصفوية في إيران عام 907هـ/ 1501م، والتي استمرت هذه الدولة حتى سنة 1148هـ/ 1746م.(فرغلي، أبو الحمد محمود، الفنون الزخرفية الإسلامية في عصر الصفويين بإيران، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990، ص31-32)

من الخطاطين الفرس إلى القسطنطينية بعد دخوله تبريز.[1](الشكل 110) . كما يظهر في (شكل 48) أن الخط يتجه نحو (النستعليق) [2] الفارسيوأن مدّات السين في عبارة " شـــــاه " أو " خـــان " في اقجة سليمان القانوني قد اقتطعتا بالكامل من خط النستعليق وحشرتا بوسط خط الثلث لضرورة وحاجة التركيب والتصميم الجماليفيس إلاّ .



(الشكل110)نقد صفوي ، طهماسب ، ضرب اصفهان – عنWilliams, j, no143

كما ويلاحظ أيضا أن الخط الظاهر على النقد السلطاني الذهبي المضروب في تلمسان في عهد السلطان مراد الثالث في (الشكل 13) [3] إنه مكتوب بـ(الخط ألنسخي – من الأندلسي المغربي) [4]والذي ورثه المغاربة من الحضارة الأندلسية، وكتِبَ به المصاحف والكتب، ونُقش على حجر أبواب المدن

---

[1]– بيات، دراسات في تاريخ العرب، ص84

[2] – النستعليق، وهو مزيج من كلمتي نسخ وتعليق، أسهم في تجويده ووضع قواعده وتحسينها كل من مير علي سلطان التبريزي (919هـ/ 1513م، وعماد الدين الشيرازي وسلطان علي المشهدي، فقد نشأ هذا الخط في عهد الدولة الصفوية واستخدم على النقود، امتازت حروف هذا الخط بالليونة والطواعية إضافة للرقة والأناقة، .والنستعليق معروف حاليا بالفارسي. (النبراوي، الخط العربي على النقود الإسلامية، ، ص23؛ ونوس وغنوم، المرجع نفسه، ص82).

[3]– انظر الفصل الاول – النقود الذهبية.

[4] – درياس، السكة الجزائرية في العهد العثماني، ص132.

وجدران المدارس والمساجد، ويُعد الخط المغربي من أجمل الخطوط العربية في هندسته، فلكل حرف قياسه الخاص ضمن أسلوبه (الشكل 111) .[1]



(الشكل 111) خط مغربي – عن ونوسشكل 79.

ومما يلاحظ أيضا على النقود العثمانية، حملها لعناصر زخرفيهنفذّت بدرجة عالية من الدقة والإبداع إلى جنب خط الثلث والطغرائي، وقد تباينت تلك الزخارف من زمن لآخر،ومما لاشك فيه أن تنفيذ تلك الزخارف يحتاج إلى جهد ومهارة عالية، لتنقش على قالب الضرب ذو الحجم الصغير (الأشكال 53و64و70) [2] وقد تمثلت تلك العناصر الزخرفية، بالزخارف الهندسية المعتمدة على بعض السطوح المستوية[3]، ونفذ ذلك على النقود بزخارف تمثلت بالمربع والمعين والدائرة، إضافة الى وجود الخطوط المستقيمة والمتقاطعة (كما في الاشكال 37 و40و 41و 42و 52 و 76) [4]، أما الدوائر المتداخلة

---

1 – ونوس وغنوم، الخط العربي نشأته، مبادئه، ص93و 94

2 – انظر الفصل الأول– النقود الفضية.

3 – الخالدي، المسكوكات العثمانية المضروبة في العراق والقسطنطينية، ص166.

4 – انظر الفصل الأول– النقود الفضية.

فتوجد في أغلب النقود الفضية والنحاسية، وقد أضفى هذا التداخل جمالية كبيرة على تلك النقود (كما في الأشكال 37و46و49و51و55) [1] وإن مصمم النقود (النقاش) قد قسّم الشكل الدائري في بعضها إلى ثلاثة أو أربعة أنطقه ثم قام بتوزيع العبارات المدوّنة أغلبها بخط الثلث.

ويلاحظ وجود الدائرة المقرنصة على النقود العثمانية الفضية (كما في الشكل 38) وذلك لمنحها صفة جمالية، ولقد لوحظ هذا النوع من الدوائر على الخزف الإسلامي ذي اللونين الأزرق والأخضر خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين/ التاسع والعاشر الميلاديين.[2] كما حملت النقود العثمانية ما يشبه رؤوس السهام أو الرماح (كما في الأشكال 68و70و71) .

ومن الأشكال الأخرى التي يمكن أن ننسبها إلى الزخارف الهندسية هي النجمة الخماسية و التي توزعت بكثرة على النقود الفضية والذهبية (الأشكال 65و70) [3] فهي عنصر زخرفي شاع في الفن العثماني حيث ترمز إلى المناطق الخمسة التي كان يعتقد إن العالم ينقسم إليها ولكل منطقة لون خاص.[4] كما إن النجوم عند الأتراك ترمز إلى النور والضياء لما لها من خاصية الإنارة ليلاً.[5]

كما نجد النجمة السداسية وهو ما يثبت بشكل واضح على أن النجمة السداسية قد استخدمها المسلمون الأوائل،وا نها ليست شعاراً يهودياً كما تدعي الحركة الصهيونية (كما في الشكل 43) [6]، أما في

[1] – انظر الفصل الاول– النقود الفضية.

[2] – كما في صحن محفوظ في متحف الفن الإسلامي بالقاهرة (حسن، زكي محمد، أطلس الفنون الزخرفية والتصاوير الإسلامية، القاهرة، 1956، ص13، شكل9).

[3] – انظر الفصل الأول – النقود الفضية.

[4] – مرزوق، الفنون الزخرفية الإسلامية، ص187.

5 – الجهيني، محمد محمود علي، المصبعات والمشبكات المعدنية بنوافذ العمارة الإسلامية بالقاهرة في القرن التاسع عشر/ التأثيرات الأوروبية على العمارة العثمانية وآليات الحفظ والترميم / أعمال المؤتمر الرابع لمدونة الآثار العثمانية – زغوان، ط1، تونس، 2001، ص79و84).

[6] – انظر الفصل الأول– النقود الفضية.

(الشكل 83 ب) فيلاحظ وجود نجمة ثمانية الرؤوس، إلا أن النجوم على اختلاف أحجامها وعدد رؤوسها كانت على الدوام تحمل معاني دينيةأسطورية سواءً لدى العراقيين القدماء أم لدى غيرهم من الشعوب كالفرس و اليونانيين و الرومان، ولدى العرب في شبه الجزيرة العربية قبيل الإسلام، حيث كانت على الدوام تحمل معاني لها أهمية دينية كبرى وذلك انطلاقا من الدائرة القدسية السماوية. فنجد إن علامة النجمة عند السومريين والبابليين (السماء) وكانت مكرسة (للإله أنو Anu) والتي تعني بالسومرية إلى جانب ذلك (الخلود) أو (القدسية) .[1]و هكذا استمر استعمال النجمة، في الفنون العربية والإسلامية على مر العصور.

كما يلاحظ وجود الحروف العربية (الشكل 64و70ب) والتي تتوزع بشكل خاص داخل النقود الفضية، إذ يتمتع الخط العربي بقوة تعبيرية تكمن في قابليته التشكيلية، فهو قادر على التحليق في الفراغ دون حدود[2]،فهل هناك سراً وراء نقش الحروف العربية ؟ لقد أجاب أبن خلدون على هذا السؤال بالإيجاب عندما ذكر في مقدمته أن رجال التصوف الإسلامي يسبون الى الحروف العربية أسراراً خفية، فكل حرف له عندهم معنى خاص.[3] فلا غرابة أن نجد العثمانيين مغرمين بالخط العربي وان ينال حظاً واسعا من الاهتمام والتجويد على أيديهم ونجد نقودهم تتزين بالحروف العربية (كما في الأشكال 62و63).[4] ولقد اتخذ الكثير من السلاطين العثمانيين والوزراء والأمراء من فن الخط العربي هواية لهم، وأسهموا في نسخ المصحف الشريف بأيديهم.[5]

1– بهنسي، عفيف، معاني النجوم الزخرفية، مجلة الحلويات السورية، مجلد 31، 1981، ص17

2 – ونوس وغنوم، المرجع السابق، ص160

3 – مرزوق، الفنون الزخرفية الإسلامية، ص188

4 – انظر الفصل الأول – النقود الفضية.

5 – مثل السلطان بايزيد الثاني، والسلطان مصطفى الثاني، (مرزوق، الفنون الزخرفية الإسلامية، ص189)

أما الزخارف النباتية فلقد حظيت بعناية فائقة من قبل الفنان المسلم، وذلك لتزيين ما ينتجه بهذا العنصر الذي لا يجد غضاضة في رسمه، وقد استعمل النقاش عناصر نباتية متنوعة في زخرفة النقود بأشكال مختلفة، أما لوحدها أو مع غيرها من الزخارف. فقد نجد في في بعض النقود أشكالاً لورود تتكرر بانتظام داخل الفلس النحاسي يفصل بين وردة وأخرىخط ثم تلتقي تلك الخطوط لتكوّن وردة في الوسط (كما في الشكل 81). أو قد نجدها بصورة منفردة في الجزء العلوي من النقود (كما في الأشكال 71و72) [1]، وتجدر الإشارة إلى إنالوردة عُرفت في الفن الأكدي والبابلي والأشوري، واستمر استخدامها عنصرا زخرفياً وحتى يومنا هذا، كما جاء ذكر الوردة في قوله تعالى: (فإذا انشقت السماءُ فكانت وردةً كالدهان) [2].

أما الطغراء فقد ظهرت في بداية أمرها على النقود الفضية العثمانية بشكل بسيط وبعيدة عن التعقيد فكان يسجل اسم السلطان على وجه النقود بتركيب بسيط يشتمل على اسم السلطان واسم والده، ولعل أقدم اقجة وصلت إلينا تحمل الطغراء تعود للأمير سليمان جلبي (806هـ/ 1403م) (الشكل112) وكانت تشبه طغراء السلطان المملوكي الاشرف قايتباي.[3](الشكل113)





(الشكل 112) اقجة – سليمان جلبي – سنة 806 – عن Sultan, no154

[1] – انظر الفصل الأول– النقود الفضية.

[2] – قرآن كريم، سورة الرحمن، الآية 37.

[3] – سيف الدين قياتباي (قايت بيك) الذي حكم مصر بين سنتي 873- 901 هـ / 1468-1495م.(زامباور، معجم الأنساب و الأسرات الحاكمة، ص88)



(الشكل113)طغراء السلطان المملوكيالاشرف قايتباي.

وظلت الطغراء تستخدم على النقود العثمانية بشكلها البسيط، حتى أتسمت بالإتقان والتداخل الفني الجميل وخاصة عندما ظهرت على اقجة باسم السلطان مصطفى الأول (1026-1027هـ/ 1617-1618م) (الشكل 55) [1]. ثم حصل تطور آخر للطغراء التي لم تعد قاصرة على تسجيل اسم السلطان واسم والده بل أضيف إليها بعض العبارات مثل(المظفر دائما) [2]. كما على فلس نحاسي يحمل اسم السلطان سليمان الثاني، ضرب القسطنطينية عام 1099هـ/ 1687م (الشكل 85) [3].

أن الطغراء التي وجدت على النقود الذهبية، وصلت إلى أعلى درجات الدقة والإتقان إضافة إلى جمالية التصميم، إذ قام (النقاش)بتوزيع العبارات المدو ّنة أغلبها بخط الثلث ويتخلل بعضها علامة الطغراء السلطانية، كما إن الطريقة التي استخدمها النقاش عند ضرب النقود في رسم الامتدادات كما في حرف (ب) في كلمة (ضرب) مع الياء في كلمة (في) جاءت متجانسةفي إيقاعٍ جميل أضفى على التصميم جمالاً ورونقاً (كما في الشكل 114) .

---

[1]- انظر الفصل الأول – النقود الفضية

[2]- النبراوي، الخط العربي على النقود الإسلامية، ص25

[3]- انظر الفصل الأول – النقود الفضية.

ولأجل ملئ الفراغ المتكون فوق طمغ الطغراء فقد بث فيها بعض الأزهار والوريقات في ثنايا التصميم وفوق العلامة السلطانية الطغراء (كما في الأشكال 24و27و30و31و) [1].



(الشكل 114) أشرفي عثماني احمد الثالث- ضرب مصر سنة 1115هـ- عن الدينارعبر العصور الإسلامية ص234

وأما الطغراء المتكاملة على النقود العثمانية، فنلاحظ أنها قد نقشت مستقلة، لتحتل الوجه على النقد بالكامل، وبدا ذلك واضحاً على النقود الذهبية الخاصة بالسلطان أحمد الثالث (1115-1143 هـ/ 1705-1730م) (شكل115) .



(الشكل 115) فندق ذهبي- للسلطان احمد الثالث - عنBadwin Auctions, no.15،

[1]- انظر - النقود الذهبية.

يتضح مما سبق :

1- أن اهتمام الدولة العثمانية بالنقودكان كأساس للهوية الوطنية بما رافقها من مأثورات رسمية.

2- كانت في الدولة العثمانية مؤسسة رسمية في الديوان السلطاني ، خاصة بالخط العثماني وقد نص عليها قانون نامة محمد الفاتح كإحدى التنظيمات الرئيسة للدولة.

3- كان الخط العربي العثماني ومن خلال الطغراء يعبر عن هوية السلطان وموظفي الدولة الكبار كما ورد في الفرمانات – الأوامر الرسمية.

4- لقد انتشر الخط العربي العثماني وبكافة أشكاله في جميع الولايات التابعة للدولة العثمانية سواءً أكانت عربية أم أوروبية ،والذي شجع على انتشار الإسلام بين تلك الشعوب.



الفصل الثالث

الأحوال السياسية والإدارية

يتألف هذا الفصل من :

أولا:الاحوال الداخلية.

ثانيا:جهود السلاطين في تصحيح النقد.



الفصل الثالث

الأحوال السياسية والإدارية

لقد كّون النظام السياسي والإداري للدولة العثمانية من :1- السلطان والحكومة : كان السلطان العثماني يعرف بلقب باديشاه - ومعنى ذلك السلطان الأعظم او الرئيس الأعلى للدولة والجيش ويشترط فيه أن يكون تركي الأصل، وعليه كان الولاء في الدولة العثمانية إلى آل عثمان وحدهم، وقد تمتع السلطان بسلطة عسكرية ومدنية مطلقة .[1] 2- شيخ الإسلام : وهو يلي السلطان ، ويمثل الرئيس الأعلى للعلماء، 3 - الصدر الأعظم : أي رئيس الوزراء ويقوم بدور المساعد للسلطان في إصدار القوانين وإدارة البلاد ، وقد أطلق على الحكومة المركزية للدولة العثمانية "الباب العالي"، 4- ريس أفندي: وهو من يتولى الشؤون الخارجية للدولة ، وهو بمثابة وزير الخارجية .[2]

أولاً :الأحوال الداخلية .

قُسّمت الإدارة في الولايات العثمانية إلى أقسام إداريةعيّن عليها موظفون ينوبون عن السلطان في حكمها، ويمتلكون من السلطة والصلاحيات ما تمكّنهم من إدارتها، أما أبرز تلك الأقسام فكانت:- الأيالة (الولاية) يحكم الولاية نائب عن السلطان ويلقب بالباشا أو أمير الأمراء (بيكلربك) [3]، وتقسّم الولاية إلى السناجق أو (ألوية) تجمع أقضية، والأقضية تتركب من نواح، والنواحي تجمع عدة قرى،

---

[1] - أحمد، إبراهيم خليل، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516- 1916م، جامعة الموصل ،الموصل، 1983، ص66.

[2] - احمد ، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني ، ص68.

[3] - بكلربك: أمير الأمراء، وهو الولاة في العاصمة والولايات.(ساحلي أوغلي، قانون نامة محمد الفاتح - من تاريخ الأقطار العربية، ص 534).

وكان على كل سنجق أو لواء (أمير) هو (سنجق بك) أي أمير اللواء، أما الأقضية فكان فيها السوباشي(الشرطة) المعين من قبل أمير اللواء.[1]

أستطاع السلطان محمد الثاني الذي اعتلى العرش العثماني في عام 855هـ/1451م فتح القسطنطينية في عام 857هـ/ 1453م[2]، إذ مالبثت إن أصبحت عاصمة للدولة العثمانية ومنطلقاً لفتوحات أوروبا كلها فلقّب محمد الثاني بـ(محمد الفاتح) .[3]وقد استخدمت في عهده لأول مرة مدفعية الهاون وذلك عند فتح القسطنطينية فضلاً عن مدافع الحصار الثقيلة[4]، كان السلطان محمد الفاتح يمتلك إمكانية كبيرة في التنظيم المدني إضافةإلى إمكانيته في الجانب العسكري، حيث وضع أنظمة جديدة سار عليها من جاء بعده، فهو من أطلق(الباب العالي) على الحكومة العثمانية وجعل لها أربعة أركان، هم الوزير وقاضي العسكر والدفتردار[5] والنيشانجي[1]، وبعد أن امتدت حدود الدولة العثمانية باتجاه أوروبا جعل

---

1 – المنصور، ميمونة حمزة، تاريخ الدولة العثمانية، ط1، عمان، 2008، ص58؛ الزيدي، مفيد، موسوعة التاريخ الإسلامي – العصر العثماني 1516-1916، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2003، ص112.

2 – كانت هناك أربعة محاولات سابقة لفتح هذه المدينة لكنها لم تنجح الأولى سنة 32هـ/ 653م زمن الخليفة عثمان بن عفان(رض) والثانية عام 44هـ/ 664م زمن الخليفة معاوية بن أبي سفيان، اما المحاولة الثالثة كانت زمن الخليفة معاوية أيضا سنة 49هـ/ 669م، والمحاولة الرابعة زمن الخليفة سليمان بن عبد الملك سنة 98هـ/ 716م، (علي، احمد سالم، إستراتيجية الفتح العثماني، الإسكندرية، 2012، ص55).

3– علي، سيد رضوان، السلطان محمد الفاتح بطل الفتح الإسلامي في أوروبا الشرقية، ط1، الرياض، 1982،ص10.

4 – السيد، محمود، تاريخ الدولة العثمانية، ص44

5 – الدفتردار: هو وكيل السلطان المالي وناظر خزينته، منصب استخدم من قبل الايلخانيين وكذلك الدول التركية المسلمة، واستحسنه العثمانيين، وصاحب هذا المنصب هو رئيس دائرة الدفتر الذي كانت تسجل فيه جميع الأراضي العثمانية بما فيها أراضي التيمار، وكان يدعى في البداية دفتر خاقاني ناظر وكذلك دفتر خاقاني=

لها قاضي عسكر خاص اسمه قاضي عسكر الروميللي وقاضي عسكر آخر للأناضول وكانت مهمتهما التعيين في بعض وظائف القضاء، كما تم ترتيب وظائف الجند الانكشارية فجعل لهم رئيس يدعى(الأغا)- والذي مهمته ضبط الأمن في مدينة القسطنطينية، ووضع رئيس للطوبجية وثالث يختص بالذخيرة ومؤنه الجيش.[2]

ووضع السلطان محمد الثاني قانون نامه، وهو مجموعة من القوانين التي كرست قانون العقوبات والنظام المالي وقد وضعها في آخر عهده، وقد رتب في هذا القانون وظائف القضاء من أكبر وظيفة إلى أقل وظيفة ووضع أول مبادئ القانون المدني وقانون العقوبات وعمل على إبدال العقوبات البدنية بأخرى مالية أي الغرامات النقدية، وظلت تلك القوانين سارية المفعول من بعده حتى عام 1255هـ/ 1839م، وكانت من أسباب تقدم الدولة العثمانية.[3]

توفي السلطان محمد الفاتح ولم تستطع قوته أن تمنع النزاع على السلطة بعد مماته وان كان قد أوصى بها لابنه (جمjem)، إلا أن ابنه الثاني بايزيد الثاني لم يرض بالوصية وسبق أخاه إلى استانبول فتسلم مقاليد العرش عام (886- 918هـ/ 1481-1512م) تدعمه الانكشارية التي ظهر

=أميني، ثم أصبح يدعى طابو عموم مديري أي ما يقابل اليوم الكاتب العام لدائرة وثائق الملكية، (ساحلي أوغلي، قانون نامة الفاتح، من تاريخ الأقطار العربية، ص533؛نوفل، كشف اللثام ص165؛ ده ده اوغلو، السلاطين العثمانيون، ص101).

[1] – النيشانجي: أي الطغرائي أو التوقيعي، وهو كاتب سر السلطان، ورئيس الديوان(ساحلي أوغلي، قانون نامة الفاتح، من تاريخ الأقطار العربية، ص534)

[2] – فريد، تاريخ الدولة العلية، ص67

[3] – ده ده اوغلو، السلاطين العثمانيون، ص 46؛ فريد، تاريخ الدولة العلية، ص67.

تدخلها لأول مرة، بشكل علني في مسائل السلطة العليا وقد زاد بايزيد في معاشاتها لقاء تأييدها له، فأصبحت هذه(المنحة)تقليداً ثابتاً كلما تسلم العرش سلطان جديد.[1]

رغم الأخطار الخارجية والداخلية التي واجهها السلطان بايزيد الثاني والذي عرف عنه ميله للسلم، فقد خاض حروباً فاشلة ضد البندقية والإمبراطور الألماني كما شغل آخر حياته بالخطر ألصفوي. إضافة إلى ثورات الانكشارية بزعامة ابنه سليم الأول مما أخل بالنظام الاقتصادي العثماني لكثرة المصروفات العسكرية والإدارية.[2]

في عام 918هـ/ 1512م أجبر الانكشارية السلطان بايزيد الثاني بالتنازل عن العرشفقبِل مرغماً، فتنازل لأبنه سليم الأول.[3] ولما كان تعيين السلطان سليم الأول بمساعي الانكشارية فكان عليه توزيع المكافآت عليهم، فأعطى لكل نفر منهم خمسين دوكا.[4]ويلاحظ انه مبلغاً كبيراً في ذلك العصر، الأمر الذي زاد من طمعهم وتدخلهم في أمور السلطنة.

كان السلطان سليم الأول واحداً من أعظم سلاطين آل عثمان وأكثرهمإنتصاراً وفتحاً إذ تمكّن من التغلب على الدولة الصفويّة في إيران عام 920هـ/ 1514م في معركة جالديران[5]، واستولى على مقاطعات واسعة كانت تابعة لها، ودخل مدينة تبريز وحمل خزائنها إلى استانبول، إضافة إلى إرسال

---

1 – Nihayat Mutasim, Catalog of Ottoman Gold Coins in the Bilbessi Collection.Amman, Jordan.2006, p4

2 – غرايبة، عبد الكريم، العرب والأتراك، مطبعة جامعة دمشق، 1961، ص276

3 – بولس، جواد، الموسوعة التاريخية شعوب الشرق الأدنى وحضارته، تعريب وتحقيق سيمون عواد وماري عواد، دار عواد للطباعة والنشر، بيروت، 1993، ج5، ص61.

4 – فريد، تاريخ الدولة العلية، ص10

5 – جالديران: سهل في شرق الأناضول، بالقرب من الحدود الروسية التركية الإيرانية. (أصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان، ج2، ص69).

مئات من الصناع الإيرانيين إلى العاصمة العثمانية.[1]كما فتحت الجيوش العثمانية في زمنه مدن اورفة والرقة وماردين و أجزاء كبرى من إقليم كردستان[2] فضلاً عن ديار بكر.[3]

كانت أمور الدولة العثمانية متضعضعة في أواخر عهد السلطان بايزيد الثاني، كمابدأت تعاني من أزمة في اقتصادها، الأمر الذي أدى إلى نقص حاد في خزينة الدولة، فأضطر سليم الأول بعد توليه العرش إلى الاستدانة من التجار لتسديد التزامات الدولة. غير إن وضع الدولة المالي عاد للانتعاش حين تمكّن من فتح بلاد الشام بعد انتصاره على سلطان المماليك (قانصوه الغوري)[4] في(مرج دابق)[5]عام 922هـ/ 1516م، وبعدها توجهه نحو مصر فسار لملاقاة (طومان باي) [6] وهزمه في العام التالي.[7] في معركة الريدانية ودانت مصر بالولاء للعثمانيين اذ كانت مصر من كبريات المدن

1 – أصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان، ج2، ص69؛شاكر، الخلفاء العثمانيون، ص101؛ السيد، تاريخ الدولة العثمانية، ص77

2– كردستان وهي المنطقة الواقعة حاليا بين سورية والعراق وا إيران(أصاف، المرجع نفسه، ج2، ص69)وتعرف اليوم بكردستان العراق.

3– شاكر، الخلفاء العثمانيون، ص101.

4 – قانصوه الغوري، ، حكم الاشرف قانصوه الغوري من 906- 922هـ (زامباور، الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، دار الرائد، بيروت، 1980، ص164)

5 – مرج دابق: قرية بين إعزاز وحلب، تبعد عن حلب حوالي 45كم. (آصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان، ج2، ص70)

6 – طومان باي، حكم العادل سيف الدين طومان باي سنة 906هـ(زامباور، الأنساب والأسرات الحاكمة، ص164)

7 – قازان، المسكوكات الإسلامية 3، ص130–131؛ بني المرجة، صحوة الرجل المريض، ص40

وأغناها وبذلك انتقلت الخزينة المملوكية لحوزة العثمانيين وأرسلت إلى استانبول [1]، كما حمل الخليفة العباسي(المتوكل على الله) إلى استانبول.[2]

وبعد قيام السلطان سليم الأول بتنظيم الإدارة أخذت الأموال تتكدس في خزينة الدولة، حتى نسب له القول: " إنني ملأت الخزائن بالذهب، وان تمكن خلفي من إملائها بالاقجة فليختمها بختمه، وكلما لم يتمكنوا من تحقيق ذلك، فليختموا الخزينة السلطانية بختمي أنا "أي فلتبق الخزينة منسوبة إلي. وهذا يعني أن الانتعاش الذي مرت به الخزينة العثمانية في عهد سليم الأول لم تشهد له مثيلاً.[3]

كان لسيطرة العثمانيين على بلاد الشام ولسقوط دولة المماليك في مصر نتائج هامة منها انضمام أملاك المماليك إلى الدولة العثمانية في سوريا وفلسطين والجزيرة والحجاز وبذلك تضاعفت أملاكهم أكثر من مرة ونصف، إ ضافة إلى رغبة سليم الأول في أن يصبح حامي الحرمين الشريفين.[4] وبذلك تم انتقال الخلافة الإسلامية من مصر إلى القسطنطينية حيث خطب للسلطان العثماني من فوق المنابر في الممالك الإسلامية خادماً للحرمين الشريفين بعد أن أرسل شريف مكة زين الدين بركات(903-932هـ/ 1497- 1525م) فروض الطاعة والولاء إضافة إلى بعض الهدايا لسليم الأول، ثم سلمه مفاتيح الأماكن المقدسة والآثار النبوية الشريفة الموجودة في مكة المكرمة والمدينة

---

1 - أورزتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة، عدنان محمود ومحمود الانصاري، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، 1988، مج1، ص229

2 - ابن اياس، محمد بن احمد، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، ط2، القاهرة، 1961، ج5، ص185؛السيد، تاريخ الدولة العثمانية وحضارتها، ص94

3 - بيات، فاضل مهدي، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، ط1، دار المدار الإسلامي، لبنان، 2003، ص124

4 - العلبي، اكرم حسن، دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين 1500-1520م، ط1، سورية، 1982، ص396

المنورة كدليل على إقراره بالسيادة الجديدة.[1] وهكذا أضيف للسلطان العثماني مقام ديني رفيع في العالم الإسلامي علاوةً على مقامه السياسي.[2]

كانت مدة حكم السلطان سليم الأول أيام فتوحات خارجية ، وتنظيمات داخلية، لكنه كان يختلف عن أبيه اذ عرف عنه ميله لسفك الدماء فقد قتل سبعة من وزراءه لأسباب واهية، حتى صار أمر من يصل إلى منصب وزير يعني قد وصل إلى حتفه.[3]

تولى السلطان سليمان الأول القانوني عرش السلطنة وعُدَّ من أعظم سلاطين بني عثمان منذ تأسيس الدولة، وذلك لانجازاته السياسية والإدارية والعسكرية، حيث توسعت الدولة ووصلت أوج عظمتها على يده فقد فتح مدينة بلغراد وجزيرة رودس وبلاد المجر إضافة إلى فتحه بغداد سنة941هـ/ 1534م وعدن سنة945هـ/ 1538م.[4] فأصبح عهده عهد فتوحات عظيمة وسياسة حكيمة ، إضافة إلى النظم والقوانين التي استحدثت او طوّرت في عهده وأطلق عليه الشعب لقب(القانوني) ليس كواضع للقوانين فحسب بل لتطبيقه القوانين بدقة وعدالة.[5]

فقد وضع السلطان سليمان الأول القانوني أنظمة داخلية لكافة فروع الحكومة واحدث تغييرات على نظام العلماء والتدريسيين الذي وضعه السلطان محمد الفاتح اذ جعل وظيفة المفتي اكبر الوظائف

---

[1] – متولي، احمد فؤاد و فهمي، هويدا محمد، تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها حتى نهاية العصر الذهبي، ط1، القاهرة، 2002، ص224–227؛عبد الرحيم، عبد الرحمن عبد الرحيم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1980، ص21

[2] – جلبي، أوليا، سياحتنامة مصر، ترجمة محمد علي عوني، دار الكتب والوثائق، القاهرة، 2009، ص174؛ محمود، تاريخ الدولة العثمانية النشأة والازدهار، ص247؛ بولس، المرجع نفسه، ج4، ص640

[3] – فريد، تاريخ الدولة العلية، ص78.

[4] – فريد، تاريخ الدولة العلية، ص79–107.

[5] – اوزتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود، مج 1، استانبول، 1988، ص354.

العلمية ، كما عمل على تقسيم جيش الانكشارية إلى ثلاث فرق كل حسب سنوات خدمته[1] وبناءً على ذلك جعل راتب لكل فرد من أفراد الفرقة الأولى من 3-7 قروش والثانية من 8-9 قروش يومياً ، أما الفرقة الثالثة فكانت مؤلفة من المعاقين بسبب الحرب وكان راتب الفرد منهم يتراوح بين 32- 120 قرش شهريا ، وقد كان عدد الجيش العثماني عند وفاة السلطان سليمان ثلاثمائة ألف، منها خمسون ألف جيش منظم والباقي غير منظم، والترسانة الحربية من السفن الحربية كانت ثلاثمائة وعدد المدافع ثلاثمائة أيضا.[2]

بعد التقدم الذي شهدته الدولة العثمانية خلال فترة حكم السلطان سليمان الأول القانوني لم تصل إليه بعده ، بل أخذت وبالوقوف مرة وبالتقهقر مرة أخرى إلى إن وصلت إلى حالة من الانحلال ، وقد أوعز ذلك إلى عدة أسباب كان من جملتها ، زيادة الثروات نتيجة الفتوحات العديدة والغنائم الكثيرة، وبالتالي نتج عن تلك الثروات التعالي والمفاخرة والمبالغة في الترف، تلك الصفات التي تؤدي بصاحبها إلى التأخر والتدني.[3]

لم تكن جيوش الانكشارية تخرج للحرب إلا وعلى رأسها السلطان مما كان دافعا قويا للجيوش في مسيرة حروبها،إلا إن السلطان سليمان قام بتغيير هذه السنُّة الحميدة وسمح للانكشارية القتال بأمر قائدهم الأكبر، فكان هذا التغيير سبباً في تخلف أغلب السلاطين الذين أتوا بعده عن الخروج للقتال ، كما كانت أمور الدولة تبحث في ديوان الوزراء برئاسة السلطان، فأبطلها السلطان سليمان وجعل

---

[1] – فريد، تاريخ الدولة العلية، ص108.

[2] – فريد المرجع السابق، ص108

[3] – فريد، تاريخ الدولة العلية، ص108

الديوان ينعقد برئاسة الصدر الأعظم[1] وترتب على ذلك إن صارت الأمور بيد الوزراء بعد إن كانت بيد السلطان .[2]

اما في عهد السلطان سليم الثاني، فقد واجه في بداية توليه السلطنة قضية تمرد جنود الانكشارية ومطالبتهم له بزيادة أعطياتهم التي تمنح لهم بمناسبة اعتلائه العرش، وقد تمنّع السلطان في البداية ثم استجاب لمطالبهم، وأخذ بإصلاح الأمور الداخلية وتنظيم شؤون البلاد وعهد بالإدارة والسياسة إلى(الصدر الأعظم) صقوللو محمد باشا الذي أمتاز بحسن الإدارة والإخلاص اذ لم يكن السلطان سليم متصفا بما يؤهله ليحافظ على ما خلفه أبيه .[3]لقد تحسّن الوضع المالي للدولة العثمانية جراء الإدارة الجيدة للصدر الأعظم صوقللي محمد باشا.[4]

أما عهد السلطان مراد الثالث، فمن أول الأعمال التي قام بها عند توليه السلطنة إصداره أمراً بمنع شرب الخمر الذي شاع تعاطيه بين الجند الانكشارية ، فثار الانكشارية على قرار السلطان مما أضطر الأخير إلى إباحة شرب الخمر لكن بمقدار لا يذهب معه العقل[5]، ولقد وصفت سياسة السلطان مراد الداخلية بغير الناجحة بسبب التغييرات الكثيرة للصدارة العظمى ،اذ تم تغيير 8 صدور

---

1 – الصدر الأعظم: كان يطلق على المسؤول الأول في إدارة الدولة العثمانية، وكان يطلق على الشخص الأول المسؤول في الدولة لقب الوزير، وعندما ازداد عدد الوزراء صار يطلق عليه الوزير الأعظم ثم استبدل بلقب الصدر الأعظم، والصدر كلمة عربية وتعني مقدمة الشيء او أوله ومنها جاءت كلمة او لقب الصدارة أو الصدر الأعظم في اللغة التركية كلقب أطلق على أهم رجل في الدولة بعد السلطان العثماني. (التميمي، عبد الجليل، التأثيرات الأوروبية على العمارة العثمانية وآليات الحفظ والترميم، أعمال المؤتمر الرابع لمدونة الآثار العثمانية – زغوان، تونس، 2001، ص195)

2 – فريد، تاريخ الدولة العلية، ص108

3 – العريض، تاريخ الدولة العثمانية، ص91؛ طقوش، تاريخ العثمانيين، ص231.

4 – الارناؤوط وابو الشعر، الدولة العثمانية بدايات ونهايات، ص141

5 – فريد، تاريخ الدولة العلية، ص113.

عظام ، وكانت أما بسبب تقدم العمر او القتل او بسبب المؤامرات الداخلية للقصر، ،كما أن إدارة الدولة العثمانية لم تتولاها شخصيات ذات حنكة في الإدارة خلال عهد السلطان مراد الثالث مما عرضها للأزمات مالية كبيرة، اذ تكرر عصيان جند الانكشارية في استانبول وفي الولايات التابعة للدولة بسبب تخفيض قيمة الاقجة وعدم زيادة الرواتب فأخذت قيمة الرواتب في تنازل بسبب الأزمات المتلاحقة[1]، كما ازداد نفوذ الحريم في القصر وخاصة زوجة السلطان وتدخلهن بأمور السياسة،ونتيجة لتدني الوضع الاقتصادي وعدم توفر السيولة النقدية فقد تفشت الرشوة وشراء المناصب الحساسة، وامتداد الفساد إلى العلماء وشيوخ الإسلام.[2]وصار أمراً مميزاً في الدولة العثمانية أن لايصل أي شخص إلى منصبه إلا بالمال .[3] ونتيجة لضعف الإدارة وفراغ المراكز الحساسة والمهمة من العناصر الكفوءة ، جعل الموظفين الجدد يقومون بتوظيف كوادر أضعف منهم الأمر الذي حال دون مقدرة الدولة العثمانية من الصعود للقمة مرة أخرى.[4]

استلم السلطان محمد الثالث عرش السلطنة الذي كان يمتاز بشخصية ضعيفة أظهرت مساوئ الدولة إلى العلن،اذ انه فضل البقاء في القصر دون الخروج إلى الحرب وترك أمور الدولة الداخلية في أيدي وزرائه الذين باعوا المناصب المدنية والعسكرية ، إضافة إلى تفشي الرشوة بين صفوف القادة العسكريين، وخفضوا النقود مما سبب في إثارة غضب الناس في كل مكان[5]، كما إن تسلط الحريم وبروز تأثيرهن على القصر قد ظهر من خلال تغيير الصدارة العظمى 13مرة واعتلاء البعض منهم

---

1 – العريض، تاريخ الدولة العثمانية، ص95.

2– فريد، تاريخ الدولة العلية، ص114؛ جب، هاملتون، بوون هارولد، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، مصر، 1971، ج2، ص15

3– الصباغ، ليلى، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1989، ج1، ص354.

4 – العريض، تاريخ الدولة العثمانية، ص95

5 – فريد، تاريخ الدولة العلية، ص118.

بين 3-5 مرات الصدارة العظمى[1]، حسب أهواء حريم القصر،كما ازداد طغيان نفوذ الانكشارية والسباهية في استانبول ،وانشغال السلطان محمد الثالث بإخماد الحركات التمردية في الداخل (الحركة الجلالية، وحركة عبد الحليم اليازجي) في منطقة الأناضول.[2]فكان تجميع هذه العوامل قد ساعدت على تسريع الانحطاط للدولة العثمانية.

عهد السلطان أحمد الأول، الوضع الداخلي للدولة العثمانية شهد العديد من الثورات والتمردات، واضطر سكان القرى والجبال إلى الفرار من مناطقهم بين الأعوام 1016-1019هـ/ 1607-1610مـ ، وتمكن السلطان احمد الأول من إخماد تمرد الجلالية في عام 1020هـ/1611م[3] .هذا وقد تردت الأوضاع المالية للدولة العثمانية بسبب قلة واردات الخزينة من النقود، بعد استيلاء البرتغاليين والانكليز على الطرق التجارية حول أفريقيا بين أوروبا والهند(شركة الهند الشرقية)، امتاز عهد السلطان احمد ببعض الاستقرار ولم يزد عدد الصدور العظام عن ستة صدور امتاز بعضهم بالحنكة وحسن الإدارة أمثال الوزير مراد باشا الذي كان عونا وعضداً للسلطان احمد، وخلال عهد السلطان احمد عرفت زراعة التبغ في الممالك العثمانية وذاع استخدامه بين العامة من الناس، فأمر بمنعه .[4]

أما السلطان مصطفى الاول، فلم يلبث في السلطنة سوى 3 أشهر اذ لم يستطع ان يدير شؤونها حتى نصب ابن اخيه عثمان بن احمد الاول ، واعيد مصطفى الاول الى الحكم عام 1031هـ/ 1621م بعد قتل السلطان عثمان الثاني ثم عزل السلطان مصطفى الاول للمرة الثانية في عام 1032هـ/ 1622م وبقي معزولاً حتى وفاته عام 1049هـ/ 1639م، يعلل فشل السلطان مصطفى الاول في

---

[1]- العريض، تاريخ الدولة العثمانية، ص102

[2]- الحمود، العسكر في بلاد الشام، ص134.

[3]- ده ده اوغلو، السلاطين العثمانيون، ص60

[4] - شاكر، الخلفاء العثمانيون، ص179؛ العريض، تاريخ الدولة العثمانية، ص104؛ آصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان، ج2، ص91.

ادارة دفة الحكم ، كونه كان محجورا عليه بين الخدم والجواري ، اذ ان اخيه السلطان احمد الاول لم يقم بقتله كما جرت عليه العادة السيئة بقتل الاخوة التي سادت في العهد العثماني، لذا لم يتعلم شيئ عن امور الحكم عندما آلت اليه السلطنة.[1]

عهد السلطان عثمان الثاني، وضع خططاً لإصلاح الجيش والإدارة من خلال زيادة العنصر التركي فيه، وقام بتطهير الانكشارية ونظم جيش عسكري جديوقيّد سلطة العلماء وامتيازاتهم ، لأنهم كانوا معارضين لفكرة الإصلاحات الإدارية التي حاول السلطان عثمان الثاني أن ينتهجها.[2] الأمر الذي أدى إلى تمردات جند الانكشارية التي حاول السلطان إخمادها لكن دون جدوى ، وتمكن الجند الانكشارية من القبض على السلطان وعزلوه ومن ثم قتلوه، ويعد هذا الحدث حدثاً خطيرا في تاريخ الدولة العثمانية اذ صارت سلطة الانكشارية تقوى على سلطة السلطان، وبدأت قوة الانكشارية تعيث فسادا ينصبون الوزراء ويعزلونهم ويبيعون المناصب لمن يدفع أكثر فكانت الوظائف تباع جهارا نهارا، إضافة إلى وجود سلطة الحريم والعلماء وحركات التمرد داخل عاصمة الدولة خلال هذه الفترة ، مما انعكس أثره السيئ على بقية المدن والولايات التابعة للدولة العثمانية .[3] كان للإحداث الداخلية دور سلبي هدد طرق التجارة العثمانية مع روسيا عبر سواحل البحر الأسود للخطر، فحاول العثمانيون تأمين ذلك الطريق لضمان استمرار تجارتهم مع تلك المدن.[1]

---

[1] – شاكر ، الخلفاء العثمانيون، ص183.

[2] – فريد، تاريخ الدولة العلية، ص124.

[3] – شاكر ، الخلفاء العثمانيون، ص186؛ العريض، تاريخ الدولة العثمانية،ص105 ؛ فريد، تاريخ الدولة العلية، ص124.

[1] – العريض، تاريخ الدولة العثمانية، ص106.

أما السلطان مراد الرابع، فقدأعدّه المؤرخون أعظم السلاطين بعد السلطان سليمان الأول القانوني فقد أعاد تنظيم وضبط الجيش فقد خفض عدد الانكشارية من 100000 إلى 60000، ونظم إدارة الدولة من خلال إصداره(قانون نامه) المتعلق بالإدارة المالية للعاصمة والولايات العثمانية، وقد نجح في ملأ الخزينة بعد إن كانت فارغة.[1]

لقد استقرت الأمور ضمن حدود الدولة العثمانيةزمن السلطان مراد الرابع وعمل جاهداً على تطهير المؤسسات العامة من الفساد وعدم الشعور بالمسؤولية، مخلفا نظاماً واستقرارا في البلاد، وأتاح للدولة العثمانية بشكل عام واستانبول بشكل خاص الفرصة في نمو اقتصادي وسكاني وتجاري كبير أخرجت الدولة من حالة الركود التي كانت تعيشها لتعود منافسا تجاريا للانكليز والفرنسيين والهولنديين والبنادقة مرسخاً بذلك أسس الحكم العثماني معيداً للدولة هيبتها من جديد.[2] كما وجه حملاته صوب الشرق لاستعادة بغداد ذات الأهمية الاقتصادية العظيمة للدولة العثمانية فتمكن من استرداد بغداد من يد الصفويين سنة 1048هـ/ 1638م.[3]

السلطان إبراهيم الأول، عرف في المصادر العثمانية بـ(دلي إبراهيم Deli Ibrahim) ووصف بالجنون والتبذير وخراب الخزينة وشيوع الفساد والاختلاسات التي قام بها معاونوه الذين حولوا ملكيات الدولة إلى ملكيات خاصة بهم،وكما حوّل كثير من التيماريين في عهده تيماراتهم إلى أوقاف ومالكانات.[1]

حاول السلطان إبراهيم الأول التخلص من رؤوس الانكشارية الذين كانوا يعترضون وينتقدون أعماله ،

---

[1]- مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج1، ص391؛ ده ده اوغلو، السلاطين العثمانيون، ص64؛ السيد، تاريخ الدولة العثمانية وحضارتها، ص113.

[2]- العريض، تاريخ الدولة العثمانية، ص108.

[3]- محمود، تاريخ الدولة العثمانية النشأة والازدهار، ص378؛ طقوش، تاريخ العثمانيين، ص254

[1]- العريض، تاريخ الدولة العثمانية، ص 108-109

إضافة إلى رغبتهم في التدخل بشؤون الدولة خارجين بذلك عن حدود عملهم وهو الدفاع عن الدولة والسلطان ، فعرف هؤلاء بنوايا السلطان حيالهم فاجتمعوا على عزله وتوليه ابنه محمد الرابع الذي له من العمر 7 سنوات، ثم قرروا قتله خنقاً كما قتلوا السلطان عثمان الثاني [1]، وما علينا هنا سوى تصور الحال الذي كانت عليه عاصمة الدولة العثمانية من انفلات أمني ومن استهانة لهيبة السلطان والسلطنة.

لقد تولى عرش السلطنة العثمانية سلاطين كانوا أطفالاً ولا يمتلكون الأهلية لإدارة شؤون البلاد ومن بين هؤلاء السلاطين السلطان محمد الرابع، الذي تولى عرش السلطنة، وهو في السادسة من العمر وقد اهتمت والدته بتعليمه فنشأ محباً للأدب كما كان مولعاً بالصيد حتى لقب بـ(أوجي أي الصياد). ونظراً لصغر سنه فقد كان النفوذ الفعلي بيد والدته.[2]

وكانت خزينة الحكومة خالية من النقود حين اعتلى السلطان محمد الرابع عرش السلطنة ولكي يتمكن من دفع منحة الجلوس إلى الجند الانكشارية، لجأ إلى طريق مصادرة الممتلكات، وفرض ضرائب استثنائية بالتيمارات بنسبة 50%، و خلال سنة 1064هـ/ 1653م حصلت زيادة في الإيرادات إلى 500 مليون أقجة، إلا إن ميزانية الدولة شهدت عجزاً قدره 170مليون أقجة، واضطربت أحوال الدولة المالية.[3] فنشط السلطان إلى إصلاح الأمور، فأوكل الصدارة العظمى إلى محمد كوبرللي باشا الذي عُرِفَ بحسن التدبير، فعمل على إصلاح البلاد والجنود، واجتهد في جمع الأموال، فانتشل الدولة من بعض المخاطر التي كانت تحيط بها ، وصادف ان حصل قحط في بلاد الدولة العثمانية أهلك نصف سكانها ، كما نشب حريق في استانبول دمر فيها العديد من المنازل ، وكان السلطان

---

[1] – فريد، تاريخ الدولة العلية، ص129.

[2] – ده ده اوغلو ، السلاطين العثمانيون، ص67

[3] – مانتران، روبير، تاريخ الدولة العثمانية، ج1، ص360

في ذاك الوقت برحلة صيد ، فثار عليه جند الانكشارية وخلعوه ، معلنين أخاه سليمان الثاني سلطاناً بدلا منه.[1]

وجاء السلطان سليمان الثاني ليغدق العطاء على الجنود الانكشارية ولم يعاقبهم على خلعهم أخيه السلطان محمد الرابع، إلا إنهم مالبثوا تمردوا ثانية وعمت الفوضى واخذوا يقتلون ويوزعون المناصب على من يريدون، فعمل السلطان سليمان على تفريق الأموال عليهم لإخماد تمردهم ، كماقامبتصفيات عديدة في صفوف الجيش مما بث شيئا من الأمن والنظام[2]، وألغى الضرائب الاستثنائية التي كان قد فرضها السلطان محمد الرابع، إلا أنه زاد الضرائب على المشروبات والتبغ، وعمل على تحجيم نفقات الخزينة، واجرى تحسينات على النظام المالي والإداري للدولة، وفرض رقابة على موظفي العاصمة والولايات، وأعاد لمنصب الصدر الأعظم هيبته.[3]

حكم السلطان أحمد الثاني، أربع سنوات كانت مليئة بالحروب والاضطرابات في ممتلكات الدولة المختلفة حيث ثارت نار الفتنة عام 1104هـ/ 1692م في كل من جبل حوران والبصرة واستطاع إخمادها[4]، ووصف السلطان احمد الثاني بالحرص على متابعة أمور دولته بنفسه، وكان لا يدع اجتماعاً للديوان الهمايوني إلا ويحضره حتى وان كان مريضاً .[5]

وقيض الله السلطان مصطفى الثاني، والذي كان صاحب شخصية أقوى من سلفه، فقد استطاع الإمساك بزمام الأمور حيث عمل على خفض النفقات الحكومية، وزاد الضرائب على بعض المواد (الزيت، الصابون، البن، التبغ) ، كما خفض رواتب كبار موظفي الدولة إضافة إلى مصادرة أملاك

---

[1] – أصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان، ج2، ص111

[2] – ده ده اوغلو ، السلاطين العثمانيون، ص68؛ أصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان، ج2،ص115.

[3] – مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج1، ص376؛

[4] – آصاف ، تاريخ سلاطين آل عثمان،ج2، ص118.

[5] – ده ده اوغلو ، السلاطين العثمانيون، ص21

الأغنياء، تخفيض عدد الانكشارية من 70.000 إلى 34.000، وخفض عدد القابي قوللو – العبيد والخدم الذين يعملون في الجيش أو الإدارة من 83700 إلى 59100[1]، وفي سنة 1114هـ/ 1702م أحتكر المفتي فيض الله أفندي المناصب العلمية إلى أقاربه ، لأنه كان بيده تعيين وعزل الوزراء، فاتفق جند الانكشارية والعلماء معلنين عصيانهم على السلطان مصطفى الثاني ولم يتمكن من تهدئتهم فتنازل عن العرش لحساب أخيه احمد الثالث بديلاً عنه عام 1115هـ/ 1703م.[2]

عهد السلطان احمد الثالث، بعد جلوسه على عرش السلطنة، ثار جند الانكشارية على شيخ الإسلام فيض الله أفندي اذ كانت صدورهم مملوءة عليه غيضاً لاستغلاله لمنصبه في تعيين وتنصيب أهله وأقاربه ، فقاموا بقتله ونفي أولاده، وعزلوا أعظم رجال الدولة واستبدلوهم بآخرين ، وحين رسخت قدم السلطان في الحكم اقتص من أولئك الجناة ، وأعطى المناصب لأصحاب الخبرة والكفاءة ، اذ كان السلطان احمد رجل مثقف ويتوق إلى السلم والاستقرار، وقد امتاز بكثرة تغييره للصدور العظام وهومؤشر على مدى رغبته في الحصول على أفضل الأشخاص لإدارة شؤون الدولة.[3]

لقد أدرك السلطان احمد الثالث وغيره من القادة العثمانيين بأن الدولة العثمانية لم تعد هي الدولة المتفوقة في أوروبا وفي الشرق ، وان هناك تطورا كبيرا يحدث في العالم الغربي ، وعليه اتجهت رغبة هذا السلطان في الأخذ بالتطورات الغربية وتطبيقها داخل الدولة العثمانية فكان من بينها إنشاء مطبعة بحروف عربية في استانبول عام 1140هـ/ 1727م وهكذا بدأ الانفتاح العثماني على العالم الخارجي

---

[1] – ده ده اوغلو ، السلاطين العثمانيون، ص70؛ العريض تاريخ الدولة العثمانية، ص113؛ مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج1، ص414.

[2] – آصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان ، ج2، ص122.

[3] – مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج1، ص 414؛ آصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان ، ج2، ص123.

يزداد تدريجيا، وقد شمل المجالات الفنية في جانب العمارة ، إضافة إلى المجال العسكري خاصة في مجال صناعة المدافع.[1]

قام السلطان احمد الثالث بعدة محاولات لإصلاح الأحوال المالية التي كانت تمر بها الدولة العثمانية، إذ عمل على تخفيض الضرائب على المنتجات الغذائية،وقدّم للفلاحين إعفاءات ضريبية على الأراضي، كما خفّض رواتب الانكشارية إلى النصف تقريباً وعمل على مراقبة سجلات التيمار، وطرد عدد من الفرسان التيماريين من وظائفهم، ولكن هذه الإصلاحات اصطدمت بقوى المعارضة من الأعيان، وملاك الأراضي وكبار الموظفين العسكريين والمدنيين كونهم متضررين من هذه الإصلاحات.[2] في عام 1143هـ/ 1730م تمرد الجند الانكشارية وأجبروا السلطان احمد الثالث على التنازل عن العرش لصالح ابن أخيه محمود الأول.[3]

عهد السلطان محمود الأول، اعتلى العرش بعد أن تنازل له عمه عنها، وكانت الدولة تمر بظروف تاريخية حرجة، فكان عليه إخماد الفتن والثورات التي قام بها الجند الانكشارية، كما قام بتغييرات في منصب الصدر الأعظم عدة مرات من اجل الوصول إلى أكفأ الرجال لتولي هذا المنصب، لاستعادة الاستقرار والأمان في ولايات الأناضول.[4]

وكان السلطان محمود الأول شديد الحرص على حضور اجتماعات الديوان الهمايوني، ومتابعا لكل ما يحدث في الدولة العثمانية، وكان يهتم بشكاوي الناس وينظر في قضايا المظلومين، وحصل في عام 1164هـ/ 1750م حريق في العاصمة استانبول كما حدثت هزة أرضية سببت بأضرار كبيرة في

---

[1] – مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج1،ص 417-418

[2] – العريض، تاريخ الدولة العثمانية، ص 114

[3] – ده ده اوغلو ، السلاطين العثمانيون، ص71؛ مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج1، ص418.

[4] – آصاف ، تاريخ سلاطين آل عثمان، ج2، ص127

جوامع العاصمة فأمر بترميمها، وتعويض الناس الذين تضررت منازلهم ومحلاتهم التجارية فتم بناؤها من جديد .[1]

السلطان محمود الأول كان ذكيا حمل في داخله رغبة كبيرة في تطوير وتحسين أوضاع الدولة العثمانية فقد عمل على تجديد قوة سلاح المدفعية، وانشأ مدرسة للمهندسين في هذا المجال تعمل على تخريج فنيين حديثين في مجال المدفعية، وحرص السلطان محمود الأول ومعه الصدر الأعظم على تجنب تكرار تمرد جند الانكشارية بأنتدفع المرتبات للانكشارية بانتظام للذين يتعهدون بأداء مهامهم بانضباط، ومن اجل ضبط حماية حدود الدولة العثمانية فقد شيدت الحصون ووضعت حاميات عسكرية تحت قيادات قوية تتمتع بصلاحيات واسعة .[2]

في عهد السلطان محمود الأول تم توقيع معاهدة بساروفجة مع الروس والنمسا عام 1152هـ/1739م بعد حرب استمرت طويلا وعلى فترات متقطعة ، وأطلق على الفترة بين 1152-1182هـ/1739-1768م أطول مرحلة استرخاء في التاريخ العثماني.[3]

---

1 – ده ده اوغلو ، السلاطين العثمانيون، ص72

2 – مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج1، ص424.

3 – ارسلان، شكيب، تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق وتعليق حسن السماحي سويدان، دمشق، بيروت، د، ت، ص246.

ثانياً : جهود السلاطين في تصحيح النقد.

جرت عادة السلاطين العثمانيين منذ بداية عهدهم أن يسعوا جاهدين لتحقيق منافع واضحة من وراء ضرب النقود في سبيل أغناء الخزينة المركزية أو خزائن الولايات والأقاليم التابعة لها التي يتم فيها ضرب النقود، ومن الواضح إن مثل تلك المنافع لم يكن من السهل تحقيقها إلا بتحديد سعر صرف تلك النقود بشكل إلزامي، والتي غالبا ما تكون قيمتها الاسمية أعلى من قيمتها الجوهرية – أي أعلى من نسبة ما تحتويه من معدن ثمين .[1]

لقد كانت عملية تجديد النقود عادة عند اعتلاء كل سلطان جديد عرش السلطنة إذ يأمر بضرب نقود باسمه، وقد شعر بعض السلاطين بضرورة إجراء تجديد للنقود التي ضربت قبله، وعرفت هذه العملية باسم (سكة تجديدي) أي تجديد السكة، وحين تتم هذه العملية يحظر استخدام النقود القديمة، ويقوم الناس بتسليمها إلى دار الضرب ليستلموا بدلاً عنها نقوداً جديدة، وقد جرت هذه العملية لأول مرة في عهد السلطان بايزيد الأول (791-804هـ/ 1389-1402م) ، كان الغرض منها ضرب نقود جديدة باسم السلطان الجديد، وأن يحظر استخدام النقود القديمة للسلطان السابق، ويقوم الناس بتسليمها إلى دار الضرب والحصول بدلاً منها على نقود جديدة، مقابل أجر معين يستوفى من الناس.[2] إذ جمعت الاقجة القديمة، وضربت من جديد مقابل أجر

---

1 – وصف مصر ،ج6،ص168

2– أحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص666

معين يستحصل من الناس، مما أوجد لخزانة الدولة مورداً مالياً جديداً مصحوباً بتذمر الناس واستيائهم.[1]

هذا من جهة ومن جهة أخرى أن الحكومة العثمانية كانت في صراع دائم من أجل تثبيت قيمة نقودها واستقرارها وهي تفعل جاهدة في الحفاظ على مثل ذلك الاستقرار وأن تبتعد عن كل ما يتسبب في خلاف ذلك. وهكذا فإن الدولة العثمانية كانت تلجأ إلى كل الوسائل التي تبقي نقودها مستقرة وألا تلجأ إلى تخفيض وزن نقودها الأساسية إلا وهي مضطرة تماما وذلك من أجل سد العجز العظيم في الميزانية، إن من الأسباب الرئيسة في احتراسها هذا هو خشيتها من الاضطرابات العارمة التي قد تترتب على مثل ذلك الإجراء.

ومن سوء حظ الاقتصاد العثماني أن مثل تلك التخفيضات على الاقجة قد استمرت بعد ذلك ولم تعد هذه العملية مرتبطة بموعد جلوس السلطان الجديد على عرش السلطنة بل تتكرر كلما وجدت الحكومة حاجة لذلك.[2] أن هذه السياسة المالية ألقت بظلالها على عامة الناس فكان تذمرهم واستياؤهم واضحاً[3]، لان ما يفرض عليهم من أجر من أجل تبديل ما في أيديهم من النقود ما هو إلا ضرائب إضافية واضحة مقابل استخدامهم نقوداً أقل وزنا وأدنى عياراً .

ففي عهد السلطان محمد الثاني جددت النقود عدة مرات، وتعرضت الاقجة خلالها إلى تخفيض في وزنها، إذ كانت تزن (05و1غرام) ثم انخفضت إلى (95و0 غرام) ولم يتوقف تدهور قيمتها عند هذا الحد، بل انخفضت من (80 ،0غرام ثم إلى72، 0 غرام) وربما أقل في بعض الأحيان.[4] وفي عام

---

1 - إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ص666-667

2- محمود، النقود العثمانية، ص31.

3- إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص666.

4- Sultan, Coins of Ottoman,v1, P73-97

855هـ/ 1451م، خُفضت الاقجة مرة ثانية مقدار حبة (أي ما يعادل 0.048 غرام) [1]، وكان السلطان محمد الفاتح يقوم بتخفيض الاقجة حبة واحدة كلما تأخر تسديد علوفات الجند، إلا أن فتح القسطنطينية قد وفر مصادر جديدة للدخل مما خفف من تلك الأزمات قليلا.[2]

وبذلك يلاحظ أن تجديد النقود أصبحت عملية تحقق الربح لخزينة الدولة من خلال الفرق بين النقود الجديدة ناقصة الوزن والعيار والنقود القديمة، لذلك اتخذتها الدولة العثمانية وسيلة للخروج من أزماتها المالية، دون التقيد بموعد جلوس السلطان الجديد على عرش السلطنة.[3]

في عهد السلطان بايزيد الثانيحصل تجديد للاقجة لغرض تخفيض الوزن بعض الشيء فبدلاً من أن تكون الـ (100) درهم فضة تعادل400 اقجة أصبحت تعادل420 اقجة.[4] وفرض على الأهالي تبديل نقودهم القديمة ذات الوزن العالي بأخرى جديدة ذات وزن منخفض، حيث توقعت الحكومة العثمانية توفير60مليون أقجة كدخل إضافي من فارق وزن النقود القديمة التي أعيد ضربها، وقد ثار جند الانكشارية أيضا على السلطان بايزيد الثاني واشترطوا عليه عدم تخفيض الاقجة.[5]

1- حبة: وحدة للوزن اصطلح عليها في البلاد العربية والإسلامية، وتساوي جزءا معلوما من المثقال، يدعى حبة المثقال، ويختلف مقداره باختلاف البلدان.كما ان الحبة تساوي جزءا معلوما من درهم الوزن، يدعى حبة الدرهم، ويختلف مقدار باختلاف البلدان ايضا، وبعض المصادر تطلق على حبة الدرهم " حبة فضة".(فاخوري و خوام، موسوعة وحدات القياس، ص185)

2 - ساحلي أوغلي، سنو الازدلاف– من تاريخ الأقطار العربية، ص170.

3- محمود، النقود العثمانية، ص31.

4- إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص667

5- ساحلي أوغلي، سنو الازدلاف، من تاريخ الأقطار العربية، ص108.

وفي محاولة من السلطان سليمان الأول القانوني لتحسين وزن الاقجة أمر بزيادة وزنها إلى(1.17 غرام) ثم إلى (1.20 غرام) وحتى وصل إلى (1.35 غرام) ، لكن عاد وتراجع وزن الاقجة بين (0.75- 0.52غرام) ، وأصبح كل 100 درهم فضة يعادل 450 اقجة، بدلاً من 420 اقجة. [1]

وفي عهد السلطان سليم الثاني ازداد الأمر سوءاً بالنسبة للاقجة فقد أصبح الـ (100) درهم فضة تعادل 490اقجة ثم خفضت قيمة الاقجة حتى بات الـ (100) درهم فضة يعادل 533اقجة.[2] وهو انخفاض كبير جدا بسبب الزيادة العظيمة في نفقات الدولة وقلة الواردات .

غير أن في عهد السلطان مراد الثالث (982-1003هـ/ 1574-1595م) تحسّن أمر الاقجة في بادئ الأمر حتى صارت الـ (100) درهم فضة يقابله(426.5 اقجة) ؛ أي إن الاقجة عادت قريبا من قيمتها عند أول تخفيض لها في عهد بايزيد الثاني ، إلا أن الحروب التي جرت في عهد السلطان مراد الثالث أدت إلى استنزاف قوى الدولة الاقتصادية والعسكرية [3]، والى تخفيض عملتها بشكل جعل سعر الذهب يرتفع حسب تلك الظروف من 60 اقجة، للسلطاني الذهبي الواحد إلى 120 اقجة وذلك (عام 995هـ/1586م) [4].إلا أن قيمة الاقجة لم تستمر طويلا فما لبثت أن تدنت لتصل إلى 533

1- ساحلي اوغلي، من تاريخ الأقطار، ص 221.

2- محمود، النقود العثمانية، ص32.

3 - الحرب مع إيران استمرت 12 عام من 986-999هـ/ 1578-1590م إضافة إلى حربه مع النمسا، وحركات التمرد للأهالي في البغدان وترانسلفانيا، ومساعدة السلطان مراد الثالث مناطق المغرب الأقصى في التصدي للبرتغاليين.(د ه ده اوغلو ، السلاطين العثمانيون، ص56).

4- ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص134

اقجة مقابل كل مئة درهم.[1] ثم انهارت الاقجة انهياراً شبه كامل لتصل إلى 800 أقجة مقابل المائة درهم.[2]

في حين أصبح الـ(100) درهم فضة يقابل 950 أقجة وذلك سنة 1009هـ/ 1600م في عهد السلطان محمد الثالث (1003-1012هـ/ 1595-1603م)[3]، وهو تدني أضافي على قيمة الاقجة المتذبذب ومن الأسباب التي أدت إلى عدم استقرار الاقجة خلال النصف الثاني من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، هو دخول كميات كبيرة من الفضة الأمريكية، حيث صار يضرب من الـ (100) درهم فضة 950 اقجة في عام1013هـ/ 1604م، وهذا يعني إن وزن الاقجة أصبح (0.337غرام) .[4]ارتبكت الاقجة، وانهارت قيمتها وأصيب اقتصاد الدولة العثمانية بتضخم مالي وغلاء أسعار. ومن الواضح أن الدولة لن تقف مكتوفة الأيدي أمام انهيار الاقتصاد فأجرت عدة محاولات من أجل إصلاح الاقجة [5] ، ففي الأعوام 1028هـ/ (1618م) و 1034 هـ/ (1624م) وسنة 1049هـ/ (1640م) ، حافظت على سعر صرف ثابت للأقجة مقابل الدرهم فأصدرت أوامرها بجعل كل 1000 أقجة تعادل (100) درهم فضة وان يبقى السلطاني الذهبي بـ (120) أقجة، إلا إن تلك الإجراءات لم تستمر طويلا فما لبثت المحاولات أن تكللت بالفشل التام.[6] لان الاقجة ماتلبث أن تنخفض مرة أخرى بعد فترة وجيزة من الاستقرار، ومن ثم يعود الغلاء ليعم الأسواق، وخلال العقد

[1]- محمود، النقود العثمانية، ص99

[2]- ساحلي أوغلي، سنو الازدلاف، من تاريخ الأقطار العربية، ص111؛ باموك، التاريخ المالي، ص254 جدول 3-8.

[3] - باموك، التاريخ المالي، ص254 جدول 3-8.

[4]- محمود، النقود العثمانية، ص33.

[5]- صافي، حاكم الجليل في القرن الثامن عشر ظاهر العمر، ص37.

[6]- جب وبون، المجتمع الإسلامي والغرب، ج2، ص110.

السابع من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، انهارت الاقجة، إذ ضعفت الدولة في فرض سيطرتها على الوضع المالي، وأصبح الاعتمادكبيراً على النقود الأجنبية لارتفاع قيمتها قياساً إلى قيمة الاقجة، فحاولت الدولة العثمانية وهي شبه عاجزة على إعادة ضرب الاقجة بقيمة منخفضة سنة 1097هـ/ 1685م، وصار الـ (100) درهم فضة يعادل 1700 اقجة.[1] ويبدو أن الأمر لم يتوقف على إنقاص الوزن بل عمدت دور الضرب إلى تخفيض حاد للعيار؛ فأطلق الأتراك عليها من باب السخرية (الغجري) أو (الأحمر) لكثرة احتوائها على النحاس.[2]

لكن بعد عام 1102هـ/ 1691م، حاولت الدولة العثمانية العودة إلى ضرب الاقجة من جديد وعلى أن يكون الـ (100) درهم فضة يعادل2300اقجة، إلا أن ذلك أدى إلى فقدان الاقجة مكانتها وبشكل نهائي.[3] وبهذا أدت عمليات التخفيض إلى هبوط مستمر في وزن وعيار الاقجة، ففقدت ثقة المتعاملين بها، ويمكننا ملاحظة مدى تدني الاقجة من خلال أسعار صرفها مقابل دوكا البندقية ثابتة القيمة، والنقود الأساسية الأخرى، فسعر صرف (دوكا البندقية) نسبة إلى الاقجة في سنة 992- 1034 هـ/ 1584-1624م بـ(125 أقجة) ، وفي عام 1075هـ/ 1664م ارتفع سعر الصرف إلى 170 أقجة، وفي عام 1080هـ/ 1669 م صار 250 أقجة، وفي عام 1087هـ/ 1676م بسعر 285 أقجة، وفي عام 1102هـ/ 1690م بسعر صرف 300 أقجة، من خلال قراءتنا لهذا التذبذب في قيمة الاقجة إشارةإلى انهيارها النهائي ولم تعد إلا اسماً لشيء معنوي لا وجود حقيقي له.[4]

---

[1]– إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ص669؛ الصباغ، الجاليات الأوروبية، ج1، ص380

[2]–جب وبون، المجتمع الإسلامي والغرب، ج2، ص110؛ الصباغ، الجاليات الأوروبية، ص380

[3]– إحسان أوغلي، المصدر السابق، ص669

[4]– الصباغ، الجاليات الأوروبية، ج1، ص378.

بعد انسحاب الاقجة وفقدانها لقيمتها، دعت الحاجة الدولة العثمانية إلى إصدار نقود أخرى خلال القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي، فضربت اقجة بفئة عشر اقچات وعلى نحو متكرر خلال هذا القرن [1]، كما ضربت البارة فكانت الـ (1000) بارة تساوي 240 درهم، وبذلك يكون وزن البارة الواحدة (0.769غرام) ، وبنسبة فضة (0.538) ، وبعد ثلاثة أعوام ضربت كل 1000بارة يساوي 230 درهم، فانخفض وزن البارةالواحدة قليلاً وصاحبهُ تغير بسيط في العيار، فأصبحت تزن(0.737غرام) وبنسبة فضة (0.416) .[2]وعُرف للبارة فئات (5خمسة بارة "بشلك") ، و(10 عشرة بارة " تلك") و20 بارة، و 40بارة.[3]

إن الحاجة إلى نقد وطني فضي ملائم، فقد قرر السلطان سليمان الثاني في سنة 1099هـ/ 1688م ضرب القرش، بوزن (20غرام) ونسبة (60 % فضة) وجعل قيمته الرسمية تعادل 40 بارة أو 120 اقجة[4].[5] كما ضرب إلى جانب القرش الواحد، فئة النصف قرش. [6]

---

[1]– الصاوي، نقود مصر، ص83

[2]– ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار، ص 222

[3]– الغزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص146،

[4]– باموك، التاريخ المالي، ص295.

[5]– العزاوي، المصدر السابق، ص147؛المازندارني، موسى الحسيني، العقد المنير في تحقيق ما يتعلق بالدراهم والدنانير، طهران، 1382هـ، ص147، 154؛ الكرملي، رسائل في النقود، ص 245؛ سركيس، مباحث عراقية، ص62

[6]– Mitchiner, Michael, The World of Islam, London, 1977, p. 208

وجود القرش العثماني في سوق التداول النقدي قلّ من دور النقود الأجنبية، وخاصة في المناطق القريبة من العاصمة العثمانية.[1] فقد كان سعر صرف نقود دوگا البندقية بين 2-3 قرش في السنوات 1102-1168هـ/ 1690-1754م.[2] مما يعني قوة القرش العثماني.

بعد عام 1102هـ/ 1691م، حاولت الدولة العثمانية العودة إلى ضرب الاقجة من جديد وعلى أن يكون كل الـ (100) درهم فضة يعادل2300 اقجة، إلا أن ذلك أدى إلى فقدان الاقجة مكانها وبشكل نهائي، ليحتل القرش kurush مكانها.[3]كما ضرب قرش آخر في عهد السلطان مصطفى الثاني في عام 1108هـ/ 1696م نقشت عليه طغراء تحمل توقيع باسم السلطان مصطفى، وحرصت دور الضرب مع أواخر القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي ، على ضبط عيار القرش، فكلما كان يضرب قرش جديد، كان يتم حساب ما به من فضة خشية التلاعب والغش. [4]

وحتى نهاية العقد السادس من القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، فقد كان القرش العثماني مستقراً نسبياً كان يتم تحويل ما بين عشرين وخمس وثلاثين طن من الفضة المستخرجة من المناجم العثمانية، إلى دار ضرب القسطنطينية، لتضرب ما بين مليون ونصف إلى مليوني قرش كل عام، كما وضربت أجزاء القرش، في دار ضرب القسطنطينية نفسها وبشكل حصري، وأشارت سجلات دور الضرب العثمانية إلى تزايد إنتاج النقود خلال تلك الفترة، الأمر الذي أدى بدوره إلى

1- باموك، التاريخ المالي، ص309

2- باموك، المرجع نفسه، ص300.

3 - إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص669

4- محمود، النقود العثمانية، ص 38؛ باموك، التاريخ المالي، ص301

انخفاض المحتوى الفضي للقرش بحدود 40%وبناءً على ذلك انخفض سعر صرفه مقابل دوگا البندقية من 3 قروش إلى 4 قروش خلال الفترة الممتدة من 1133-1174هـ/1720- 1760م.[1]

إن من بين العوامل التي ساعدت على استقرار سعر صرف القرش النسبي، هو الدعم الذي قدمته الانكشارية في العاصمة العثمانية إذ كان يستلم أفرادها رواتبهم بالقرش، لكن تلك الرواتب لم يتم تعديلها ارتفاعاً بخفض النقود، وقدبلغت القروش الفضية العثمانية شهرةً ، لم تبلغها النقود الذهبية العثمانية، وبقي الذهب يحتل المرتبة الثانية بالنسبة للفضة خلال معظم القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي.[2]

نلاحظ مما سبق أن عمليات خفض وزن النقود التي اتبعت في عهد السلطان محمد الثاني الفاتح كانت قد جرت على أيدي سلاطين أقوياء من أجل تحقيق مكاسب مالية على المدى البعيد، وتم إسكات ثورات جند الانكشارية بعطايا مالية مختلفة بما فيها رفع رواتبهم، إلا إن التخفيضات في أواخر القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر الهجريين/ السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر الميلاديين ة جاءت من قبل سلاطين ضعاف واجهوا أعباء مالية كبيرة ناتجة عن حملات عسكرية طويلة فاشلة في معظمها إضافة إلى مشاكل سياسية عديدة.

مما سبق نلاحظ ان للسلطانين العثمانيون ، محاولات جادة من اجل تصحيح نقودهم والمحافظة على سعر صرفها بين النقود الاخرى، فمنهم من أصاب الهدف ومنهم من أخطأ ، وكان للظروف التي احاطت بكل سلطان دور في مدى نجاح او فشل تلك المحاولات.

1- باموك، التاريخ المالي، ص299-هامش 20

2- باموك، التاريخ المالي، ص 307.

الفصل الرابع

أحوال الدولة العثمانية الاقتصادية

يتألف هذا الفصل من :

أولا:الأحوال الاقتصادية – الـــــواردات والنفقات.

ثانيا:علاقة النقد بالأزمات الاقتصادية.



الفصل الرابع

أحوال الدولة العثمانية الاقتصادية

أولاً : الأحوال الاقتصادية – الـــــــواردات والنفقات.

أن واردات ومصروفات الدولة العثمانية كانت ضمن دفترداران في السلطنة العثمانية أحدهما في الأناضول Anadol والآخر في الروميللي Rumli) ، وفي عهد السلطان سليمان الأول القانوني كان هناك دفتردار واحد لولايات بلاد الشام والعراق ومركزه حلب كان يسمى بدفتردار عجم وعرب[1]، ومع تشعب الأمور المالية أصبح لكل ولاية دفتردار خاص بها.[2]

1 – الواردات

لقد كان الدفتردار بمثابة وزير المالية الذي يقوم بتلخيص مداخيل الخزينة ومخارجها، وبما إنه كان مسؤولاً عن كافة الشؤون المالية في الدولة لذا يتوجب عليه أن يكون حائزاً على بعض الخصال المهمة، منها أن يكون بعيداً عن الرشوة والفساد الإداري والمحسوبية، مقتصداً في تصرفاته، يفهم في

---

[1] – بعد فرض السيطرة العثمانية على بلاد الشام عا 922هـ/ 1516م، عهد السلطان سليم الأول إلى نائب دمشق المملوكي جانبردي الغزالي بإدارة بلاد الشام باستثناء ايالة حلب التي عهدت إلى وال عثماني، وعلى الرغم من انفصال الايالتين، إلا إن الدولة العثمانية اعتبرتهما ايالة واحدة لغاية عهد السلطان سليمان الأول القانوني، حيث أطلق ايالة عرب على بلاد الشام، في عام 975هـ/ 1567م انفصلت دمشق عن حلب وأصبح لكل منهما دفتردار خاص بها ، لكن بالرغم من ذلك الانفصال إلا أن الدولة بقيت ترسل مجموعة من انكشارية دمشق كل سنة للمساعدة في جمع الضرائب.(بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، ص173؛ الحمود، العسكر في بلاد الشام، ص107).

[2] – العلمي، أحمد، خاصكي سلطان، ط1، مؤسسة الأسوار، عكا، 2001، ص39.

شؤون الكتابة، وساعياً إلى زيادة مداخيل الخزانة وقادراً على تأدية الرواتب في أوقاتها، كما يجب أن يكون مجهزاً بصلاحيات تامة في الأمور المالية كي يتمكن من تأدية وظيفته على أكمل وجه.[1]

لقد كان لدى الدفتردار من يضبط حسابات الأموال ويسجلها بشكل يومي في دفتر يدعى روزنامجة (أي دفتر اليومية)، وهذا الدفتر مبوب حسب الدخل وأنواعه وحسب النفقات وأجناسها لمدة سنة، وهو ما يعبّر عنه (بالميزانية budget) التي هي إجمالي واردات ومصاريف خلال مدة معينة قد تتعدى السنة، وأحياناً تقل عنها لكنها من حيث المبدأ فهي سنوية، وكانت الميزانية تنظم في أواخر السنة المالية السابقة ويبدأ الإنفاق حسب الميزانية الجديدة في الحادي عشر من شهر آذار، ثم تغير التاريخ قليلا بعد تصحيح التقويم الشمسي الميلادي عام990هـ/ 1582م فصارت بداية السنة المالية الجديدة في (النوروز 21 من شهر آذار)[2].[3]

أما السلطان العثماني فقد كان يهتم بمعرفة موارد دخل الدولة، ويأمر الإداريين بإحصاء سكان الولايات والألوية وما يؤخذ منهم من(ضريبة tax) شخصية بصفتهم قادرون على الكسب، وان

---

[1] – إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص623.

[2] – إن هذا اليوم يعرف بـ (النوروز) عند الفرس ومعناه بالفارسية يوم جديد وهو من أعظم الأعياد عندهم ويقع في أول يوم الانقلاب الصيفي، وكانت تقدم فيه الهدايا من قبل السكان إلى الملك الساساني.وكان الخليفة عمر بن الخطاب قد ألغاها، إلا أن الخليفة الأموي معاوية الأول قد أعادها واستمرت إلى أن ألغاها مرة أخرى الخليفة عمر بن عبد العزيز،ثم عادت في زمن الوالي عمر بن هبيرة الفزاري وبقيت تقدم إلى الأمراء في العراق حتى نهاية الحكم الأموي.(ابن سلام، أبي عبيد القاسم بن سلام، الأموال، مطبعة عبد اللطيف الحجازي، القاهرة، 1353هـ، ص46– 47؛ اليعقوبي، احمد بن ابي يعقوب بن واضح الكاتب ت 284هـ، تاريخ اليعقوبي، المكتبة الحيدرية، العراق، 1964، ج2، ص306–313).

[3] – مانتران، روبير، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص283

كانت هذه الضريبة متنوعة وحسب التصرف في الأراضي و أيضا حسب جودة التربة، كما لم تكن الحكومة تكتفي بإحصاء دافعي الضرائب فقط بل وتحصي أيضاعدد القرى وما كانت تنتجه كل قرية، إذ أن مجموع الضرائب السنوية ومقاديرها تعطي فكرة عن الوضع الاقتصادي، ومقدار العجز و الفائض معاً.[1] لقد جرت عمليات إحصاء سكاني في الدولة العثمانية عدة مرات وقد أطلقوا عليها أسم (تحرير) ، وكان أولها زمن السلطان أورخان 726-762هـ/ 1326-1362م في بلاد الأناضول، وبقيت هذه العملية مستمرة، مرة كل ثلاثين سنة أو كلما دعت الحاجة لذلك.[2]

لقد كانت واردات الدولة العثمانية كانت تحسب بحسب مقدار المتوقع الذي يدخل إلى الخزينة فعلياً وتجدر الإشارة إلى إن للعثمانيين حتى القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي خزانتان ، الأولى: توضع فيها موارد الدولة ثم تخرج منها نفقاتها وتعرف بـ(الخزينة العامرة أو خزانة الديوان الهمايوني)[3] وكان عند الصرف من هذه الخزانة يجب إصدار أمر من الصدر الأعظم على طلب

---

[1] – ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص186؛ العريض، تاريخ الدولة العثمانية، ص347-348

[2] – ساحلي اوغلي، نسبة عدد سكان المدن – من تاريخ الأقطار العربية، ص55؛ العريض، تاريخ الدولة العثمانية، ص347.

[3] – الديوان الهمايوني:يقف هذا الديوان إلى جانب سلطة السلطان ويعقد اجتماعات في أوقات غير محددة بالعادة، للنظر في المظالم، وكان السلطان حتى عهد محمد الفاتح هو من يرأس الديوان، ثم أصبح الصدر الأعظم هو القائم عليه، وكان محمد الفاتح يتابع المناقشات من نافذة مطلة على قاعة الاجتماعات، وفي القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي انتقل المجلس إلى مقر إقامة الصدر الأعظم، وكان هذا المجلس يقوم بواجب العدل، فضلا عن مناقشته شؤون الدولة والتعيينات والقوارات المتعلقة بإدارات الدولة الرئيسة، اذ تقوم الدولة على ثلاثة أجهزة رئيسة وهي:1- الجانب السياسي التي تقع مسؤوليته على كاهل الوزراء، أو الصدر الأعظم الذي يحمل رتبة وزير بعض ولاة الولايات، 2-الجانب القضائي يتمثل بقاضي عسكر الروميللي وقاضي عسكر الأناضول وأعلى منهم شيخ الإسلام أو المفتي الأكبر، 3- الجانب المالي وهو بيد الدفتردار ومعه موظفين كبار مثل النيشانجي الذي يتحقق من إن الأوامر والرسائل الصادرة من الديوان الهمايوني متفقة مع تنظيمات الدولة وقوانينها، ويضع شعار السلطان "الطغراء" على الوثيقة ليمنحها الشرعية. (الزيدي، مفيد، موسوعة التاريخ الإسلامي– العصر العثماني 1516-1916م، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن – عمان، 2003، ص107).

موقع من الدفتردار، ولايتم الصرف في حال نقص أحد الأمرين، ثم صار يحدد الصرف من أي نوع من الإيرادات سيخرج[1]، وهذا يعني زيادة الدقة.

والثانية: خزينة الداخل، ولها عدة تسميات وتتكون من عدة خزائن فرعية،إلا و هي: (خزينة خاص آخور) –وتضم أطقم الخيول الثمينة، وخزانة الخِلَع) – وتضم معاطف الفراء الغالية والمخلفات التي يتركها الشخص بسبب الوفاة أو المصادرة، كما كانت هناك (خزائن لحفظ النقود والحلي والمجوهرات الثمينة) ، وكان يتم الرجوع لهذه الخزينة عند الحاجة وعند الأزمات ايضا وبأمر من السلطان، كانت الحلي والمجوهرات الذهبية والفضيةتستخرج وترسل إلىدار الضرب لتُضرب نقوداً.[2]

أما (خزانة الجيب الهمايوني أو الخزانة الخاصة بالسلطان) فقد كان يجمع بهذه الخزينة عدة موارد وكانت هذه الموارد تُصرف في عدة أبواب[3]، وظل الأمر على هذا النحو حتى النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي حيث حصلت بعض التغييرات.[4]وكان للدولة العثمانية إدارة خاصة للمحاسبة مهمتها تدقيق دفاتر أوقاف السلاطين والوزراء وحسابات الجزية.[5]

لقد اهتمت دائرة الدفتردار بتنظيم سجلات الإقطاع لاسيما أن الإقطاعلم يُورث،وبهذا كانت الأرض ملك للسلطان وهو الأساس الذي قام عليه النظام المالي العثماني.[6] وبذلك كان للعثمانيين نظام مالي موضوع على أسس متينة أتت تباعاً وحسب ما تمليه الظروف عليهم.

---

[1]– إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص632

[2] – إحسان أوغلي، المرجع نفسه، ص632

[3] – ومن أبواب الصرف تلك كانت منها الصدقاتوالهبات ونفقات الحريم، وارسالية الصرة إلى مكة والمدينة المنورة، وزكاة الفطر، وغيرها من الهدايا التي يمنحها السلطان(إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ص633).

[4] – إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص632-634.

[5]–إحسان أوغلي، المرجع نفسه، ص623- 625.

[6]– غرايبة، العرب والأتراك، ص279.

مصـــــادر الخزينة العثمانية:

- الأراضي السلطانية :

كان للسلاطين موارد مالية تأتي من مصادر مختلفة تصب جميعها في الخزينة الداخلية (خزينة خاصة بالسلطان)، وأهم تلك الواردات كانت تأتي من الأراضي السلطانية –وهي الأراضي التي كانت ملكاً للسلطان، وقد منح قسم منها كـ(تيمارات)[1]، ومن الحدائق السلطانية ومن ريع الغابات، ثم من إرسالية مصر ،فعلى سبيل المثال قدمت مصر في العام 939هـ/ 1532م مقدار 13.866 دوكا ذهبية لسد حاجات البلاط من سكر وتوابل وأدوية، إضافة الى 12.053 دوكا ذهبية للمجوهرات والأقمشة، كما كانت ترسل المواد كمؤن سنوية للحكومة العثمانية، وبهذا فقد وفرت خلال عام 935هـ/ 1528م مقدار ثلث مصادر الدخل للدولة العثمانية .[2]

كما كان يأتي للخزينة السلطانية الخاصة، مبلغ خمسون ألف اقجة يقدم شهرياً من الديوان الهمايوني، إضافة إلى الموارد القادمة من الخواص السلطانية والمالكانات، والفائض من أوقاف الحرمين الشريفين، وفائض دور الضرب، وفائض التركات والمصادرات، ومداخيل جمارك بغداد، وضرائب الافلاق والبغدان.[3] وخلال القرن العاشر الهجري/السادس عشرا لميلادي، أزداد عدد الأراضي والقرى التي يعود ريعها بصورة مباشرة للخاص السلطاني، وذلك لتزايد الحاجات المالية للسلطنة العثمانية.[4]
الأراضي الزراعية الخاصة بالسلطان، أو الخاصة بإفراد أسرته والتي كانت تشتمل على مزارع تشغل أراض واسعة بما في ذلك عددا كبيراً جداً من القرى التي كان سكانها منصرفين على نحو كلي في

---

[1] – اليعقوب، محمد أحمد، ناحية القدس الشريف في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، منشورات البنك الأهلي الأردني، ط1، عمان، الأردن، 1999، ج1، ص103–104.

[2] – اينالجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار، ترجمة محمد الارناؤوط، ط1، دار المدار الإسلامي، لبنان، 2002، ص199

[3] – إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص 633؛ ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص115.

[4] – اليعقوب، ناحية القدس الشريف، ج1، ص103–104.

زراعة الأراضي السلطانية التي تحيط بها والتي كانت عائداتها تعود أما للسلطان أوأحيانا لخزينة الدولة [1]، فعلى سبيل المثال أن عائدات السلطان من دمشق في عام 985هـ/ 1551م بلغت أكثر قليلا من ثلاثة أرباع مليون اقجة.[2]

- العســـــــكر

تميزت الدولة العثمانية منذ نشأتها الأولى بطابعها العسكري البحت،وكان سر اهتمامها بالجيش هو الرغبة في التوسع إن كان ذلك في الأقاليم المسيحية أو في غيرها، وفي بادئ الأمر لم يكن العثمانيين مهتمين بتشكيل جماعة متخصصة بالقتال ، بل اعتمد الأمراء الأوائل على التشكيلات العشائرية في تحقيق انتصاراتهم ، ثم أصبحت هناك فرق من الفرسان في عهد عثمان الأول سرعان ما يعودون إلى بيوتهم حال انتهاء الحرب، كما كان عثمان يرسل من ينادي في القرى لمن يرغب في القتال، فيهرع إليه الكثير طمعا في اجر الدنيا والآخرة .[3] ثم أنشأت فرقة مشاة في عهد اورخان وكانت تلك الفرقة تستلم الأجور وتسكن في ثكنات خاصة بها ، ولم يدم الأمر طويلا فقد اتخذت هذه القوات طابعا إقطاعيا، بمنح أفرادها أقطاعات من الأراضي مقابل خدمتهم ، وكان الهدف من وراء ذلك هو تأمين

---

[1] – البخيت، محمد عدنان و مرزوق، محمد يونس، بحوث في تاريخ بلاد الشام في العصر العثماني، الجامعة الأردنية، الأردن، 1992، ص3

[2] – البخيت، محمد عدنان، دفتر مفصل خاص أمير لواء الشام (طابو دفتري رقم 275) سنة 985هـ/ 1551م، دراسة وترجمة وتحقيق، محمد عدنان البخيت، 1989، ص 126- 128؛ الشيخ خليل، أسماء رمضان، الريف في العهد العثماني ريف منطقة دمشق أنموذجا 16م-10هـ، ط1، الأردن، 2010، ص232.

[3] – أحمد ، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516- 1916، ص72-73.

الأرزاق للجند بدل من تخصيص رواتب لهم، كما ساعد هذا النظام على تهيئة أعداد كبيرة من الجند في حركات التوسع العثمانية.[1]

لقد اعتمد العثمانيون على تطبيق قواعد معينة خلال فتوحاتهم، وكانت عمليات إحصاء السكان ومسح الأراضي في البلاد المفتوحة من أول تلك القواعد، اذ يتم تقسيم الأراضي إلى مقاطعات مختلفة فمنها الكبيرة ومنها الصغيرة، فتمنح الصغيرة للجنود المحاربين وتمنح الكبيرة للقواد والأمراء، وذلك بعد منح عدد من المقاطعات الكبيرة للسلطان ويتم تسجيل كل ذلك في سجلات الدفتردار.[2]

أن إقطاع الأرض لم يكن يعني تمليكها ، بل أعطاء صاحبها حق جباية العشور والرسوم والضرائب ، وتبقى بأيدي زارعيها على أن يدفعوا ما عليها من ضرائب إلى صاحب التيمار، أن عملية جباية الضرائب لم يكن بالأمر اليسير، لذا لجأت الدولة إلى بيع مصادر الدخل المهمة إلى جامعي الضرائب لأنها لم تكن تمتلك الوسائل الكفيلة التي تساعد على جمع تلك الضرائب العينية وتحويلها إلى نقود جاهزة القبض، مما أدى إلى خسارة الدولة لبعض من دخلها ولاسيما الأموال التي تحتاجها لدفع رواتب الانكشارية، ولهذا السبب فقد أتبعت الدولة طرقاً ووسائل تبدو مستجدة لغرض توفير المال اللازم لتغطية مستحقات ورواتب منتسبي الجيش العثماني أو جزء منه على الأقل، وملخص إحدى تلك الطرق المستجدة هو تخصيص مستحقات الدولة من الضرائب التي كانت تستحصل من الموارد

---

[1] – احمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516– 1916، ص73.(قامت أسس ملكية الأراضي في الدولة العثمانية على إن تكون الأرض المفتوحة مملوكة للدولة ، وليس جميع الأرض بل هناك ماهو ملك للأفراد، في حين كان السلطان العثماني مشرفا وليس مالكا لتلك الأراضي المفتوحة، وعليه كان من حق السلطان فرض حق الإقطاع ، واعتبرت كافة الأراضي التي دخلها العثمانيون مفتوحة وجرى إخضاعها لنظام الإقطاع باستثناء الولايات البعيدة ذات الطابع القبلي اذ لم تسمح ظروفها بتطبيق هذا النظام .(احمد ، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني، ص73–74).

[2] – أحمد ، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني،ص74.

الزراعية إلى القوات العسكرية (السباهية) [1]،التي صار لها الحق في جمع هذه الضرائب على نحو مباشر تُوزع بين أفرادها عوضاً عن الرواتب او الأرزاق النظامية المعتادة، وعليه كانت الدولة العثمانية لاتمنح الرواتب لمعظم كوادرها من الوزراء والموظفين وأمراء الولايات، وبهذا النظام امتلكت الدولة جيشاً متكوناً من عشرات الألوف من الفرسان دون أن تتحمل نفقاتهم.[2]

لقد كان الفرسان السَ باهية يقيمون في القرية أو في ذات المنطقة الزراعية التي فيها مصدر دخلهم إذ كانوا يقومون بجمع العِشُور التي تفرض على المحاصيل التي تدفع عيناً، ومن ثم يعملون على تحويل هذه الضريبة إلى نقود، وبذلك يمكن القول إن السباهي أصبح يقوم مقام جامع الضرائب.[3]

وبهذا الشكل صار السباهية يحصلون على رزقهم من أقطاعات تمنحها لهم الدولة عرفت باسم التيمار، وقوات السباهية فكانت على مراتب، أعلاها (الزعيم) منح إقطاع الزعامت Zaamt – وعلى أن يكون الدخل بين 20000 – 100000ألف اقجة أو يزيد وان يقدم للدولة رجل واحد لكل 5000 اقجة، ثم إقطاع تيمار Timar– الذي يكون دخله للدولة من 3000 – 20000ألف اقجة في السنة الواحدة، وان يقدم للجيش عدد من الفرسان يتراوح بين 2-4 أو عدد من البحارة لخدمة الأسطول[4]،

---

1 – السباهي:كلمة تركية مأخوذة عن الفارسية وتعني فارس أي الذين كانوا يمنحون أقطاعات من الأراضي تسمى تيمار او زعامة او خاص، يحصلون عشورها ورسومها لهم مقابل اشتراكهم بالمعارك، وتقديمهم لعدد من الجنود لابسي الدروع، وكلما اتسع دخل الإقطاع الممنوح لجندي السباهي، كلما كان مكلفا بتقديم عدد اكبر من العساكر المذكورة في المعارك.وقد كان السباهي، فارسا نموذجيا للعصر الوسيط يستعمل الأسلحة التقليدية وحسب إحدى التقديرات انه في عهد سليمان الأول القانوني بلغ عددهم أربعين ألف فارس، (الشناوي، عبد العزيز محمد، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، القاهرة، 1980، ص130؛ متولي، قانون نامة مصر، ص55)

2 – الارناؤوط وابو الشعر، الدولة العثمانية بدايات ونهايات، ص110

3 – الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ص167

4 – الحمود، العسكر في بلاد الشام، ص56؛ بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ص459.

وكان إقطاع تيمار على نوعين: تيمار بتذكرة وتيمار بدون تذكرة والمقصود بتيمار التذكرة هو ما يمنح بموجب براءة من السلطان وان يكون دخله بين 6000- 19999أقجة، أما ما دون هذا الدخل فهو تيمار بدون تذكرة ويمنح ضمن صلاحيات الوالي، وقد سبب هذا النوع من المنح مشاكل للحاصلين عليها، ففي بعض الأحيان يعطى نفس التيمار لأكثر من شخص.[1]

كما كان هناك تيمار خاص khass بأمير اللواء وهو إقطاع يمنح لكبار الجند (السباهية) كحكام الألوية والنواحي وكبار القادة والموظفين ولم يكن خاضعاً لتفتيش الدفترداريين المكلفين بمراقبة الاقطاعات، فقد ذُكر أن في الشام وحدها كانت هناك ستة أقطاعات من هذا النوع وهي (القدس الشريف، وغزة، وصفد، ونابلس، وعجلون، ولجون)، وقد وجد أن واردات الخواص والزعامات في بلاد الشام لعام 1018هـ/ 1609م كانت: خاص أمير أمراء الشام مليون اقجة، ولخواص سناجق القدس الشريف 250,480 اقجة، ولغزة 508.330 اقجة، ولصفد 373.800 اقجة، ولنابلس296.400 اقجة، ولعجلون 261.000 اقجة، وللجون 200.000 اقجة؛ أما الزعامات فكانت: لدفتر خان الشام 140330اقجة، ولدفتر التيمار 74000 ألف اقجة، وكتخدا[2] الدفتر 130000 اقجة .[3]

لقد كان لعسكر السباهية دور وأثر بارز في الحياة الاقتصادية، اذ اجتمعت في أيدي هؤلاء كميات كبيرة من النقود استطاعوا بواسطتها من فرض نفوذهم في الحياة الاقتصادية بشكل مباشر، فعلى سبيل المثال أنه في عام 955هـ/ 1548م كان المبلغ الواجب دفعه للدولة من محصول لواء دمشق بكامله

---

[1]– الحمود، العسكر في بلاد الشام، ص56.

[2] – كتخدا، مسؤول في إدارة الولاية عن تفتيش دفاتر التيمارات (اينالجيك ، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار، ص336).

[3] – البخيت، محمد عدنان، دفتر مفصل خاص أمير لواء الشام، ص4و5.

هو 13.663.396 مليون اقجة، وكانت حصة الموظفين من أمير لواء ودفتردار وزعماء السباهية مبلغ قدره 3، 594.827مليون اقجة مما يدلل على امتلاكهم للقدرة المالية المؤثرة.[1]

لكن في نهاية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ومع التغيرات في التكنولوجيا العسكرية المتطورة – كاستخدام الأسلحة النارية، والحاجة للاحتفاظ بجيوش دائمة في العاصمة، بدأت الدولة العثمانية تستغني تدريجياً عن السباهية، وتزيد من اعتمادها على الانكشارية، ومما زاد في اضمحلال نظام التيمار الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الدولة العثمانية منذ النصف الثاني من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي[2]، والتي تمثلت بتحول طرق التجارة المارة عبر أراضيها، ولجوء التجار الأوروبيين إلى الإبحار والدوران حول أفريقيا بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح، مما أفقد الدولة العثمانية الكثير من أسواقها وبالتالي فقدان مصدر هام من مصادر الخزينة، إضافة إلى تدفق الفضة من العالم الجديد التي أدت إلى زيادة التضخم المالي والى ارتفاع الأسعار، كما عانى الناس من ذلك لاسيما وإنهم يتعاملون بالاقجة التي بدأت تفقد قيمتها إضافة إلى فشل الدولة في إصلاحها.[3]

ومن المعلوم إن الدولة العثمانية وعلى مر العصور لم تطبق في ولاياتها تنظيماً إداريا ثابتاً ، بل كانت تلجأ إلى إحداث تغييرات بين فترة وأخرى حسبما يتطلبه نظامها السياسي والإداري، وبما أن الدولة كانت تخوض حروباً ومعارك مستمرة، فهي بحاجة دائمة الى موارد مالية لإدامة انجازاتها العسكرية، وبالتالي بدأ نظام التيمار يفقد حيويته وأصابه الانحلال، ولم يعد يأتي للدولة قدر ما كان يأتي به خلال القرنين التاسع والعاشر الهجريين/الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين[4]، لهذا تم

---

[1] – الحمود، العسكر في بلاد الشام، ص60.

[2] – الحمود، المرجع نفسه، ص61.

[3] – الحمود، العسكر في بلاد الشام، ص61.

[4] – بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، ص181.

أستبدال نظام التيمار بنظام (الالتزام)[1] أي صار على الملتزم أن يؤدي الوظيفة التي كان السباهية يؤدونها وأصبح جمع الضرائب عينياً بالكامل بحيث يكفل للخزينة مبالغ محددة ويؤمن مورداً ثابتاً وعاجلاً للدولة.[2] وكان الملتزم يعفى من تأدية الخدمة العسكرية، إلا أنه يتعين عليه دفع ضريبة بدل عنها.[3]

وكان نظام الالتزام يشمل جوانب عدة (ملتزم دور الضرب،ملتزم جمرك موانئ وملتزم جمرك الطرق البرية) وبمعنى آخر أن كل ما يمكنه أن يعود بالمال للدولة العثمانية أعطي إلى ملتزم ليسهل على الدولة إستحصال أموالها، كماأوجد هذا النظام ضرورة تحويل مبالغ كبيرة من كل مقاطعة الى العاصمة، كما بدأ في هذه الفترة استخدام نظام (السفاتج والكمبيالات) [4] لتحويل تلك المبالغ عن طريق السَفاتج بدلاً من نقلها كنقود للعاصمة.[5] إذ كانت المعاملات الضخمة تستدعي وسائل للدفع مأمونة من الضياع، خفيفة الحمل بعيدة عن متناول اللصوص.[6]

---

1 – الالتزام:مشتق من الفعل ألتزم، ويستند على بيع ضرائب إقليم واسع لبعض الموظفين الكبار او الزعماء المحليين، أي إن هؤلاء الملتزمين يدفعون للدولة قبل الجباية ما هو مقدر على الإقليم ثم يقومون هم بجباية الضرائب، / (صافي، خالد محمد، حاكم الجليل ظاهر العمر الزيداني (1689–1775م)المركز القومي للدراسات والتوثيق، ط1، فلسطين، غزة، 2005، ص181)

2 – صافي، حاكم الجليل ظاهر العمر، ص182

3 – لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص12.

4 – السفتجة:هي أداة للمعاملات المستندة إلى الائتمانويقصد بها أن يُعطى رجل مالا لآخر وللآخذ مال في بلد المعُطي، فيوفيه اياه (اي هناك) فيستفيد أمن الطريق. اي إنها وسيلة وجدت لتجنب أخطار المواصلات، والسفتجة هي الكمبيالة في أساسها واستعمالها.(الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص197)

5 – باموك، التاريخ المالي، ص 167

6 – لقد عرف العالم الإسلامي في العصر العباسي نظام السفاتج، وأمدتنا المصادر التاريخية بالكثير من الأمثلة التي تشير إلى استخدام السفاتج في معاملاتها التجارية، إذ يذكر ان (إخشيد)[6]مصر أرسل إلى نائبه في بغداد سفاتج=

وقد استفادت الدولة العثمانية من نظام الالتزام لأنه جنبها الاحتكاك المباشر بالأهالي، وهو أمر كان يتماشى مع فلسفة الدولة في الحكم التي تمنع التدخل في شؤون حياة الأهالي إلا عند الضرورة القصوى، ولكن مساوئ هذا النظام انعكست على الفلاحين[1]، إذ سعى الملتزم لجمع أكبر قدر من الأموال من بعض الفلاحين مماأرهقهم مادياً وجسدياً .[2]

وكان نظام الالتزام يسري في الأصل لمدة سنة واحدة، ولكنه على المدى الطويل صارت الدولة أكثر حاجة للمال لذا لجأت لزيادة مدة عقود الالتزام من ثلاث سنوات إلى خمس سنواتو أحيانا لمدة أطول من ذلك قد تصل إلى 12سنة[3]، ويقوم الملتزم الذي رسا عليه الالتزام بسداد قدر من قيمة الالتزام مقدماً ، ثم تقديم كفيل يكفله عن سداد المبلغ المتبقي، فإذا جمع الملتزم حاصلات المقاطعة وسدد للدولة عما التزم به يكون الجزء المتبقي بعد ذلك هو مكسبه أما من يعجز عن سداد ما التزم به فعلى الدولة العثمانية أن تضع يدها على أموالهوأن لم تفِ أمواله بذلك عندها يوضع في السجن.[4]

وكانت حاجة الدولة متزايدة والضرائب ثابتة ولايمكن زيادة الضرائب إلا في حال وفاة الملتزم ليطرح التزامه للمزاد من جديد[5]،وكانت الدولة تلجأ إلى فسخ الالتزام إذا وجدت من يدفع أكثر لتلك المقاطعة،

=بثلاثين ألف دينار ليسلمها للوزير ابن مقلة. (خسرو، ناصر، سفرنامة، ترجمة يحيى الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1993، ص124-173؛ متز، ادم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة محمد عبد الهادي ابو ريدة، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1941، ص319)

[1]المنصور، تاريخ الدولة العثمانية، ص63

[2]-كان الملتزم يحقق أرباحا عرفت بالربح الفائض بين ما يجمعه وما يدفعه للدولة كما كان يحصل أيضا على ارض "ارض الوسية"داخل منطقة الالتزام وهي معفية من الضرائب (المنصور، المرجع نفسه، ص62)

[3] – باموك، التاريخ المالي، ص167

[4] – إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ، ص651

[5]- المنصور، المرجع السابق، ص63

كما كان من حق الملتزم الواحد أن يلتزم بأكثر من مقاطعة في آن واحد، ويمكن أيضا لأكثر من شخص أن يتعهدوا بالتزام إحدى المقاطعات مشاركة فيما بينهم وكان تسديد أقساط الالتزام في النوروز (آذار) (وفي شهر آب). [1] رافق نظام الالتزام نوع من التلاعب والاستغلال، إذ استغل الولاة وكبار الموظفين مناصبهم للإثراء. [2]

صدرت أوامر الدولة العثمانية في عام 1104هـ/ 1685-1686م الى الأمراء في الولايات التابعة لها بأن تباع مقاطعات الالتزام للأشخاص طيلة حياتهم، وعرف هذا بنظام المالكانة - وهو شكل من أشكال الالتزام، يتميز باستمراره طيلة الحياة بدلاً من تحديده بفترة معينة، وقد اعتمدته الدولة العثمانية لتجنيب الفلاحين ظلم الملتزم الذي كان يعمل على ابتزاز اكبر مقدار ممكن من أموالهم قبل عزله آخر السنة، مما يفقد الدولة لاحقاً، جانباً من أموال الملتزم بسبب تململ الفلاح وتنقله وعدم استقراره، أما في نظام الملكانة فلم يعد صاحبها مهدداً بالعزل وبالتالي لم يعد مضطراً للإسراع في ابتزاز مال الفلاحين الذين ارتاحوا نسبياً، بعد إن أضحت الملكانة إقطاعا خاصا لملتزم واحد تحت تصرفه الدائم وتنتقل بعد وفاته الى ورثته الشرعيين ولا يؤخذ منه الا بالمصادرة أو بتنازله عنها. [3]
وفي حال وفاة ملتزم المالكانة يُعرض ما يملكه للمزايدة العلنية. [4] وقد جرى تطبيق هذا النظام في شرقي الأناضول وجنوبه الشرقي وفي سورية، وتم تطبيقه كسياسة مالية في عهد السلطان مصطفى الثاني عام1111 هـ/ 1699م، وكانت تباع المقاطعات لمن يقدم أعلى الأسعار، ومن الملاحظ أن تلك الأسعار التي كانت تبدأ بها المزادات قد تصل إلى عشرة أضعاف الربح الذي يمكن إن يحصل عليه الملتزم. [5] وبذلك ضمنت الدولة العثمانية القدر الأكبر من المبالغ لتسيير أمورها المالية.

---

[1] – احسان اوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص652

[2] – بني المرجة، صحوة الرجل المريض، ص44

[3] – نوفل، كشف اللثام، ص153؛ العلمي، خاصكي سلطان، ص39

[4] – صافي، حاكم الجليل في القرن الثامن عشر ظاهر العمر، ص182

[5] – الحمصي، تاريخ طرابلس، ص86؛ إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص652

لكن نتيجة ضعف الحكومة المركزية العثمانية خلال القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي فقدت السيطرة على الكثير من عقود الالتزام وبقيت تلك العقود مع مُلتزميها وبنفس قيمتها السابقة[1]، الأمر الذي جلب إلى الدولة العثمانية مشاكل كبرى، فأهل القصر وأرباب المناصب العالية في الدولة استحوذوا على أراضي الالتزام وبطرق مختلفة من الغش حيث أدمجت معها أملاك شاسعة من أملاك الوقف وظلت خارجة عن أنظار الدولة[2]، وأصبحت معظم التزامات أراضي الدولة بحلول القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، تشغل مدى الحياة.[3] كما اندفع بعض الملتزمين إلى الاستقلال التام بقطاعاتهم وبذلك غدت الدولة العثمانية أشبه بأمارات أكثر منها دولة.[4]

الضـــــرائب

- ضريبة العُشر: لقد كانت إدارة المناطق المفتوحة لدى العثمانيين تنتقل إلى الدولة، وتتحول كُل أراضيها تقريباً إلى ملكية الدولة، ويصبح الفلاحون مستأجرين دائميين لأراضي الدولة، على أن يقدموا كل عام قدراً من محصول الأراضي للدولة يُعرَف بـ (العُشر)[5]، الذي كان يجبى عيناً من المزارعين، أي جزء من الإنتاج الزراعي، وقد تتباين معدلاته حسب الأقاليم ، فقد كان السُبع أو الثمن من الإنتاج بشكل عام ، ويصل أحيانا إلى الثلث كالذي كان في سوريا

---

[1] – باموك، التاريخ المالي، ص169

[2] –جب وبوون، المجتمع الإسلامي والغرب، ج2، ص88؛ كلو، أندري، غازي الغزاة سليمان القانوني، تعريب محمد الرزقي، تونس، 1991، ص 342؛ العريض، تاريخ الدولة العثمانية، ص109

[3] – صافي، حاكم الجليل، ص182

[4] –عامر، محمود علي، تاريخ الإمبراطورية العثمانية– دراسة تاريخية واجتماعية، ط1، دار ألصفدي، دمشق، 2004، ص72.

[5] –العُشر، تؤخذ العشور على أموال التجارات مهما كان نوعها حيوانات او زروع او ثمار، ولا تؤخذ من غير تلك الأموال. (زلوم، عبد القديم، الأموال في دولة الخلافة، ط1، بيروت، 1983، ص113).

وفلسطين.[1] بالإضافة إلى (رسم المزرعة) [2]، الذي كان يجبى سنويا نقداً في موسم الربيع من كل عائلة اعتمادا على مساحة الأرض المزروعة، وقد حوّل القانون العثماني العديد من الرسوم التي كان المواطنون يدفعونها عيناً إلى الدفع النقدي المباشر.[3]

ومما تجدر الإشارة إليه أن القوانين الخاصة بدول الغرب (أوروبا) التي كانت تابعة للدولة العثمانية قد اختلفت عما كانت عليه في المناطق العربية ، فعلى سبيل المثال : قانون البوسنة والهرسك لعام 946هـ/ 1539م ينص على أن الفلاح الذي يخرج من أرضه لزراعة أرض في قرية أخرى غريبة يقع عليه عُشران عُشر لصاحب الأرض وعُشر ثاني للسباهي الذي يتبعه.[4]

- الخـــــراج:الأراضي الخراجية – هي الأراضي التي تركت في أيدي الأهالي من غير المسلمين بعد الفتح أو التي ألحقت ببلاد الإسلام بعد عقد الصلح مع الأهالي غير المسلمين، وتعد من قبيل الأراضي الميرية – المملوكة للدولة، وعليه كانت معظم أراضي الدولة العثمانية ميرية وتشكلت ضرائب الأراضي الخراجية على أساس نظام الضرائب العثماني، فالضرائب التي يتم أخذها من الأراضي الميرية تحت أسماء كثيرة هي في الأصل خـــراج.[5]

[1] – مانتران، تاريخ الدولة العثمانية ، ج1، ص320.

[2] – رسم المزرعة، ضريبة كانت تؤدى عن كل دار أو عائلة والأرض التي تقوم بفلاحتها (اينالجيك، الدولة العثمانية من النشوء، ص171)

[3] – غنام، رياض، مقاطعات جبل لبنان في القرن التاسع عشر، بيروت، لبنان، 2000م، ص15-16

[4] – مانتران ، المرجع السابق، ج1، ص321.

[5] –گوندوز ، التشريع الضريبي عند العثمانيين، ص37- 40.

لقد كان من نتائج سقوط الدولة المملوكية هو اكتساب الدولة العثمانية بلاداً جديدة كبلاد الشام و مصر، والجزيرة العربية والحجاز وكان لهذه المناطق دور فاعل في تطور الوضع الاقتصادي والاستراتيجي للدولة العثمانيةوجعل منها حلقة وصل تربط بين آسيا وأفريقيا.[1]

وفي بداية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، كانت الأموال التي تصل من مصر إلى خزانة السلطان الخاصة في استانبول تبلغ500 ألف من النقود الذهبية، ومن الطبيعي أن يكون هذا المبلغ كبيراً بالنسبة إلى مقاييس ذلك القرن، كما إنه يشكّل دعماً أساسيا لواردات الخزينة العثمانية آنذاك.[2]

لكن في عهد السلطان سليمان الأول القانوني قام الباشا بكلربكي (أمير الأمراء) برفع المبلغ إلى 600 ألف دوگا ذهبية وأرسله إلى استانبول ، الأمر الذي دعا السلطان للاستفسار عن هذه الزيادة خشية منه أنيكون الباشا قد حمّل المصريين هذه الزيادة.[3]

بقيت مصر ترسل مبلغ الـ (600 ألف) من النقود الذهبية حتى عام 1040هـ/ 1630م وهذا المبلغ يعني تدفق طنان و125، 4 كيلو غرام ذهب من مصر الى استانبول، وقد اضطرب هذا المقدار، وخاصة في الفترة التي عزّ فيها الذهب خلال القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وغزو الفضة الأمريكية التي جرفت معها الذهب.[4]

---

[1]– بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني– رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية، ص82

[2] – ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار، ص132

[3]– الارناؤوط وابو الشعر، الدولة العثمانية بدايات ونهايات، ص129

[4]– ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص132

لقد كانت الدولة العثمانية تفرض على دافعي الضرائب، دفع ما بذمتهم من الأموال بالذهب.[1] ونجد في ميزانية عام 1025-1026هـ/ 1616-1617م زمن السلطان احمد الأولأنها كانت قد قدٍّرت بالبارة والنقود الذهبية (24.000.000مليون بارة بما يعادل 600.000 ألف من النقود الذهبية) ، وفي عام 1071هـ/ 1660م نجد أيضا إن إرساليةمصر قد قدِّرت بالبارة (والكيس المصري)[2].[3] فكان لتلك الثروات الآتية من مصر دور كبير في حفظ مظهر القوة في الدولة العثمانية وحمايتها من الانهيار لمدة طويلة.[4] وان عقد المقارنة بين النقود الذهبية والبارة يراد من وراءه مقدار سعر صرف الذهب إلى الفضة وبالتالي دفع المستحقات بالبارة في حال تعذر دفعها بالنقود الذهبية.

أما في بلاد الشام، فقد وجد العثمانيون نظاماً ضريبياً متكاملاً لدى المماليك عندما حكموا بلاد الشام، أما سوريا فقد كانت في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي ، وحقبة من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، مقسمة الى ثلاث ولايات هي : حلب، ودمشق، وطرابلس الشام، وقد كان لكل ولاية دفتردار وميزانية مستقلةوخلال هذين القرنين كان قد دخل في عداد و لاية الشام بعض الألوية وهي (الشام وصفد والقدس وعجلون وغزة ونابلس وتدمر وصيدا وبيروت وكرك الشويك)[5]، في حين أنفصل عنها البعض الآخر أما مالياً أو إداريا ويمكن ملاحظة ذلك من خلال

[1] – بعد ضعف سيطرة العثمانيين على مصر، وتفاقم الصعوبات بإيجاد الذهب خلال القرن السابع عشر أرسل هذا المبلغ بمعظمه نقود فضية، (باموك، التاريخ المالي، ص 133؛ ساحلي، من تاريخ الأقطار،، ص 221)

[2] – الكيس المصري هو عبارة عن 625 قرش ويقابله بالبارة 25000 بارة، وكان هناك ما يعرف بالكيس الذهبي وهو يعادل 15 ألف نقد ذهبي.(الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام، ج1، ص389 هامش1؛ العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص134).

[3] – ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص135

[4] – الانصاري، المجمل في تاريخ مصر ، ص205

[5] –.ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار ، ص21و ص688

تقلص دخل ولاية الشام في القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي، فكان ما يستحصل من أموال المقاطعات يُصرف محلياً بصفة نفقات وما يتبقى يرسل إلى العاصمة العثمانية بصفة واردات.[1]

الحــاصلات الزراعية:- تستحصل حصة الدولة من الحاصلات الزراعية لكل قرية ، وقد اختلفت مقاديرها من نوع إلى آخر، فقد كانت واردات والي الشام لعام 957هـ/ 1551 م من محصول الحنطة 442306 أقجة، في حين بلغت وارداته من الشعير 247276 أقجة في العام نفسه وا ما الواردات من المحاصيل الصيفية مثل(الفول والعدس والذرة) فقد بلغت 43415 أقجة[2]، وفي عام 979هـ/ 1571م نجد إن مقدار واردات الدولة العثمانية من الحنطة في نواحي شمال لبنان قد بلغت 255250أقجة.[3]

كما كانت هناك رسوم مستحصلة على زراعة القطن، ومن الأشجار المثمرة مثل الزيتون الروماني، الزيتون الإسلامي، أشجار الكروم، أشجار الرمان والتين والجوز وسائر الفواكه، وكانت تؤخذ في ولاية الشام بالشكل التالي:

يؤخذ عن أشجار الجوز أقجتان، أما أشجار الفاكهة على اختلاف أنواعها فكانت على كل 5 أشجار أقجة واحدة، وعلى كل 4أشجار من التوت أقجة واحدة.[4]

الثـــروة الحيوانية:-كانت الدولة تتقاضى رسماً على ما يعرف بـ (رسم ماعز) و(رسم نحل) و (رسم جاموسية) ففي بلاد الشام كانت الأغنام والماعز تعُد بالقطعان، ويؤخذ على كل رأسين أقجة واحدة، ،

[1] – ساحلي أوغلي، المرجع نفسه، ص22-23

[2] – البخيت، دفتر مفصل لواء الشام، ص3.

[3] – خليفة، شمال لبنان، ص28.

[4] – البخيت، دفتر مفصل لواء الشام، ص3.

و على كل رأس من البقر والجواميس6أقچات ، وعن كل خلية النحل (اقچة واحدة).[1] وقد بلغ مجموع متحصل هذه الرسوم لعام 958هـ/ 1551م (25329 أقچة) ، كما كانت تتقاضى الدولة رسماً من أصحاب المواشي مقابل استخدام المراعي عرف بـ(حق المرعى) وبلغت واردات هذه المراعي في السنة نفسها 630 أقچة.[2] وتخصص هذه الرسوم التي يتم تحصليها في بعض الأماكن لأصحاب الأقطاعات كالتيمار والزعامت، وفي أماكن أخرى يتم تحصيلها باسم الخزينة.[3]

-الجـــــزية: -هي ضريبة نقدية سنوية تجبى بالذهب يؤديها الذكور ا لأصحاء من أهل الذمة من النصارى واليهود وغيرهم من غير المسلمين وتقع على من تتراوح أعمارهم بين 14-57 عام، وذلك في حالة بقائهم على أديانهم و عند عدم اشتراكهم بالحروب، مقابل أن تتكفل الدولة بحمايتهم، وكان مقدار الجزية واحداً في كل الولايات العثمانية، وكانت تؤدى على ثلاث مستويات تبعاً للحالة المالية للشخص فعلى الغني 4 قطع ذهبية، و متوسط الحال قطعتين ذهبية، والفقير قطعة واحدة [4]، ولا يعفى منها إلا المرضى والمجانين والنساء والعبيد والأطفال الذين لم يبلغوا الحلم أو كانوا دون سن الرابعة عشرة من أعمارهم. [5]

وقد أخذ بالاعتبار الحالة المادية للشخص إذ حدث تحول في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي في الجزية فصارت تدفع عن الأسرة كاملة وليس على الرأس وتدفع قطعة ذهبية واحدة أو ما

[1] – خليفة، شمال لبنان، ص145

[2] – البخيت، دفتر مفصل لواء الشام (مستل)، ص 4.

[3] – كوندوز ، التشريع الضريبي عند العثمانيين، ص22.

[4] – من يمتلك 10الاف درهم فما فوق يعد غنيا، وكل من يمتلك بين 10الاف و 100 درهم فهو متوسط الحال، ومن لا يمتلك مائة درهم وقادر على العمل والكسب يعد فقيرا.(كوندوز ، التشريع الضريبي عند العثمانيين، ص36).

[5] –.الشيخ خليل، الريف في العهد العثماني، ص288؛ أحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ص641؛ كوندوز ، التشريع الضريبي عند العثمانيين، ص37.

يعادلها من النقود الفضية، و ذكر إن مجموع عائدات جزية النصارى في قرى ناحية القدس الشريف قد بلغ 10.080 ألف اقجة في عام 932هـ/ 1525م و 53.990 ألف اقجة عام 963هـ/ 1555م.[1] وكان هناك قلم حسابات الجزية يهتم بهذه الضريبة، فيعمل على أعداد صرر الجزية في شهر محرم من كل عام، وتسلم للقائمين على الجباية، ومن ثم يتم إرسالها إلى الأماكن المطلوبة.[2]

وكانت الدفعات السنوية للجزية الآتية من أمارتي الافلاق والبغدان تشكلان أهم أشكال تدفقات النقود على الدولة العثمانية خلال القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين/السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، وقد استمرت الجزية المدفوعة من هاتين الإمارتين بالتزايد إذ كانت عشرة ألاف دوكا بندقية من كل أمارة حتى نهاية القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، لتصل نحو خمسين ألف دوكا في منتصف القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، ثم وصلت إلى مئة ألف دوكا بندقية، إضافة إلى ما كان يرسل الى استانبول من سلع غير مصنعة ومو اد غذائية، وقد لعبت هذه السلع دوراً هاماً في تموين العاصمة والجيش والقصر.[3]

كما كانت قبرص وراغوز وترانسلفانيا تدفع الجزية للدولة العثمانية بالنقود الذهبية، إذ كانت النقود الذهبية هي العنصر الأساس في الجزية ففي عام 1035هـ/ 1625م قدمت قبرص 800ألف دوكا، وراغوز 12 ألف دوكا، وترانسلفانيا 15 ألف دوكا.[4] كما دفعت الافلاق الجزية بالشاهي عام 997-998هـ/ 1588-1589م وبلغت 926000 شاهي ، والبغدان للعام نفسه 255000 شاهي .[5]

رســــــوم الرعية : وتتمثل في (رسم المزرعة،ورسم تعطيل المزرعة، ورسم الأرض)

---

[1] – اليعقوب، ناحية القدس، ج1، ص142.

[2] – إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ص642.

[3] – باموك، التاريخ المالي، ص180

[4] – الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام، ج1، ص376 هامش 6.

[5] – باموك ، التاريخ المالي ، التاريخ المالي ، ص198.

– رسم المزرعة – الجفتلك: حدد قانون نامة السلطان سليمان القانوني فرض رسم الجفتلك – أي رسم مزرعة أو حقل– وهي ضريبة تفرض على الأرض التي تزرع وتعطي ناتجاً ، وتكون ضريبتها متدرجة حسب نوعية الأرض، فالخصبة تدفع اقجة عن الدونمين، ومتوسطة الخصوبة اقجة عن كل ثلاث دونمات، وقليلة الخصوبة اقجة واحدة عن كل خمس دونمات[1]، أي ما يتناسب طردياً مع جودة الأرض. ويؤخذ من المزرعة التامة في بعض الأماكن 36– 24 أفجة، وقد يتباين هذا المقدار من ولاية الى أخرى وتتراوح بين 2–87 أقجة.[2]

رسم تعطيل المزرعة (جفت بوزان رسمي)– وتؤخذ من الذين يعطلون الحقل ولايستغلون الأرض ويشتغلون بأمور أخرى، ومقدار الرسم يحدد على أساس مساحة الأرض التي عطلها الفلاح، وكان مقدار الرسم في البداية 75 أقجة، ولكن حين ازداد سوء استعمال الأراضي في عام 1014هـ/ 1605م أصبح مقدار الرسم الكامل 300 أقجة، ومتوسط الرسم 150 أقجة، و 75 أقجة لأقل من النصف.[3] وفي كل الأحوال فأن الدافعين لهذا النوع من الرسم هم ليسوا مالكين للأرض ، بالتالي فهم لا يستطيعون بيعها أو رهنها أو تحويلها إلى وقف خيري أو توريثها، لأنها عائدة للدولة (وتسمى هذه الأرض بالميري).[4]

رسم الأرض (رسم دونم)– وهو رسم يؤخذ من الفلاحين، الذين يرغبون بزراعة أكثر مما في أيديهم، أو فلاحين ليسوا مسجلين أصلا في قوائم صاحب التيمار ، وكان مقدار هذا الرسم أقجة واحدة عن

---

[1] – باموك، المرجع نفسه ، ص 190

[2]– گوندوز ، التشريع الضريبي عند العثمانيين، ص44.

[3] – أحسان اوغلي، الدولة العثمانية، ص643؛ گوندوز ، التشريع الضريبي، ص44–45.

[4]– مانتران، تاريخ الدولة العثمانية،ج1،ص319.

كل دونمين من الأراضي الأكثر جودة، وعن كل ثلاث دونمات متوسطة الجودة، وعن 4-5 دونما عن الأراضي قليلة العطاء.[1]

الرسوم والضرائـــب الأخـــرى:

في عهد السلطان سليمان الأول القانوني تم إصدار فرمان يبقي فيه على بعض الضرائب المحصلة في بلاد الشام ويلغي بعضها الآخر، أما الضرائب التي أبقى على بعضها:

- رسم عروس - يدفع عند عقد نكاح بكر أو ثيب،وقد بلغ (6 اقجة عن الباكر أما الثيب أو المطلقة فكان بين 40-30 اقجة)[2]، وقد بلغ رسم العروس في لواء الشام على سبيل المثال لعام 958هـ/ 1551م (7666ألف أقجة) وهذا يدلل على الكثافة السكانية.[3]
- ضريبة باج بازار- وهي الضرائب التي تجبى في سوق الدواب، وتبلغ 10 أقجات عن كل جمل عند بيعه، و4 أقجات عن كل حصان أو بغل، واقچتين عن كل حمار أو ثور،و اقجة واحدة عن كل ثلاث رؤوس من الغنم أو الماعز.[4]
- رسوم عن بيع الأمتعة ومرورها[5]، كما كان هناك رسم قبان، إذ فرض هذا الرسم على العديد من المواد ومقدار الرسم المُجبى، وكانت المواد المفروض عليها رسم قبان في ولاية الشام هي: (حمل السيرج نصف أقجة، علبة اللبن الرائب نصف اقجة، وعلى كل من حمل دبس، حمل

[1] - گوندوز، التشريع الضريبي، ص50.

[2] - شهدت محاكم بلاد الشام بعد السيطرة العثمانية اجراءات مالية جديدة تمثلت في دفع ابناء الرعية رسوما في المحاكم وكان من بينها رسم يسمى(رسم عروس) (اليعقوب، ناحية القدس، ج1، ص137-138).

[3] - البخيت، محمد عدنان، (مستل) دفتر مفصل خاص أمير لواء الشام سنة 958هـ/ 1551م، عمان، 1989، ص4.

[4] - اليعقوب، ناحية القدس الشريف، 1، ص139.

[5]-الارناؤوط و ابو الشعر، المرجع السابق، ص102

ملح، حمل خل، حمل حمار قلقاس، حمل حمار ليمون = 3 أقجة، وعلى كل من حمل عسل، حمل جبن، حمل عجوة، حمل كستنا= 4 أقجة، وعلى كل من حمل الأرز، حمل الزيت، حمل بغل ليمون = 5أقجة، وعلى كل من حمل حب الرمان، حمل العناب، حمل التين، حمل الزيت العجلوني، حمل بغل قلقاس = 6أقجة، وعلى كل من حمل حمار خيار=7 أقجة، حمل التمر العراقي = 8 أقجات، حمل كمأ = 8أقجات وأقل من حمل كمأ = 4أقجات) .[1] يعكس لنا هذا الجدول مقدار ما كان يتحمله الفلاح من تكاليف، وقد لايصل إلى جيبه إلا النزز القليل، لان إنتاجه يتحمل رسم بيع ورسم مرور ورسم قبان.!

- رسوم على أحجار الطواحين المائية (رسم أسياب)، كان الرسم السنوي على الطاحون التي تعمل كل أيام السنة60 اقجة، بينما التي تعمل نصف سنة30 اقجة أي بنسبة خمس اقچات شهريا.[2] أما المعاصر[3]، فكانت تفرض 30 اقجة على كل معصرة زيت سنوياً، في حين كانت تفرض 12اقجة على معصرة العنب سنوياً.[4]

كما كانت تفرض رسوم على البراءةالتي تمنح للتيماري الذي يمنح تيماراً بدون براءة سلطانية، حيث بلغت واردات والي لواء الشام في عام 958هـ/ 1551م 30 ألف اقجة.[5]

---

1 – البخيت، دفتر مفصل خاص أمير لواء بلاد الشام، ص8 هامش 23.

2 – خليفة، عصام كمال، شمال لبنان في القرن السادس عشر جوانب من الحضارة المادية، بيروت، 1999، ص65.

3 – البخيت، بحوث في تاريخ بلاد الشام، ص 4و 13.

4 – خليفة، شمال لبنان، ص91

5 – البخيت، دفتر مفصل لواء الشام، ص4.

وبهذا لم تغفل القوانين العثمانية أي شاردة أو واردة إلاوفرضوا عليها رسماً ووضعوا لها قانوناً، وفي الكثير من الأحيان لايكون الخلل في القانون الموضوع لكن الخلل في عمليات التطبيق، التي قد تؤدي بنتائج عكسية للدولة.

ضريبـــة العوارض:

أما العوارض فهي ضرائب عارضة كانت تلجأ إليها الدولة عند الضيق أو العجز عن تسديد نفقات عارضة، كنفقات حرب جديدة مثلاً، وكان هذا النوع من الضرائب يفرض على أناس معينين في حين يستثنى آخرون، كالأئمة والخطباء والسادة الأشراف، وقد تكون نقدية أو عينية أو بشكل خدمة بدنية.[1] كنوع من الضرائب العرفية، التي تجمع في البداية لمواجهة حاجة الدولة أيام الحرب فقط، ثم صارت تُجمع من أجل توزيع العلوفات وغيرها للتخفيف عن خزينة الدولة أيام الأزمات.[2] وعلى سبيل المثال ما قام به السلطان مراد الرابع عام 1048هـ/ 1638م حينما أصدر أوامره لأعداد وصف شامل لمدينة استانبول، وكان الهدف من وراء ذلك هو الحصول على مساعدة أفراد الشعب عامة في الحرب ضد إيران.[3] إلا إن هذه الضرائب في النهاية كانت تشكل حملاً أضافياً يقع على كاهل الرعية لإخراج الدولة من أزماتها.

رســـوم الحج :

لقد كانت الدولة العثمانية تفرض رسوماً على الحجاج النصارى واليهود القادمين لزيارة القدس الشريف، وقد تفاوتت مبالغ تلك الرسوم، وكان الغرض الأساس من وراء فرضها هو لتوفير الحماية للحجاج

---

1 – ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص26

2 – إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ص646

3 – لويس، استانبول وحضارة الخلافة الإسلامية، ص143.

على الطرق الرئيسة المؤدية للقدس. وكانت تؤخذ تلك الرسوم في أول الأمر 8 أقچات عن كل نصراني و 6أقچات عن كل يهودي، ثم صارت 8 أقچات عن كل منهما أي بالتساوي، وقد خصص جزء من هذه الرسوم إلى الخاص السلطاني.[1]

أما من كان يأتي من أولئك الحجاج الى القدس عن طريق ميناء يافا فقد كان يفرض عليهم رسم (أسكلة) [2] الميناء حيث كان يدفع كل حاج نصراني أو يهودي 16 اقجة عند دخول القدس و 16 اقجة قبيل المغادرة، وقد بلغت عائدات هذه الرسوم 20000ألف اقجة عام 945هـ/ 1538م و 23000 اقجةعام 953هـ/ 1546م، ولم تكتف الدولة العثمانية بفرض هذه الرسوم على حجاج القدس الشريف بل شملت رسوماً أخرى يدفعها زوار كنيسة القيامة، إضافة إلى رسوم دخول الكنيسة والخروج منها و التي تبلغ اقجة واحدة عند الدخول وأخرى عند الخروج، وكانت تلك الرسوم تدفع بعملات مختلفة حسب الوجهة التي أتى منها الحاج، وقد بلغت عائدات كنيسة القيامة من تلك الضرائب عام 963هـ/ 1555م 120000 ألف اقجة.[3]
بالإضافة إلى واردات أموال كانت تأتي عن طريق الحج الشريف وهي أموال من مات ولم يُعرف له وارث سواءً أكان من الخاصة ممن له علاقة بالدولة من موظف أو ملتزم أو جندي أو من يلوذ بهم، أو من عامة الناس.[4]

نظام السـاليانة:

في ولايات مصر وبغداد والبصرة واليمن والحبشة والإحساء، اتبع نظام الرواتب (ساليانه)، حيث يكتفي السلطان العثماني بإرسال وحدات من الانكشارية وحاكم (والي) وقاضي ودفتردار إلى كل ولاية من هذه الولايات، وكان يكفي السلطان أن يحصل من تلك الولايات على إيرادات ضريبية ، بعد

---

1 – اليعقوب، ناحية القدس، ج1، ص134

2– اسكلة: لفظة تركية تعني: موانئ، جمع ميناء.(أصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان، ج2، ص65 هامش 6).

3 – اليعقوب، ناحية القدس، ج1، ص144

4– ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار، ص26–27.

خصم النفقات الإدارية والعسكرية المحلية ، وكانت ولاية الحجاز معفاة من التكاليف الميرية، وكانت الهدايا المختلفة والمبالغ النقدية ترسل إليها سنوياً من خزينة الدولة تحت اسم (الصرة) .[1]

ومنذ دخول العثمانيين إلى مصر عام 923هـ/ 1517م، وحتى القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، لم يكن نظام الساليانة مطبقاً بل كان نظام المقاطعات أو الأمانات هو المطبق على الأراضي الزراعية في مصر، حيث قام هذا النظام على أساس أن أيةقرية أو عدة قرى متقاربة تكّون وحدة أدارية ومالية في آن واحد ، وكان لكل مقاطعة مسؤول يطلق عليه اسم (مفتش أو أمين، او أفندي) ، مهمته الإشراف على الأراضي الصالحة للزراعة وتحديد ماعليها من ضرائب.[2] إلا إن هذا النظام قد اثبت فشله بسبب عدم التزام موظفيه بتطبيقه بالشكل الصحيح، إضافة لاتباعهم أساليب غير مشروعة من أجل زيادة محصولهم الشخصي، وتعسفهم في معاملتهمللفلاحين، مما تسبب في ترك الفلاحين أرضهم، وبالتالي إلىتدهور الزراعة.[3]

لقد قررت الحكومة العثمانية في عام 1069هـ/ 1658م بتطبيق نظام الالتزام في مصر – وهو نظام لايخضع لموظفين تابعين للدولة،وا نما يتكفل به من يشاء من أمراء المماليك، ورجال العسكر، ومشايخ العرب، كما دخلت في هذا الميدان النساء بصفة ملتزمات، والغرض من هذا النظام هو لأستحصال الضرائب المقررة على أراضي قرية أو أكثر لمدة معينة[4]، وبعد خصم النفقات الإدارية المترتبة لأجهزة الإدارة بالولاية، يتم جمع الأموال المقررة على مصر كلها بعد خصم نفقات الإدارة المركزية، ثم يرسل ما تبقى من مال إلى (الخزينة السلطانية) السنوية أي إلى السلطان في استانبول،

---

[1] – ينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية، ص168–169؛ الارناؤوط وأبو الشعر، الدولة العثمانية بدايات ونهايات، ص 129؛بيات، دراسات في تاريخ العرب، ص85–99؛ گوندوز، التشريع الضريبي عند العثمانيين، ص66.

[2] – عبد الرحيم، الريف المصري، ص71.

[3] – عبد الرحيم، المرجع نفسه، ص73.

[4] – عبد الرحيم، الريف المصري، ص74–75.

وقد كان ولاة مصر يهتمون بإرسالية مصر اهتماما كبيراً لأنها تعبر عن مقدار ولائهم للسلطان وللدولة العثمانية.[1] ويذكر مانتران عما تقدمه مصر " في القرن السادس عشر، يرسل كل سنة إلى الخزينة الخاصة للسلطان ضريبة (خزينة) تتراوح بين 400 – 800 ألف نقد ذهبي ، تضاف إليها توريد عيني :أرز ، سكر ، خضروات مرسلة إلى القصر ، حبال، كتان، أملاح بارود مرسلة إلى الترسانة ".[2] وبذلك يلاحظ مقدار ما كانت تتحمله مصر من نفقات لصالح الحكومة المركزية العثمانية ، تلك النفقات التي أرهقت كاهل المواطن المصري .

أما في ولاية بغداد فكان على والي بغداد أن يوفق بين مصاريف بغداد ودخلها وان يؤدى مائة كيس[3] من الاقجات سنوياً (إرسالية) ترسل إلى استانبول.[4]

أما ولايات الجزائر وطرابلس الغرب وتونس التي استولت عليها الدولة العثمانية، ولم يكن لهم قبل ذلك تملك في المغرب[5] فقد سُمّيت مجتمعة أوجاقات الغرب، إذ تم وضع ثمانية إلى عشرة آلاف من الجنود الأتراك في كل واحدة منها وذلك بعد السيطرة عليها، وكانت هذه الاوجاق لا يتلقون أوامرهم إلا من السلطان، فهي بالتالي ترمز إلى سلطة السلطان، كما كان أفراد هذه الاوجاق يتدخلون لمنع

---

1 – عبد الرحيم، الريف المصري، ص101-102.

2 – مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية، ج1، ص312-313.

3 – كان الكيس خلال القرن السابع عشر يحتوي من40-50 ألف أقجة (الصباغ، الجاليات الأوروبية، ج1، ص389) يعني ان إرسالية بغداد كانت تبلغ 5 مليون أقجة.

4 – العزاوي، موسوعة العراق بين احتلا لين، مج 5، ص78

5 – الوجار، محمد الصغير بن الحاج عبد الله، نزهة الحادي بإخبار ملوك القرن الحادي، ط2، مكتبة الطالب، الرباط، الجزائر، د.ت، ص17

الصدامات بين المسلمين وغيرهم، ويرافقون المسئولين في الدولة خلال جولاتهم، كانوا أيضا يخرجون لحماية القوافل والأموال التي تُرسل إلى الخزينة المركزية في العاصمة العثمانية.[1]

لقد تمتعت تلك الولايات بقسط وافر من الامتيازات التي منحتها لهم الدولة العثمانية، كما سمحت لهم بعقد معاهدات سلام مع الدول الأوروبية.[2] وبهذا أصبحت تلك الولايات لا يربطها بالدولة العثمانية سوى رباط ديني ووازع أدبي، بينما كان حكامها أصبحوا يعتبرون أنفسهم خلفاءً للدولة العثمانية فقط ويمارسون سلطة شبه مطلقة في مجال جمع الضرائب وحفظ الأمن الداخلي.[3]

بلغت واردات ولاية الجزائر من الرسوم الجمركية نسبة 11%، كما فرضت الرسوم على الأموال المتروكة من دون وريث، وكذلك على الميناء إضافة إلى رسوم الوراثة والطوابع والغرامات المالية، ويتضح إن كل هذه الرسوم لم تكن خاضعة لنظام ثابت بل كانت تختلف بين فترة وأخرى، وقد قدِّرت الواردات بشكل عام بحوالي 500 ألف دوكا ذهبية، فكانت الولاية تأخذ حاجتها من هذه الواردات وما تبقى يرسل إلى عاصمة الدولة العثمانية.[4]

وكانت تلك الاوجاق الثلاثة ترتبط بنظام مالي واحد، إذ كان هناك دفتردار واحد في كل من الجزائر وتوس وطرابلس في بداية السيطرة العثمانية، ونظراً لبعد المسافة ما بين تلك الاوجاق التي كانت عائقاً أمام تسيير الأمور المالية، لذا تمأصدر أمر سلطاني (فرمان)، من قبل السلطان مراد الثالث في عام 988هـ/ 1580م يلغي فيه النظام الواحد للاوجاق الثلاث (الجزائر، وطرابلس، وتونس) ، وتعيين

---

1 – اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ص188.

2 – الارناؤوط و ابو الشعر، المرجع السابق، ص 134

3 – سعيدوني، النظام المالي للجزائر، ص21-23

4 – عامر، المرجع في أوضاع المغرب العربي في ظل العهد العثماني، ص148.

دفتردار مستقل ذو كفاءة عالية في النظام المالي، وان تكون للجزائر خزينة[1] خاصة بها، وعين للإشراف عليها موظف سمي أيضا بالدفتردار، ثم تطور اللفظ لتصبح خزينة دار أو الخزناجي، وتبعاً لذلك ظهر نظام دقيق لجمع الضرائب روعي فيه نسبة الثروات والمحاصيل، وكذلك الحالة المعاشية للقبائل الغنية والفقيرة.[2]

كما أرتبط بالسلطان عدد من الدول المسيحية الخاضعة ، مثل مولدافيا ، وترانسلفانيا وكان على هذه الدول إن تقدم الجزية والهدايا ، ومساعدات عسكرية أن أقتضى الأمر إلى الدولة العثمانية ، وكان أمر تنصيب حكام تلك المناطق يصدر عن الباب العالي العثماني .[3]

الجـــمارك:

هو الرسم الذي يستحصل عن السلع والبضائع عند عبورها الحدود، ففي عصر ما قبل الصناعة كانت تجبى عن البضائع عند عبورها من منطقة لأخرى أو مدينة وأخرى، فرسوم الجمارك كانت مورداً مالياً يزود الخزينة العثمانية بقسط كبير من رصيدها واحتياجاتها، وكان هناك نوعان من الجمارك:

1- جمارك داخلية وهي تلك التي تؤخذ في المرافئ والطرق التجارية داخل الدولة العثمانية(جمارك سواحل، وجمارك برية)[1]، 2- جمارك خارجية -وهينو ع من الضرائب ظهر بسبب الامتيازات التجارية

1- كانت واردات هذه الخزينة متنوعة وكثيرة منها الزكاة والضرائب والعشر والجزية والخراج والهدايا المختلفة إضافة إلى خمس الغنائم البحرية، وكان الدفتردار أو الخزناجي كما كان يعرف في الجزائر يعين من طرف الداي وبموافقة أعضاء الديوان وان يكون متميز ا بالأمانة وان يكون تركيا وان يتمتع بثقافة تؤهله لهذه الوظيفة. (درياس، السكة الجزائرية، ص24).

2 - درياس، السكة الجزائرية في العهد العثماني، ص 22-32.

3- مانتران، تاريخ الدولة العثمانية ، ج1، ص313.

1 - انقسمت الرسوم المأخوذة إلى أربعة أصناف، الأموال القادمة تحت اسم آمدية مقدارها 3-5%، الأموال الخارجة أو رفتيية من 1-3 %، والمواد المستوردة للاستهلاك (مصدرية) من 1- 1، 5%، أما المواد المارة عبر الأراضي=



التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأجنبية وأساسها تخفيض نسبة الجمرك من 5% إلى 3%، حيث تمتع التجار بالدخول والخروج وممارسة التجارة بشكل مستقل، وتم تأمين أرواح التجار وأموالهم، وإرسال ميراث من يموت منهم إلى دولهم، كما أعفوا من ضريبة الجمارك الداخلية.وقد استمرت هذه الرسوم تجبى داخل الدولة العثمانيةحتى بداية القرن العشرين وذلك، عكس ماهو حاصل في وقتنا الحاضر إذ لاتجبى رسوم الجمارك إلا بين حدود دولة وأخرى.[1]

كما تم تنظيم النشاط التجاري الذي يُعد من الأنشطة الرئيسة لأيالة الجزائر، إذ كانت المبادلات التجارية بين دويلات البحر المتوسط كمرسيليا، ودويلات ايطاليا ومالطة وجبل طارق وازمير، ومصر وسوريا والمغرب الأقصى خير دليل على تلك الأنشطة التجارية.[2]

لكن في نهاية القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي وأثر سقوط الحكم الايلخاني في إيران، وبظهور الدولة العثمانية في غرب الأناضول، تتحوّل المركز السياسي والتجاري إلى غربي الأناضول، وأصبحت "بورصة"المركز السياسي والتجاري للسلطنة العثمانية وأكبر سوق تجاري للتبادل بين الشرق والغرب.[3]

وبسقوط المراكز التجارية القديمة في غرب الأناضول كبالاتيا Palatia وأفسوس وأزمير في يد العثمانيين وارتباطها بمدينة بورصة، وبتوسيع السلطان بايزيد الأول(791-804هـ/ 1389-1402م)

=العثمانية فيطلق عليها مرورية أو باج عبور.(كوندوز، احمد آق، التشريع الضريبي عند العثمانيين، ترجمة فاضل بيات، عمان، 2004، ص31).

1 – الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام، ج1، ص348؛ ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص694؛ كوندوز، التشريع الضريبي عند العثمانيين، ص31-32.

2 –التميمي، عبد الجليل، موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، المعهد الأعلى للتوثيق، تونس، 1983، ص31.

3 – اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ص192.

لحدود دولته حتى ارزنجان، وتمكّنه أيضا من السيطرة على أهم الموانئ في جنوب الأناضول إلا وهما مينائي أنطاليا وآلانيا تم تغيير شبكة الطرق التجارية.[1]

وبما أن إيران كانت غنية بالحرير، لذا صارت القوافل الإيرانية المحملة بالحرير تصل إلى الموانئ العثمانية ومنها إلى بورصة، وبفضل التجارة بالحرير الإيراني[2]، الخام نمت بورصة وازدهرت وتحولت إلى سوق عالمي للحرير، وخاصة بعد تطور صناعته في أوروبا في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، فقد أصبح الحرير العنصر الأساسي الذي يعتمدون عليه في المبادلة التجارية. وبذلك حققت هذه التجارة واردات مالية جمركية كبيرة للدولة العثمانية من دخول الحرير.[3](جدول 6)

(جدول 6) يبين واردات الجمارك من الحرير في بورصة و حجم استيراد للحرير.[4]

السنة: م/ هـ	الواردات بالدوگا الذهبية
893 /1487	40000
914 /1508	33000
918 /1512	43000
928 /1521	13000
930 /1523	17000
965 /1557	24000

يلاحظ من الجدول وجود تراجع في واردات الجمارك بعد عام 918هـ/ 1512م وذلك بسبب الحروب مع إيران، ثم أخذت ترتفع من جديد بعد الصلح مع إيران عام 963 هـ/ 1555م ، لكن الواردات لم

---

[1]– اينالجيك، المرجع نفسه،، ص192.

[2]– أن بلاد فارس كانت غنية بالحرير منذ العهد الإسلامي، وانتشرت تربية دودة القز في مقاطعتي طبرستان وجرجان، وأشهر حرير كان حرير جيلان ذو اللون الأبيض المصفر، (الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام، ج1، ص459).

[3] – اينالجيك، المرجع نفسه، ص 194.

[4]– اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ص194.

تعد لسابق عهدها أيام السلطان بايزيد الثاني، هذا مع العلم أن إيران تُعد فقط معبَراً للحرير من الصين إلى بلاد الأناضول وذلك منذ العصر البيزنطي.

وبعد أن أصبحت القسطنطينية عاصمة للعثمانيين، بقيت بورصة مركزاً تجارياً رئيسياً ومهماً لأكثر من مئة عام، وخلال ذلك الوقت كانت حلب ودمشق تنافسان بورصة في تجارة الحرير الإيراني، إذ كان ينقل الحرير إلى سورية بطريق القوافل البرية، عن طريق الموصل وبغداد أو الخليج العربي وهرمز والبصرة.[1]

ويُذكر إن من الأسباب الرئيسة وراء الحملة العثمانية للسيطرة على بغداد، هو العامل الاقتصادي ورغبة العثمانيين بالسيطرة على طريق الحرير الوارد من تبريز نحو ارضروم وطوقاد بالأناضول ومنها إلى بورصة، بالرغم من أن هذا الطريق كان مفتوحاً منذ عهد السلطان سليم الأول، لكنه أصبح غير آمن بسبب تهديد الصفويين، الأمر الذي جعل من السلطان سليمان القانوني أن يتدخل عسكرياً لإبقاء هذا الطريق آمناً أمام تجارة الحرير، وتجارة التوابل القادمة من البصرة – بغداد – حلب.[2]

إلا أن الحرير السلعة لم يكن الوحيدة التي كانت تباع في بورصة، فمن المعروف أن طريق القوافل البري الذي يوصل دمشق ببورصة، كانت تنقل إلى هناك منتجات تجارية ثمينة أخرى مثل التوابل والأصباغ والأدوية والأقمشة المختلفة، بحيث وصلت الضرائب الجمركية المفروضة على هذه السلع نحو 2000 دوكا ذهبية في عام 893هـ/ 1487م.[1]

أن سيطرة العثمانيين على مصر وعلى الطريق التجاري للبحر الأحمر الذي يعد من أغنى مراكز تجارة الترانزيت في العالم، قد أدت إلى تضاعف واردات الدولة العثمانية وامتلاء خزائنها بالأموال، اذ كانت

---

[1] – الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام، ج1، ص459.

[2] – بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، ص32-33

[1] – اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية، ص195

جمهورية البندقية وحدها تدفع ضريبة للعثمانيين قدرها 8 ألاف دوكا ذهبية بعد ان كانت تدفعها للمماليك، لقاء مرور سفنها التجارية في البحر الأحمر.[1]

وخلال القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وعبر الخليج العربي والبحر الأحمر[2] بقيت التوابل[3] تصل إلى الدولة العثمانية من الهند واندونيسيا، حيث بلغت واردات الجمارك من التوابل الواصلة إلى دمشق في عام 933هـ/ 1526م بواسطة قوافل الحجاج 110 آلاف دوكا ذهبية، في حين وصلت في عام 990هـ/ 1582م إلى 7250 ألف دوكا ذهبية إي أربعة أضعاف ما كانت عليه في عام 893هـ/ 1487م.[1] كما بقيت البضائع الهندية كالتوابل والأدوية والأقمشة الحريرية والقطنية تصل عبر ميناء البصرة خلال القرن نفسه.[2]

---

1 – بيات، دراسات في تاريخ العرب، ص83

2– كانت وما تزال الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر بصفته ممرا مائياً مهما بين الشرق والغرب، فعلى مر العصور كان موضع أطماع القوى المختلفة ورغبتها في السيطرة عليه، كما أن نشوء العديد من الموانئ على سواحله والتي ربطت أسواق الشرق بالغرب، ومن تلك الموانئ، موانئ اليمن (عدن، غلافقة، إضافة إلى موانئ صغيرة منها عثر، وحلي، والاهواب، الشرجة، والسريت)، إضافة إلى ميناء جدة ذي الأهمية الكبيرة.(العمايرة، خالد محمد سالم، موانئ البحر الأحمر وأثرها في تجارة دولة المماليك -648-923هـ/ 1250-1517م، الرياض، 1427هـ، ص32-34)

3 – لقد كانت الدولة العثمانية تتقاضى في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي رسم جمرك على المصدر من التوابل 10% من قيمتها من البائع و 11% من المشتري الاوربي، برسم عُشر البهارات، وعندما تحمل الى المركب كان يؤخذ على القنطار أقجة واحدة رسم قبان.(الصباغ، الجاليات الاوروبية في بلاد الشام، ج1، ص458).

1 – اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية، ص 197

2– اينالجيك، المرجع نفسه، ص198

أن أهم البضائع التي كانت تصدّر من آسيا الصغرى إلى سوريا ومصر خلال القرنين التاسع والعاشر الهجريين/ الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، تتضمن الحديد والسجاد والبسط والجلود والشمع والقطران، وخشب البناء والتي تعد سواحل البحر الأسود في إقليمي ازميت وجوينوك المصدرين الرئيسين للخشب إضافة إلى غابات طوروس العظيمة [1]، أما من سورية ومصر فقد كانت تصدّر التوابل وصبغة النيلة والكتان المصري والرز والسكر والصابون السوري، وتنقل تلك البضائع عبر الطرق البحرية التي تربط الموانئ السورية والمصريةبأنطاليا وآلانيا واستانبول، وقد بلغت واردات الجمارك في انطاليا والموانئ الأخرى المرتبطة بها إلى 7000 آلاف دوكًا ذهبية في السنة .[2]

لقد كانت موانئ طرابلس وبيروت أنشط موانئ الساحل الشامي في أوائل القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وكانا ميناءين للشام، فالشام كانت المدينة التجارية في ذلك العهد وكانت تجارة البحر الأحمر وقوافل الحج تنعش تجارة الشام حتى منتصف هذا القرن، ففي عام(954هـ/ 1547م) كان حاصل جمرك هذين الميناءين (1.500.000مليون ونصف اقجة) لكن مع زيادة عدد السكان وتطور دخل مقاطعات البلد ، يلاحظ حدوث تقهقر في معدل حاصل الجمرك للأعوام (979-1003هـ/ 1571 -1594م) إذلم يتعدّ 250.000 ألف اقجة.[3]

بقي ميناء طرابلس الشام يلعب دوراً مهما في تاريخ التجارة العثمانية وقد شكّل جزءاً من وارداتها خلال القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين/السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، إذ كان نقطة عبور ونقل أينقل البضائع من الداخل السوري إلى مناطق متعددة من حوض المتوسط كما شهد هذا الميناء

1- مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، ج1، ص323

2 – اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية، ص 198

3 – ساحلي اوغلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص2

استقطاباً كبيراً للتجار الأوربيين.[1] وقد تم فرض ضرائب على السفن إذ كانت تدفع614 اقجة على السفن الكبيرة، و200 اقجة للمتوسطة و25 اقجة للصغيرة، فما كان عام 979هـ/ 1571م حتى أصبحت مرافئ اللاذقية وبانياس وطرطوس وجبلة تابعة لميناء طرابلس.[2]

أما ميناء بيروت فكان يلي ميناء طرابلس من حيث الأهمية كميناء على الساحل الشامي لذا كان حاصل جمرك مينائها يبلغ 170.000 ألفاقجة سنوياً وحاصل ميزان حريرها 8.000 آلاف اقجة.[3] وإضافة إلى ماتقدم كان هناك للجمرك الذي يستحصل على الطرق البرية وكان يجبى في غزة وفي خان يونس وخان شدود ويبلغ حاصله 100.000 ألف اقجة، أما جمرك (التوابل) الذي يجبى من قوافل الحج فكان يصل إلى 50.000 ألف اقجة.[4]

أما حاصل جمرك دمشق خلال القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي وحسب سجلات الطابو العثمانية فقد كان 245.000 اقجة إذ أوردت هذه السجلات تفصيلات عن مصادر تلك الرسوم.[5]

إن الصلات الثقافية بين العثمانيين والسكان المسلمين في المناطق الشمالية للبحر الأسود قد ساعدت كثيراً في تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية، كما ان الدولة العثمانية أقامت علاقات تجارية مع روسيا في القرنين التاسع والعاشر الهجريين/ الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، حتى العقد

---

[1] – الحمصي، تاريخ طرابلس، ص45

[2] – خليفة، شمال لبنان في القرن السادس عشر ، ص151

[3] – ساحلي اوغلي، من تاريخ الأقطار ، ص3

[4] – ساحلي اوغلي، المرجع نفسه، ص4

[5] – منها رسوم جمرك الأقمشة المصرية والغزاوية والبصراوية و ميزان الحرير ، وأقمشة الإفرنج، إضافة إلى جمرك الطريق البري، كما إن لزيادة عدد السكان في حلب ودمشق دور في زيادة الرسوم بما يفرض من ضريبة الرأس، (ساحلي أوغلي، المرجع نفسه، ص 6).

الرابع من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي ، فكانت البضائع الخارجة والداخلة من خلال مينائي كيليا وكافا [1]، تحقق للدولة العثمانية واردات ضرائب على تجارة الترانزيت تصل إلى 6 آلاف دوكا ذهبية في السنة، ووصلت هذه الواردات إلى 30 ألف دوقية ذهبية في العقد الأخير من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، في حين وصلت واردات جمارك ميناء كافا إلى 45 الف دوكا ذهبية في سنة983هـ/ 1575م.[2]

لكن خلال العقد التاسع من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي انخفضت إيرادات الجمارك، وظهرت تجارة الفضة والذهب بعد تطور التجارة مع أمريكا وتدفق الفضة الأمريكية إلى أراضي الدولة العثمانية فكان التجار الغربيون يدفعون عملات رديئة مقابل مواد جيدة[3]، الأمر الذي أدى إلى انخفاض واردات الدولة وزيادة نفقاتها، كمصاريف القصر، ونفقات ورواتب الجيش التي أصبحت كلها على ميزانية الدولة، بعد أنأنخرم نظام التيمار وكل ذلك جعل ميزانية الدولة في عجز مستمر،[4] فكانت هذه الفترة أكثر فترات التاريخ العثماني تأرجحاً وفساداً وانحطاطاً .[5]

تجارة العبيد :

في منتصف القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي ، كانت الدولة العثمانية تحصل على مئة ألف دوكا ذهبية، عن تجارة العبيد الذين كان التتار يأسرهم في حملاتهم على المناطق الروسية والبولونية وكانوا ينقلون بواسطة ميناء كافا، حيث كانوا يبادلون مع الأقمشة التي يجلبها تجار

[1] – اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية، ص 204.

[2] – اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية، ص 204-207.

[3] – العريض، تاريخ الدولة العثمانية، ص111.

[4] – كلو، غازي الغزاة سليمان، ص342

[5] – العريض، تاريخ الدولة العثمانية، ص 111

الأناضول إلى القرم، وكان أغلب هؤلاء العبيد يجلبون إلى استانبول وكانت الضريبة على كل عبد أربع دوكات ذهبية.[1] وقدلعبت مدينة أنطاليا دوراً بارزاً في تجارة العبيد اذ كانت تصدر العبيد البيض إلى الجنوب وتستورد منهم العبيد السود وقد تعاطي الكثير من تجاربورصة هذه التجارة.[2]

غنائم الحرب :

كانت واردات الخزينة ذات منابع متقطعة تستقي منها الدولة واردات متفرقة وأحيانا تكون الفائدة منها محدودة قياساً بالنفقات الثابتة، ومن تلك الواردات الغنائم الحربية وهي أرباح متفرقة تأتي في أوقات غير منتظرة تستولي عليها الدولة من أموال أعدائها أو الأموال المهربة زمن الحرب.[3]

واردات متفرقة :

هناك موارد قد وضعت تحت عنوان (أموال متفرقة) وهي موارد فرضتها الحالة الاستثنائية التي تمر بها الدولة عندما تقصر وارداتها عن تلبية حاجاتها الضرورية ، مثل إعلان أو قيام حرب أو فتنة كبيرة، وقد تمثلت في ضرائب تجبى في ظرف طارئ أوعارض ورسوم الخمس التي تحصل عن الأسرى، وأموال المخلفات (التركات) والأموال المتأتية من بيع حيوانات ودواب الحكومة، والأقمشة الزائدة عن الحاجة وغيرها في السراي.[1]

---

[1] – فليت، كات، التجارة بين أوروبا والبلدان الإسلامية في ظل الدولة العثمانية، ترجمة أيمن الازمنازي، ط1، الرياض، 1425هـ/ 2004م، ص90.

[2] – اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية، ص199

[3] – الخوري، موجز في علم المالية، ص153

[1] – إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، ص628–629

لقد تعددت مصادر الحصول على الاموال في الدولة العثمانية ، ويمكننا القول ان تلك الموارد كانت شبه ثابتة وقابلة للتطور، اذا تقو ّظيفها بشكلها الصحيح من اجل بناء دولة ثابتة الاقتصاد لا تتاثر بالازمات.

2-النفقـــات:

الواردات والنفقات هي ً في الواقع تعبير عن ميزانية الدولة والخطة التي تُعَدّ لمدة عام والتي يتم فيها حساب ما يتم استحصاله للخزينة وما يتم إنفاقه، ويمكن القول انه لم تكن للدولة العثمانية ميزانية بهذا المعنى حتى القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، على الرغم من أمر السلطان محمد الفاتح الوارد في (قانون نامه التشكيلات) على إن يقر في كل عام موارد الدولة ونفقاتها، وكانت تعتمد على ميزانية العام الماضي وتعتبرهادليلاً دائماً للعام الذي يليه.[1]

كما إن المقصود بالنفقات هو ما تقوم الدولة بصرفه في المركز فقط ومفرداتها الأساسية هي المبالغ التي يتسلمها السلطان، ونفقات السراي، والترسانة العسكرية من (عمليات تصنيع الأسلحة وصب المدافع) إضافة إلى والإنعامات والإحسانات، والنفقات الموجهة إلى سفراء الدول الأجنبية.[2]

لقد قام السلاطين بتشييد مجمعات ضخمة توزعت في البلاد العربية مثل بلاد الشام ومصر والعراق عرفت بـ (أوقاف السلاطين) حيث كانت موازنات الصرف عليها من خلال واردات الأراضي الزراعية الموقوفة، بالإضافة إلىوار دات بعض الخانات والدكاكين والدور والأسواق وكان لهذه الموقوفات زوائد دخل عرفت "بزوائد الأوقاف" والتي كانت تعطى لفئات عديدة من أرباب العلم العاملين بين صفوف العسكريين (الإداريين) إضافةإلى عائلات العلماء.[1]

---

[1] –إحسان أوغلي، المرجع السابق ، ص 627

[2] – إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ص629

[1] – إحسان أوغلي، المرجع نفسه، ص287

وقد شهدت الأعوام الثلاثون من حكم السلطان محمـــد الفاتح 855-886هـ/ 1451-1481م ، العديد من الأعمال التي كان لها الدور البارز في أظهار عظمة وقوة هذه الدولة، إذ أقام ترسانة بحرية ذات مزالق متعددة في جزيرة القرن الذهبي[1]، وقد تطورت هذه الترسانة فيما بعد لتصبح الترسانة الكبرى الثانية للدولة العثمانية.[2]

كما شهد عهد السلطان الفاتحنمواً في العمران، وازدهاراً للفنون، فقد انشأ أقدم المدارس والزوايا والمساجد والمستشفيات [3]، في بعض المدن مثل استانبول وبورصة وادرنة،و الكثير من بلدان الدولة العثمانية إذ يمكن القول بلغة الأرقام إنها بلغت 300 مسجدا – منها 85 من ذوات القباب، 57 مدرسة و 59 حماماً و 29 قيسارية[1] والكثير من القصور والقلاع والحصون والجسور والأسوار.[2]وكان

---

[1] – القرن الذهبيعبارة عن شبه جزيرة في استانبول، ويقدّم هذا المصب على هيئة قرن، وهو احد أفضل الموانئ الطبيعية في العالم وكان مركز للقوات البحرية البيزنطية قبل فتح القسطنطينية.(الحموي، معجم البلدان، ج5، ص236-238).

[2] – أقام العثمانيون في عهد السلطان بايزيد الأول أول ترسانة بحرية في مدينة غاليبولي عام 793هـ/ 1390م، وفي عهد السلطان مراد الثاني زادت الحاجة لأسطول قوي لذلك عمل على زيادة عدد السفن، وزادت عنايتهم بالقوة البحرية خلال فتح القسطنطينية، وتوسعت تلك الترسانة في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ونجح العثمانيون في تحويل البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط إلى بحيرتين داخليتين للدولة العثمانية.(إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص415-420).

[3] – ده ده اوغلو ، السلاطين العثمانيون، ص 46

[1] – القيسارية: عبارة عن أسواق على هيئة أروقة تشتمل على دكاكين ومخازن وأحيانا مساكن، وهي مسقفة بشكل دقيق تشبه الخانات وتغلق عليها أبواب حديدية وكانت وظيفتها عموما هي تجارية ولا تختلف عن وظائف الخانات (محمود، عروبة جميل، الأسواق والخانات في الموصل، ص 52).

[2] – أصلان آبا، اوقطاي، فنون الترك وعمائرهم، ترجمة احمد محمد عيسى، ط1، استانبول، 1987، ص185

من أول أعماله المعمارية في عام 857هـ/ 1453م هو تحويل كنيسة أيا صوفيا[1] إلى مسجد، وبناء أول مئذنة لهذا المسجد في الركن الجنوبي الشرقي، ومن أروع أعمال الفاتح المعمارية هو تشييده للمسجد الذي يحمل اسمه في استانبول (مسجد المحمدية) ، الذي استغرق بناؤه ثماني أعوام (868-876هـ/ 1463-1471م) .[2] وكما ينسب إلى الفاتح تشييد القصر العظيم (طوب قابو) - أي قصر المدفع وقد ظل هذا القصر مقراً لسلاطين آل عثمان من سنة 877هـ/1472م إلى سنة 1270هـ/1853م[3]، كما أدخل إلى الدولة العثمانية صناعة المدافع وجلب لها المختصين من ألمانيا وبلاد المجر لكي يتعلم العثمانيون هذه الصناعة.[1]

أما السلطان بايـــزيد الثاني 886- 918هـ/ 1481-1512م فقد أنشئت في عهده السفن الحربية الضخمة، وصار العثمانيون يجوبون البحر الأبيض المتوسط بسفنهم فانتعشت بذلك قوة العثمانيين

---

[1] - أيا صوفيا: وكان اسم الكنيسة سانتا صوفيا وتعني باليونانية "الحكمة المقدسة" تقوم على بقعة كانت تشغلها كنيستان: الأولى بناها قسطنطين الثاني 360م واحترقت سنة 404م، والثانية بناها ثيودسيوس الثاني 415م، اما المبنى الحالي فقد بنى أصله يوستنيان 532-537م، وبعد الفتح العثماني أصبحت مسجدا، بعد ان أضاف لها المهندس التركي سنان باشا مآذنها الأربعة.(أصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان، ج2، ص17).

[2] - مرزوق، عبد العزيز، الفنون الزخرفية الإسلامية في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987، ص34.

[3] لقد تحوّل قصر طوب قابو اليوم إلى متحف عظيم تضم جوانبه روائع التحف العثمانية التي كان السلاطين يستعملونها فضلا عن المكتبة العظيمة الموجودة في هذا المتحف التي أغناها السلاطين العثمانيون بالكثير من أوراق البردي والرقوق العربية ومن المخطوطات العثمانية والفارسية والعربية (مرزوق، الفنون الزخرفية الإسلامية في العصر العثماني، ص 34-37).

[1] - مرزوق، المرجع نفسه، ص34-37

البحرية.[1] كما كان السلطان بايزيد ميالاً إلى حياة القناعة والزهد، وعُرف بين الأتراك بلقب (الولي) كونه اشتهر بتشييده الجوامع والزوايا[2]، والتكايا والمدارس، ورتب للمفتي الأعظم ومن يبيت من العلماء كل عام 10 آلاف اقجة، ولكل مدرس من مدرسي المدرسة العثمانية 7آلاف اقجة، وكان كثير الإنفاق على أهل العلم والمتصوفة وكذلك رتب لهم من الكسوة والحوائج على قدر مراتبهم حتى أصبح قانوناً جارياً من بعده، كما كان يحب أهل الحرمين الشريفين وكثير الإحسان إليهم، ورتب لهم "الصرة الرومية"[3]– وهي مجموعة من الأموال ترسل إلى الحرمين الشريفين في كل عام، ويبعث إلى فقراء الحرمين مبلغ 14ألف دينار ذهب يعطى نصفها إلى فقراء المدينة والنصف الآخر إلى فقراء مكة.[4] إذا علمنا إن النقد الذهبي الواحد كان يعادل 59 أقجة خلال تلك الفترة.

كما بنى السلطان بايزيد الثاني المسجد العظيم الذي يحمل أسمه في استانبول في عام (912هـ/1506م) وبنى لنفسه مجمعه المعماري الأول في أماسية وكان يشتمل على مسجد ومدرسة وقد تم بناؤه عام (891هـ/1486م) ، إضافة إلى إنشاءه مجمعمعمار ي آخر في أدرنة بين عامي (889- 894هـ/ 1484-1488م) واشتمل على مسجد ودار ومستشفى ومدرسة وحمام ومطبخ

---

[1] – إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ص 416.

[2] –لويس، استانبول وحضارة الخلافة الإسلامية، ص50

[3] – الصرة الرومية: في بداية العصر العثماني كانت ترسل من مصر، بلغت في القرن 10هـ/ 16م 160 كيس، وفي القرن 11هـ/ 17م 169كيس، والقرن 12هـ/ 18م 196كيس، وفي القرن 13هـ/ 19م وصلت الصرة الرومية الى 628كيساً .(بيومي، محمد علي فهيم، دور مصر في الحياة العلمية في الحجاز أبان العصر العثماني 923-1220هـ/ 1517-1805م، دار القاهرة، القاهرة، 2006، ص80).

[4] – الغزي، نجم الدين، الكوكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تحقيق جبرائيل سليمان جبور، ط2، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1979، ج1، ص122؛ فاروقي، ، حجاج وسلاطين الحج أيام العثمانيين، ص129

ومخزن للميرة (المؤن) ، وقد أعتبر هذا المجمع أضخم مؤسسة دينية اجتماعية أقيمت في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلاديإذ ضمّ أكثر من مائة قبة.[1]

أما السلطان سليـــم الأول (918- 926هـ/1512- 1520م) فقد كانت سنوات حكمه الثمانية مليئة بالحروب والفتوحات، لذا لانجد له نشاطاً معمارياً باستثناء محاولات في بناء مسجد خارج استانبول، وكان مسجد فاتح باشا أول مسجد عثماني يبنى في ديار بكر بين عامي (923-927هـ/ 1516-1520م) .[2]

وبعد سيطرة العثمانيين على مصر ، أصبحت الحجاز في أيديهم تلقائياً ، حيث لم تكن الحجاز قبل ذلك مرتبطة بدولة معينة،أو بسلطة معينة، إنما كانت بمصر مباشرة، بصرف النظر عن الحكومة أو الدولة القائمة فيها، وذلك لان الحجاز كانت بلاد فقيرة، وتعتمد في معيشتها على الأوقاف المصرية المحبوسة على فقراء مكة والمدينة وعلى الحرمين الشريفين، كما إن قافلة الحج المصرية كانت من أهم القوافل التي يهتم بها سكان الحجاز، ولذا فمن الطبيعي أن تتبع الحجاز للعثمانيين بعد سقوط دولة المماليك، كما كان السلطان سليم الأول حريصا على الحجاز لأهميتها الدينية بالنسبة للعالم الإسلامي، وكان نظام الحكم المحلي في الحجاز يقوم على نظام الشرافة، أي يتولى الحكم أشراف مكة الذين ينتسبون إلى الرسول(ص) ، فأقر سليم الأول نظام الشرافة.[1]

وقد خصص السلطان سليم الأول للشريف الذي يتولى إمارة مكة راتباً من خزينة مصر، كما أرسل لأهالي الحرمين 200000 ألف من النقود الذهبية، مع كمية كبيرة من الهدايا واعتبرت الحجاز من عام 923هـ/ 1517م بأنها منضوية تحت الحكم العثماني، ولم يتم تعيين أي مسؤول إداري عثماني

---

[1] – أصلان آبا، فنون الترك، ص 189؛.

[2] – أصلان آبا، فنون الترك، ص193

[1] – عبد الرحيم، عبد الرحمن، تاريخ العرب الحديث، ص20 -21

إلى جانب الشريف إلابعد عام 944هـ/ 1537م حيث عينت قاضياً على الحجاز، والذي لم يقلل من شأن الأشراف.[1]

لقد باتت المدينتان المقدستان (مكة المكرمة والمدينة المنورة) [2]، تعتمدان في حمايتهما على السلطان العثماني، وصارت القرارات السياسية الهامة مثل تنصيب أو عزل أشراف مكة يتم اتخاذها في استانبول، وكان الرجال الرسميون المقيمون في العاصمة العثمانية هم الذين يقررون احتياجات المدينتين في مختلف الجوانب إن كانت عمرانية أو اقتصادية، وكان من ابرز المهام أمام الدولة العثمانية هو تقديم كافة الإمكانيات الإدارية والمادية خلال موسم الحج، اذ كان هناك سبعة قوافل للحج.[1] وتنطلق تلك القوافل من كل أنحاء العالم الإسلامي سنوياً باتجاه مكة والمدينة لتأدية فريضة الحج فكان لابد من توفير كافة المستلزمات لتسهيل وصول هذه القوافل، وتأمين طرقها في الذهاب

---

[1]- الارناؤط و أبو الشعر، الدولة العثمانية بدايات، ص133-135؛ بيات، فاضل، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص465-466.

[2] - تمسكت الدولة العثمانية بمكة والمدينة منذ دخول الحجاز ضمن الإدارة العثمانية في عام 923هـ/ 1517م بسبب أهميتها المعنوية وأبدت غيرة شديدة في المحافظة عليها، ولما كانت الكعبة المشرفة من أسباب إقامة نفوذ الخلافة العثمانية على العالم الإسلامي لذا دفع بالدولة لعثمانية إلى إسناد إدارة لواء جدة إلى أمير أمراء (بكلربك) أو وزير وهذا ناشئ عن أهميتها المتزايدة كما أسندت مشيخة الحرم المكي إلى هذا الأمير أيضا.(جارشلي، إسماعيل حقي، إشراف مكة المكرمة وأمرائها في العهد العثماني، ترجمة خليل علي مراد، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، 2003، ص 5-7-8)

[1]- القوافل ألسبعه هي: قافلة الحج المصري، قافلة الحج الشامي، قافلة الحج اليمني، قافلة الحج التي تخرج من عمان، وقافلة الحسا أو طريق نجد، قافلة البصرة، قافلة بغداد.(شاهين، خدمات الحج في الحجاز، ص146

والعودة وتوفير احتياجاتها الأمنية، والغذائية، والمياه، والجمال، والبغال والخيول اللازمة لحمل الحجيج وأمتعتهم.[1]

وقرتب السلطان سليم الأول (الصرة Surre) – وهي المبالغ التي يرسلها السلطان كل سنة لتنفق على علماء وفقراء مكة والمدينة، إضافة إلى ما كان يدفع لشيوخ القبائل لقاء عدم اعتدائهم على قافلة الحج، وبالمقابل كان رجال تلك القبائل يقدمون خدمات للحاج في الذهاب والإياب عن طريق تأجير الجمال والخيام وجلب الماء وما يتبع ذلك من خدمات، ولذا وجب اعتبار (الصرة surre) ليست مجرد مدفوعات للخدمات فقط بل كوسيلة لحماية الحجاج من هجمات البدو.[2] فكانت تلك المساهمات النقدية تجمع من ريع الأوقاف التي حبست لصالح المدن المقدسة وتوضع كلها في كيس أصرة وترسل سنوياً، فكانت الإرادة السلطانية تصدر أمراً بتعيين (أمين الصرة) في بداية كل عام وهو من رجال استانبول ويعتبر وكيلاً للسلطان.[3] كما كان يتم إرسال بردة مرصعة باللؤلؤ والألماس ورسالة من السلطان مع الصرة السلطانية إلى الحرمين الشريفين.[4]

إضافة إلى أصدار سليم الأول أوامره عند إعلان حكمه على الحجاز بإعفاء هذه المدينة من الضرائب، بإقر لها بثلث ما كان يجبى من مصر من ضرائب، كما أوقف خراج اليونان للحرمين الشريفين، ولم يكن اهتمامه وقفا على الأماكن المقدسة فحسب بل تعداه إلى المواطنين، فتم إعفاء سكان الحجاز من التجنيد، وابقي على نظام الحكم الذاتي المتمثل في الشرافة، وكل ما كانت تفعله

---

1 – شاهين، خدمات الحج في الحجاز، ص 146

2 – نوفل، كشف اللثام، ص146

3 – أصلان، مأمون، قافلة الحج الشامي في شرق الأردن في العهد العثماني 1516- 1918، الأردن، 1998، ص65.

4 – الارناؤوط وأبو الشعر، الدولة العثمانية، ص 136.

الدولة العثمانية في هذا الصدد هو أن ترسل فرماناً تحدد فيه إمكانيات واختصاصات وواجبات الشريف الجديد عند تعيينه، وكان أمير مكة المكرمة يتمتع بمنزلة عالية في العاصمة استانبول.[1]

وقد أقام السلطان سليم الأول بتجديد الكعبة المشرفة في مكة المكرمة وأرسل أفضل المهندسين وخبراء البناء الذين أعادوا بناء الحرم واستخدموا الأعمدة الرخامية لتقوية جدران المسجد الحرام.[2]

كما أقَر الصدقة لفقراء مكة ووصلت بالفعل إلى جدة في العام التالي لحكمه لها ، مراكب قادمة من السويس تحمل سبعة ألاف (أردب irdib)[3] من القمح، وزعت كلها على فقراء مكة، وقد زاد عليها سليمان الأول القانوني ثلاثة ألاف إردب، كما زادها مراد الثالث خمسة آلاف أخرى لتصبح كافية لتوفير الخبز لأهل مكة جميعا.[4]

أما السلطان سليـــمان الأول القانوني(926- 974/1520-1566م) فقد كان في حقيقة الأمر لايميل إلى الحروب لكنه مع ذلك خاض الحروب الطويلة وانفق عليها الكثير من ميزانية الدولة من اجل توطيد حدود الدولة العثمانية.[1]بالأخص الحروب التي شُنت في نهاية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ضد الصفويين حيثكانت بمثابة بئراً عميقة تبتلع الأموال ابتلاعاً لكثرة ما

---

[1]- شاهين، خدمات الحج في الحجاز خلال العصر العثماني، ص 55.

[2] - بني المرجة، صحوة الرجل المريض، ص81.

[3]- الاردب: كان يحسب الاردب ب 69، 6 كيلوغرام من القمح أو 56 كيلوغرام من الشعير على التوالي.(هنتس، فالتر، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، 1970، ص58)

[4] - شاهين، خدمات الحج في الحجاز خلال العصر العثماني، ص 56

[1] - احتل جزيرة رودس 1522، فتح المجر 1522-1526، حصار فينا 1529، حرب مع فارس 1534، فتح تونس والجزائر 1535، ضم المجر 1541، حرب مستمرة ضد المان النمسا 1541-1568 (بولس، شعوب الشرق الادنى وحضارته، ج5، ص 74-75؛ اوزوتونا، تاريخ الدولة العثمانية، مج1، ص354 ومابعدها).

أنفق عليها، والأراضي الجديدةبدل أن تكون موارد للدخل صارت على العكس تتسبب في نفقات لاتعوض.[1]

لكن الإنفاق الداخلي الذي خصصه القانوني للقوات العسكرية قد انعكس على أعدادها وتهيئتها بشكل جيد حيث بلغت القوة البحرية العثمانية أوج قوتها كملأقام عدداً من الترسانات البحرية في مدن السواحل على البحر الأبيض المتوسط، وبحر مرمره، وبحر ايجة، والبحر الأسودوشيدّت العديد من السفن.[2] وكانت كافة القطعات العسكرية جيدة التسليح، إذيُذكر أن خزانة مصر من غير إن تفتح صناديقها كان يبعث بها السلطان سليمان الأول القانوني لأجل نفقات الجيش المرابط في أواسط أوروبا.[3] كما كانت قوات قابي القوللو – عبيد الباب، المتواجدة في العاصمة قرب السلطان تمثل رواتبها أحد جوانب الإنفاق الرئيسة للدولة ، والتي بلغت 31% من نفقات الدولة خلال عام 934هـ/ 1527م.[4]وقد شكلت رواتب هذه القوات عبئاً على الدولة لتزايد عددهم بمرور الوقت .

إضافة إلى كل ذلك اهتم السلطان سليمان القانوني بالعمارة المدنية حيثجمّل استانبول بالمساجد الرائعة، فقد أمر بتشييده في استانبول عام 929هـ/ 1522ممسجداً تخليداً لذكرى والده سليم الأول عُرف بمسجد السليمية.[1]على أن أروع ما خلفه هذا السلطان من عمائر في استانبول هو مسجده العظيم الذي وضع تصميمه المهندس الشهير (سنان) عام 957هـ/1550م (مسجد السليمانية) الذي

---

1 – كلو، غازي الغزاة سليمان، ص 342.

2 – أحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ص416.

3 – ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار، ص133.

4– مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، ج1، ص287.

1– أصلان آبا، فنون الترك، ص 195.

أستمدوحي تخطيطه من مسجد أيا صوفيا، وقد ألحق بهذا المسجد ضريح السلطان سليمان وزوجته (خاصكي خرم) ضمّ أيضا ضريح المهندس سنان.[1]

كماأهتم السلطان القانوني بالشعراء والكتّاب وأجزل لهم العطاء.[2]وأيضا كان يحضر بنفسه تخريج التلاميذ الذين أكملو ا تدريسهم فيعطي كل واحدا منهم جوادا من اصطبله الخاص وخلعة ونقود.[3]

كما بني السلطان سليمان الأول القانوني التكية[4]السليمانية بدمشق و التي أستغرق بناؤها خمسةأعوام ، وزار القدس وأمر بترميم أسوارها بعد أن وجدها مهدمة وعرضه لهجمات البدو ، وقد رممت الأسوار بالحجارة مختلفة الأشكال والأحجام، وجعل حراساً على كل باب،كما عمّر السبيل والبركة الواقعتان على الطريق الخارجية من باب الخليل إلى بيت لحم، وفي عام 949هـ/ 1542م أعاد ترميم قبة الصخرة بالقاشاني.[5]

كما تم أنشاء تكية خاصكي سلطان[1] في بيت المقدس عام 959هـ/ 1551م، وأوقفت هذه التكية لأعمال الخير عام 964هـ/ 1556موكانت تأوي الفقراء والدراويش والمسافرين، وقد أوقفت خاصكي سلطان أوقافا كثيرة على هذه التكية في غزة والقدس ونابلس وطرابلس وتتضمن قرى ومزارع وخانات ودكاكين وطواحين وحمامات وعُدّت هذه الوقفية من أهم الأعمال الخيرية في القدس بل في فلسطين كلها.[2]

---

1 – أصلان آبا، المرجع نفسه، ص195-196.

2 – بولس، شعوب الشرق الادني، ج5، ص 75؛ حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، ص89 ومابعدها.

3 – العلمي، خاصكي سلطان، ص36.

4 – التكية: وتعني الرباط الذي يقيم فيه الدراويش والصوفية ويأكلون فيه مجاناً.(العلمي، خاصكي سلطان، ص14و18).

5 – العلمي، المرجع نفسه، ص36.

1 – خاصكي سلطان: هي زوج السلطان سليمان القانوني، وكان اسمها روكسلانة (العلمي، خاصكي سلطان، ص9).

2 – العلمي، خاصكي سلطان، ص13

لقد كانت من الأولويات الأساسية للدولة العثمانية بعد فتحهم بلاد الشام حماية قافلة الحج، فقد أصدر السلطان سليمان القانوني أمراً ببناء سلسلة من القلاع على طول طريق الحج، وأمر بإقامة حامية عسكرية في كل قلعة لتوفير الحماية والخدمات الكافية لقوافل الحجاج.[1]

وتم في عهد السلطان سليمان الأول القانوني أيضا تجديد عمارة المسجد النبوي عام 935هـ/ 1528م وأرسل منبراً من الرخام لمكة عام 956هـ/ 1549م وهو من تحف الدنيا مكتوب عليه (إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم) وبعث مثله للمدينة المنورة.[2] وأمر السلطان سليمان القانوني المعمار سنان بوضع عتبات على أبواب البيت المعظم والتي كانت تبلغ 39 باباً، للحفاظ على البيت وصحنه من مياه الأمطار والسيول، وذلك عام 959هـ/ 1551م، إضافة إلى تجديده مئذنة باب السلام وباب علي في العام نفسه.[1] وتجديد مئذنتي المسجد الحرام في عام960هـ/ 1552م وسميتا (بالسليمانية)، و بني أربع مدارس للمذاهب الأربعة.[2]

وعلاوة على ذلك قام بمضاعفة الصدقات على أهل الحرمين الشريفين، لذا فقد اشترى أرضاً بمصر وجعل من محصولها ثلاثة آلاف إردب من الحبوب تضاف لأهل الحرمين، واشترى أيضا سبع قرى في مصر وأوقف ريعها على (كسوة الكعبة) المشرفة[3] وبلغت حينئذ 365157 ألف اقجة ثم زادت تلك

---

[1] – الحمود، العسكر في بلاد الشام، ص101.

[2] – دحلان، احمد بن زيني، الدولة العثمانية من الكتاب الفتوحات الإسلامية بعد مضي الفتوحات النبوية، استانبول، 1986، ص174.

[1] – صابان، سهيل، مكة المكرمة والمدينة المنورة -بحوث ودراسات من واقع الارشيف العثماني والمصادر التركية، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، 2005، ص201.

[2] – دحلان، الدولة العثمانية من الكتاب، ص176.

[3] – وكان أول من أوقف قرى على كسوة الكعبة هو السلطان إسماعيل بن الملك الناصر بن قلاوون (743-746هـ/ 1342-1345م) الذي أوقف قريتي بيسوس وسردوس بمصر وظلت موقوفة إلى زمن العثمانيين. (شاهين، خدمات الحج في الحجاز، ص230).

الإيرادات فيما بعد إلى أربعة أو خمسة أضعاف.[1] وأضاف السلطان سليمان القانوني من خزائنه الخاصة مبلغاً كبيراً عُرف بـ (صدقات ألجوالي)[2] التي خصصت للعلماء والصلحاء والمتقاعدين من الكبار وفقراء الحجاز.[1]

وأمر السلطان سليمان القانوني كذلك بصنع مراكب لحمل قمح الصدقة والدشيشة[2] من مصر إلى جدة وينبع لكي توزع على الفقراء هناك،كما كان يتصدق على فقراء الحرمين الشريفين بألف دينار ذهب توزّع في موسم الحج، وأوقف أوقافا كثيرة متفرقة في ممالك الإسلام وجعل وظائف للمدرسين والطلبة ورتب لهم أوقافا تتولى الأنفاق عليهم.[3]

---

[1] –جارشلي، إسماعيل حقي، أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني، ترجمة خليل علي مراد، منشورات مركز دراسات الخليج، جامعة البصرة، 1985، ص 95؛ شاهين، خدمات الحج في الحجاز، ص230.

[2] – الجوالي: وهي جمع جالية ومعناها ما يؤخذ من أهل الذمة عن الجزية المقررة على رقابهم في كل عام في مقابل استمرارهم في بلاد الإسلام تحت الذمة وعدم جلاءهم عنها، وقد قيل لهم ذلك لان عمر بن الخطاب (رض) كان قد أجلاهم عن جزيرة العرب ثم لزم هذا الاسم كل من لزمنه الجزية من أهل الذمة و ان لم يجلوا من بلادهم وكانت تفرض على البالغين من الذكور فعلى المتزوج ثلاثة قروش ونصف وعلى الأعزب ثلاثة قروش فقط، وكان يعفى منها ألخوري والرجل العاجز والولد القاصر عن البلوغ. (القلقشندي، احمد بن علي، ت 821هـ، صبح الأعشى في صناعة الانشا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987، ط1، ج3، ص 530؛ دحلان، الدولة العثمانية من الكتاب، ص175؛ نوفل، كشف اللثام، ص167)

[1] – شاهين، خدمات الحج في الحجاز، ص227

[2] – الدشيشة: واصل الكلمة "جشيشة"وهي القمح المشوي المرضوض، وتطلق أيضا على الطعام المصنوع منه وقد عممت على مطابخ الفقراء حيث كانت تطبخ وتوزع عليهم وكانت تسمى في دمشق بـ"الهريسة" اذ تصنع من القمح واللحم، وكان يقال أوقف فلان دشيشة على الفقراء، (الصديقي، المنح الرحمانية، ص122)

[3] – دحلان، الدولة العثمانية من الكتاب، ص176

لكن حينما توسعتحدود الدولة وز ادت رواتب الجند بالترفيعات المتعددة، فضلاً عن قيام سليمان الأول القانوني بالصرف على الكثير من الأعمال الخيرية المعروفة، فكان لابد من أن تتعرض الدولة لازمات مالية، ما لم يحسب لتلك النفقات الإضافية حساب، وهذا ماحصل لخزينة الدولة العثمانية في الأيام الأخيرة للسلطان سليمان الأول القانوني، ويذكر انه حينما خرج إلى حملة (سيكتوار)[1]في عام 973هـ/ 1566م،كان مقدار واردات الدولة (183.088.000مليون اقجة) في حين كانت النفقات (189.657.000 مليون اقجة)، وبذلك بلغ مقدار عجز الخزينة (6.569.000 مليون اقجة) .[2]

أما في عهد السلطان سليـــم الثاني (974-982هـ/1566-1574م)، فقد ازداد عدد قوات ألقابي قوللو، وبالتالي زادت الرواتب التي تدفعها الدولة، وقد بلغت النسبة في عام 975هـ/ 1567م 42% من نفقات الدولة .[1]

لقد كان السلطان سليم الثاني كثير الصدقات ينفق على فقراء الحرمين الشريفين و يرسل إليهم في موسم كل عام ألف دينار ذهباً ، إضافة إلى نفقات أخرى على سبيل الصدقات وذلك في القدس الشريف والشام وحلب وفي ديار مصر بالجامع الأزهر وغيرها من الممالك الشريفة التابعة للدولة العثمانية.[2]

---

[1] – حملة سيكتوار: وهي آخر حملة قادها سليمان القانوني في سنة 973هـ/ 1566م وتوفي خلالها وبعد وفاته تمكنت القوات العثمانية من اجتياح مدينة سيكتوار المجرية بعد مقاومة شديدة من أميرها.(ده ده اوغلو، السلاطين العثمانيون ص52)

[2] – بيات، دراسات في تاريخ العرب، ص124

[1]– مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج1، ص287.

[2]– الصديقي، المنح الرحمانية، ص202

كما أعاد بناء المسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة وشيد به محراباً عرف بالمحراب (السليماني) .[1]وفي العام 979هـ/ 1571م أمر بإنشاء سبيل ماء أجري إليه الماء من بئر بعيدة ليشرب ويتوضأ بها الحجاج والمعتمرون، وعيّن مصاريف ذلك من ريع أوقاف له بمصر.[2]

يُذكر إن السلطان مـراد الثالث (982- 1003هـ/1574-1595م) قد جمع في العمارة بين التحويل والتشييد، انحوّل كنيسة العذراء للمسيحيين الأرثوذكس في القسطنطينية إلى مسجد(الفتحية) عام982هـ/ 1574 م، وأما التشييد فقد تجلّى في مسجد (أزاب كابي Azap Kapi) الذي خططه وشيده المهندس سنان عام 985هـ/ 1577م، ومما يلفت النظر في هذا المسجد هي مئذنته الوحيدة التي تجلّى فيها الطراز العثماني للمآذن بأروع صورة.[3]

كما أمر السلطان مراد بـ (دشيشة) لفقراء المدينة المنورة ووقف عليها أوقافا كثيرة، وأمر بعمارة سبيل باب الصفا ليشرب منه الناس وذلك عام 995هـ/ 1586م و صرف عليها مبلغ عشرون ألف دينار، وبني مجموعة من البيوت جعلها أوقافاًيُصرف من ريعها على السبيل.[1]

وحصل في عام 999هـ/ 1590م إن أقام السلطان مراد احتفالاً كبيراً بختان ولده محمد وصنع لذلك فرحاً لم يسبقه إليه أحد من السلاطين، حيث امتدت الولائم واللهو مدة 45 يوماً، ووزع الخيرات لطالبي الإحسان وجعل صواني صغيرة من ذهب وفضة وملأ الذهب بالفضة والفضة بالذهب وألقى

---

[1] - بني المرجة، صحوة الرجل المريض، ص 81

[2] - شاهين، خدمات الحج، ص 309

[3] - مرزوق، الفنون الزخرفية، ص47-48.

[1] - العيدروسي، عبد القادر بن شيخ بن عبد الله، النور السافر عن أخبار القرن العاشر، تحقيق احمد حالو، محمود الارناؤوط، أكرم اليوشي، ط1، دار صادر، لبنان، 2001، ص564؛ شاهين، خدمات الحج، ص310

بها على الناس.[1] ومما يذكر أيضاً إن السلطان مراد الثالث في أواخر شهر ذي القعدة عام 1001هـ/ 1592م، كان قد صرف مبلغ 813ديناراً ذهبياً من الذهب العثماني على المقامية الابراهمية، ومبلغ 513ديناراً ذهبياً سلطانياً على تجديد المسجد الحرام وبئر زمزم والمنبر[2] كما عُرف برعايته للعلم والعلماء لذا كثر في زمنه العلماء، ما لم يكن في زمن واحد من آل عثمان.[3]

وقد بلغت واردات خزينة الدولة العثمانية في عام 1001هـ/ 1593م 293.400.000مليون اقجة، وبزيادة قدرها 110.000.000مليون اقجة على ما كانت عليه زمن السلطان سليمان القانوني، إلا أن النفقات قد بلغت 363.400.000مليون اقجة، أي بعجز مقداره 70.000.000مليون أقجة، ويعلل سبب زيادة النفقات بمرور الوقت، إلى ازدياد عدد الجنود الذين يتقاضون العلوفة من الدولة.[4]

لقد عُرف عن السلطان احمـــد الأول (1012- 1026هـ/1603 - 1617م) بحبه لبناء المساجد وفعل الخيرات، فقد ترك وراءه في استانبول مسجداً يعتبر قطعة من الفن الجميل عُرفَ بالجامع الأزرق لكثرة القاشاني الأزرق الذي غطى جدرانه من الداخل، وكان يضم ست مآذن وقبة أكبر وأعلى من قبة آيا صوفيا [1]، وقد بدأ العمل به عام 1018هـ/ 1606م وانتهى في 1027هـ/ 1617م وصرف عليه أموالاً كثيرة وجلب إليمن البلاد تحفاً جليلة، وضمّ ضريح السلطان احمد، ومدرسة ودار، ومستشفى وسوق (وقيسارية).[2]

---

1 – المحبي، خلاصة الأثر، ج4، ص341.

2 –شاهين، خدمات الحج، ص118

3 – الصديقي، المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، ص209

4 – بيات، دراسات في تاريخ العرب، ص125.

1 – مرزوق، الفنون الزخرفية الإسلامية في العصر العثماني، ص50.

2 – أصلان آبا، فنون الترك، ص 207-208

ومن آثاره أيضا أكساءه للكعبة المشرفة من الداخل بثلاث طبقات من الفضة المحلاة بالذهب حماية لها من الهدم، كما أنشأ وقفاً من قرى مصر يصرف ريعه لخدام الحرمين الشريفين بشكل علوفة لمدة عام كامل، بدلاً من ستة أشهر كما كان سائداً.[1]

أما نظام (الرفادة)[2] للحرمين الشريفين فقد استمر في العصر العثماني على ما كان عليه من قبل، بل زادت مقاديرها بشكل ملحوظ، ويوضح ذلك ما قام به السلطان احمد الأول الذي عمل سحابة بطريق الحج المصري يحمل بها الماء للفقراء والمساكين وأوقف عليها أوقافا،كما رتب من ريع وقفه للفقراء في الحرمين وأرباب وظائفهما زيادة في رواتبهم في كل سنة تقدر باثني عشر كيساً، تحمل إليهم بصحبة أمير الحج المصري، كما خصص من النقود المسماة(الصرة Surre) مائه وأربعة وستين كيساً من ريع الأوقاف المختلفة التي أوقفت على غلال الحرمين الشريفين.[1]

وفي عام 1024هـ/ 1615م أرسل شبابيك من الفضة المحلاة بالذهب للحجرة الشريفة وفصاً من الماس قيمته 80000 ألف دينار ليكون فوق الكوكب الدري وان يرسل إليه بالشبابيك القديمة في مدفنه الذي أنشأه بالقسطنطينية لأجل التبرك من مصدره الشريف، كما أرسل أعمدة من فولاذ مطلية بالذهب طوقت بها الكعبة الشريفة من جهاتها الأربع بعد حصول ميلان في بعض أحجارها وبذلك حفظت الأحجار من السقوط.[2]

---

[1]– المحبي، خلاصة الاثر في أعيان القرن الحادي عشر، دار صادر، بيروت، د.ت، ج1، ص388

[2]– الرفادة: الرفد، العطاء والصلة، وارفده أعانه، وترافدوا، أي أعان بعضهم بعضا، والرفادة شيء كانت قريش تترافد به في الجاهلية فيخرج كل شخص مالاً بقدر طاقته فيجمعون مالا كثيرا أيام الموسم، فلا يزالون يطعمون الناس حتى تنقضي أيام موسم الحج، وكان أول من قام بالرفادة هاشم بن عبد مناف وسمي هاشما لهشمه الثريد.(شاهين، خدمات الحج، ص221)

[1]– المحبي، خلاصة الأثر، ج1، ص390؛ شاهين، خدمات الحج، ص226

[2]– المحبي، خلاصة الأثر، ج1، ص388 و 390؛ الصديقي، المنح الرحمانية، ص 288.

ومنذ عهد السلطان أحمد الأول أصبح عمل كسوة الكعبة والروضة المطهرة في استانبول عادة تُتبع بعد جلوس كل سلطان جديد على العرش، وكان ينقش على الكسوة المرسلة أسم السلطان الذي أرسلها، وكانت تصنع من الحرير، وبذلك صارت ترسل ستائر الكعبة من استانبول بعد ما كانت ترسل من مصر.[1]

أما السلطان مراد الرابع (1032-1049 هـ/ 1623-1640م)، فقد أمر لأهل الحرمين الشريفين بإرسال غلاة أوقاف مصر إليهم، وفي عام 1039هـ/ 1629م أمر السلطان مراد الرابع بإعادة بناء الكعبة بعد أن تهدمت الكعبة بسبب سيل عظيم حصل بمكة.[2]

في حين عرف السلطان إبراهيم الأول 1049-1058 هـ/ 1640-1648 م بأنهماكه في الملذات، والاهتمام بالبذخ والإسراف حتى ذُكر عنه أنه أمر بصنع قارب صغير يجري في الماء بالمجاديف أو الشراع مرصّع بحجارة الماس.[1]

وفي زمن السلطان احمـــد الثالث (1115- 1143هـ/ 1703-1730م) فقد وجّه اهتمام الدولة العثمانية نحو العلاقات الدبلوماسية مع الغرب والانفتاح على أساليب التقنية الغربية، ففي عام1133هـ/ 1720م تم إرسال وفداً فنياً إلى فرنسا للاطلاع على تخطيطات القصور والحدائق الفرنسية، والذي توافق مع ميول السلطان في إقامة قلل واستراحات وحدائق في المناطق المطلة على ضفاف البسفور.[2] كما نشطت في عهده حركة بناء مؤسسات اجتماعية ودينية كالمدارس والمساجد

[1]- جارشلي، أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني، ص93؛ ده ده اوغلو، السلاطين العثمانيون، ص60.

[2] - المحبي، خلاصة الأثر، ج4، ص339و340.

[1]- أصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان، ج2، ص107.

[2]- اصلان آبا، فنون الترك، ص210

والاسبلة وزخرفتها بطرق فيها تجديد مقتبس من العمارة الأوروبية والذي عرف بـ(فن الباروك).[1,2]

كما بدأ الاتجاه نحو تكوين ثقافة متبادلة بين الشرق والغرب، فتم إنشاء أول مطبعة عربية في استانبول عام1150هـ/ 1727م نشرت ترجمات بلغات عدة منها الانكليزية والفرنسية والعربية والتركية، وبذلك استطاع السلطان وصدره الأعظم في إحداث توازن مهم جدا بين مدخولات الدولة ونفقاتها وفي أحداث منجزات كثيرة منها ماهو إداري ومالي وعلمي وفكري.[1]

أما في عهد السلطان محمـــود الأول 1143-1168هـ/ 1730-1754مفقد تجلى طراز المساجد العثمانية للقرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي وتحديداً في مسجد شيده وزيره (حكيم أوغلي علي باشا) اذ نجد القبة فيه قد حملت على ستة أنصاف قباب، ومئذنة رشيقة القوام، وجدران مغطاة من الداخل بقرميد خزفي جميل.[2]وأسس أيضا في عام 1162هـ/ 1748م مسجد نور عثمانية وانتهى بناؤه زمن السلطان عثمان الثالث 1169هـ/ 1755م وكان بناء هذا المسجد بتأثيرات فنية

---

[1]– الباروك: تعني اللؤلؤة ذات الشكل الغريب، وهو اسم أطلق على الطراز الفني الذي ظهر في القرن السابع عشر الميلادي في أوروبا، ولقد خرجت عناصره الزخرفية عما كان مألوفا في فنون النهضة الأوروبية، حيث هذا الفن عن استعمال الخط المستقيم في الزخرفه وا ٍقبال على استعمال الخطوط المنحنية والحلزونية وما يتصل بها من سطوح مائلة وأقواس مختلفة، وقد اقبل الايطاليون على استعمال هذا الفن خلال القرن السابع عشر وأبدعوا فيه بصور مختلفة، وانتشر منهم إلى أنحاء أوروبا ومن هناك تسرب إلى الدولة العثمانية (التميمي، عبد الجليل، التأثيرت الأوروبية على العمارة العثمانية وآليات الحفظ والترميم، أعمال المؤتمر الرابع لمدونة الآثار العثمانية – زغوان، تونس، 2001، ص 196)

[2] – مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج1، ص416.

[1] – العريض، تاريخ الدولة العثمانية، ص115-116

[2] – مرزوق، الفنون الزخرفية الإسلامية في العهد العثماني، ص56

جديدة مأخوذة من الفن ألعماري الأوروبي.[1] كما تم بناء قصور ومكتبات ذات المنفعة العامة، بالأخص مراكز توزيع المياه التي تسمح بتغذية العديد من الاسبلة، كما أنشئ أكثر من ستين سبيلا.[2] وشيّد في عصره (خان) في مدينة استانبول، والخان – أسم يطلق في العمارة الإسلامية على بناء أشبه ما يكون بالفندق في عصرنا الحاضر، ولايختلف عنه في شيء سوى احتوائه على أمكنة لدواب المسافرين، وقد كان يتكون من طابقين غرف الطابق الأول خصص بعضها لحفظ ما يحمله التجار من بضاعة، في حين يفتح البعض الأخر على الطريق تعرض فيه سلع للبيع وللمبادلة، والطابق العلوي من الخان كان مخصص لنزول المسافرين.[1]

لقد شكّل الإنفاق على الحملات العسكرية أهم جوانب الإنفاق للدولة العثمانية، إذ كانت الضرائب التي تجبى عيناً أو نقداً تخصص لسد الحاجات التموينية للحملات،علاوةً علىدفع رواتب الجند تلك الرواتب التي شكّلت عبئاً كبيراً أثقل خزينة الدولة،وكلما زادت فترة الحملة ازدادت معها النفقات ، إذ تصل أحياناً إلى ملايين الدوكات.[2] وعلى سبيل المثال كانت إرسالية مصر تغطي نفقات حملات الدولة العثمانية في البلقان ووسط أوروبا وروسيا.[3]

---

[1]– أصلان آبا، فنون الترك، ص210

[2] – مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج1، ص425.

[1]– مرزوق، الفنون الزخرفية الإسلامية، ص.56

[2]–يذكر إن الحكومة العثمانية دفعت ما يزيد على خمسة مليون دوكا خلال حملتها الطويلة ضد آل هابسبورغ في هنغاريا بداية القرن السابع عشر.(باموك، التاريخ المالي، ص183)

[3]– الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج 3، ص 145

دور مصر في نفقات الحـــجاز:

بالنظر للموقع الجغرافي المهم الذيتمتع به إقليم الحجاز، نتيجة إشرافه على عدد من الموانئ المهمة على ساحل البحر الأحمر كجدة وينبع ذات الأهمية الاقتصادية فقد ارتبط اقتصادياً مع مصر منذ صدر الإسلام.[1] وما أن آلت الأمور إلى آل عثمان حتى صارت الحجاز تحت التبعية العثمانية وتحت إدارة مصر مع الإبقاء على الوضع السياسي بيد الأشراف، لهذكانت مصر تتحمل أعباءً مالية كبيرة ترسل إلى الأماكن المقدسة مكة والمدينة، منها دفع رواتب الأشراف والتي تزيد على مليون بارة، إضافة إلى كميات كبيرة من الحبوب (قمح وحنطة)، علاوةً على الخلع والقفاطين التي كانت تذهب عندما يتولى شريف جديد أمر مكة.[1]

ففي عام 939هـ/ 1532م على سبيل المثال أرسلت مصر 40.000ألف دوكًا ذهبية كهدية إلى مكة والمدينة.[2] وبالرغم من ازدياد النفقات على الدولة العثمانية، إلا أن مصر بقيت هي المصدر الرئيسي لتمويل الحج بالمال والمؤن، فقد قدّرت الإعانات المرسلة من مصر إلى مكة والمدينة عام 1596-1597م بـ (892.903 بارة أو 597.22 من النقود الذهبية)، فضلاً عن مبالغ (الصرة) المخصصة إلىالبدو والتي يذهب جزءاً منها إلى ولاية الحجاز.[3]

إلا إن النفقات المصرية الذاهبة إلى الحجاز لم تكن ثابتة، فكثيراً ما كانت تزيد عن المعتاد، ففي عام (1021-1022هـ/ 1612 -1613 م) ازدادت النفقات بشكل كبير لان معظم مشاريع إعادة الأعمار

---

[1] – العمايرة، خالد محمد سالم، موانئ البحر الأحمر وأثرها في تجارة دولة المماليك (648-923هـ/ 1250-1517م)، الرياض، 1428هـ، ص75.

[1] – بيومي، دور مصر في الحياة العلمية في الحجاز، ص62.

[2]– اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية، ص199.

[3] – فاروقي، حجاج وسلاطين، ص 132- 134

التي أطلقها السلطان احمد الأول (1012-1026هـ/ 1603-1617م) لصالح ولاية الحجاز كان يتم دفعها من الواردات المصرية.[1]

أما مؤسسة (الدشيشة الكبرى Greater Deshishe) - فقد كانت مؤسسة خيرية تؤمن الحبوب للمدن المقدسة، وقد قام السلاطين العثمانيون بتوسيع تلك المؤسسة عن طريق الزيادات التي أدخلت عليها والتي تُغطى من واردات الضرائب المصرية.[2]

وبالرغم من الظروف المالية الصعبة التي كانت تمر بها الدولة العثمانية خلال ثمانينيات القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وبعده فضلاً عن الزيادة الملحوظة في القيمة المئوية للنفقات المتعلقة بالحج والحجاز، إلا أنها لم تتوقف عن تمويل الأماكن المقدسة بكل ما تحتاجه.[1]

كان مجموع نفقات الدولة العثمانية لصالح الحج والمدن المقدسة في نهاية القرن العاشر ومطلع القرن الحادي عشر الهجريين/ السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر الميلاديين، ما بين300.000و 385.000 نقد ذهبي، هذا ما عدا كميات الحبوب المرسلة إلى الحجاز.[2]إذا علمنا إن النقود كانت أصلاً (بالبارة) ثم يتم تحويلها إلى نقود ذهبية، وكان النقد الذهبي يعادل 40 أربعين بارة، وبما أن مصر مصدر معظم الإعانات المرسلة إلى الأماكن المقدسة فقد أسهمت بما يشكل الثلث من تلك النفقات فمن أصل الـ 300.000 - 385.000 ألف دينار ذهبي كان منها 120.000ألف على الأقليرد مباشرةً من مصر.[3]

---

[1] - فاروقي، حجاج وسلاطين، ص134

[2] - فاروقي، حجاج وسلاطين، ص135 - 140

[1] - فاروقي، المرجع نفسه، ص132

[2] - فاروقي، حجاج وسلاطين، ص149

[3] - فاروقي، المرجع نفسه، ص 151

في عام 1079هـ/ 1668م قررت الدولة العثمانية إرسال صرة سنوية إلى أهالي الحرمين الشريفين في الحجاز، وفي القدس الشريف عرفت هذه الصرة بـ (صرة دار السعادة) ومقدارها 60288 قطعة ذهبية أي ما يعادل 5.072.166 مليون بارة على أن تخصم من إرسالية مصر إلى الدولة العثمانية، وظلت هذه الصرة ترسل بانتظام إلى مستحقيها حتى عام 1126هـ/ 1714م، حين قرر السلطان احمد الثالث إيقاف إرسالها من مصر، على أن ترسل من العاصمة العثمانية استانبول إلى دمشق ومنها إلى الحجاز.[1]

وبناءً على ما تقدم في موضوع واردات ونفقات الدولة العثمانية يمكننا القول ان معرفة مقدارها على وجه الصحة والدقة ليس بالأمر السهل، إذ أن ما يصل من أموال إلى السلطنة كان موكولاً إلى الدفتردار الذي هو أمين خزينة الدولة ويجمع تحت يده ما يؤخذ من أصحاب الاقطاعات والملتزمين وما يتحصل من جزية الذميين والتزام بعض المكوس والجمارك والضرائب التي تستحصل من الدول المجاورة إما من خلال التجارة الدولية أو من خلال حكمها لتلك الولايات، أماالعشُور والضرائب التي كانت تحت مسمى خاص وزعامات وتيمار فإنها لا تدخل ضمن الواردات والنفقات كونها مخصصة للسلاطين وأبنائهم وأبناء الوزراء والأمراء والسباهية والتيماريين والجنود المتواجدين في المدن الكبيرة والحدود، كما كان الى جانب الدفتردار وكيل الخزينة الذي يوكل إليه تدبير الخزينة الداخلية (خزينة السلطان) التي يكون مصدر دخلها الأموال المصادرة من أصحابها لذنب من الذنوب فيرثها السلطان، ومن هذه الأموال كانت مصاريف السرايا السلطانيةوا يراد هذه الخزينة يتأتى من دار الضرب وكانت في زيادة دائمة بما يوفره فيها اغلب السلاطين.[1] كما إن واردات الولايات والأمكنة التابعة للدولة العثمانية كانت غير مضبوطة أيضا لان بعضها لم تكن لها قيود صحيحة مسجلة في الدفاتر كما كان

---

[1]– بيومي، دور مصر في الحياة العلمية في الحجاز، ص84.

[1]– نوفل، كشف اللثام، ص359

يقع فيها الكثير من الخطأ الناشئ عن أقلام الكتبة وبمرور الزمن تتغير تلك القيود.[1]الأمر الذي جعل من حصر واردات الدولة بصورة صحيحة هدفاً يصعب تحقيقه.

ثانياً : علاقة النقد بالأزمات الاقتصادية .

كان هناك عاملاً مهما له تأثير في توقيت الأزمات المالية العثمانية ، وربما في عمليات تخفيض النقود وهو الفرق بين التقويمين الشمسي والقمري، والسبب في ذلك أن جباية الضرائب للدولة العثمانية كان يتم وفق التقويم الشمسي (واردات) ، بينما التقويم القمري يعتمد فيه توزيع النفقات وأهمها رواتب الجنود الانكشارية، التي كانت تدفع لهم كل ثلاثة أشهر معتمدين الأشهر القمرية في السنة الهجرية، إذا علمنا أن (علوفات أومواجب – هي الرواتب التي تصرف للجند الانكشارية)[1] كانت تصرف كل ثلاثة أشهر على أربع دفعات في العام، معتمدين السنة القمرية في الدفع بدءاً من شهر محرم.[2]وكان ذلك يشكل عبئاً مالياً كبيراً على الدولة العثمانية إذا لم تكن الخزانة على استعداد للطوارئ فتدخر بعض المبالغ المالية، لذا كانت تلجأ لاتخاذ عدة تدابير ، منها مضاعفة الضرائب، أو إحداث ضرائب إضافية جديدة، أو اللجوء للاقتراض، أوتجديد وتخفيض النقود، أو الاضطرار إلى فتوحات

---

[1]– نوفل، المرجع نفسه، ص360

[1] – العلوفة:، كان يصرف لكل فرد اقجتان يوميا، ثم صارت ثلاث اقجات خلال القرن 17م، أما الأفراد الأقدم فكان يصرف لهم خمس اقجات خلال القرن 16م لتصبح تسع اقجات خلال القرن 17م، ثم أصبحت أثنى عشر اقجة خلال القرن نفسه، وبذلك تراوحت علوفات الانكشارية بين ثلاث اقجات وأثنى عشرة اقجة لليوم الواحد خلال مراحل تاريخهم، وتدفع على الحساب الهجري كل ثلاثة أشهر على أربع دفعات تبدأ بشهر محرم.(متولي، قانون نامة مصر ، ص10)

[2] – متولي، قانون نامة مصر ، ص10.

جديدة وخلق موارد مالية إضافية، وكانت تعمل الدولة على تطبيق اثنين أو ثلاثة من هذه التدابير في وقت واحد، في حال كانت عاجزة عن تأجيل تسديد علوفات الجند.[1]

كانت السنة الهجرية أقل بأحد عشر يوماً عن السنة الشمسية، ونتيجة لذلك فإن كل 32 سنة واردات تقابلها 33 سنة نفقات، وعليه ستكون هناك سنة بدون واردات، هذه الظاهرة عرفت بسنوات الازدلاف، والمصاعب المالية قد ازدادت خلال هذه السنوات.[2]

فمن المشاكل الكبيرة التي سببها ذلك الاختلاف بين طولي السنتين الشمسية والقمرية أن وقع الازدلاف في 852 هـ/ والسنة المالية 1448م؛ كان ذلك في عهد السلطان مراد الثاني، فتأخر تسديد رواتب الجند الانكشارية ستة أشهر. فكان من نتيجة العجز في الميزانية أن قرر السلطان مراد الثاني التخلي عن المسؤولية بالتنازل عن الحكم لابنه محمد الثاني (الفاتح) كي يتمكن الأخير من سد عجز الميزانية وتسديد رواتب الجند. فقام السلطان محمد الثاني بأجراء عملية تخفيض للاقجة، فثار الجند على السلطان محمد الثاني وطالبوا بزيادة رواتبهم بسبب انخفاض قيمة الاقجة، إضافة إلى تأخر تسديد الرواتب عن وقتها المحدد، وتعد هذه الثورة الأولى في تاريخ الدولة العثمانية.[1]

و عندما تولى السلطان بايزيد الثاني مقاليد العرش العثماني (886- 918هـ/ 1481-1512م) بدعم من الانكشارية، وكان ذلك التدخل الأول للجند الانكشارية، وبشكل علني في مسائل السلطة العليا، وقد زاد بايزيد في معاشاتهم لقاء تأييدها له، فأصبحت هذه (المنحة) تقليداً ثابتاً كلما تسلم العرش سلطان جديد.[2]

---

1 – ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار، ص104و 108

2–ساحلي أوغلي، سنو الازدلاف، من تاريخ الأقطار العربية، ص100.

1– ساحلي أوغلي، سنو الازدلاف، من تاريخ الأقطار العربية، ص108.

2– NIHAYAT MUTASIM BILBEISSI. Catalog of Ottoman Gold Coins in the Collection. Amman, Jordan.2006, p4

ولتلافي أزمة سنة الازدلاف التي صادفت سنة 919هـ/ 1513م، فرض السلطان سليم الأول على الناس تبديل الاقجة المضروبة زمن أبيه بايزيد الثاني، بالاقجة الجديدة التي ضربت في عهده.[1]وذلك للاستفادة من فارق الوزن بين الاقجة القديمة والجديدة، وكان لدخول العثمانيين إلى بلاد الشام ومصر، أن فتحت آفاق اقتصادية جديدة أمامهم ومـ نحت التيمارات الجديدة للجيش الأمر الذي سمح للدولة بالخروج من مصاعبها المالية لفترة من الزمن، كما إن الواردات الإضافية من البلاد المفتوحة قد مكّن العثمانيين من تجاوز الأزمات لمدة ليست بالقصيرة.[2]

وفي عهد السلطان سليمان الأول القانوني فقد صارت السياسة المالية العثمانية تعمل على توفير مبالغ مالية أضافية لتلافي أزمات سنوات الازدلاف،ولتجاوز أزمة سنة الازدلاف 953هـ/ 1546معملت الدولة على جباية مبالغ أضافية أطلق عليها(ضريبة العوارض)، وقد فرضت تلك الضريبة سنة 1545م وأضافت بها مبلغ 7.620.773 اقجة للخزينة؛ أي زيادة تجاوزت السبعة ملايين والنصف. وتكرر الأمر نفسه سنة 1546م حيث دخل الخزينة 10.779.100 اقجة، وبذلك تجاوزت الدولة العثمانية سنة الازدلاف 1546م بزيادة مداخيل الخزينة من فرض ضرائب طارئة، أو من واردات الولايات المفتوحة في بلاد الشام ومصر وديار بكر.[1]

إن إعطاء العسكريين امتيازات (إقطاعهم الاقطاعات)جعلهم يـُفكّرون باستخدام قوتهم أنلم تـُحقـّق رغباتهم، في حين أن العسكريون يجب أن يبقوا في معسكراتهم، وتصل إليهم حقوقهم، ويقدمون خدماتهم للدولة ولا يتدخلون في شؤون البلاد إلا عند الضرورة وحين يطلب منهم ذلك.[2]

---

[1]– ساحلي أوغلي، سنو الازدلاف، من تاريخ الأقطار العربية، ص109

[2]– ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار، ص109.

[1]– ساحلي أوغلي، سنو الازدلاف، من تاريخ الأقطار العربية، ص110.

[2]– شاكر، الخلفاء العثمانيون، ص151.

لقد أظهر الجند الانكشاري عصيانهم لأكثر من مرة بغرض زيادة أعطياتهم مستغلين جلوس السلطان الجديد على عرش السلطنة، فعندما تولي السلطان سليم الثاني (974-982هـ/ 1566-1574م) مقاليد السلطنة تمرد عليه جنود الانكشارية وطالبوه بزيادة أعطياتهم التي تمنح لهم بمناسبة اعتلائه العرش، وقد تمنّع السلطان في البداية ثم استجاب لمطالبهم.[1]

خلال سنوات حكم السلطان مراد الثالث صادفت سنة الازدلاف في 986هـ/ السنة المالية للمداخيل 1578م،و أول عمل قامت به الخزانة العثمانية هو تخفيض النقود المتداولة (الاقجة، البارة،و الشاهي) حيث تم ضرب من الـ (100) درهم فضة 800 اقجة بدلاً من 400 اقجة، وشكّل ذلك انهياراً للاقجة، كما ارتفع سعر صرف السلطاني الذهبي أمام الاقجة من 60 إلى 120 اقجة.[1]وقد حاولت الدولة فرض ضرائب إضافية على الفلاحين لتلافي عجز الميزانية، الأمر الذي دفع الفلاحين إلى ترك أراضيهم حيث أحدث ذلك خللا في البنية السكانية لمناطق الأناضولالروميللي، وزاد من عدد الناقمين على سياسة الدولة، وحركات العصيان التي ساهمت في إضعاف واردات الدولة وبالتالي ازدياد الأزمات المالية، والتي تسببت بدورها في تخفيض النقود مرةً تلو الأخرى.[2]

في عام 993-994هـ/ 1585-1586م ثار الانكشارية مرة أخرى بعد التخفيض الهائل لوزن وعيار الاقجة[3]، وقتلوا أمير أمراء ولاية الروميللي والدفتردار وأمين دار الضرب، بسبب انخفاض القيمة

1– العريض، تاريخ الدولة العثمانية، ص91؛ طقوش، تاريخ العثمانيين، ص231

1– ساحلي أوغلي، سنو الازدلاف، من تاريخ الأقطار العربية، ص111.

2– ساحلي أوغلي، المرجع نفسه، ص112.

3– بكر، عبد الوهاب، الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن 18م، القاهرة، 1982، ص40

الشرائية للنقود.[1] وبذلك صارت قوة الانكشارية يحسب لها حساب في سياسات الشغب والتمرد في العاصمة وفي الولايات الأخرى.

وحصل في عهد السلطان عثمان الثاني عام 1031هـ/ 1621م، وهي سنة ازدلافية أن تأخر في دفع علوفات الجند الانكشارية، مما تسبب في نكسة حملة خوتين في بولونيا سنة 1031هـ/ 1621م، وأعلنوا على أثرها معارضتهم للسلطان عثمان الثاني وخلعوه ثم قتلوه، كما تمكنوا من للسيطرة على الحكم لفترة من الزمن، وبقتل السلطان بدأت الانكشارية تتدخل في أمور السلطان وتزداد قوتها على القوانين التي أقرها السلاطين السابقين، حتى صارت الحكومة ألعوبة في أيدي الانكشارية ينصبون الوزراء ويعزلونهم بحسب أهوائهم.[2]

أما في زمن السلطان إبراهيم الأول كانت سنة 1054هـ سنة الازدلاف/لسنة الدخل 1644م، وقد زاد عجز الميزانية من سنة إلى أخرى، ولم تستطع الدولة من دفع علوفات الجند الانكشارية في وقتها، وقد نفذ صبر الانكشارية بعد استلام علوفته نقود مغشوشة، فاخذوا يطالبون بقتل الكثير من أهل الديوان وعزل آخرين، وانتهى الأمر بالانكشارية أن خلعوا السلطان إبراهيم ثم قتلوه.[1]

في نهاية حكم السلطان محمد الرابع (1058-1099هـ/ 1648-1687م) حصل قحط في داخل الدولة العثمانية أهلك نصف سكانها، وارتفعت الأسعار، وهجر عدد من الفلاحين قراهم وشكلوا

---

[1]- ساحلي أوغلي، سنو الازدلاف، من تاريخ الأقطار العربية، ص111.

[2]- فريد، تاريخ الدولة العلية، ص124

[1]-ساحلي أوغلي، سنو الازدلاف، من تاريخ الأقطار العربية، ص114؛ ده ده اوغلو، السلاطين العثمانيون، ص66.

عصابات نهب وسلب، إضافة إلى تمرد الجنود المحرومين من الرواتب والإعانات الغذائية، فثارت عليه الانكشارية وخلعوه في عام 1099هـ/ 1687م.[1]

في عام 1109 هـ/ 1697م ضُربت نقود جديدة عُرفت بـ (جديد أشرفي) [2] بعيار (0.970) ، وكان الغرض من وراء ضربها توفير مبالغ كافية لتمويل الحرب، التي خرج إليها الجيش العثماني لمحاربة روسيا في ذلك العام.[3] وامتازت تلك النقود بانخفاض عيارها في سبيل إصدار اكبر كمية ممكنة من النقود. و أمام تردي الأوضاع الاقتصادية أعلن الانكشارية عصيانهم على السلطان مصطفى الثاني وتمكنوا من عزله وعينوا أخيه السلطان احمد الثالث بدلاً عنه في عام 1115هـ/ 1703م.[1]

خلال سنوات حكم السلطان احمد الثالث، كانت سنة 1121هـ سنة ازدلاف/لسنة الدخل 1710م، وقد طالب الانكشارية السلطان احمد الثالث بتسديد علوفاتهم المتأخرة، وبما أن خزينة الدولة كانت فارغة، فقد لجأت الحكومة إلى الاقتراض بآجال قليلة من داخل البلاد العثمانية، وكانت عملية جمع مبلغ لدفع ثلاث علوفات دفعة واحدة أمراً في غاية الصعوبة، وانطلاقاً من هذه السنة الازدلافية

---

[1] – فريد، تاريخ الدولة العلية، ص129-130؛ أصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان، ج2، ص113-114؛ مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج1، ص375.

[2] – قازان، المسكوكات الإسلامية، ص140

[3] – الحملة التي خسر فيها العثمانيين المجر وأصبحت بلغراد منطقة فاصلة بين الحدود، وتركت المورة والماجيا للبنادقة وبذلك تكون الأراضي التي دار حولها الصراع منذ عام 1526م قد تخلى عنها العثمانيون، واتفقت مع النمسا على هدنة أمدها 25 سنة وان لاندفع الأخيرة أي مبلغ للدولة العثمانية مثل الجزية وعقدوا معاهدة قارلوفجة عام 1699م وبهذه المعاهدة فقدت الدولة العثمانية أملاكها في أوروبا وازدادت أطماع الدول الأخرى بها. عن، (إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ص59؛ ابو زيدون، وديع، تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط، ط2، لبنان، 2011، ص 182)

[1] – ده ده اوغلو، السلاطين العثمانيون، ص- 70؛ العريض تاريخ الدولة العثمانية، ص113

أصبحت المالية العثمانية تهتم بكيفية تحصيل الأموال لتلافي أزمة سنة الازدلاف.[1] وسنة الازدلاف هذه المرة لم تكن خطيرة كالسنوات التي سبقتها وذلك لأنها لم تتداخل في مصروفات سنة كاملة.

واعتماداً على سنوات الازدلاف يمكن تتبع وتفسير بعض حوادث التاريخ العثماني وبعض البلدان الإسلامية التي اتبعت النظام نفسه، فيما يخص الاقتصاد والمجتمع.[2] كما يمكن ربط تمردات الانكشارية إلى حد بعيد بالنقود فمرةً بسبب تأخر دفعها ومرةً أخرى بسبب انخفاض قيمتها .

حتى النصف الثاني من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، كانت مالية الدولة قوية نسبياً بسبب الدخل الإضافي الناتج عن التوسع السريع في أراضي الدولة، إضافة إلى الاستقرار السياسي والأمني التي تمكنت الدولة العثمانية من فرضه بشكل عام، والذي أدى إلى نمو سكاني قد بلغ 41% من عام 926- 988هـ/ 1520-1580م وهذا النمو قد جعل من مناطق الدولة سوقاً و اسعة ومفتوحة على العالم الخارجي، وبالتالي زادت واردات الدولة العثمانية ، وعليه لم تشعر الدولة بالحاجة إلزيادة الدخل المُجبى في مركز الدولة العثمانية.[1]

لكن مع تزايد الأزمات المالية بسبب الحملات الحربية، لجأت الدولة العثمانية إلى الاستدانة قصيرة الأجل من كبار الإداريين بما فيهم الوزراء وحتى السلطان نفسه، ووصلت تلك المبالغ إلى ملايين الاقچات، لغرض دفع رواتب الجند، لتجنّب تمردهم.[2]

---

[1]- ساحلي أوغلي، سنو الازدلاف، من تاريخ الأقطار العربية، ص121.

[2]- ساحلي اوغلي، المرجع نفسه، ص123-126.

[1] – مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، ج1، ص316-317 ؛ باموك، التاريخ المالي، ص166

[2] – اعتاد الجنود الانكشارية على الاستمرار في الحروب نظرا لما تدره عليهم من مغانم وكانوا لا يتورعون عن الثورة في أوقات السلم بفعل ضعف مداخيلهم فكان ديدانهم أما الحرب او الثورة، (طقوش، محمد سهيل، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط2، دار النفائس، لبنان، 2008، ص242)

ويشار إلى إن الأسباب وراء الزيادة في الواردات تعود بالدرجة الأولى إلى تفشي الرشوة من اجل الحصول على التعيين في الوظائف الحكومية، إذ بيعت المناصب لمن يدفع أكثر، وبيعت مراتب الانكشارية، كذلك بيعت الشهادات العلمية والمراتب الحكومية كبيع السلع بالمزاد، ولكي يتم الانتفاع أكثر فقد كان القضاة والعلماء والأئمة والأساتذة يعينون في وظائفهم مدة معينة، ثم يعزلون منها، ليفتحوا المجال لصفقات أخرى.[1]

كما إنالزعامات والتيمار ات صارت لاتمنح للأصحاب الشرعيين بعد وفاة شاغلها بل تم وضع اليد عليها باسم ميري أي مقاطعات أميرية ومنحت إلى ملتزمين بشكل سنوي، ومبالغ بدل الالتزام صار يسجل وارداً لخزينة الدولة الأمر الذي أدى إلى نقص كبير في عدد جنود الولايات وبالتالي ضعف القدرة العسكرية لتلك الولايات.[2]

كما أدخلت الدولة العثمانية نظام المصادرات[1] – أي مصادرة نقود الوزراء والأمراء وقد سجلّت هذه الأموال ضمن بند واردات إذ تأخذ الحكومة من صناديق الأغنياء من رعاياها وتحمل منها ما تشاء معللة هذا الفعل بأسباب هي في الغالب تافهة لاتبرر العمل وكان هذا المنبع يعد مورداً محدوداً بين

---

[1] – موسنييه، تاريخ الحضارات العام، ص559

[2]– الاناؤوط وابو الشعر، المرجع السابق، ص142

[1] ـ المصادرة: هي قديمة في الاسلام تتصل بعصر الراشدين ،وكان العمال هم اول من وقعت عليهم المصادرات ، فكانوا اذا اكتسبوا مالا من تجارة او سبيل اخر غير مرتباتهم المفروضة اخذ الخلفاء نصفه واضافوه الى بيت المال – كذلك فعل الخليفة عمر بن الخطاب (رض) بعماله على الكوفة والبصرة والبحرين وكانوا يسمون ذلك مقاسمة او مشاطرة ، واما في الدولة الاموية ومع ازدياد الطمع في اموال الجباية ،فقد اصبح الخلفاء في اواخر الدولة لايعزلون عاملا من عمله الا حاسبوه على ماعنده من المال ،واستخرجوا ماتصل اليه ايديهم وكان يسمون ذلك (استخراجا)، اما في عهد العباسيين كان معظم العمال في اوائل الدولة من اخوتهم واعمامهم لم يكن مايدعوا الى المقاسمة والاستخراج واذا ساءت سيرة احدهم استبدلوه بعامل من غير اهلهم ، فجنح العمال الى الطمع والعنف في استخراج الاموال فعمد الخلفاء الى الى مصادرة اموالهم لاسترجاع ماأخذوه من غير وجه حق.الا ان مصادرة اموال العمال لم يطل امرها ، اذا صار عليه دفع مالا معينا لبيت المال في العام على سبيل الضمان. وتحولت الثروة المغتصبة الى الوزراء اذ بدأت مصادرة الوزراء في الدولة العباسية من اولها وكان الغرض منها الانتقام من الوزير لجريمة سياسية او للتخلص منه لغرض اخر،وبتوالي الايام اصبحت المصادرة المرجع الرئيس في تحصيل المال ،العامل يصادر الرعية ،والوزير يصادر العمال ، والخليفة يصادر الوزراء ويصادر الناس على اختلاف طبقاتهم ،وكان الخلفاء يعتبرون اموال اولئك الوزراء او العمال حقا لبيت المال قد اغتصبوه فاسترجاعه لايعد جورا او اجحافا.(زيدان، جرجي، تاريخ التمدن الاسلامي، منشورات دار مكتبة الحياة، لبنان، ج1، ب،ت، ص 412-415).

موارد الخزينة يلتجأ إليه عند ضيق ذات يد السلطان واضطراره الى المال وعند سخطه على أحد رجال دولته واغنيائها فينتقم منه بسلب أمواله.[1]

أن الضعف الذي دبّ في كيان الدولة العثمانية كان قد بدأ منذ أواخر القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، نتيجة عوامل داخلية سببها النظام العثماني نفسه، في حين العوامل الخارجية كانت قد عجلّت من انهيار الاقتصاد العثماني.[2] ولم تستطع موارد الدولة من المعادن أن تكفي لسد الحاجة المتزايدة للسيولة النقدية، ومما زاد الأمر سوءاً دخول كميات هائلة من الفضة الأمريكية إلى الأراضي العثمانية، وذلك عقب اكتشاف قارة أمريكا حيث تزايدت مقادير الذهب والفضة نتيجة لتغيير أساليب الإنتاج هناك وصارت تدخل إلى اسبانيا، وفي النصف الثاني من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وصلت تلك الفضة إلى شرق البحر الأبيض المتوسط عن طريق جنوه، ثم إلى الأراضي العثمانية بشكل ريالات اسبانية وبكميات كبيرة بأيدي التجار الأوروبيين، الذين سرعان ما اكتشفوا إن التجارة مع الدولة العثمانية ستحقق لهم أرباحا طائلة.[1]فارتبكت النقود العثمانية وانهارت قيمة الاقجة، وارتفع سعر النقود الذهبية إلى أعلى مستوياتها، ومن ثم سُحبت من التداول بسبب ازدياد قيمتها نسبةً للنقود الفضية.[2]

---

[1] – الخوري، فارس، موجز في علم المالية، مطبعة الحكومة، دمشق، 1924 ص154/ موسنييه، المرجع نفسه، ص547

[2] – علي، غانم محمد، النظام المالي العثماني في العراق 1255-1333هـ/ 1839-1914م، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، 1989، ص9.

[1] – اولسن، روبرت دبليو، حصار الموصل والعلاقات العثمانية الفارسية 1718-1743، ترجمة عبد الرحمن أمين ألجليلي، الرياض، 1983، ص79.

[2] – بني المرجة، صحوة الرجل المريض، ص44؛ إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ، ص662

هذه الحالة أدت إلى ارتفاع أسعار السلع بشكل مستمر، مما أربك الاقتصاد العثماني، وجعله عاجز عن مواصله تطورات السوق العالمية، خاصةوإن السوق العثمانية كانت مقتصرة على بعض المهن البسيطة، وعدد من المنتجات الحرفية [1]، فأصيبت الميزانية السنوية بعجز كبير ساهم في تعميقه واستمراه ارتفاع تكاليف حروب الدولة وصراعها الطويل مع الإيرانيين والبنادقة والنمساويين، ثم الروس، كما أسهمت النزاعات داخل القصر العثماني من جهة ونزاعات الانكشارية من جهة ثانية في إضعاف السلطة وجيشها، فالجيش الإيراني استولى على بغداد عام1032هـ/ 1623م وحدثت تمردات في القرم بين عامي1034- 1038هـ/ 1624-1628م، وفي الروميللي والأناضول عام1039هـ/ 1629م وفي ولايات اليمن ومصر وطرابلس الشام1040-1041هـ/ 1630-1631م فزادت على الدولة الأعباء العسكرية والمالية والرسوم والضرائب غير المنتظمة، وكذلك ضرب نقود ذات عيار ردئ، الأمرالذي سبب عجزاً كبيراً في الواردات.[1]

لذا تم فرض ضرائب استثنائية بما لايزيد عن 60%.[2] فكانت النتيجة مزيداً من الضغوط المالية على عامة الناس، وتحمل الجزء الأكبر منها الفلاحون مما هدد مصادر الدخل الأساسية للدولة بالنضوب[3]، والتي أدت إلى نزوحهم عن أراضيهم، كمازادت في ضريبة الجزية[4]50%،إذ كانت في البداية تؤخذ

-[1] هرشلاغ، زفي يهودا، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، بيروت، 1973، ص14؛ مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج1، ص379.

[1] – التكريتي، المسألة الشرقية، ص10

-[2] العريض، تاريخ الدولة العثمانية، ص107-110

[3] – هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي، ص15.

-[4] لقد تضاعفت ضريبة الجزية ست مرات بين982-1040هـ/ 1574-1630م، وتضاعفت رواتب الانكشارية أربع مرات مابين 751-1009هـ/ 1350-1600م، وانخفضت الاقجة عدة مرات، في حين ارتفع المستوى العام للأسعار إلى عشرة أضعاف (ساحلي أوغلي، سنو الازدلاف، من تاريخ الأقطار العربية، ص125).

على ثلاثة أنواع وهي الدنيا ومقدارها 10 أقجات وتستوفى من الفقراء، والوسطى ومقدارها 20 اقجة وتؤخذ من الطبقة المتوسطة في حين كانت تجبى من الأغنياء30 اقجة، ثم أصبح مقدارها 15-30-45 اقجة على التوالي.[1]

ومن الجدير بالذكر أيضاً إن النسبة بين قيمة الذهب والفضة داخل الدولة العثمانية كانت أقل مما هي عليه في أوروبا، لذلك صارت عملية تصدير النقود الفضية الأجنبية إلى الدولة العثمانية من الأمور المربحة للتجار الأوروبيين الذين كانوا يستبدلونها بالذهب العثماني، فأدى تراكم الفضة [2]، إلى تذبذب قيمة النقود الفضية (الاقجة) بين فترة وأخرى وعدم استقرارها على وزن وعيار ثابتين، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الذهب من60 إلى 120 اقجة، وبالتالي ارتفعت أسعار السلع بشكل كبير على الرغم من محاولات الدولة العثمانية تعديل قيمة نقودها الفضية.[1]

وعلى المدى الطويل أدت عملية تحوّل طرق التجارة الشرقية خارج المنطقة الخاضعة للدولة العثمانية إلى إضعاف اقتصاديات لعدة ولايات مهمة كانت تمر التجارة عبرها، كما إن الوجود الأوروبي في المحيط الهندي أدى إلى تطويق الدولة العثمانية، ومع مرور الزمن انهارت المنتجات المحلية، وبالتالي اللجوء إلى شراء هذه المنتجات من الدول الأخرى، لكن الآثار السلبية لهذا التحول لم تظهر للعيان إلا في عصر الانقلاب الصناعي.[2]

---

[1] – بيات، دراسات في تاريخ العرب، ص126.

[2] – الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام، ج1، ص391-392.

[1]– بيات، دراسات في تاريخ العرب، ص126.

[2] – جب، وبوون، المجتمع الإسلامي والغرب، ج1، ص244- 245.



الفصل الخامس

النقودالأجنبية وأثرها على العلاقات الخارجية

يتألف هذا الفصل من :أولاً : النقود الأجنبية .

ثانياً : أثر النقود على العلاقات الخارجية

الفصل الخامس

النقودالأجنبية وأثرها على العلاقات الخارجية

أولاً : النقود الأجنبية .

كما هو معروف أن بسبب ظروف عصر ما قبل الثورة الصناعية، لم يكن بإمكان ضرب النقود بكميات كافية وتوزيعها على مساحة جغرافية واسعة خلال فترة محددة[1]،ويعزى السبب الرئيس في ذلك إلى أمرين؛ الأول هو سوء الطرق السالكة بين المدن في الدولة العثمانية المترامية الأطراف فضلا عن خطورة الكثير منها، الأمر الثاني أن المكننة الحديثة لم تكن قد دخلت بعد إلى دور ضرب النقود ولا سيما ضمن حدود الدولة العثمانية. ولهذه الأسباب وأسباب كثيرة أخرى لم يكن أمام أولياء الأمور العثمانيين سوى الأخذ بسياسة المرونة أو اللين تجاه قبول النقود الأجنبية في التداول ولاسيما الأوربية منها، ليس هذا فقط بل أنها شجعت استخدامها وقبلتها في المدفوعات من الضرائب والجزية، ومن البديهي أن تلك النقود الأجنبية لم تكن تجمع ضمن ما يجمع لدار الضرب لإعادةضربه نقوداً عثمانية من جديد عند جلوس السلاطين أو عندما يتقرر خفض وزن أو عيار النقود العثمانية التي كانت في قيد التداول.1

والحق، أن النقود الأجنبية ولا سيما الأوربية منها كانت تمتاز على نحو شبه دائم بثبات قيمتها ليس فقط بسبب محافظتها على وزن وعيار ثابتين بل أن تلك الصفتين لم يتغيرا باختلاف الإصدارات، كما امتازت بدقة صناعتها خاصة بعد ابتكار الايطاليين آله ضرب النقود في مطلع القرن العاشر الهجري /السادس عشر الميلادي هذا الابتكار الذي ساعد على توضيح كتابات ونقوش النقود

---

[1] – محمود، النقود العثمانية، ص 15.

[1] – باموك، التاريخ المالي، ص145.

الأوروبية إضافة إلى استواء حافاتها مما رفع مصداقيتها لدى المتعاملين بها وهو الأمر الذي جعل منها نقوداً يفضل استخدامها داخل الدولة العثمانية والولايات التابعة لها.[1]

في حين أن المكننة الحديثة لم تدخل إلى دور الضرب العثمانية إلا متأخرة جداً (قد استعملت هذه الآلة لأول مرة سنة1102 هـ/ 1690م).

من أكثر النقود ثقة كانت دوكا Douca البندقية نقد ذهبي منسوب إلى مدينة البندقية من أعمال ايطاليا وكان أول من أمر بضربها أمير صقلية وصاحب الشأن الأول فيها روجر الثاني دوق البندقيةوذلك بين سنتي 1280-1284م[1]،ثم ضربها في مدينة البندقية. ولذلك نجد أن الدوكا تحمل تصويره وهو جاثياً على ركبتيه (الشكل 116).[2]

---

[1] – الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص147.

[1] – من القرن الثالث عشر إلى الخامس عشر الميلاديين، كانت المدن الايطالية تتكون في واقع أمرها من عدة مدن مستقلة تحكمها عائلات أرستقراطية قوية، وأسماء تلك المدن مازالت معروفة لحد الآن مثل ميلان، نابولي، جنوه، والبندقية، وصقلية(صقلية ليست مدينة بل جزيرة كبيرة في جنوب إيطاليا خضعت لحكم العرب المسلمين لفترة طويلة). وقد أصدرت هذه المدن عملة خاصة بها عرفت على الصعيد التجاري باسم الدوكا Douca نسبة إلى البندقية التي كانت أكبر مدينة تجارية في شبه القارة الايطالية في ذلك الوقت.

(Howar.Linecar.Coins and coin collection, London, 1971, p44)

[2]–العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص 129





الشكل(116)دوكاDouca البندقية – عن Haward Linecar- coins, London, 1971, no56

بالرغم من الحروب العديدة التي اصطدم بها العثمانيين مع البنادقة، إضافة إلى تقلص استخدام النقود الذهبية في التبادل التجاري المحلي والعالمي والتوجه نحو الاستعانة بدلا عنها بالنقود الفضية، إلا أن دوكات البندقية احتفظت بقيمة ثابتة لذلك كانت تعتبر الأساسالذي يُستند عليه في تقييم بقية أنواع النقود، وكذلك في الجزية، وفي بعض المنح المقدمة إلى كبار رجال الدولة، وعليه لم تكن دوكات البندقية نقودا متداولة على نحو شائع في الأراضي العثمانية، لكن سعر صرفها كان دائما أعلى من سعر صرف السلطاني الذهبي العثماني، كما أن أسعار الصرف في الأسواق المحلية كانت تظهر اختلافات بين منطقة وأخرى داخل الدولة العثمانية.[1](جدول 7)

[1]–الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام، ج1، ص378؛ باموك، التاريخ المالي، ص268.



(جدول7) سعر دوكا البندقية نسبة إلى الاقجة والسلطاني[1]:

السنة	الاقجة	السلطاني
992هـ/ 1584م	125	120
1034هـ/ 1624م	125	120
1075/ 1664	170	160
1080/ 1669	250	225
1087/ 1676	285	255
1102/ 1690	300	270
1112/ 1700	315	300

استخدمت بحرية إلى جنب الاقجة العثمانية، وبالسماح بتداول النقود الأجنبية في البلاد قدضمِنت للدولة العثمانية توفير النقود بالكمية التي تحتاج إليها أسواقها، كونها لم تستطع توفير نقودها الذاتية على نحو دائم لاتساع رقعة البلاد. أضف إلى ذلك انه لم يكن للدولة العثمانية نقوداً ذهبية حتى عام882هـ/ 1477م، مما يسر لدوكا البندقية أن تلعبدور لبارز ا في الاقتصاد المحلي[2]، وكذلك في التبادل التجاري العالمي في كل مكان على الأراضي العثمانية، واستخدام (الفلورين الذهبي)[3] النقد

[1]- الصباغ، المرجع نفسه، ص378هامش 2).

[2]- محمود، النقود العثمانية، ص15-16

[3]- الفلورين الذهبي: من ضرب مدينة فلورنسا الايطالية وذلك سنة 1252م، وكان وزنه 54حبة من الذهبوقبلت هذه العملة في ألمانيا ومن ثم في بقية المدن الأوربية الأخرى.(Howard.op.cit, p49؛ العزاوي، المرجع نفسه، ص 130).

المنسوب إلى مدينة فلورنسا الايطالية (الشكل 117).[1]

لقد كان الفلورين بين عامي(898 . 923هـ/ 1491و 1516م) يساوي بالنقود العثمانية ما يوازي (52 أقجة) في حين أصبح يساوي بين الأعوام (923- 974هـ/ 1517-1566م) ما يعادل ما بين 55-60 أقجة؛ ثم انخفضت قيمة الاقجة أمام الفلورين على نحو حاد في عام992هـ/ 1584م ليصل إلى (120اقجة).2ويمكن تعليل استمرار انخفاض الاقجة أمام الفلورين إلى استمرار الحكومة العثمانية تخفيض الاقجة من أجل الحصول على كمية اكبر من المال للخروج من أزماتها المالية المتتابعة. وفي مقابل ذلك فقد تأثرت قيمة الاقجة أمام العملات الأخرى الثابتة في الوزن والعيار،كما بقيت الدوكا الأكثر من بين النقود الأجنبية أهمية من حيث التداول في البلقان والأناضول طوال القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، وما بعد ذلك بقليل.3

وعلى ذلك يمكن القول أن كانت العملات الأجنبية ولا سيما الأوربية منها ظلت الوسيلة الأساس في عمليات التبادل وسائل أساسية للتبادل في التجارة العالمي في كل مكان على الأراضي العثمانية حتى بعد ظهور السلطاني الذهبي العثماني.وفي واقع الأمر أنها كانت في ذلك العصر الوسيلة المثلى في

---

[1]- باموك، التاريخ المالي، ص125و 129

[2]- مجلة. Barkan,O.L, International Journal of Middle- Eastern Studies, VI, 1972, P12"the price revolution of the sixteenth century: a turning point in the economic history of the near east" .

[3] - باموك، التاريخ المالي، ص177

التجارة العالمية؛ أنها تذكرنا بالمكانة العظيمة ولقرون طويلة للسوليدس الذهبي البيزنطي solidus في التجارة العالمية قبل سقوط تلك الإمبراطورية بيد الأتراك العثمانيين.



(الشكل 117) الفلوري الذهبي– فلورنسا – عنHaward Linecar.no70

كانت الدولة العثمانية تعلن على الدوام عن وزن وعيار النقود الأجنبية التي يتم تداولها وعن قيمتها مقابل النقود العثمانية الرسمية. ولكي يكون الأمر قانونياً كان السلطان يصدر أمرا (فرمانا) بذلك، فيتمكن كل شخص ولا سيما التجار منهمأنيطلعّوا على فئات وأسعار النقود الأجنبية المتداولة في السوق[1]. على أغلب الظن أن السبب في وضع قيمة للنقود الأجنبية المختلفة مقابل النقود العثمانية له علاقة مباشرة في التخفيض المستمر لقيمة النقود العثمانية مما كان يؤدي إلى زعزعة أمر التعامل النقدي في الأسواق ومن ثم الاضطراب في المعاملات التجارية (ارتفاع في الأسعار) .[2]

وكما معروف أيضا أن العملات الأجنبية لم تكن تتوفر ة في كل مكان ضمن حدود الدولة العثمانية؛ فقد تكثر هنا وتقل هناك، وعليه نجد ان بعض النقود قد انحسر تداولها في مناطق معينة من الدولة العثمانية ويعزى ذلك الى قوة النشاط والمداولات التجارية أو تراجعها أو ضعفها أو انحسارها.[3]

[1]– محمود، النقود العثمانية، ص16

[2]– الصاوي، نقود مصر، ص14

[3] – محمود، النقود العثمانية، ص17

النـقود الفضية الأجنبية: كانت (القروش) الأوروبية هي المتداولة فقط في الأراضي العثمانية قبل أن تكون للدولة العثمانية قروش خاصة بها،[1] كان (الايكو) [2]الألمانيوهو من الفضة ويٌعد من أول القروش التي استخدمها العثمانيون في مراحل تأسيس دولتهم حيث كان يزن 9 دراهم أي ما يعادل (27.648غرام) .[3] وكان الأتراك يسمونها (ريال) أو (ريال غروش). وفي النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي عرفت باسم قره غرش؛ ومعناه القرش الأسود أي الذي لايحمر لصفاء معدنه، ولقد كان الناس يبحثون عنه لقيمته الجيدة.[4]

ومما لا شك فيه أيضا أن تعرض الدولة العثمانية للحروب طويلة التي خاضتها هنا وهناك قدسبّب ارتفاع قيمة السلطاني الذهبي باستمرار مقابل الاقجة(60 – 120 اقجة) في سنة (992هـ/ 1584م) ثم إلى 240 ثم إلى 300 اقجة[5]، في النصف الأول من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، اضطرت الحكومة مراراً لتصحيح النقدوا ٍعادته إلى 120 اقجةوبناءً على ذلك قلّ الاعتماد على الاقجة وبدأ الناس يتعاملون بالنقود الأجنبية، كما رتبت بعض الولايات حساباتها

---

[1]– القرش: من الفضة استعمل في أوائل القرن الثالث عشر الميلادي ضربت فرنسا القرش لأول مرة ثم انتشر بعدها في أنحاء أوروبا، (العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص148).

[2]– الايكو: كلمة من اللاتينية معناها المجن، وأطلقت على نقد قديم ضرب من الفضة، وذكر أيضاً – ان الايكو– نقد اسباني ذهبي، وعليه نرى انه من الممكن ان يكون الاسم ذاته قد أطلق على النقود المضروبة من الفضة أو الذهب.(العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص 146؛ باموك، التاريخ المالي، ص209).

[3] – محمود، النقود العثمانية، ص37

[4] – الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام، ج1، ص384.

[5]– وكنتيجة للحرب مع إيران في العصر الصفوي الأول الصفوية وانكسار الإيرانيين تم للعثمانيين فتح تفليس وشروان، وكذلك مدينة تبريز، كما عقدت الدولة العثمانية معاهدة سلام مع النمسا بعد حدوث مناوشات حدودية بين الجانبين.(ده ده اوغلو، السلاطين العثمانيون، ص56).

وميزانيتها بهذه النقود، وكان من أهمها القرش الاسباني(الشكل 117) فعلى سبيل المثال أعدّت ميزانية ولاية حلب للأعوام 1062-1063 هـ/ 1651-1652م بالقرش الاسباني الكامل.[1] كما لاقت ألقروش الاسبانية أيضاً رواجاً كبيراً لدى التجار الذين كانوا يعملون في جميع الموانئ التابعة للدولة العثمانية؛ ويعزى السبب في التهافت عليها أيضا ليس فقط بسبب جودة ضربها بل لسلامتها من كل غش.

ومن الأمور المهمة أيضا أنالتجار الفرنسيين وكذلك الايطاليين كانوا يسعون على الدوام للحصول عليها من خلال التجارة مع الأسبان لاستخدامها في موانئ الدولة العثمانية، ونتيجة لزيادة الطلب عليها وقلة توفرها، أصبح القرش الاسباني في العقدين الأخيرين من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي سلعة وليس نقداً، كونه نقدا مرغوب به في جميع أقاليم حوض البحر المتوسط.[2] كما لاقت القروش الهولندية (أسدي قرش) (شكل 118) أيضاروراجاً كبيراً في أنحاء الدولة العثمانية لما تميزت به من وزن وعيار سليمين حيث كانت تعادل 70 أقجة. وكنتيجة لرواج القرش الهولندي، استفاد الهولنديون من انتشار نقودهم في تثبيت تجارتهم في مناطق الشرق.[3] وتم تداول هذا القرش في السوق التجارية للدولة العثمانية بسعر صرف 70 أقجة في سنة 997هـ/ 1588م، وبسعر 68 أقجة خلال سنة 1009هـ/ 1600م، وعاد سعر صرفه إلى 70 أقجة في عام 1035هـ/ 1625م، وفي عام 1042هـ/ 1632م عاد ليرتفع إلى سعر 100أقجة، وفي سنة 1051هـ/ 1641م بسعر 70 أقجة، وفي سنة 1056-1060هـ/ 1646-1650م، وفي سنة 1066هـ/ 1655م بسعر 90 أقجة[1]، أما

[1] – ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار، ص134.

[2] – الصباغ، الجاليات الأوروبية، ج1، ص386.

[3] – الصباغ، المرجع نفسه، ج1، ص382.

[1] – باموك، التاريخ المالي، ص267

السنوات 1079-1083هـ/ 1668-1672م فقد أصبح بسعر صرف 100أقجة، وفي السنوات1087- 1095هـ/ 1676- 1683م بسعر صرف120 أقجة، وسجل القرش الهولندي أعلى ارتفاعه في عام 1103هـ/ 1691محيث صرف بسعر 120-160 أقجة، وفي السنوات 1138-1144هـ/ 1725-1731م تم تداول القرش الهولندي بـ (144 أقجة).

مع مرور الوقت صار المحتوى الفضي للنقود الأجنبية الرئيسة التي كانت في قيد التداول في الأسواق العثمانية بالانخفاض، ولا يعزى ذلك إلى تحسن وزن وعيار العملات العثمانية بل تدني قيمة العملات الأجنبية. فالقرش الهولندي انخفض محتواه ما بين 74- 77% ومن البديهي أن انخفاض العيار؛ أي القيمة الجوهرية للنقد تؤثر على نحو مباشر على سعر صرفه في الأسواق.

ليس هذا فقط بل أنه نتيجة للسمعة الحسنة التي امتاز بها الاسدي الهولندي وطمعاً في الربح، بدأ التجار الأوروبيين الذين يدفعون ثمن البضائع التي يشترونها من مناطق الشرق بإدخال أسدي "مزيف" بنسبة 30% - 40%، وبالرغم من ذلك لم ينخفض مستوى التعامل به، وكانت بعض المناطق مثل قبرص وسورية ومصر تفضله على القروش العثمانية، وحاولت الدولة العثمانية منع تداوله لكنها لم تعمل على سحبه من الأسواق، لأنها بكل بساطة لم تكن تمتلك قدرة مالية كافية تمكنها من توزيع نقود بديلة في حال سحب القرش الاسدي من أسواق التداول.[1]

أن وصول الفضة الأمريكية إلى شرق وجنوب البحر المتوسط عن طريق جنوه، ودخولها إلى الأراضي العثمانية بهيئة ريالات أسبانية وبكميات كبيرة أدت الى ارتفاع غير عادي في الأسعار فقد وصلت إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف ما كانت عليه في الربع الأول من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي نفسه.[1]

---

[1] - الصباغ، الجاليات الأوروبية، ج1، ص382-383.

[1]- إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ص662.




(الشكل118)الاسدي الهولندي– عن باموك– ص447

ومن القطع الفضية الأجنبية كانت (الزولوتا Zolota) – وهي قطعة نقدية بولونية الأصل، وحصلت على شعبية كبيرة، لذلك ضرب البنادقة والانكليز والهولنديين مثيلا لها، لكن بوزن أوطئ[1]، وكان سعر صرفها في استانبول في عام 1009هـ/ 1600م 48 أقجة، وفي عام 1035هـ/ 1625م 50 أقجة، ووصلت 70 أقجة في عام 1042هـ/ 1632م، في حين انخفضت الى 38 أقجة في عام 1056هـ/ 1646م، وصارت 55 أقجة في عام 1067هـ/ 1656م، وفي عام 1070هـ/ 1659م 48 أقجة، وفي عام 1079هـ/ 1668م 66 أقجة، وفي عام 1087هـ/ 1676م 80 أقجة، وفي عام1103هـ/ 1691م من 88-107 أقجة، وفي الأعوام 1110-1144هـ/ 1698-1731محافظت على سعر صرف 88 أقجة.[2] من خلال تتبع أسعار صرف النقود الأجنبية مقابل الاقجة، يمكننا تقدير مدى التقلبات في القيمة الجوهرية للنقد العثماني الاقجة، فكلما ازداد سعر صرف النقد الأجنبي مقابل الاقجة يعني تدهوراً لقيمتها، وقد حاولت الدولة العثمانية تصحيح النقد (تجديد السكة) إلاإن هذه العملية لم تأتي سوى بالسوء إلى الاقجة.

أن ضرب القرش العثماني قلل من استخدام النقود الأوروبية، وخاصة في المناطق القريبة من العاصمة العثمانية استانبول، القرش الهولندي وقطعة الثمانية ريالات الاسبانية، والتالير الألماني والنمساوية

---

[1] – الصباغ، الجاليات الأوروبية، ج1، ص386.

[2] – باموك، التاريخ المالي، ص267 جدول 3-8.

استمر استخدامها في التعاملات التجارية الخارجية والداخلية لكن بشكل أضيق مما كانت عليه في القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، وحاولت الدولة العثمانية ضبط سعر صرف هذه النقود.[1] فقد كان سعر صرف نقود دوكا البندقية بين 2-3 قرش في الاعوام 1102-1168هـ/ 1690-1754م.[2] مما يعني قوة القرش العثماني أو انتعاشه خلال القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، ونتيجة لاختلال وتراجع المحتوى الذهبي للنقود المضروبة في استانبول، فقد عادت دوكا البندقية إلى فرض حالها من جديد، واحتلالها مركز الصدارة في المدفوعات للتعاملات الخارجية الكبيرة لشرقي البحر الأبيض المتوسط إضافة إلى اعتمادها كمدخرات لدى ميسوري الحال من الناس.[3]

مما سبق يعني ان الدولة العثمانية لم تتمكن من الحد من استخدام النقود الأجنبية بالرغم من محاولاتها في ضرب نقود خاص بها، مما يدعو للقول بان النقود العثمانية بقيت متردية الوزن والعيار قياساً للنقود الأجنبية، وبالتالي كانت غير قادرة على مواجهة تلك النقود التي عادت لتحتل مكاناً بارزاً في التداولات الداخلية والخارجية للدولة العثمانية.

أما في مناطق بلاد الشام : فقد أنتشر تداول (الايكو الألماني) في أنحاء الدولة العثمانية وفي الموانئ الشامية وكان بوزن تسعة دراهم، ومن ثم أنحصر تداوله مع تجارة هنكارية أو ترانسلفانيا، أما النقود الاسبانية (ريال قروش) فقد نالت نجاحاً كبيراً في جميع الموانئ إذ كان يأتي بها التجار الايطاليون من جنوه وايطاليا الجنوبية، ولسلامة هذه النقود من الغش وارتفاع قيمتها الجوهرية جعل منها نقود مرغوبة في التعاملات التجارية، كما عرف سوق التداول النقدي في بلاد الشام نقود (ام

1- محمود، النقود العثمانية، ص41

2 - باموك، التاريخ المالي، ص300.

3- باموك، المرجع نفسه، ص309

الثمانية ريالات)والتي لاقت قبولاً سريعاً في أسواق الشرق لجودتها [1]، في حين ظل الدينار الهولندي الوحدة الرئيسة للمبالغ والمعاملات الكبيرة فقد أعدت به ميزانية طرابلس الشام في عام 1044هـ/ 1634م، فوصلت الإرسالية إلى الخزانة العثمانية 108155 قرشاً أسديا.[2]

بظهور (القرش العثماني) ونجاحه في المعاملات التجارية العثمانية وتحّول إلى النقد الرئيس في أنحاء كثيرة من بلاد الشام وأزاح هذا القرش من طريقه النقود الأخرى ان كانت نصف فضة او نقوداً أجنبية وصار له مركز الصدارة في التجارة الخارجية والتعاملات الداخلية إلى ما بعد منتصف القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي، إلا أن أنصاف الفضة استمرت لنهاية القرن كوحدة حسابية للمبالغ الصغيرة.[3]

أما النقود الاجنبية في مصر : فقد فرض الأتراك العثمانيون سيطرتهم عليها في عهد السلطان سليم الأول عام 923هـ/ 1517م، والذي تسبب بإنهاء العهد المملوكي الذي ناف على قرنين من الزمن؛ وهو العهد الذي وصلت فيه فوضى النظام النقدي ذروتها في مصر.[4] لكن باستيلاء العثمانيين على مصر قد جعل منالدوكا عملة متداولة في الأسواق المصرية، والسبب في ذلك هو أن نقد البندقية (الدوكا) هذا كان وقتذاك قيد التداول في حاضرة الدولة العثمانية إستانبول. والحق أن الدوكا، التي اشتهرت في مصر باسم البندقي، قد حافظت على مكانتها المرموقة في سوق التداول نتيجة وزنها

---

1 – الصباغ، الجاليات الأوروبية، ص386.

2– ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية، ص134

3 – باموك، التاريخ المالي، ص304

4– إبراهيم، بكر محمد، الدولة العثمانية، ط2، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة، 2002، ص66

الثابت(3.494غرام) الذي لم يتغير إضافة إلى دور تجار مدينة البندقية المميز في التجارة العالمية.[1]

فكانت دوكا البندقية الذهبية هي الأقدم تداولاً من بين النقود الأجنبية في مصر، والتي غزت الأسواق المصرية في نهاية حكم المماليك البحرية، حيثوحب بها العامة والخاصة لجودتها.[2]

لقد ظلت دوكات البندقية عملة جيدة أمام الفندقليات والزر محبوب العثماني، التي كانت تمتاز بسعر صرف عال قياساً بأسعار صرف النقود الذهبية العثمانية والمصرية،[3] حيث كانت تتراوح ما بين سبعين

---

[1] – أن الرخاء الاقتصادي الذي تمتعت به ايطاليا قبل دول أوروبا الأخرى عائد إلى احتكارها لتجارة التوابل مع الشرق عبر العالم العربي والإسلامي إلى الموانئ الايطالية، وهذا ما أدى إلى ثراء المدن الايطالية مثل جنوه والبندقية وفلورنسه والى استثارة الأفكر في هذه المدن لاحتكاكهم تجارياً مع حضارات مزدهرة.(أحمد والنايف، تاريخ أوروبة الحديث، ص29)

[2] – زيتون، عادل، العلاقات السياسية والكنيسة بين الشرق البيزنطي والغرب اللاتيني في العصور الوسطى، دمشق، 1980، ص52؛ فهمي، سامح عبد الرحمن، الوحدات النقدية المملوكية عصر المماليك البحرية 648-792هـ/ 1250-1390م، ط1، المملكة العربية السعودية، جدة، 1983، ص257-258)

[3] – النصف فضة: في أواخر عصر المماليك يضرب في مصر نقد فضي منخفض الثمن عرف بالنصف فضة إذ كان الملك المؤيد أبو النصر المملوكي(865-866هـ/ 1460-1461م) قد ضربها وعرفها العامة باسمه مؤيدي او ميديوقد عُرف عن هذا السلطان اهتمامه بأمر النقود، وسعى لإصلاحها عن طريق تخفيض قيمتها، فضج الناس وكثر اضطرابهم، فلم يلتفت إليهم، بل أعقب ذلك بإصدار أمر بتخفيض الأسعار في المبيعات بمقدار ما خفض من قيمة النقود، كما وحد النقود في الدراهم المؤيدية، بحيث كانت هي الوحيدة المتداولة في البيع والشراء، وبذلك أصبحت الدراهم الفضية المؤيدية هي المتداول الأول في الأسواق وأبطل العمل بالنقود الذهب والفلوس.[3] وقد استمر ضربها وتداولها بعد السيطرة العثمانية لمصر .(العيني، بدر الدين، ت 855هـ، السيف المهند في سيرة الملك المؤيد، تحقيق فهيم محمد عليوي، ط2، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1998، صفحة ش؛ أبن إياس، بدائع الزهور، ج5، ص214).

وتسعين (نصف فضة).[1]وفي عام 1092هـ/ 1681م كان سعر صرف الدوكات بالأسواق بـ (105) نصف فضة.[2] ثم عاد ليرتفع سعرها في عامي 1109و1110هـ/ 1697-1698 م إلى 125 نصف فضة أي بزيادة 20 نصف فضة، عما كان قد حدده خط شريف عثماني الوارد إلى مصر في عام 1109هـ/ 1697م.[3]كما وصل سعر صر ف الدوكا إلى 200 نصف فضة في عام 1116هـ/ 1704م[4]، الأمر الذي أثار الدولة العثمانية فحاولت الحد من هذا الارتفاع الكبير، بأن أصدرت خط شريف آخر في عام 1123هـ/ 1711م حددت فيه سعر صرف دوكا البندقية بـ (115) نصف فضة.[5] إلا إن هذا الإصدار الشريف لم يمنع دون الزيادة في سعر صرف الدوكات ففي عام 1127هـ/ 1715م تراوح سعر صرفها بين 132-150 نصف فضة، وعاد مرة أخرى إلى 200 نصف فضة في عام 1136هـ/ 1723م، ثم عادت للانحدار الى148 نصف فضة في عام 1150هـ/ 1737م.[6] وفي عام 1153هـ/ 1740م زاد سعر صرفها إلى 160 نصف فضة، حتى وصل إلى 169نصف فضة في عام 1174هـ/ 1760م.[7]

1- الجبرتي، عبد الرحمن، عجائب الآثار في التراجم والإخبار، مطبعة الأنوار المحمدية، القاهرة، ب، ت.، ج2، ص263

2- اندريه، ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، القاهرة، 1974، ص286.

3- اندريه، فصول من التاريخ، ص286؛ مبارك، الخطط، ج20، ص149.

4- اندريه، فصول من التاريخ، ص286

5- الجبرتي، بدائع الزهور، ج1، ص 138

6- اندريه، فصول من التاريخ، ص286

7 - باموك، التاريخ المالي، ص320، جدول 1-11.

من الجدير بالملاحظة إن الميسورين من الناس كانوا ميالين لاكتناز وادخار دوكات البندقية بسبب جودتها المعروفة، مما أدى في بعض الأحيان إلى شحتها في أسواق التداول المصرية.[1]

كما استخدم النقد الذهبي أيضا أي (الاسكودو الاسباني)[2] في مصر حيث أدخله التجار الايطاليون او الفرنسيون الذين كانوا يستخدمون تلك النقود من أجل شراء منتجات الشرق، وقد اشتهرت هذه النقود باسم (الاكرونة أو الكرونة) في سوق التداول المصرية بسبب احتوائها على نقش (التاج crown) ولعل كلمة الكرونة جاءت من ذلك، كما أطلق عليه أيضا اسم المغربي أو (الذهب المغربي الكروني) نتيجة دخوله مع التجار والحجاج المغاربة، وقد شاع كثيراً في سوق التداول النقدي المصري، حتى النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي إذ اختفى بشكل نهائي.[3] (الشكل 119).

---

1 – الصاوي، نقود مصر، ص150–151

2 – الاسكودو الاسباني وهو نقد ذهبي ضرب بغرناطة يحمل صورة الملك فرناندو وزوجته إيزابيل وعلى رأسيهما التيجان في سنة 1497م وكان وزنه 8، 58غرام وعيار 23، 75قيراط، وكان هذا النقد يصنع من مخزون الذهب الإفريقي الذي دخل الأندلس عن طريق المغرب وخاصة خلال القرن العاشر الميلادي وحتى الثالث عشر الميلادي، وفي سنة 1536م ضرب اسكودو جديد وبعيار 22قيراط فقط، ونقش عليه التاج، (الصاوي، نقود مصر، ص152)

3 – الصاوي، نقود مصر، ص153–154



(الشكل 119) نقد الاسكودو الذهبي الاسباني – عن–، no64Haward,

أما النقود الفضية الأجنبية، فقد شاع منها أربعة أنواع في سوق التداول النقدي المصري وامتازت بجودة الفضة المصنوعة منها، إذ وصفت بـ (القروش الفضة الحجر) [1] وهو ما لم يطلق على أي من النقود الفضية العثمانية، كما أن انتشار حالة قص نقود النصف فضة المصرية، قد أدى إلى تفضيل التعامل بالنقد الأجنبي، خلال العهد العثماني، فأصبحت هي النقود الرئيسة في المعاملات اليومية وفي التجارة الدولية.[2]

يذكر الصاوي:أن من أقدم النقود الفضية الأجنبية التي كانت قيد التداول في مصر العثمانية هو النقد الفضي من إصدار البندقية والذيءعُرف بـ (قروش بندقي أو قروش بنادقة)[3]، ولعل هذا النقد قد تم

---

1 – الحجران هما الذهب والفضة(ابن منظور،، محمد بن مكرم ابن (ت 711هـ).لسان العرب، بيروت، 1956، ج4، ص171).

[2] – الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص155

[3]– قروش بندقي او بنادقة: وهي النقود التي ضربت في عهد الدوق انريكو داندولو Enric Dondol (1292–1205م) لتمويل الحملة الصليبية الرابعة وعرف في وقتها باسم Grossoواستمرت البندقية بضربه لحاجتها الى نقود فضية لسد متطلبات نشاطها التجاري والمالي (زيتون، العلاقات السياسية، ص47)

تداوله في مصر دون سائر الولايات العثمانية بحكم العلاقات التجارية الوثيقة بين مصر والجمهوريات الايطالية ".[1]

إن النقود الفضية أي القروش الخاصة بمدينة البندقية قد عرفت طريقها إلى التداول في مصر منذ دخول العثمانيين إليها وظلت في قيد التداول حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي، غير أن مقادير تلك النقود لم تكن كبيرة ومؤثرة على الأسواق المصرية وذلك بسبب ارتفاع سعر صرفها قياسا بالنقود الفضية الأخرى.[2] لقد تراوح سعر صرف هذه قروش البندقية مابين 31 إلى 37 نصف فضة مصرية خلال عام 1042هـ/ 1632م؛ ثم ارتفع سعرها قليلا ليصل إلى ما بين37,5و38 نصف فضة خلال عامي 1045-1046هـ/ 1635-1636م وعاد لينخفض إلى 36 نصف فضة عام 1048هـ/ 1638م وحتى عام – 1050-1058هـ/ -1640-1648م.[3]إلى أن اختفت تلك القروش الفضية من التداول من السوق النقدي في مصر فلم يعد لها ذكر في سجلاتها الشرعية.[4]

أما القرش أو (الريال) [5] الهولندي،والذي يحمل على أحد وجهيه رسما لأسد، لكن هذا الأسد قد اُعتبر في مصر وبلاد الشرق (كلباً) لذلك فقدعُرف القرش الهولندي بالكلبي أو أبو كلب، كما أطلق عليه أيضا أسم قرش أسدي وأحيانا أخرى جمعت العبارتين معا فصار يقال (قرش أبي كلب أسدي)(الشكل

[1] – الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص158

[2] – الصاوي، المرجع نفسه، ص159

[3] – مبارك، الخطط، ج20، ص147

[4] –الصاو ي، نقود مصر، ص205

[5] – الريال: من الاسبانية real بمعنى ثمن، او بمعنى ملكي، وقد شاع استعماله في بلاد الشرق الا ان سعره قد تعرض للتغيير مع مرور الزمن، كما اختلفت أسماؤه وأنواعه – (جب وبون، المجتمع الإسلامي والغرب، ج2، ص105؛ الكرملي – رسائل في النقود العربية، ص190؛ كركيس، مباحث عراقية، ص46).

86).[1] و استخدمت هذه النقود على نطاق واسع في مصر و هناك أدلة على استخدامه منذ عام 941هـ/ 1534-1535م وكان سعر صرفه 24 نصف فضة.[2] وفي عام 1041هـ/ 1631م أصبح سعر صرفه 30 نصف فضة، ثم ارتفع فجأة عام 1042هـ/ 1632م ليصل إلى سعر صرف 37نصف فضة، لكنه عاد لينخفض مرة أخرى في العام التالي إلى31 نصف فضة، وظل على ذلك النحو حتى عام 1045هـ/ 1635م.[3]

لكن خلال العامين التاليين حافظ الريال الهولندي على سعر صرف 32 نصف فضة ليعود مرة أخرى إلى سعر 30 نصف فضة في عام 1048هـ/ 1638م.[4]وعلى ما يبدو فأن الريال ابا كلب قد بقي محافظاً على سعر صرفه، إذ كان ضمن تلك النقود التي نودي بتحديد سعر صرفها في سوق النقد المصرية خلال العامين 1084هـ/ 1673م، و 1104 هـ/1692م لغاية العام 1109 هـ/ 1697م.[5] ثم قررت الدولة العثمانية أن تجمع الخزينة بنقود من بينها أبي كلب بسعر رسمي حدد بـ (45) نصف فضة.[6] وعاد الريال إلى التذبذب في سعر صرفه مرة أخرى دونما ان يستقر على سعر محدد، ويعد ذلك أمراً طبيعياً في سوق التداول النقدي إذ أن النقود تتأثر بشكل مباشر بالعرض والطلب عليها.

وفي سنة 1114هـ/ 1702م حدد سعر رسمي لتداول الريال وهو 43 نصف فضة.[1] لكن ما أن دخل عام 1116هـ/ 1704م حتى وصل سعر صرفه إلى أعلى ارتفاع له في السوق المصرية وهو 100

1–الصاوي، نقود مصر ، ص161

2– شلبي، أوضح الإشارات، ص109

3– مبارك، الخطط، ج20، ص147

4– مبارك، المصدر نفسه، ج20، ص148

5– شلبي، أوضح الإشارات، ص173

6 – شلبي، أوضح الإشارات، ص173؛ الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص315

1–الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج1، ص136

نصف فضة.[1]ونتيجة لذلك فرض سعر إلزامي لأبي كلب في عام 1123هـ/ 1711 وهو (45) نصف فضة، إلا انه عاد للتداول بسعر 46 نصف فضة عام 1125هـ/ 1713م[2]، ثم صدر فرمان في عام 1128هـ/ 1715م بتحديد سعر صرف أبي كلب بـ (45) نصف فضة.[3] في السنوات الأخيرة من استخدام أبي كلب تأرجح سعر صرفه بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى. ففي عام 1135هـ/ 1722م صُرف بسعر 75 نصف فضة[4]، ثم بسعر 55 نصف فضة في عام 1143هـ/ 1730م.[5] وفي عام 1143هـ/ 1730م لم يرد أي ذكر لهذه النقود ضمن المصادر التاريخية.[6]وقد يعلل اختفائه من الأسواق هو شيوع تداول النقود المزيفة التي كانت تتدفق على أسواق الدولة العثمانية، منذ عام 1091هـ/ 1680م. ولا شك أن الذي ساعد على اختفائه ايضا من الأسواق المصرية هو ظهور الريال او القرش الاسباني كمنافس قوي في سوق النقد المصري.

أن ما حصلت عليه اسبانيا من الذهب والفضة بعد اكتشافها لثروات القارة الأمريكية، جعل منها أغنى بلد في أوروبا وأصبحت نقودها الفضية تملأ الأسواق التجارية العالمية، مما ترتب على ذلك أن جُعلت نقود تعاقد (أي تتم العقود على أساسها) فاستخدمت وسيلة للتبادل مع غالبية الدول الأخرى.[1]

---

[1] – اندريه، فصول من التاريخ الاجتماعي، ص286

[2] – الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص207

[3] – شلبي، أوضح الإشارات، ص286

[4] – شلبي، أوضح الإشارات، ص369

[5] – عزبان، احمد الدمرداش كتخدا، الدرة المصانة في أخبار الكنانة في أخبار ما وقع بمصر في دولة المماليك من السناجق، تحقيق، عبد الرحيم عبد الرحمن، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1989، ص55.

[6] – عزبان، المصدر نفسه، ص194

[1] – وصف مصر، مج 6، ص72

لقد احتلت القروش الاسبانية منزلة خاصة في سوق التداول النقدي بمصر والشرق خلال القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي، وكانت تزيد بنسبة 20% على الريال الهولندي الذي كان يصرف بأقل من الاسباني.[1]لقد كان معدل ما يدخل إلى مصر سنويا من القروش الاسبانية حوالي 300 ألف قرش اسباني من خلال التجارة مع دول أوروبا وكذلك الدولة العثمانية نفسها، وكانت تلك الكميات الهائلة من القروش لا يقتصر التعامل بها داخل مصر فقط بل كانت تستخدم لتمويل أعمال تجارية خارجية أخرى كتجارة البن اليمني والتوابل والمنسوجات الهندية.[2] وقد استمر تداول تلك القروش في مصر وظلت متمتعة بدورها المميز حتى نهاية القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي، رغم ظهور التالير النمساوي كمنافس نقدي قوي.[3] و ضرب الريال الاسباني بفئات مختلفة منها فئة الأربع ريالات و التي عرفت بين العرب (بأبي مدفع) كناية عن الأعمدة المنقوشة على احد وجهي النقد.[4] كما كانت هناك فئة ألثمان ريالات(الشكل120) ، وكان القرش الاسباني من أكثر أنواع النقود الأجنبية ارتباطا باسم (ريال) حتى تكاد أن تكون التسمية حكراً عليه،فأينما ذُكر الريال كان المقصود به (القرش الاسباني).[1]وقد بقي من بين النقود الفضية الأكثر شيوعاً واستخداماً بمصر حتى مجيء الجيش الفرنسي إلى مصرعام 1213هـ/ 1798م.[2]

1- Raymond(A);Artis Aux Caire Au XVIII e Siecle. Tome T.p.21.

2- الصاوي، نقود مصر ، ص162-163

3- Raymond(A):op.cit- p.23 .

4- الجبرتي، عجائب الآثار ، ج2، ص263

1- الصاوي، نقود مصر ، ص 165

2- وصف مصر ، مج6، ص72.





(الشكل 120)-(القروش الاسبانية أم الثمانية ريالات) – عن Howard-Linecar-no61

لقد تفاوتت أسعار صرف الريال الاسباني بين فترة وأخرى ففي عام 1034هـ/ 1624م كان بسعر صرف37 نصف فضة وفي العام 1044هـ/ 1634م كان 36 نصف فضة حتى عاد لينخفض إلى 34 ثم إلى 35 نصف فضة في العام نفسه، وبين الأعوام 1045- 1048هـ/ 1635-1638م بقي محافظاً على سعر صرف 33 نصف فضة. [1] وفي العام 1084هـ/ 1673م وصل سعر صرف الريال الاسباني إلى 42 نصف فضة لكنه حصل ان أعلن عن جمع جزء من خزينة مصر للعام 1085هـ/ 1674م شريطة أن يقبض الملتزمون الريال بسعر صرف 33نصف فضة [1]، أي اقل بتسعة أنصاف فضة عما هو متداول في السوق النقدي المصري، وفي عام 1104هـ/ 1692م وصل سعر صرف الريال الى 50 نصف فضة. [2]

---

[1] – مبارك، الخطط، ج20، ص147-148

[1] – شلبي، أوضح الإشارات، ص173

[2] – مبارك، الخطط، ج20، ص148-149

كما واصل الريال الاسباني الارتفاع إلى 64 نصف فضة في عام 1109هـ/ 1697م[1]، ومن جراء هذا التذبذب ورد خط شريف عثماني يحدد فيه سعر صرف الريال الاسباني بـ (50 نصف فضة) لاغيرها[2]، لكن السعر لم يقف عند ذلك، بل في العام 1114هـ/ 1702م صرف الريال بسعر 66 نصف فضة ووصل إلى 70 نصف فضة [3]، وذكر انه صرف في تلك السنة بـ (110 نصف فضة) .[4]حتى وصل سعر صرف الريال الاسباني إلى أعلى مستوياته خلال عام 1116هـ/ 1704م حيث بلغ 120نصف فضة [5]، وكي لايستمر بالارتفاع تم وضع تسعيره له في عام 1123 هـ/ 1711م بـ (60 نصف فضة) ، وقد تم تأكيد ذلك في فرمان صدر في محرم من عام 1128هـ/ 1715م.[6]وفي العام 1135هـ/ 1722م ارتفع سعر صرفه بفارق كبير عما كان عليه اذ وصل إلى 100 نصف فضة [7]، ثم إلى 106 نصف فضة في عام 1137هـ/ 1724م، وفي العام 1140 هـ/ 1727م تعددت أسعار صرف الريال مرة 62 نصف فضة ومرة 65 ومرة 66ووصلت إلى 80 نصف فضة ثم إلى 105 نصف فضة وفي العام 1141هـ/ 1728م كان سعر الصرف 66 نصف فضة. [1]

1– اندريه، فصول من التاريخ الاجتماعي، ص286

2– مبارك، الخطط، ج20، ص149

3– شلبي، أوضح الإشارات، ص 208

4 – عزبان، الدرة المصانة، ص64

5– اندريه، فصول من التاريخ، ص286

6 – الجبرتي، عجائب الآثار، ج1، ص138؛ شلبي، أوضح الإشارات، ص286

7 – شلبي، أوضح الإشارات، ص369

1– الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص211

حيث أعلن باشا مصر في العام 1144هـ/ 1731م أن سعر صرف الريال الاسباني 66 نصف فضة.[1] ومن المرجح انه حافظ على ذلك السعر لفترة ليست بالقليلة، لكن خلال عام 1193هـ/ 1779 م ارتفع سعر صرفه إلى 85 نصف فضة، ليستقر على سعر 90 نصف فضة لغايةعام 1212هـ/ 1797م.[2] ولعل استمرار تداول القرش أو الريال الاسباني لفترة طويلة وبكميات كبيرة، في سوق التداول النقدي لمصر ما هو إلا دليل جودته وقوته حيث نافس النقود المحلية والنقود العثمانية.

أما (التالير Tahler) فهو من النقود الفضية التي ضربتها كل من ألمانياوالنمسا، وتُعد من أوائل النقود الأوروبية المؤرخة – أي تحمل تاريخ، وأكبر نقد فضي تم ضربه حتى الوقت الحاضر،لقد صلت تلك النقود إلى الدولة العثمانية منذ القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، لتحل محل القرش الهولندي، و يشار إليه باسم (الريال) أو الريال التعاقدي (الذي تعقد به الاتفاقيات) إذ كانت تضربه عدة دول ليستخدم كوسيلة للتبادل التجاري مع مختلف دول العالم.[3]

كان التالير بالغ الانتشار في مصر اذ تشير الوثائق الرسمية إلى شيوع استخدامه منذ العام 1043هـ/ 1633م.[4] وان طرازا لتالير الذي يحمل صورة (ماريا تريزا)[1]، كان أكثر الطرز انتشاراً في أسواق

---

[1] –شلبي، أوضح الإشارات، ص576

[2] – مبارك، الخطط، ج20، ص151–155

[3] – وصف مصر ، مج6، ص72–73

[4] – مبارك، الخطط، ج20، ص147

[1] – ماريا تريزا، إمبراطورة النمسا ابنة الإمبراطور شارلس السادس؛ حكمت النمسا أربعين عاما وهي الفترة الواقعة بين عامي 1740–1780م. كانت هذه الإمبراطورة واحدة من أعظم حكام أسرة هبسبيرج. في بداية حكمها أصبحت نقودها عملة تجارية مفضلة في دول كثيرة من العالم منها في منطقة الجزيرة العربية والخليج. وظلت هذه النقود مفضلة حتى بعد وفاتها، فواصلت النمسا تضرب نقودا باسمها بعد وفاتها مع الاحتفاظ بالتاريخ 1780م على تلك=



الشرق.[1](الشكل 121) حيث حملت هذه النقود على وجهها صورة نصفية للإمبراطورة ماريا تريزا وهي تنظر نحو اليمين ويحيط بالصورة اسمها بالحروف اللاتينية، أما الظهر فيحمل شعار الإمبراطورية وهو عبارة عن أسلحة مدلاة من عقاب مقسوم إلى أربعة أقسام يشبه النافذة، ويحيط بصورة النسر الإمبراطوري كتابات لاتينية.[2]وبناءً على تشابه هذا الشعار بعض الشيء بتلك النوافذ ذوات القضبان الحديدية الشائع استخدامها بمصر فقد أطلق عليه تسمية ريال أبي طاقة أو(بو طاقة) .[3]تشير النصوص التاريخية والوثائقية المختلفة إلى استخدام (أبو طاقة) ، لِكثر ة تداوله بمصر فقد عرف أيضاً باسم (ريال معاملة مصري) .[4]



(الشكل 121)التالير (ماريا تريزا) – عن Howard-L-no63

=النقود لمدة مائتي عام،) ، Encyclopedia international, new york 1973, vol11, p344؛ دفتر، ناهض عبد الرزاق، المسكوكات النقدية في البلدان العربية قديما وحديثا، بغداد، 2011، ص419).

1- Roymond.(A); Artis Aux Caire Au XVIII e Siecle. Tome T, p.23.

2- الحريري، محمد علي، النقود المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة دارة الملك عبد العزيز، الرياض، عدد2، سنة 1406هـ، ص108

3 – وصف مصر ، مج6، ص73

4- سركيس، مباحث عراقية، ص28؛ الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص102

وفي عام 1114هـ/ 1702م أعلنت تسعيرة للنقود المتداولة في سوق النقد المصري وكان أبو طاقة من ضمن النقود المتداولة وأعلن سعر تداوله بـ (55 نصف فضة) .[1]أما في عام 1129هـ/ 1716م فكان سعره 76 نصف فضة، وانخفض الى 60 نصف فضة في عام 1132هـ/ 1719م،لكنه لم يقف عند ذلك فقد حقق طفرة كبيرة في سعر صرفه عام 1139هـ/ 1726م وصلت إلى 110 نصف فضة.[2]

ومنذ منتصف القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، وحتى وقت اختفاءه من سوق التداول النقدي بلغ متوسط سعر صرفه بين 84 نصف فضة و 90 نصف فضة، أي متذبذب القيمة في حين كان سعره بناءً على تسعيرة الديوان الهمايوني العثماني 90 نصف فضة.[3]

لقد أحتل التالير مكان الصدارة في تداول السوق النقدي لمصر ابتداءً من عام 1165هـ/ 1750م بسبب جودته والى استدارة القطعة التامة ومقاومتها للتآكل من أطرافها.[4] وبذلك فقد أصبحت العمليات التجارية التي تتم لصالح التالير منافساً للقرش الاسباني ذي العيار المرتفع، وهكذا كان التالير النمساوي من أكثر النقود الأوروبية استخداماً في السوق النقدي المصري بل وعملة الدفع الرئيسة أيضا.[1]

<u>أما النــقود الأجنبية في الحجـــــاز</u> :نظراً لأهمية الحجاز الدينية والتجارية فقد كانت النقود الأجنبية متداولة وبشكل واسع بالأخص في موسم الحج، وكان من أبرزها (ريال ماريا تريزا)والذي يطلق عليه أيضا(ريال فرنسا) أو (ريال شنكو) أو أبو طاقة ، وكانت كل خمس ريالات تعادل سلطاني ذهبي واحد،

---

[1] – عزيان، الدرة المصانة، ص 66

[2] – الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص212

[3] – سركيس، مباحث عراقية، ص29

[4] Raymond(A) Artis Aux Caire Au XVIII e Siecle. Tome T –p23.–

[1] – وصف مصر ، مج6، ص73–92

وهو من أكثر النقود استخداماً عند بدو الحجاز حتى أصبح المعيار النقدي للتبادلات التجارية في الحجاز لغاية عام 1292هـ/ 1875م، كما استخدمت في الحجاز أيضا الروبية الهندية وهي من الفضة وتعادل الواحدة منها 24 قرشا عثمانيا ونصف.[1]

لقتم تداول النقود العثمانية بجميع أنواعها، الذهبية والفضية والنحاسية في الحجاز، كونها لم تضرب بها أية نقود عثمانية.[2] فتداولت الحجاز نقود (ألشاهيShahi) لكون الدولة العثمانية تدفع الإعانات المقدمة إلى هذا البلد بالشاهي،وقد سبب ذلك ضرراً للمستفيدين الحجازيين لأنهم كانوا يواجهون العديد من المشاكل عند صرفها، لذا حاولت الإدارة العثمانية حل المشكلة عن طريق إصدار قانون لسعر صرف ألشاهي،كما حاولت الحفاظ على ألشاهي خارج مكة والمدينة وذلك بأن يتم استبدال تلك النقود بالنقود الذهبية أو البارة قبل تسليمها. ولما كان الذهب نادراً وغالي الثمن، مما يعني إن فقراء الحجاز كانوا يخسرون بطريقة أو بأخرى.[3]

كما عرفت مناطق أخرى مثل نجد والإحساء وكذلك الساحل الغربي من الخليج العربي استخدمت عدة أنواع من النقود في تصريف أعمالهم التجارية،التي غالبا ما كانت تعتمد على أعمال الغوص في سبيل الحصول على اللؤلؤ، فضلا عن صيد الأسماك و التجارة مع البلدان المجاورة. وقد استعملت جميع تلك النقود في وقت واحد دون تفضيل أحداها على الأخرى، وكان من بين تلك النقود، الريال النمساوي، والشاهي الإيراني.[1]

---

[1] – سعيد الحامد، الصلات الضارية بين تونس والحجاز، ص196-198.

[2] – سعيد الحامد، الصلات الحضارية، ص196.

[3] – فاروقي، حجاج وسلاطين، ص145

[1] – تاريخ النقد في الكويت 1961-1990، بنك الكويت المركزي، د.ت، ص26.

أما مناطق غرب الجزيرة العربية وحضرموت وظفار وعلى امتداد البحر الأحمر والمحيط الهندي ومنذ أوائل القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي، فضـّلت التعامل بالنقود الأوروبية في تجارتها الداخلية والخارجية المرتبطة بالهند وبقية دول العالم[1]، وكان الريال النمساوي (ماريا تريزا)[2] يعد الأشهر من بين النقود الأجنبية التي استخدمت بنطاق واسع ويعود ذلك إلى ثبات وزنه وعياره اللذين لم يتغيرا على مر الأعوام.[3] وبذلك لعبت العديد من أسماء النقود الأجنبية أن كانت ذهبية أو فضية أو كليهما معا دوراً بارزاً ومهماً في سوق التداول النقدي سواء ً أكان ذلك على ارض الدولة العثمانية أم في الولايات التابعة لها.

النقود الأجنبية في العراق: لقد أخضع السلطان سليم الأول للسيطرة العثمانية شمالي بلاد الرافدين فقط أي الموصل وديار بكر وذلك بعد عام 922هـ/ 1516م[1]، في حين لم يتم فتح بغداد إلا عام 941هـ/ 1534م حيث استطاع السلطان سليمان الأول القانوني من فرض سيطرته عليها.[2] ثم فرضت السيطرة العثمانية على بقية المناطق الوسطى والجنوبية من العراق؛ منها الحلة والنجف وكربلاء والمناطق

---

1 -Raymond(A). op.cit-p23- 24.

2 ومما يذكر إن ريال ماريا تريزا الفضي مازال مستعملا في مسقط في مهر العروس فقط وثمنه يعادل نصف جنيه إسترليني، ويحتوي ماريا تريزا على ثلثين فضة والباقي ذهب.(سركيس، مباحث عراقية، ص31؛ سعيد الحامد، الصلات الحضارية، ص198).

3 – الحريري، النقود المتداولة، ص108؛ دفتر، المسكوكات النقدية في البلدان العربية قديما وحديثا، ص419

1 – أنيس، محمد، الدولة العثمانية والشرق العربي (1514-1914)، مكتبة الانجلو المصرية، دار الجيل للطباعة، القاهرة، د، ت، ص135.

2 – هاشم، هشام سوادي، تاريخ العرب الحديث 1516-1918م من الفتح العثماني الى نهاية الحرب العالمية الأولى، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص35

المجاورة لبغداد.[1] وفي عام953هـ/ 1546م أرسل العثمانيون حملة عسكرية على البصرة، حيث بدأ بذلك الحكم المباشر لها، وأصبحت البصرة بذلك مدخلاً للعثمانيين إلى خليج البصرة ومن ثم إلى بقية دول الخليج والبحر العربي.[2]

إن النقود الأجنبية التي كانت متداولة في بغداد، فقد جاء في رحلة بالبيBalbi الايطالي، انه عند غادرته حلب متوجهاً إلى بغداد عام 987هـ/ 1579م، فكانت دوكات البندقية، والريال الاسباني متداولة في بغداد وقيمتها 100درهم، وفي أحيان كثيرة كان سعر صرفها غير ثابت.[3] في حين يذكر الرحالة تيفنو Thevento الذي كان في زيارة لبغداد عام 1075هـ/ 1664م، أن السكان فيها كانوا يتداولون (القرش ريال- القرش الاسباني) بما يعادل ثمانية شاهيات، وكل شاهي يعادل 5 بارات، وقيمة البارة الواحدة قيمتها 4 أقچات وان جميع هذه النقود من الفضة، في حين كان السلطاني الذهبي العثماني يعادل 18 شاهي، ودوكات البندقية تعادل 19 شاهي.[1]

كما أورد الرحالة البريطاني ايفس Ives خلال رحلته إلى البصرة في العام 1171هـ/ 1758م جدولاً بالنقود الأجنبية التي كانت متداولة في البصرة حينذاك: والتي اتسمت بتعدد أنواعها من نقود ذهب فضة ونحاس، وهذه النقود بطبيعة الحال كانت تدخل إلى البصرة عبر التجارة لما كان لهذه المدينة من أهمية جغرافية واقتصادية.

---

[1] – لونكريك، ستيفن هميسلي، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط4، بغداد، 1968، ص40؛ بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، ص40

[2] – أحمد، إبراهيم خليل، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516–1916، جامعة الموصل، الموصل، 1983، ص42–44؛ بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص502.

[3] – سركيس، مباحث عراقية، قسم 3، ص77.

[1] – سركيس، مباحث عراقية، قسم 3، ص78.

- 100 تومان – شاع منه ما ضرب من ذهب، وعلى ما هو مضروب من فضةا.[1]
- خمس روبياتإيرانية.
- دوكات البندقية
- 5 روبية بومبي – نقود هندية ورقية ولها مضاعفات 10 و50و 100 روبية[2]
- العباسي –الذهبيةمنها تعرف بـ(الاشرفي). وفي أيام الشاه عباس ألصفوي قيل لها الدنانير العباسية ومنها نقود فضية وأخرى نحاسية تحمل نفس الاسم أي عباسية.[3]
- النادري – نسبة إلى نادر شاه الافشاري 1148هـ/ 1735م [4]
- أبو طوب – أبو مدفع ويراد به الريال الاسباني
- طنكير – نقد فضي .[1]

أن تعدد النقود المتداولة في العراق أو في أي بلد بالعالم كان مرتبطاً بالعلاقات التجارية، حيث نرى أنواعاً تكثر وأخرى تقل تبعاً لنشاط تلك العلاقات.

أما النقود في الجزائر فقد تعددت أنواع النقود الأجنبية المستخدمة فيها، وذلك لتعدد مصادر الحصول عليها، ومن تلك المصادر – التعامل مع الشركات الأجنبية، ومن أكثر النقود الأجنبية تداولاً في

---

1 – العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص172.

2 – العزاوي – المرجع نفسه، ص180.

3 – العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص173.

4 – العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص176.

1 – سركيس، مباحث عراقية، قسم 3، ص79–80.

الجزائر هي الاسبانية.[1] وقد تمثلت في عدة أنواع منها الدبلون (ELdablan) [2] وهو دينار ذهبي وقد كان يعرف عند عامة الناس بالضبلون والدبلون والدبنوني. أما الكرونة (LA Corana) فهي من النقود الفضية الأكثر رواجاً في في كافة بلدان البحر المتوسط الغربي اذ كان يشار لها في أكثر العقود والرسوم التي كانت تتم في تلك الفترة. أي انها نقود تعاقدية تستخدم في التبادل التجاري الدولي، أما الدورو الاسباني (Douro) وكان من النقود الذهبية إلا أن قيمته لم تكن مستقرة إذ كانت تقل مع مرور الوقت، مقارنة مع النقود الذهبية العثمانية (زر المحبوب) .[3]

كان (الريال الاسباني RIAL)من أكثر النقود الاسبانية تداولاً وانتشاراً في الأسواق الجزائرية والسبب في ذلك يعود الى أن عمليه ضربه تتمفي دور ضرب مرسليا وجنوه وبيزة وملقاي، فتتزود به أسواق بجاية ووهران وتلمسان وتونس وسبته، ولعل من المفيد ذكره إن من أهم أسباب انتشار العملة الاسبانية في الجزائر دون غيرها من النقود يعود إلى العلاقة القديمة التي تربط الجزائر باسبانيا وتأكدت نلك العلاقة من خلال وجود الأسبان في اغلب المراسي الجزائرية (وهران والمرسى الكبير 915-1207هـ/1509-1792م) كما ان رغبة الحكام الأسبان في افتداء أسرى القرصنة التي يقوم بها الجزائريون، والمحافظة على الاتفاقيات السلمية مع الجزائر خدمة لمصالحهم الاقتصادية اذ يذكر أن اسبانيا كانت تدفع للجزائر سنويا ما قيمته 60 ستون ألف قرش عن 200-300 أسير (الريالات الاسبانية أو القرش كان

---

[1]– سعيدوني، ناصر الدين، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني- 1792-1830، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 195

[2]– نقود ذهبية اسبانية، ضربت بعد نهاية عهد المرابطين، وحلت في اسبانيا محل الدينار المرابطي ، وقد انتشر الدبلون في المغرب وبلدان شمال أفريقيا.(عمر أفا، مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر ، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1988، ص401).

[3]– سعيدوني، النظام المالي للجزائر، ص197

سعر صرفها232 اقجة) [1]، كما إنالأسبان لم يترددوا في تقديم الهدايا والإتاوات من أجل تعزيز تلك العلاقات الاقتصادية مع الجزائريين، مما كان سبباً في ازدياد رواج النقود الاسبانية في سوق التداول الجزائري. [2]

<u>أما النقود في تونس</u> : في أو اخر القرن العاشر الهجري/ السادس عشرالميلادي وبداية القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي، كانت فترة نقدية صعبة تمر بها تونس ومناطق البحر المتوسط إضافة إلى استانبول وذلك لصعوبة الحصول على موارد فضية كبيرة تفي بحاجة السوق المحلي وتغطي متطلبات التجارة الداخلية منها والخارجية، وعليه لم تستطع نقود (النصري الفضية) او (السلطانية الذهبية) من سد حاجة السوق المحلية للنقود، إذ كانت النقود الذهبية الأوروبية مثل الايكو الاسباني الذهبي[1]، ودوكا البندقية،، والدينار الاسدي الهولندي الذي يزن(27، 1غرام) ، والنقود الذهبية لصقلية ومالطا، والبرتغال هي المستخدمة.[2]

كما أصبحت نقود (الثمانية ريالات الاسبانية)[3] هي النقد الرئيس فيتونس وعمليات البيع والشراء لا تتم إلا بها ، حيثتم ربط قيمة نقود النصري المحلية بها وأصبحت تعادل 52 نصرياً، وقيمة السلطاني الذهبي العثماني يعادل 80 نصرياً وواحد ونصف من قطعة الثملية ريالات الاسبانية، وبذلك ارتفع سعر صرف السلطاني الذهبي إلى 104 نصري وحوالي قطعتين من الثمانية ريالات في بداية القرن

---

[1] – باموك، التاريخ المالي، ص 208

[2] – سعيدوني، النظام المالي للجزائر، ص113و 196

[1]– الايكو : كلمة من اللاتينية معناها المجن، وأطلقت على نقد قديم ضرب من الفضة، وذكر أيضاً – ان الايكو– نقد اسباني ذهبي، وعليه نرى انه من الممكن إن يكون الاسم ذاته قد أطلق على النقود المضروبة من الفضة أو الذهب.(لعزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص 146؛ باموك، التاريخ المالي، ص209).

[2]– سعيد الحامد، الصلات الحضارية بين تونس والحجاز، ص193؛ باموك، المرجع نفسه، ص209– 211

[3] – وهي القرش وتساوي ريال اسباني وعرفت باسم " ام الثمانية "، (العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص 134).

الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي، وفي نهاية الأمر لم يستطع النصري ولا السلطاني من مواكبة الطلب المحلي للنقود.[1]

ولكن في بداية القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، قرر الباي حسين(1117-1148هـ/ 1705-1735م) وضع حد لتداول الريال الاسباني، فعمل على سحبه من الأسواقوا إحلال النقود التونسية المحلية بدلا عنه، وبذلك أبدلت الريالات الاسبانية بـ (النصري) .[2]

ثانياً : أثر النقود على العلاقات الخارجية .

خلال القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين/ السادس عشر والسابع عشر الميلاديين أعطت الدولة العثمانية إلى تجار بعض الدول الأوروبيةامتياز ات Capitulum[1] ، خاصة وفتحت لهم أبوابها دون تمييز ومنحت لهم العهود والمواثيق .[2] ربما أهمها إعفاء ما يدخلون من البضائع في تجارتهم من

---

[1]- باموك، التاريخ المالي، ص209

[2] - سعيد الحامد، الصلات الحضارية بين تونس والحجاز، ص192.

[1] - الامتيازات : هي مجموعة من الحقوق التي تمنح للدول الأجنبية من قبل دول أخرى،بناء على اتفاق او معاهدة مبرمة بينهما، وقد حمل مصطلح امتياز المعنى نفسه في اللغة العثمانية ، فلامتياز قد يكون أحيانا تخصيصا او منح إذن خاص ، او استثناء لدولة ما أو لشركة واحدة او مجموعة شركات ، وقد تأتي الحقوق الممنوحة إلى الأجانب على شكل هبة او إحسان من قبل السلطان او الحاكم تصدر بموجب فرمان او معاهدة دولية يتحمل نتائجها الأطراف لمشتركة فيها، وقد تنوعت الامتيازات فمنها التجارية التي تتمثل في حرية التجارة ، والإعفاء من أصناف الضر ائب والرسوم الجمركية ،وحرية سير السفن التجارية لصاحب الامتياز، كما كانت هناك الامتيازات الدينية والسياسية كحرية العبادة وممارسة الشعائر، كذلك شملت حرية الاستيطان الأجنبي وحرية تعيين الحاكم المدني .(العريض، تاريخ الدولة العثمانية، ص294).

[2] - الصباغ ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام ، ج1، ص346

كل (الرسوم الجمركية)[1]، التي تفرضها الدولة عادة على البضائع المستوردة كل ذلك من اجل الحصول على المزيد من العملات الأجنبية التي يحضرونها.[2] وكان تأثير الامتيازات الأجنبية التي عقدها السلطان سليمان الأول القانوني سلبياً وهي تلك التي أعطيت لعدد من الدول الأوروبية مثل فرنسا والإمارات الايطالية جنوه والبندقية.[3] إذ سمحت هذه الامتيازات بتدخل تلك الدول في شؤون الدولة العثمانية بحجة حماية رعاياها المسيحيين.[1] كما أجبرت السلاطين الذين أعقبوا السلطان سليمان الأول القانوني بالالتزام بها، فلم يكن بمقدور هؤلاء التخلص منها فباتت طوقاً في أعناقهم قادتهم للهاوية.[2]

لقد استطاع التجار الأوروبيون من الاستقرار والإقامة ومن ثم العمل بحرية في أقاليم الدولة العثمانية ، وفي الوقت ذاته كان اهتمام الدولة العثمانية منصباً على بناء ترسانتها الحربية، اذ كانت

[1] – حددت الامتيازات الممنوحة إلى البنادقة والفرنسيين والهولنديين تلك الرسوم الجمركية بـ 5% مبدئيا، في حين كان الانكليز ولأسباب سياسية يدفعون 3%فقط، ولما كانت جميع البضائع تقدر عادة بأقل من قيمتها الحقيقية فان تلك الرسوم لم تكن تتجاوز 2%في الواقع.(الصباغ، الجاليات الأوروبية،ج1، ص369).

[2] – باموك ، التاريخ المالي، ص145.

[3] – أراد السلطان سليمان الأول القانوني من وراء هذه الاتفاقيات والامتيازات الخاصة أن يعيد للبحر المتوسط ما كان له من دور ملاحي وتجاري، إذ أن اكتشاف رأس الرجاء الصالح من قبل البرتغاليين مكنهم من نقل البضائع إلى أوروبا عبره ففقدت موانئ البحر المتوسط قيمتها، وفقد التجار أرباحهم وانعكس ذلك سلبا على الدولة العثمانية فعقد سليمان القانوني اتفاقياته مع فرنسا وفي سنة 1604م عقدت اتفاقيات مماثلة مع الانكليز والبندقية، ثم منحت حقوق مماثلة لرعايا دول أوروبية أخرى، وبحكم هذه الامتيازات أصبح لرعايا فرنسا وحلفاؤها أن تكون دولة ضمن دولة، وظن السلطان انه بإمكانه إلغاء هذه الاتفاقيات متى ما تشاء، وما هي إلا اتفاقيات مؤقتة، وحين ضعفت الدولة بدأت الدول الأوروبية تنظر إلى الامتيازات وكأنها حقوق خاصة بهم ولا يمكن فسخها.(شاكر، الخلفاء العثمانيون، ص154؛ لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار التقدم، موسكو، 1971، ص21).

[1] – عوض، محمد مؤنس، الأتراك العثمانيون تاريخهم وحضارتهم، ط1، القاهرة، 2010، ص21.

[2] – شاكر، الخلفاء العثمانيون، ص 162

تعتمد في تنظيمها وا إدارتها على السلطة العسكرية بشكل رئيس والسيطرة الإقطاعية وهما أدوات حرب أكثر منهما أدوات بناء وأعمار، وبذلك لم تدرك الدولة العثمانية إن سياسة الباب المفتوح التي انتهجتها مع الدول الأوروبية إضافة إلى عدم اهتمامها بقطاع التجارة واعتباره مرفق حياتي مهم ساعدت بشكل غير مباشر على نمو التجارة الاوروبية مع دول الشرق وبذلك وجد التجار الأوروبيين فراغا استطاعوا النفاذ من خلاله بسرعة وسهولة إلى أسواق الدولة العثمانية والمناطق التابعة لها، اذ إن عجزها عن إنتاج كل ما هو ضروري ولاسيما في ميدان الأسلحة والمراكب والنقود جعل أمر الاستغناء عن التجارة الأوروبية أمرا شبه مستحيل.[1]كما لعب موظفي الدولة العثمانية دور ا مساعدا لتمركز التاجر الأوروبي، اذ أن النظام المالي العثماني المستند إلى نظام الالتزام في جباية الضرائب والرسوم قد ساهم في نمو التجارة الأوروبية لان الملتزمين مستفيدون من نمو حجم ونشاط تلك التجارة، وكان من مصلحتهم استمرارها على أراضي الدولة العثمانية لان بها استمرار لعملهم .[1] ومن ضمن العوامل الأخرى التي ساعدت في ازدهار التجارة الأوروبية الحماية والرعاية التي تلقاها التجار من قبل سفراء وقناصل دولهم، ويضاف إلى ذلك أماكن السكن التي وفرتها لهم الدولة العثمانية وهي ما عرفت بـ(الخانات) حيث كانت تضم بيوت سكن ومخازن للبضائع ، كما فتحت الدولة العثمانية أسواقها لجميع أنواع نقود أولئك التجار، مما سهل عليهم التجارة بشكل أوسع، بل إن الأدهى في الأمر صاروا يستخدمون تلك النقود كسلعة تجارية، تدر عليهم أرباحا وفيرة .[2]ولم تكن تجارة النقود تلك تتم بطرق شرعية في أغلب الأحيان .

وقد يكون من الأسباب التي ساهمت في انهيار الاقجة الحاد ما ذكره المؤرخون من دخول كميات هائلة من النقود الأجنبية ففتح الدولة العثمانية أبوابها واسعة أمام تلك النقود جعلت من الشعب يتهافت

---

[1] – الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام، ج1،ص346-347.

[1] – الصباغ، الجاليات الأوروبية ، ج1، ص349.

[2] – الصباغ ، المرجع نفسه، ج1، ص351

على استخدامها بل وبات يفضلها على النقد الوطني العثماني، الأمر الذي أدى إلى استغلال التجار الاوروبين الأوضاع التي كانت تمر بها الدولة العثمانية من الضعف والتدهور في منتصف القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي، واغرقوا الأسواق العثمانية بنقد أوروبي مزيف، فنجاح قطعة الـ (خمسة سولز)[1] الفرنسية في الأسواق العثمانية وبفارق سعر صرف أعلى عما كانت عليه في فرنسا، دفعت تجار فرنسيين وقد شاركهم تجار هولنديين وايطاليين إلى ضرب نقود مزيفة في دور ضرب خاصة غير خاضعة لمراقبة حكوماتهم ، تحتوي على نسبة قليلة من الفضة وعلى نسبة أعلى من المعدن الرخيص، وذلك في جنوبي فرنسا وشمالي ايطاليا وأماكن أخرى من أوروبا، لتدخل مع التجار الأوروبيين عبر الموانئ في التجارة مع العثمانيين وبيعها أيضاً للتجار والصيارفة الأتراك بأسعار اكبر من قيمة ما تحتويه من معدن، وقد استفادوا من جهل الأتراك بقيمة تلك النقود.[1]

وما لبثت أن وصلت كميات كبيرة منها إلى عدد كبير من الولايات ومراكز الأقاليم العثمانية بحيث قدرت كميات ما وصل منها إلى أكثر من مئتي مليون قطعة نقدية، ما أدى إلى خفض قيمة النقود المحلية، إضافة إلى زعزعة الوضع الاقتصادي للدولة العثمانية. وان تزايد دخول تلك النقود المزيفة ما بين الأعوام 1067- 1080هـ/ 1656-1669م، كما أن انشغال الدولة العثمانية في حربها الطويلة مع البندقية حول جزيرة كريت، قد حال دون أن تتحرك الدولة باتجاهها أو بوضع حلول لمسألة تلك

[1] – الخمسة سولز : أول صدور لهذه النقود كان في مرسيليا سنة 1051هـ/ 1641م، ضربت من اجل لويس الثالث عشر وكان نقدا مصقولا جذابا واستخدم كوسيلة للتبادل التجاري وكان سعر صرفه 12سولز = 1 ايكو ذهبي أو 1 أم الثمانية ريالات اسبانية، وحين دخل مناطق الدولة العثمانية صار كل ثمانية منها تعادل قطعة نقدية واحدة من فئة ثمانية ريالات اسبانية. وبهذا الفارق في سعر الصرف أخذ الاوروبين في إدخالها إلى الدولة العثمانية لكن هذه المرة مزيفة.(باموك، التاريخ المالي، ص280-281؛ الصباغ، الجاليات الأوروبية، ج1، ص393).

[1]– الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام، ج1، ص-365

النقود المغشوشة، فاستمر تداولها بشكل اعتيادي إضافة إلى تحصيل العائدات الضريبية بها[1]، مما أصاب الاقجة العثمانية بنكسات متتالية.

غير أنه مع انتهاء الحرب في عام 1080هـ/ 1669م اتخذت الدولة العثمانية عدة إجراءات منها إعلانهاعن عدم قبول النقود المغشوشة في المدفوعات الضريبية وفرضت غرامات كبيرة على الجاليات الأوروبية، وأرسلت صرافين بصفة خبراء إلى مختلف الموانئ لغرض فحص النقود الأجنبية الداخلة عبر التجارة، ومنعت دخول النقود الأجنبية المزيفة إلى أراضيها.[2]

قد قدّر المبلغ الإجمالي للنقود الأجنبية المزيفة التي دخلت الجمارك العثمانية بأكثر من عشرة ملايين قطعة من فئة الثماني ريالات الاسبانية، وبما يعادل بين ست إلى ثماني ملايين من دوكا البندقية الذهبية.[1] إضافة إلى كميات أخرى كانت تهرب إلى داخل الأراضي العثمانية عنطريق رشو ة مسئولي الجمارك، وقد قدرت أرباح تجار مرسيليا من هذه العملية نحو 50% أو 60%، .[2]إن الأمر الملفت هو إن التجار و الصيارفة الأتراك لم يمتلكوا الفطنة الكافية لاكتشاف ماهيّة تلك النقود، ومررت عليهم أكبر كمية من النقد المزيف عرفها التاريخ، لكن ربما نمتلك تبريراً وحيداً لما جرى هو أن النقود الأوروبية كانت لها من الشهرة والنجاح مما أبعدها عن دائرة الشك، في حين كان من السهل على التجار والصيارفة التشكيك بتلك الكميات الكبيرة الداخلة إليهم وأن يتعرضوا لها بالفحص وكان إجراء

---

[1] – مانتران، تاريخ الدولة العثمانية،ج1، ص370؛الصباغ، الجاليات الأوروبية، ج1، ص393؛ باموك، التاريخ المالي، ص282.

[2] – باموك، التاريخ المالي ص284؛ الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام، ج1، ص392.

[1] – الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام، ج1، ص362.

[2] – الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام، ج1، ص392؛ باموك، التاريخ المالي، ص282–283.

الفحص والتحقق من النقد معروف في الشرق الأدنى منذ حوالي ألفي عام، إضافة إلى أن ذلك الطلاء الرقيق من الفضة لا يمكن أن يبقى لوقت طويل دون أن يكتشف.[1]

أن قبول الشعب العثماني لمثل تلك النقود المزيفة، وفي ذاك الوقت بالذات، قد يوضح لنا سوء الوضع الاقتصادي للدولة العثمانية بعد تخفيض الاقجة عام (994-995هـ/ 1585-1586م) ومن ثم توقف ضربها وضرب النقود النحاسية "المانجير"عام 1103هـ/ 1691م، وما تبع ذلك من حروب وأزمات، وعليه فمن البديهي أن هذه التقلبات والتغييرات في قيمة النقود التي كانت في قيد التداولأدّت بالتالي إلى القبول بالتعامل بالنقود الأجنبية وكأنها نقود محلية، الأمر الذي جعل الأسواق العثمانية بحاجة ماسة إلى المزيد من المال الذي لم تستطع الدولة توفيره بالقدر الكافي؛ لذا قام رجال الأعمال الأوربيون بمهمة تأمين الموارد المالية بطرق مختلفة بعضها ملتوية وغير قانونية مما ساعد النقود المغشوشة أن تجد طريقها بسهولة إلى تلك الأسواق العثمانية شبه الراكدة.[2]

---

[1] – بني المرجة، صحوة الرجل المريض، ص 44

[2] – إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ص 663

الخاتمـــــــــــــــة

الخاتمـــة:

بالنظر للاهمية التاريخية التي شغلتها الدولة العثمانية التي أعلن قيامها عثمان غازي في عام 699هـ/ 1299م ، والتي كتب لها ان تعمر أكثر من ستة قرون، وتعاقب على حكمها 36 سلطاناً ، لذلك توجهت الى دراسة أحوال هذه الدولة من خلال نقودها التي ضربت داخل و خارج الدولة العثمانية معلنية عن الحدود التي وصلتها تلك الدولة خلال مسيرتها الطويلة، وشملت اطروحتي هذه فترة تاريخية أمتدت من عام 855- 1164هـ/ 1451-1750م ، واشرت فيها الى النقود العثمانية الذهبية والفضية والنحاسية، اضافة الى النقود الاجنبية التي استخدمت للتجارة على الاراضي العثمانية والدول التابعة، علاوة على الاوضاع السياسية والاقتصادية للدولة وما مرت به من فترات زهو أو انحطاط .

وتم ملاحظة ما يلي:

- تخلو النقود العثمانية "فترة الدراسة" من نقش يذكر أسمها أو فئتها، فقط كان يطلق عليها أسماء عند دخولها سوق التداول النقدي.
- أتضح إن قوالب السك، كانت ترسل من العاصمة العثمانية، لأستخدامها في دور ضرب الدول التابعة لها، وفي واقع الحال لم تكن تلك القوالب سوى قوالب إرشادية، تقوم دور الضرب بعمل قوالب أخرى على شاكلتيها، أما بطريقة الحفر المباشر، أو القوالب المصبوبة.
- ظهور تواريخ الضرب على النقود بالارقام الهندية ، وهو أمر لم نعهده بالنقود الاسلامية السابقة (اموية ، عباسية ، فاطمية ، ايوبية ...).
- كما يلاحظ على النقود العثمانية خلوها من اسم اي حاكم غير السلطان العثماني، وقد كانت تحمل في بادئ امرها القاب كثيرة أطلقت على السلطان العثماني ، ثم انحصرت تلك الالقاب على توقيع السلطان (الطغراء) ومكان وتاريخ الضرب .

- تعرضت النقود الفضية العثمانية (الاقجة) للتغير والتهديفي اوزانها وعيارها، وأثر ت وتأثرت باوضاع الدولة وعلى فترات من تاريخها وبذلك فقدت ثقة المتعاملين بها، فعملت الدولة على ضرب نقود فضية بديلا عن الاقجة فتمثلت بالبارة وفئاتها، اضافة الى القرش وفئاته والذي امتاز بجودة وزنه وعياره واستطاع هذا القرش ان ينافس النقود الاجنبية المستخدمة في التجارة الداخلية والخارجية للدولة العثمانية، أما النقود الذهبية العثمانية فنجدها قد حافظت على وزنها وعيارها بشيء من الثبات على مدى تاريخها، وحافظت على سعر صرفها قياسا مع النقود الاجنبية الاخرى .



المصـــــــــــادر والمـــــــــــراجع

المصادر والمراجع

أولا:المصادر الاولية:

- القرآن الكريم
- ابن اياس، محمد بن احمد الحنفي. بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، ط2، القاهرة، 1961، ج5.
- ابن اياس، محمد بن احمد الحنفي. بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة، 1984، ج5.
- البلاذري، احمد بن يحيى بن جابر (ت 279هـ)، فتوح البلدان، تحقيق رضوان محمد رضوان دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1978.
- بن بعرة، منصور الذهبي الكاملين ، كشف الاسرار العلمية بدار الضرب المصرية، القاهرة، 1966.
- الجبرتي عبد الرحمن، عجائب الاثار في التراجم والاخبار، مطبعة الانوار المحمدية، القاهرة، ب، ت.
- ابن سلام، ابي عبيد القاسم بن سلام، الاموال، مطبعة عبداللطيف الحجازي، القاهرة، 1353هـ.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر، ت 911هـ.تاريخ الخلفاء، دار الجيل بيروت، 1988.
- شلبي، احمد، اوضح الاشارات فيمن تولى مصرالقاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العيني، القاهرة، 1978.
- الطبري، ابو جعفر محمد بن جرير، ت 310هـ. تاريخ الرسل والملوك، تحقيق ابو الفضل ابراهيم، دار المعارف، مصر، ج1.

- ابن طولون، شمس الدين محمد ابن، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة، 1962، القسم الثاني
- عزبان، احمد الدمرداش كتخدا، الدرة المصانة في اخبار الكنانة في اخبار ماوقع بمصر في دولة المماليكمن السناجق، تحقيق، عبد الرحيم عبد الرحمن، المعهد الفرنسي للاثار الشرقية، القاهرة، 1989.
- العيدروسي، عبدالقادر بن شيخ بن عبدالله، النور السافر عن اخبار القرن العاشر، تحقيق احمد حالو ، محمود الارناؤوط، اكرم اليوشي، ط1، دار صادر ، لبنان، 2001.
- العيني، بدر الدين ت 855هـ، السيف المهند في سيرة الملك المؤيد، تحقيق فهيم محمد عليوي، ط2، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1998.
- الغزي، نجم الدين، الكوكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تحقيق جبرائيل سليمان جبور ، ط2، منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت، 1979، ج1.
- القلقشندي، ابو العباس احمد بن علي الفزاري، ت 821هـ.صبح الاعشى في صناعة الانشا دار الكتب العلمية، بيروت، 1987، ط1، ج3.
- القلقشندي، ابو العباس احمد بن علي الفزاري، ت 821هـ، صبح الاعشى في صناعة الانشا ، الموسسة المصرية العامة، القاهرة، 1963، ج13.
- مبارك، علي. الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة (20 جزء)، مطبعة بولاق، القاهرة، 1888، ج20.
- المحبي، خلاصة الاثر في أعيان القرن الحادي عشر ، دار صادر ، بيروت، د.ت، ج1.
- المسعودي، ابي الحسن علي بن الحسين بن علي ت 345هـ، مروج الذهب ومعادن الجوهر ، تحقيق محمد محيي الدين، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ج4.

- المسعودي، ابي الحسن علي بن الحسين بن علي ت 345هـ، اخبار الزمان ومن اباده الحدثان، ط2، دار الاندلس، بيروت، د.ت.
- ابن مماتي، الاسعد ابن، ت 606هـ، قوانين الدواوين، مطبعة مصر، 1943.
- ابن منظور، محمد بن مكرم ابن (ت 711هـ). لسان العرب، بيروت، 1956، ج5.
- المقريزي، تقي الدين ابو العباس احمد بن علي، ت 845هـ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار، دار التحرير للطبع والنشر، القاهرة. د.ت، ج3.
- المقريزي، تقي الدين ابو العباس احمد بن علي، ت 845هـ، اغاثة الامة بكشف الغمة، تقديم وتعليق ياسر سيد، مكتبة الاداب، القاهرة، د، ت.
- مسكويه، تجارب الامم، القاهرة واكسفورد، 1920-1921، ج1.
- اليعقوبي، احمد بن ابي يعقوب بن واضح الكاتب ت 284هـ، تاريخ اليعقوبي، المكتبة الحيدرية، العراق، 1964، ج2.
- ياقوت، شهاب الدين ابو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي ت 626هـ، معجم البلدان، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2012، مج3، مج5.
- النهروالي، قطب الدين محمد بن احمد، البرق اليماني في الفتح العثماني (تاريخ اليمن في القرن العاشر الهجري مع توسعفي اخبار غزوات الجراكسة والعثمانيين لذلك القطر) ، ط1، 1967.

ثانياً :المراجع العربية:

- ابراهيم، بكر محمد، الدولة العثمانية، ط1، مركز الراية للنشر والاعلام، القاهرة، 2002.
- احسان اوغلي، أكمل الدين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تعريب، صالح سعداوي، استانبول، 1999، ج1.
- أحمد، ابراهيم خليل، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516-1916، جامعة الموصل، الموصل، 1983.
- أحمد، محمد حمدان و النايف، حسام جميل، تاريخ اوروبة الحديث من عصر النهضة الى قيام الثورة الفرنسية 1492-1789م،جامعة دمشق، 2011-2012.
- أداموف، الكسندر، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة هاشم صالح التكريتي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1982، ج1.
- ارسلان، شكيب، تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق وتعليق حسن السماحي سويدان، دمشق، بيروت. د.ت.
- الارناؤوط، محمد و ابو الشعر، هند، الدولة العثمانية بدايات ونهايات، أوراق الندوة العلمية في جامعة ال البيت 1999، منشورات جامعة ال البيت، 2001
- آصاف، يوسف، تاريخ سلاطين آل عثمان، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، دار البصائر، ط3، سوريا، 1985، ج2.
- أصلان آبا، اوقطاي، فنون الترك وعمائرهم، ترجمة احمد محمد عيسى، ط1، استانبول، 1987.

- اصلان، مأمون، قافلة الحج الشامي في شرق الاردن في العهد العثماني 1516- 1918م، الاردن، 1997.
- الاعظمي، علي ظريف، مختصر تاريخ البصرة، المكتبة العربية، بغداد، 1927.
- الاقحصاري، حسن كافي، اصول الحكم في نظام العالم، تحقيق نوفان رجا الحمود، الجامعة الاردنية، 1986.
- اندريه، ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، القاهرة، 1974.
- أنيس محمد، الدولة العثمانية والشرق العربي (1514-1914)، مكتبة الانجلو المصرية، دار الجيل للطباعة، د، ت.
- الانصاري، ناصر، المجمل في تاريخ مصر النظم السياسية والادارية، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1997.
- أوزتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود، استانبول، 1988، مج 1.
- اولسن، روبرت دبليو، حصار الموصل والعلاقات العثمانية الفارسية 1718-1743، ترجمة عبد الرحمن امين الجليلي، الرياض، 1983.
- اينالجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار، ترجمة محمد الارناؤوط، ط1، دار المدار الاسلامي، لبنان، 2002.
- الباشا، حسن، الالقاب الاسلامية في التاريخ والوثائق والاثار، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978.
- الباشا، حسن، الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1957.

- باموك، شوكت، التاريخ المالي للدولة العثمانية، تعريب عبداللطيف الحارس، ط1، دار المدار الاسلامي، بيروت، 2005.
- بخعازي، رمزي جبران، الوحدة والتنوع في النقود الاسلامية، التنوع في الوحدة، معرض بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الاسلامي الخامس، الكويت، 1987.
- البخيت، محمد عدنان؛ و مرزوق، محمد يونس، بحوث في تاريخ بلاد الشام في العصر العثماني، الجامعة الاردنية، الاردن، 1992.
- البخيت، محمد عدنان. دفتر مفصل خاص امير لواء الشام (طابو دفتري رقم 275) سنة 985هـ/ 1551م، دراسة وترجمة وتحقيق، البخيت، محمد عدنان، 1989.
- بارتولد، تاريخ الترك في وسط اسيا، ترجمه احمد سعد سليمان، القاهرة، 1958تاريخ النقد في الكويت 1961-1990، بنك الكويت المركزي، د.ت.
- بركات، مصطفى، الالقاب والوظائف العثمانية – دراسة في تطور الالقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى الغاء الخلافة العثمانية (من خلال الاثار والوثائق والمخطوطات) 1517-1924م، دار غريب، القاهرة، 2000.
- البستاني، سليمان، الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، تحقيق خالد زيادة، دارالطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1978
- بكر، عبد الوهاب، الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن 18م، القاهرة، 1982.
- بولس، جواد، الموسوعة التاريخية شعوب الشرق الادنى وحضارته، تعريب وتحقيقسيمون عواد وماري عواد، دار عواد للطباعة والنشر، بيروت، 1993.
- بيتروسيان، ايرينا، الانكشاريون في الامبلراطورية العثمانية، تقديم ومراجعة المجمع العلمي الروسي، دبي، 2006.

- بيومي، محمد علي فهيم، دور مصر في الحياة العلمية في الحجاز ابان العصر العثماني 923-1220هـ/ 1517-1805م، دار القاهرة، القاهرة، 2006.
- داود، مايسة محمود،الكتابات العربية على الاثار الاسلامية من القرن الاول الى القرن الثاني عشر الهجري، ط1، مكتبة النهضة المصرية، 1991
- بروكلمان، كارل، الاتراك العثمانيون وحضارتهم، تاريخ الشعوب الاسلامية، ط3، دار الملايين، بيروت، 1961.
- بروكلمان، كارل، تاريخ الشعوب الاسلامية، ترجمة نبيه امين ومنير البعلبكي، ط11، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1988.
- بيات، فاضل مهدي، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، ط1، دار المدار الاسلامي، بيروت، لبنان، 2003.
- بيات، فاضل مهدي، الدولة العثمانية في المجال العربي – دراسة تاريخية في الاوضاع الادارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا – مطلع العهد العثماني – اواسط القرن التاسع عشر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2007.
- بيات، فاضل مهدي، الجزائر في الوثائق العثمانية، انقرة، 2010.
- البنك العربي المحدود، المسكوكات الاسلامية مجموعة مختارة من صدر الاسلام حتى العهد العثماني، عمان، 1980.
- تطور النقود في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي 1999.
- التكريتي، هاشم صالح، المسألة الشرقية –المرحلة الاولى 1774-1856م، بغداد، 1990
- التل، صفوان، تطور المسكوكات في الاردن عبر التاريخ، منشورات البنك المركزي الاردني، 1983.

- التميمي، عبدالجليل، موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، المعهد الاعلى للتوثيق، تونس، 1983.
- التميمي، عبدالجليل، الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، تونس، 1984.
- التميمي، عبدالجليل، الحياة الاجتماعية في الولايات العربية اثناء العهد العثماني، زغوان، تونس، 1988.
- الجابر، ابراهيم جابر، النقود العربية الاسلامية في متحف قطر الوطني، ج2، المطبعة الاهلية، قطر، 1992.
- جارشلي، اسماعيل حقي، اشراف مكة المكرمة وامرائها في العهد العثماني، ترجمة خليل علي مرا، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، 2003.
- جارشلي، اسماعيل حقي، أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني، ترجمة خليل علي مراد، منشورات مركز دراسات الخليج، جامعة البصرة، 1985.
- جب هاملتون، وبوون هارولد، المجتمع الاسلامي والغرب، ترجمة، أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر، 1989، ج2.
- جب هاملتون، وبوون هارولد، المجتمع الاسلامي والغرب، ترجمة احمد عبدالرحيم مصطفى، دار المعارف، مصر، 1971، ج2.
- جلبي، اوليا، سياحتنامة مصر، ترجمة محمدعلي عوني، دار الكتب والوثائق، القاهرة، 2009.
- خسرو، ناصر، سفرنامة، ترجمة يحيى الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1993.
- الجليلي، محمود، المكاييل والاوزان والنقود العربية، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2005.
- الجميل، سيار، العثمانيون وتكوين العرب الحديث، دار الشروق، عمان، 1996.

- الجنابي، جنان خضير منصور، النقود الاموية المضروبة بمدينة واسط، ط1، عمان، الاردن، 2015.
- الجهيني، محمد محمود علي، المصبعات والمشبكات المعدنية بنوافذ العمارة الاسلامية بالقاهرة في القرن التاسع عشر/ التأثيرات الاوروبية على العمارة العثمانية وآليات الحفظ والترميم/ أعمال المؤتمر الرابع لمدونة الاثار العثمانية – زغوان، ط1، تونس، 2001
- جودة، حسنين جودة، وفتحي ابو عيانة، قواعد الجغرافية العامة والطبيعية والبشرية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1995
- حسن، زكي محمد، اطلس الفنون الزخرفية والتصاوير الاسلامية، القاهرة، 1956.
- الحسيني، محمد باقر، النقود العربية ودورها الاعلامي والتاريخي والفني، موسوعة حضارة العراق، بغداد، 1985، ج9.
- حليم بك، ابراهيم، تاريخ الدولة العلية المعروف بكتاب التحفة الحلمية في تاريخ الدولة العلية، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، بيروت، لبنان، 1988.
- حرب، محمد، العثمانيون في التاريخ والحضارة، ط1، دار القلم، دمشق، 1989.
- الحريري، محمد علي، النقود المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، عدد2، سنة 1406هـ.
- حسن، ابراهيم حسن، تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1967، ج4
- الحكيم، يوسف، سورية والعهد العثماني، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1966
- الحكيم، ابي الحسن علي بن يوسف، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تحقيق حسين مؤنس، ط2، القاهرة، 1985

- الحمصي، نهدي صبحي، تاريخ طرابلس من خلال وثائق المحكمة الشرعية في النصف الثاني من القرن السابع عشر، ط1، موسسة الرسالة، دار الايمان، لبنان، 1986.
- الحميري، محمد بن عبد المنعم، كتاب الروض المعطار في خير الاقطار – معجم جغرافي، تحقيق احسان عباس، ط2، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، 1980.
- الحمود، نوفان رجا، العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت، 1981.
- الحنبلي، مرعي بن يوسف الكرمي، قلائد العقيان في فضائل آل عثمان، دراسة وتحقيق، ابراهيم فاعور الشرعة، طبع بدعم من الجامعة الاردنية، 2008-2009.
- حنش، ادهام محمد، الخط العربي في الوثائق العثمانية، ط1، دار المناهج، عمان، 1998
- الخالدي، هدية جوان عيدان، المسكوكات العثمانية المضروبة في العراق والقسطنطينية 941-1333هـ، ط1، النجف الاشرف، 2013.
- الخريجي، عبد المجيد بن محمد و الشرعان، نايف بن عبدالله، الدينار عبر العصور الاسلامية، جدة، 1424هـ.
- خليفة، عصام كمال، شمال لبنان في القرن السادس عشر جوانب من الحضارة المادية، بيروت، 1999.
- خوجة، حسين، ت 1145هـ/ 1723م، ذيل بشائر أهل الايمان لفتوحات آل عثمان، تحقيق وتقديم الطاهر المعموري، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، د، ت.
- الخوري، فارس، موجز في علم المالية، مطبعة الحكومة، دمشق، 1924.
- داود، مايسة محمود، الكتابات العربية على الاثار الاسلامية من القرن الاول الىالقرن الثاني عشر الهجري، ط1، مكتبة النهضة المصرية، 1991

- دحلان، احمد بن زيني، الدولة العثمانية من الكتاب الفتوحات الاسلامية بعد مضي الفتوحات النبوية، استانبول، 1986.
- دفتر، ناهض عبد الرزاق، المسكوكات النقدية، في البلدان العربية قديما وحديثا، بغداد، 2011.
- دفتر، ناهض عبد الرزاق، كتاب المسكوكات، مطبعة دار السياسة، الكويت، 1982.
- الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
- ده ده اوغلو، عبد القادر، السلاطين العثمانيون، تعريب محمد جان، دار سحنون للنشر والتوزيع،تونس، 1999.
- ذنون، يوسف، الكتابة وفن الخط العربي، النشأة والتطور، ط1، دار النوادر، دمشق، 2012.
- رافق، عبد الكريم، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، د.م، 1985.
- رحاحلة، ابراهيم القاسم، النقود ودور الضرب في الاسلام في القرنين الاولين132-365ه/ 749-975م، ط1، القاهرة، 1999.
- رزق، عاصم محمد، معجم مصطلحات العمارة والفنون الاسلامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.
- رمضان، محمد رفعت، على بك الكبير، دار الفكر العربي، القاهرة، 1950.
- زكي، رمزي، مشكلة التضخم في مصر – اسبابها نتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1980.
- رمضان، عاطف منصور محمد، موسوعة النقود في العالم الاسلامي – نقود الخلافة الاسلامية، ط1،دار القاهرة، القاهرة، 2004، ج1.

- روسو، الفونص، الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي، جامعة قار يونس، بنغازي، 1992.
- زامباور، معجم الانساب والاسرات الحاكمة في التاريخ الاسلامي، نقله للعربيةزكي محمد حسن، حسن أحمد محمود، دار الرائد، بيروت، 1980.
- زلوم، عبدالقديم، الاموال في دولة الخلافة، ط1، بيروت، 1983
- أبو زيدون، وديع، تاريخ الامبراطورية العثمانية من التاسيس الى السقوط، ط2، لبنان، 2011.
- الزيود، حسن عابد و دبدب، نصيف جاسم، أول ظهور لعبارة عز نصره على المسكوكات الاسلامية، دراسات في ذكرى سمير شما، جامعة اليرموك، 2014.
- الزيباري، محمد صالح، سلاجقة الروم في اسيا الصغرى، ط2، الاردن، 2009.
- زيتون، عادل، العلاقات السياسية والكنيسة بين الشرق البيزنطي والغرب اللاتيني في العصور الوسطى، دمشق، 1980.
- الزيدي، مفيد، موسوعة التاريخ الاسلامي – العصر العثماني 1516-1916م، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن – عمان، 2003.
- ساحلي اوغلي، خليل، من تاريخ الاقطار العربية في العهد العثماني- بحوث ووثائق وقوانين، منظمة المؤتمر الاسلامي مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية (ارسيكا) ، استانبول، 2000 م.
- السامرائي، احمد غازي تاريخ النقود العراقية- 1931-2010، ط1، دار الجواهري، بغداد، 2011.
- سامي، امين، تقويم النيل، المطبعة الاميرية، القاهرة، 1936، ج2.

- السبهاني، عبدالجبار، دراسات متقدمة في النقود والصيرفة الاسلامية، ط1، مطبعة حلاوة، عمان، 2012.
- سركيس، يعقوب، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والاثار وخطط بغداد، جمع وفهرسة وتعليق معن حمدان علي، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981، القسم الثالث.
- سعيد الحامد، نورة بنت معجب، الصلات الحضارية بين تونس والحجاز – دراسة في النواحي الثقافية والاقتصادية والاجتماعية -1256-1326هـ/ 1840-1908م، دارة الملك عبد العزيز، 2005.
- ابو سعيد، حامد غنيم، سلطان محمد الفاتح صفحات مجيدة في الجهاد ونشر الاسلام، مصر، د.ت.
- سعيدوني، ناصر الدين، النظام المالي للجزائر في اواخر العهد العثماني- 1792-1830، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
- السيد، محمود، تاريخ الدولة العثمانية وحضارتها، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999.
- الشافعي، حسن محمود، العملة وتاريخها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980.
- شاكر، محمود ، الخلفاء العثمانيون، ط1، المكتب الاسلامي، الاردن، 2003.
- شاهين، عزة بنت عبد الرحيم، خدمات الحج في الحجاز خلال العصر العثماني، ط1، دارالقاهرة، القاهرة، 2006.
- الشناوي، عبد العزيز محمد، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، ج1، القاهرة، 1980، ج1.
- شيخاني، سمير ، صانعوالتاريخ، مؤسسة عزالدين، بيروت، 1987

- الشيخ خليل، اسماء رمضان، الريف في العهد العثماني ريف منطقة دمشق انموذجا 16م-10هـ، ط1، الاردن، 2010.
- صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1421هـ.
- صابان، سهيل، مكة المكرمة والمدينة المنورة -بحوث ودراسات من واقع الارشيف العثماني والمصادر التركية، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، 2005
- صافي، خالد محمد، حاكم الجليل في القرن الثامن عشر ظاهر العمر الزيداني(1689-1775م)، ط1، المركز القومي للدراسات والتوثيق، فلسطين، غزة، 2005.
- صالح، عبد العزيز حميد واخرون، الخط العربي، جامعة بغداد، 1990.
- الصاوي، احمد السيد، نقود مصر العثمانية، ط1، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2001.
- الصاوي، احمد السيد، مجاعات مصر الفاطمية اسباب ونتائج، ط1، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1988.
- الصباغ، ليلى، الجاليات الاوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشروالسابع عشر، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1989، ج1.
- الصديقي، محمد بن ابي السرور البكري، المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، تحقيق وتقديم ليلى الصباغ، ط1، دار البشاير، دمشق، 1995.
- الطراونة، خلف فارس، المسكوكات الايوبية – دراسة أثرية فنية، منشورات جامعة اليرموك، 1992.
- طقوش، محمد سهيل، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة، ط2، دار النفائس، لبنان، 2008.

- عامر، ، محمود علي، المكاييل والاوزان والنقود منذ فجر الاسلام وحتى العهد العثماني، دراسة وثائقية، دمشق، 1997.
- عامر، ، محمود علي، المرجع في اوضاع المغرب العربي في ظل العهد العثماني، جامعة دمشق، 2004-2005.
- عامر، ، محمود علي، تاريخ الامبراطورية العثمانية- دراسة تاريخية واجتماعية، ط1، دار الصفدي، دمشق، 2004.
- عبد الرحيم، عبدالرحيم عبد الرحمن، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1980.
- عبد الرحيم، عبدالرحيم عبد الرحمن، لريف المصري في القرن الثامن عشر، مطبعة جامعة عين شمس، 1974،
- عجاج، أحمداللاذقية دار ضرب مملوكية جديدة، اليرموك للمسكوكات، منشورات جامعة اليرموك، مج 10، 1998
- العريض، وليد صبحي، تاريخ الدولة العثمانية- التاريخ السياسي والاداري ودراسات تاريخية، ط1، دار الفكر، عمان. 2012.
- العش، محمد ابو الفرج، النقود العربية الاسلامية في متحف قطر الوطني، قطر، 1984.
- العزاوي، عباس، تاريخ النقود العراقية مابعد العهود العباسية، بغداد، 1958.
- العزاوي، عباس، موسوعة العراق بين احتلالين، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2004، مج4، مج5.
- العلبي، اكرم حسن، دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين 1500-1520م، ط1، سورية، 1982.

- العلمي، أحمد، خاصكي سلطان، ط1، مؤسسة الاسوار، عكا، 2001
- العلي، صالح احمد، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الاول الهجري، بغداد، 1953.
- علي، احمد سالم، استراتيجية الفتح العثماني، الاسكندرية، 2012.
- علي، سيد رضوان، السلطان محمد الفاتح بطل الفتح الاسلامي في اوروباالشرقية، ط1، الرياض، 1982.
- العمايرة، خالد محمد سالم، موانئ البحر الاحمر واثرها في تجارة دولة المماليك (648-923هـ/ 1250-1517م)، الرياض، 1428هـ.
- عمرأفا، مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1988.
- عوض، محمد مؤنس، الاتراك العثمانيون تاريخهم وحضارتهم، ط1، القاهرة، 2010
- غرايبة، عبد الكريم، العرب والاتراك، مطبعة جامعة دمشق، 1961.
- غنام، رياض، مقاطعات جبل لبنان في القرن التاسع عشر، بيروت، لبنان، سنة.2000.
- فاخوري، محمود و خوام، صلاح الدين، موسوعة وحدات القياس العربية والاسلامية ومايعادلها بالمقادير الحديثة، ط1، مكتبة لبنان، لبنان، 2002.
- فاروقي، ثريا، حجاج وسلاطين الحج ايام العثمانيين 1517- 1683م، ترجمة ابو بكر احمد باقادر، منشورات الجمل، بيروت، 2010.
- فرغلي، أبو الحمد محمود، الفنون الزخرفية الاسلامية في عصر الصفويين بأيران، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990.
- فريد، محمد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط3، مطبعة التقدم، مصر، 1912.

- ابن فضلان، أحمد بن العباس بن رشيد بن حماد، رحلة إبن فضلان الى بلاد الترك والروس والصقالبة، وزارة الثقافة، عمان، الاردن، 2013.
- فليت، كات، التجارة بين اوروبا والبلدان الاسلامية في ظل الدولة العثمانية، ترجمة ايمن الازمنازي، ط1، الرياض، 1425هـ/ 2004م.
- فهمي، عبد الرحمن، النقود العربية ماضيها وحاضرها، المؤسسة المصرية العامة، 1964.
- فهمي، عبد الرحمن، فجر السكة الاسلامية، دار الكتب، القاهرة، 1965
- فهمي، سامح عبدالرحمن، الوحدات النقدية المملوكية عصر المماليك البحرية 648-792هـ/ 1250-1390م، ط1، المملكة العربية السعودية، جدة، 1983،
- قازان، وليم، المسكوكات الاسلامية، مجموعة خاصة، لبنان، .1983.
- القسوس، نايف و الطراونة، خلف.، مسكوكات العالمين القديم والاسلامي، منشورات البنك العربي، 1991.
- القسوس، نايف، نميات نحاسية اموية جديدة من مجموعة خاصة مساهمة في اعادة نظر في نميات بلاد الشام، منشورات البنك الاهلي الاردني، 2004.
- القسوس، نايف، وآخرون، المسكوكات الاسلامية غير المنشورة والنادرة، اصدارات البنك الاهلي الاردني للنميات، دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع، 2014.
- كتابجي، زكريا، الترك في مؤلفات الجاحظ، دار الثقافة، بيروت، د، ت.
- الكرملي، الاب انستانس، رسائل في النقود العربية والاسلامية وعلم النميات، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د، ت.
- كلو، اندري، غازي الغزاة سليمان القانوني، تعريب محمد الرزقي، تونس، 1991.
- كوندوز، أحمد أق، التشريع الضريبي عند العثمانيين، ترجمة فاضل بيات، عمان، 2004.

- اللميلم، عبد العزيز محمد، نفوذ الاتراك في الخلافة العباسية واثره في قيام مدينة سامراء من 221-279هـ، الرياض، 1984، ج1.
- لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، دار التقدم، موسكو، 1971
- لويس، برنارد، استانبول وحضارة الخلافة الاسلامية، تعريب سيد رضوان علي، ط2، الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1982.
- لونكريك، ستيفن هميسلي، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط4، بغداد، 1968.
- لين بول، ستانلي، طبقات سلاطين الاسلام،، (لندن 1893) ترجمة عن الفارسية الى العربيه مكي طاهر، بغداد، 1968.
- المازندارني، موسى الحسيني، العقد المنير في تحقيق مايتعلق بالدراهم والدنانير، طهران، 1382هـ.
- مانتران، روبير، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، ط1ج، 1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ج1.
- متز، ادم، الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة محمد عبدالهادي ابو ريدة، مطبعة التاليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1941.
- المبيض، سليم عرفات، النقود العربية الفلسطينية وسكتها المدنية والاجنبية من القرن 16 قبل الميلاد وحتى عام 1946م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989.
- المرجة، موفق، صحوة الرجل المريض، ط8، بيروت، 1996.
- مرزوق، محمد عبد العزيز، الفنون الزخرفية الاسلامية في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب،.1987.

- المصرف، ناجي زين الدين، مصور الخط العربي، بغداد، 1968،
- محمود، سيد محمد السيد، النقود العثمانية – تاريخها – تطورها- مشكلاتها، مكتبة الاداب، القاهرة، 2003.
- محمود، سيد محمد السيد، تاريخ الدولة العثمانية النشأة والازدهار- وفق المصادر العثمانية المعاصرة والدراسات التركية الحديثة، ط1، مكتبة الاداب، القاهرة، 2007.
- متولي، احمد فؤاد و فهمي، هويدا محمد، تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها حتى نهاية العصر الذهبي، ط1، القاهرة، 2002.
- متولي، أحمد فؤاد، قانون نامة مصر الذي أصدره السلطان القانوني لحكم مصر، دار الباني، القاهرة، 1986.
- مرتضى، محمد، تاج العروس في جواهر القاموس، ج2
- مزاد الامارات للعملات رقم 2، غرفة تجارة وصناعة دبي، سنة 2000.
- المنصور، ميمونة حمزة، تاريخ الدولة العثمانية، ط1، عمان، 2008.
- ميكاكي، رودلفو، طرابلس الغرب تحت حكم اسرة القرمانلي، ترجمة طه فوزي، معهد الدراساتالعربية العالية، القاهرة، 1961.
- موسنييه، رولان، تاريخ الحضارات العام، ترجمة، يوسف أسعد داغر وفريد داغر، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2006 ، مج 4.
- النبراوي، رأفت محمد، النقود الاسلامية منذ بداية القرن السادس وحتى التاسع الهجري، ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، سنة 2000.
- ونوس، عبد الناصر، و، غنوم، محمد، الخط العربي- نشأته.مبادئه.استخداماته، جامعة دمشق، 2009-2010.

- النقشبندي، ناصر محمود، ومهاب درويش البكري، الدرهم الاموي المعرب، منشورات وزارة الاعلام، بغداد، 1974
- نجم، زين العابدين شمس الدين، تاريخ الدولة العثمانية، ط1، عمان، 2010.
- نوفل، نعمة الله نوفل، كشف اللثام عن محيا الحكومة والاحكام في اقليمي مصر وبر الشام، تحقيق ميشال ابو فاضل و جان نخول، لبنان، 1990.
- هازارد، هاري، أطلس التاريخ الاسلامي، ترجمة وتحقيق ابراهيم زكي خورشيد ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1954.
- هنتس، فالتر، المكاييل والاوزان الاسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة كامل العسلي، منشورات الجامعة الاردنية، 1970.
- هاشم، هشام سوادي، تاريخ العرب الحديث 1516-1918م من الفتح العثماني الى نهاية الحرب العالمية الاولى، ط1، دار الفكر، عمان، الاردن، 2010.
- هرشلاغ، زفي يهودا، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط، ترجمة مصطفلى الحسيني، بيروت، 1973
- هريدي، صلاح احمد، دراسات في تاريخ العرب الحديث، ط1، 2004.
- الوجار، محمد الصغير بن الحاج عبدالله، نزهة الحادي باخبار ملوك القرن الحادي،ط2، مكتبة الطالب، الرباط، الجزائر، د.ت
- وصف مصر، تأليف علماء الحملة الفرنسية، ترجمة، زهير الشايب، ط1، مكتبة الخانجي، مصر، 1980 مج6.
- يحيى، جلال، تاريخ المغرب الكبير – العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ج3.

- اليعقوب، محمد احمد سليم، ناحية القدس الشريف في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ط1، البنك الاهلي الاردني، عمان، 1999، ج1.

ثالثاً :المجلات والحوليات والمؤتمرات:

- بهنسي، عفيف،معاني النجوم الزخرفية، مجلة الحلويات السورية، مج 31، 1981.
- التميمي، عبدالجليل، أعمال المؤتمر العالمي الرابع لمدونة الآثار العثمانية حول " التأثيرات الاوروبية على العمارة العثمانية وآليات الحفظ والترميم، – زغوان، تونس، 2001.
- الحسيني، محمد باقر، نظرة على مسكوكات العراق، مجلة المسكوكات، مجلة علمية تصدر عن الهيأة العامة للاثار والتراث العراقية، بغداد، 1969، مج1، عدد2.
- الحسيني، محمد باقر، مدن الضرب على النقود الاسلامية، مجلة المسكوكات، عدد 5، بغداد، 1974.
- خليل، باسم، تزييف النقود في التراث العربي، مجلة اليرموك للمسكوكات، مج 11، 1999.
- الدجيلي، غالب جاسم، نقود السلطان عبد الحميد الاول في المتحف العراقي، مجلة المسكوكات، بغداد، عدد 8-9، 1977-1978.
- دفتر، ناهض عبد الرزاق، المسكوكات الهجينة ظاهرة غريبة في المسكوكات العباسية المضروبة في مدينة السلام، مجلة المسكوكات، العددان 8-9سنة 1977- 1978- بغداد.
- صالح، عبد العزيزحميد، الرموز على النقود الاسلامية، مجلة المسكوكات، عدد 12-13، سنة 1981-1982.
- الطراونة، خلف فارس، الكتابات على النقود العثمانية، مجلة اليرموك للمسكوكات، مج 9، مطبعة جامعة اليرموك، 1997.

- عبد السلام، عماد، بعض العملات المستعملة في الموصل في العهد العثماني واقيامها، مجلة المسكوكات، عدد 5، بغداد، 1974.
- غنيمة، يوسف، النقود العباسية، مجلة سومر، مج 9، بغداد، 1953.
- محمود، عروبة جميل، (الاسواق والخانات في الموصل من خلال بعض السجلات المحكمة الشرعية منذ عام 1831-1918)، مجلة دراسات موصلية، عدد29، جمادي الاولى 1431هـ/ 2010.
- نورس، علاء موسى كاظم،النقد المزو ر، مجلة المسكوكات، المؤسسة العامة للاثار والتراث، بغداد، العددان 8-9، 1977، 1978.
- النقشبندي، ناصر محمود، الدرهم الاموي المضروب على الطراز الاسلامي الخاص، مجلة سومر، مج14، 1958.
- النبراوي، رأفت محمد، الخط العربي على النقود الاسلامية، مجلة كلية الاثار، العدد الثامن، جامعة القاهرة، 1997.

رابعا :رسائل جامعية.

- الشميري، فؤاد عبد الغني محمد، تاريخ اليمن سياسيا واعلاميا من خلال النقود العربية الاسلامية للفترة مابين القرنين الثالث والتاسع الهجريين (9/ 15م)، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، العراق، بغداد، 1998.
- درياس، يمينة، السكة الجزائرية في العهد العثماني، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1988
- علي، غانم محمد، النظام المالي العثماني في العراق 1255-1333هـ/ 1839-1914م، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، 1989.

- **خامسا: الرحلات :**

– كارستن، نيبور، رحلة نيبور الى العراق في القرن الثامن عشر، ترجمه عن الالمانية - محمود حسين امين ،مراجعة سالم الالوسي، وزارة الثقافة والارشاد العامة، بغداد، 1965

- الكرملي، لياندرو، معرفة الشرق في العصر العثماني الرحلة الايطالية الى العراق ، ترجمة بطرس حداد، المركز الاكاديمي للابحاث، بيروت لبنان، 2013.

ساساً : المراجع الاجنبية

- ادهم، خليل، مسكوكات قديمة اسلامية قتالوغي، قسطنطينية، 1334هـ، ج1.
- ضيا، أحمد، مسكوكات اسلامية تقويمي، استانبول، 1328هـ.

- Atil, Esin, The Age of the Sultan Suleyman the Magnificent, New York, 1987
- Artuk. Ibrahim. Geviry ; Istanbul Arkeoloji Muzeleri Teshirdeki Islami Sikkeller Katalogu, Istanbul 1974. ،1973, vol11.Encyclopedia international, new York
- Nihayat Mutasim Bilbeissi, Catalog of Ottoman Gold Coins in the Nihayat Mutasim Bilbeissi Collection, Amman, Jordan.2006, p4
- Sultan. Jem. Coins of the Ottoman Empire and the TurkishRepublic, u.s.a.1977 volume1, 2
- lane– Poole; Catalogue of oriental coins in the British museum, Bologna 1967, vol 8.
- Mitchiner. Michael. The World of Islam, London, 1977.

- William, Craig. Coins of the world- 1750-1850, u.s.a, 1966.
- Howar.Linecar.Coins and coin collection, London, 1971.
- Sahillioglu, Halil, " Bir Multezim Zimem Defterine Gore xv.Yuzyil Sonunda Osmanli Darphane Mukataalari", ifm, xxiii/ 1-2, 1963
- Raymond(A) ;Artis Aux Caire Au XVIII e Siecle. Tome.
- William.Jonathan, Money A History, British Museume, 1997 .
- .O.L.Barkan, International Journal of Middle- Eastern Studies,VI, 1972, P12"the price revolution of the sixteenth century: a turning point in the economic history of the near east"